

الجمعية الشعبية الديمقراطية الجزائرية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعہ ای بکر بلقايد - تلمیزان

كلية الآداب و اللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

تخصص : نحو و صرف

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في النحو والصرف

عنوان الموضوع

التربيّات النحوية والصرفية عند ابن رشد الحفيـد

بداية الجهد ونهاية المقتصد نوذجا

تحت إشراف الدكتور

أ. د. عبد الجليل مرتاض

إعداد وتقديم الطالب

أحمد طول

أعضاء لجنة المناقشة

٦٣

جامعة تلمسان

أستاذ التعليم العالي

أ. د / المهدى بوروبة

مش فا

جامعة تلمسان

أستاذ التعليم العالمي

أ. د / عبد الجليل مرتاض

٤٣٦

جامعة تلمسان

أستاذ محاضر "أ"

د / عبد الحكيم والمه

١٤

سازمان

أستاذ محاضر "أ"

د / طففة عـمـلـة

الموسم الجامعي : 1434_ 1435 / 2013_ 2014م

الجمهوريّة البُشريّة الديمُقراطِيّة الشعبيّة

وزارَة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة تلمسان

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية

آدابها

مشروع النحو والصرف

تخصص : نحو وصرف

رئيس المشروع :

أ.د. عبد الجليل مرتاب

التخرّيجات النحوية والصرفية عند ابن رشد الحفيد

بداية المجتهد ونهاية المقتضى نموذجاً

تحت إشراف الدكتور:

أ. د . عبد الجليل مرتاب

إعداد وتقديم الطالب:

أحمد طول

السنة الجامعية : 1434_1435_2013_2014 م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



شَكْرُ وَ حِرْفَانٌ

الحمد لله والشّكر له في بدء وفي ختم ، سبحانه وهب الإنسان عقلا ، وجعل له في دروب الحياة علما ، وفضله على كثير من خلق تفضيلا ، له الشّكر العظيم والحمد الكبير إله الملك والملائكة . والصلة والسلام على أشرف المرسلين وأآل الصحابة أجمعين .

ثم الشّكر الخاص والجزيل ، المشحون بآيات الامتنان والاحترام والتقدير ، إلى أحد أكبر مروي قسم اللغة العربية وأدابها بجامعات الجزائر عامة وتلمسان خاصة . الشيخ

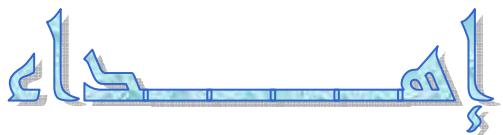
الكربيـم ، والرجل الجليل ، والمشرف الموجه ، الأستاذ الدكتور:

صاحب الفضل الكبير في سير هذا البحث البسيط ، بعلمه ووقاره . فقد كان نعم المعلم والأستاذ في تفهمه ورحابته صدره ، أثناء هذا المشوار العلمي . فالله نسأل أن يجزيه علينا خير الجزاء .

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر الخاص إلى جميع الأساتذة الذين قبلوـنا بين صفوف طلبـهم ، وساعدـونـا للوصـول إلى هذه المرحلة من الـدراسـات الجـامـعـية . . .

إلى كل هؤلاء ، أهدي هذا العمل المتواضع

الطالب: أحمد طبول



إلى من علمني أول الفاظ القرآن الكريم ، ونردني بأول مبادئ العلم الشريف ،
وسلك بي سبيل الرشاد والفلاح ، وأمدني بالنصح والدعا ، من كان سببا في وجودي ،
إلى والدي العزيز . جائزه الله عنا خير الجزاء .

إلى روح محي الطريق ، ومشيد أمر كان خلافة التوحيد ، من اتسلني من أوحال الغفلة
والتيهان ، وخرج بي في مدارج التحقيق والعرفان .

إلى حضرة وأمرت لواء خلافة المحبة والتفريد ، الذي لا يزال يرعى هذا العروج
علي بصيرة ، وبهمة من حديد .

إلى روح من علمتني أن أكون شجاعاً قوياً ، ذا همة عليه ، إلى من كللتني
بعطفها وحنانها حتى أصبحت مرجلاً فتياً رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه .

إلى كلّ عائلتي الشريفة الزكية ذكوراً وإناثاً

إلى صرفيقة حياتي ، وأبنائي الأعزاء - لبني - خولة

ومحمد بن عبد الله ﴿منير﴾ أهدي هذا العمل المتواضع

الطالب : أحمد طول

جامعة أبي بكر بلقايد

تلمسان

السنة الدراسية : 2014/2013

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، حمداً يوافي ما تزايده من نعمه ، والشكر له على ما أولاًنا من فضله وكرمه ، لا نحصي ثناء عليه هو كما أثني على نفسه ، ونسأله اللطف والإعانة في جميع الأحوال ، وحال حلول الإنسان في بين يدي ربه ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبد ورسوله الصادق الوعود الأمين ، فاللهم صل وسلم وبارك وأنعم عليه وعلى آله الطيبين وصحابته الطاهرين وأمته الغر المحجلين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين
كثيراً ما تتعالى الصيحات هنا وهناك ، في الشرق والغرب ، تدعى صعوبة النحو العربي ، غير عابئة بالصعوبات الحقيقة والمعقدة الموجودة في لغات أخرى بما فيها اللغات العالمية .

ومن هذا المنطلق كان لزاماً على كل ابن غيور من أبناء هذه الأمة العربية من أصحاب الحل والعقد أن ينھضوا لهذه الإدعاءات والافتراط التي يراد منها تكسير اللغة العربية وتقويضها والتقليل من قيمتها الحضارية والعلمية والدينية ، وكان لزاماً أيضاً على الناشئة بعامة ، والدارسين الباحثين وخاصة أن يلتقطوا إلى قواعد هذه اللغة النبوية الشريفة التي تحملت عبر أربعة عشر قرناً مسؤولية إنسانية وحضارية بالنظر لما تحضنه هذه اللغة من إرث ثقافي وعلمي وفكري .

ومن ثمة فإن دراسة موضوع من النحو والصرف ليس كأي درب من مادة أخرى باعتبار هذه المادة أنها تعد العمود الفقري للتواصل اللغوي العربي ، ولا يمكن لنا أن نتواصل شفاهياً أو كتابياً دون الاعتماد على هذه القواعد التي تزيل اللبس وسوء التفاهم بين المتكلمين بها .

إن القرآن العظيم الذي أنزله الله عز وجل باللغة العربية ، على رسول عربي من أمة عربية ، لمن أكبر الدلالات التي تؤكد لنا أهمية اللغة العربية ، وقيمتها الحضارية ، ولذلك فلن يستطيع العلماء بما فيهم النحاة والفقهاء أن يفقهوا مقاصد النصوص الأدبية والشرعية ما لم يتغللوا في علم اللغة العربية ، فبقدر أخذهم للغة العربية ، وإدراكهم لأسرارها ، تتفاوت مقدرتهم في الوقوف على خبايا النصوص واستنباط الأحكام منها ، ومن هنا يحصل الاتفاق والاختلاف ، ومن ثم تختلف الأحكام والفتاوي .

هذا التنوّع الدلالي للنص الشرعي بشقيه - كتاباً وسنة - والذي أدى بطبيعة الحال إلى تنوّع في الأحكام ، دفع بكثير من النقاد إلى التساؤل عن سبب هذا الاختلاف بين الأئمة الأعلام في الفتاوى والأحكام الشرعية ، بيد أن الكتاب واحد ، واللغة واحدة ، وبالتالي جعل البعض يشكك في مصداقية هذا النص ، ويقدح في أحکامه .

فحاولت في هذا العمل العلمي أن أجتمع بعض بعض ما توافر عند بعض المؤلفين في بعض الكتب و المصادر المتخصصة التي عرضت لهذا النوع من الاختلافات حتى أقف على مواطن هذا التنوّع الدلالي ، وأعرف أسبابه ودوافعه ، وأزيل هذا التساؤل والاستفسار الذي وقع فيه كثيرون من ينسبون إلى العلم ، وينكرون على العلماء والفقهاء هذا الفهم ، وهذا التنوّع في القراءة والاستبطاط ، وبالتالي اختلافهم في الأحكام والفتاوی .

هذه كانت مهجتي ، وغاية قصدي ، من هذا العمل العلمي ، الذي كانت دراسته من أكبر اهتماماتي ، حينما كنت أتعامل مع النصوص أيا كان انتمائتها ، وبخاصةٍ الشرعية منها ، وأطلع على الأحكام والفتاوی واختلافها .

من أجل هذا وذاك عزمت أمري ، وتوكلت على ربِّي ، فهداني الوهاب عز وجل إلى مصدر من مصادر الفقه الإسلامي المقارن ، أو ما يعرف بكتب فقه الخلاف ، جمع فيه صاحبه ما توافر لديه من غزاره العلم ، وكثرة الإطلاع ، وقوه الملكة ، مع دقة الفهم ، وحسن الصياغة ، ودلائل الخبرة ، وطول الممارسة والتمكن ، يستقى منه الطالب المبتدئ ، وينتهي إليه الواصل المقتصد ، وسمه مؤلفه بـ "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لصاحبه أبي الوليد محمد ابن رشد الحفيد القرطبي الأندلسي المالكي المتوفى (ت 595هـ).

وقد كان محور دراستي في هذه المدونة الكبيرة ، هو الدراسات النحوية والصرفية ، فكان عنوان موضوع بحثي الذي اخترته منها ، والذي جاء حاملاً لثنائية لغوية معنونة بـ «التخريجات النحوية والصرفية عند ابن رشد الحميد "بداية المجتهد ونهاية المقتصد نموذجاً» وهو: استقراء إحصائي شبه كلي لمجموعة من المسائل النحوية والصرفية التي ساقها المؤلف أثناء البسط والمناقشة لبعض آراء الفقهاء الاجتهادية ، والتي كانت سبباً من الأسباب الرئيسية في ذلك التنوّع في الأحكام الفقهية واختلافها .

وبعد البحث والتنقيب ، والتصفح والقراءة في هذا الصرح الكبير ، وداخل هذه الروضة الغناء ، وبين هذه الأغصان المثمرة ، والفروع المتنوعة التي تزيّنت بها هذه

المدونة ، توصلت إلى وضع خطة لبحثي تكونت من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، جاء مضامونها على الشكل الآتي :

أما الفصل الأول : وهو الجانب النظري من هذا العمل العلمي ، والذي حمل عنوان «ابن رشد الحفيد مولده عصره حياته ثقافته و منهجه الفكري في كتابه "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"» وقد قسمت هذا الفصل إلى مبحاثين اثنين :

تطرقت في المبحث الأول منه إلى لمحـة تاريخـية حول مؤلفـ الكتاب وـهو الإمام الكبير ، والـفـيلـسوفـ الأـصـوليـ ، والـفقـيـهـ الـلـغوـيـ ، سـلـيلـ الـقـضـاءـ وـالـفـقـهـاءـ ، كـنـيـتـهـ أـبـوـ الـولـيدـ محمدـ بنـ أـحـمـدـ بنـ أـحـمـدـ بنـ رـشـدـ الـحـفـيدـ الـأـنـدـلـسـيـ ، الـقـرـطـبـيـ ، الـمـالـكـيـ ، ولـدـ بـقـرـطـبـةـ سـنـةـ (520ـهـ) ، وـنـشـأـ بـهـاـ ، وـدـرـسـ فـيـهـاـ وـتـعـلـمـ ، حـتـىـ بـرـعـ فـيـ عـلـومـ شـتـىـ ، وـفـنـونـ مـتـوـعـةـ ، بـرـزـ فـيـهـاـ وـاشـتـهـرـ ، وـخـاطـرـ فـيـهـاـ فـأـبـدـعـ وـابـتـكـرـ ، وـقـدـ تـرـكـ ثـرـوـةـ عـلـمـيـةـ غـزـيرـةـ فـيـ مـخـتـلـفـ الـعـلـومـ وـالـمـعـارـفـ ، فـأـلـفـ الـكـتـبـ وـالـمـصـنـفـاتـ ، وـشـرـحـ الـمـتـوـنـ وـالـمـدوـنـاتـ ، وـلـخـصـ الـكـثـيرـ مـنـ الـمـطـوـلـاتـ . وـمـنـهـاـ هـذـاـ الـمـخـتـصـ الـذـيـ نـحـنـ بـصـدـ درـاستـهـ ، غـيـرـ أـنـ كـثـيرـاـ مـنـ هـذـهـ الـمـصـنـفـاتـ قـدـ ضـاعـ وـأـحـرـقـ مـنـ الـكـتـبـ ، فـجـاءـتـ مـؤـلـفـاتـهـ عـلـىـ شـكـلـ رـسـائـلـ فـيـ الـفـلـسـفـةـ ، وـعـلـمـ الـكـلـامـ وـالـفـقـهـ وـالـفـلـكـ وـالـنـحـوـ وـالـطـبـ وـغـيـرـهـ.

وـأـمـاـ الـمـبـحـثـ الثـانـيـ وـهـوـ دـرـاسـةـ حـوـلـ مـنـهـجـ الـمـؤـلـفـ فـيـ كـتـابـهـ "ـبـداـيـةـ الـمـجـتـهـدـ وـنـهاـيـةـ الـمـقـتـصـدـ"ـ وـالـذـيـ اـنـقـسـمـ الـعـلـمـ فـيـهـ إـلـىـ مـطـلـبـيـنـ هـمـاـ :

1 - مـصـطـلـحـ الـخـلـافـ وـمـاهـيـتـهـ وـأـهـمـ أـسـبـابـهـ ، وـقـوـاعـدـهـ الـتـيـ تـضـبـطـهـ ، فـهـوـ لـيـسـ مـقـصـودـاـ لـذـاتـهـ ، بلـ هـوـ وـسـيـلـةـ لـلـوـصـولـ إـلـىـ غـايـةـ وـهـيـ مـعـرـفـةـ الـفـتاـوىـ وـالـأـحـکـامـ ، وـفـيـ هـذـاـ الـمـطـلـبـ تـعـرـضـنـاـ لـتـعـرـيفـ الـخـلـافـ وـلـأـهـمـ هـذـهـ الـأـسـبـابـ وـالـدـوـافـعـ كـمـاـ ذـكـرـهـ الـعـلـمـاءـ ، مـعـ ذـكـرـ لـبعـضـ الـأـمـثلـةـ مـنـ الـخـلـافـاتـ الـفـقـهـيـةـ مـنـ خـلـالـ الـآـرـاءـ الـنـحـوـيـةـ وـالـصـرـفـيـةـ .

2 - ثـمـ إـلـىـ لـمحـةـ أـخـرـىـ مـوجـزـةـ حـوـلـ الـمـؤـلـفـ بـذـكـرـ دـوـافـعـ التـأـلـيفـ ، وـمـنـهـجـ الـمـؤـلـفـ فـيـ ذـلـكـ ، وـهـوـ تـلـخـيـصـ لـكـتـابـ الـإـسـتـدـكـارـ بـمـذـاـهـبـ فـقـهـاءـ الـأـمـصـارـ وـعـلـمـاءـ الـأـقـطـارـ فـيـماـ تـضـمـنـهـ الـمـوـطـأـ مـنـ معـانـيـ الرـأـيـ وـالـأـثـارـ"ـ لـصـاحـبـهـ - رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ وـأـسـكـنـهـ فـسـيـحـ جـانـهـ - أـبـيـ عـمـرـ يـوسـفـ بـنـ عـبـدـ الـبـرـ الـأـنـدـلـسـيـ (تـ463ـهـ)ـ ، وـهـوـ مـؤـلـفـ مـنـ ثـلـاثـيـنـ مـجـلـداـ.

إـلـىـ جـانـبـ ذـلـكـ يـعـتـبـرـ مـؤـلـفـهـ مـنـ اـنـتـهـتـ إـلـيـهـ أدـوـاتـ الـاجـتـهـادـ فـيـ عـصـرـهـ ، فـقـدـ وـصـفـ بـأـنـهـ جـمـعـ كـثـيرـاـ مـنـ الـعـلـومـ الـنـقـلـيـةـ وـالـعـقـلـيـةـ وـبـرـعـ فـيـهـاـ. حـيـثـ أـبـدـىـ فـيـ كـتـابـهـ هـذـاـ مـنـ الـطـابـعـ

الجاجي الأصولي ما يثبت بأنه ليس مجرد ناقل للأقوال ، ولكن أيضاً ناقلاً وممحض لها ، فيرد ما يستحق الرد ، ويقبل ما يستحق القبول معتمداً في ذلك على ملكته العلمية الراسخة ، وتكوينه الجامع بين مختلف العلوم والمعارف .

وأما الفصل الثاني والذي وسمته بـ『التخريجات الصرفية عند ابن رشد الحفيد في كتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتضى"』 وهو الجانب التطبيقي الأول من هذه الدراسة العلمية ؛ حيث تمحور العمل في هذا الفصل حول دراسة علمية تطبيقية على الكلمات المفردة أي على بنية الكلمة المفردة وأثرها في التغيير الدلالي ، لأن دراسة الكلمة بمختلف صيغها يجب أن يكون قبل دراسة الجملة ، وقد أشار إلى ذلك ابن جني في كتابه (المنصف ج 1 ، ص 36) حيث قال : " إن التصريف إنما هو لمعرفة أَنْفُس الكلمة الثابتة ، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المُتَنَقْلَة " فقدمها في الدراسة ، وأولاًها القسم الكبير من كتابه ، وإذا كان ذلك ، فالواجب على من أراد دراسة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف لأن معرفة ذات الشيء الثابت ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتقللة ، وهذا ما جعلني أقدم الدراسات الصرفية على الدراسات النحوية في ترتيب هذا البحث ، فتتبعت أهم المسائل الصرفية التي ناقشها المؤلف في كتابه ، والتي كانت سبباً من الأسباب المتعددة التي أدت إلى اختلاف وجهات النظر عند علماء اللغة والفقه في الأحكام الفقهية .

ثم في الفصل ثالث والذي كان محور الدراسة فيه ذلك الصرح الكبير والبناء المتماسك الكامل ومكوناته ، وقد وسم هذا الفصل بـ『التخريجات النحوية عند ابن رشد الحفيد في كتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتضى"』 أي دراسة العلاقة التركيبية للكلمة داخل ذلك القالب البنائي وهو ما يدعى بالجملة بمختلف أنواعها ، ثم دراستها داخل ذلك الصرح الكبير ، والبناء المركب الواسع وهو النص ، حتى لا يُنسب حدث إلى من لم يقم به ، أو حكم إلى من لم يقل به ، والذي يتکفل بهذه العملية العلمية هو علم النحو ، أي علم دراسة البنية التركيبية للجملة ، ثم البنية الترتيبية للنص .

وقد كان لهذا الجانب من هذه الدراسة الحظ الأوفر ، والقسط الأكبر ، وذلك لوفرة المادة العلمية التي ساقها المؤلف في مؤلفه ، فكان لعلماء اللغة والفقهاء بمختلف توجهاتهم الأيديولوجية والمذهبية الفكرية مجموعة من الآراء و المناقشات ، مما وجزرا في القبول والرد ، والاتفاق والاختلاف . وهذا ما حاولنا جمعه وتحليله وفهمه في هذه الدراسة اللغوية .

و في خاتمة هذا الجولة الدراسية اهتديت إلى بعض النتائج أثناء دراستي لهذه الطواهر اللغوية ، التي كانت متتالرة في أوساط هذه المدونة الكبيرة ، حتى يتم بها النفح ، وتعظم بها الفائدة .

وقد استعنت في عملي هذا بالمنهج الوصفي التحليلي ، فكان هذا البحث وصفاً حصرياً لمجموعة من الطواهر اللغوية وخصائصها عبر مختلف العصور والأزمنة ، بأقلام ثلاثة من العلماء ، محاولين تفسيرها وفهم مدلولاتها بالفحص والتحليل ، والمقاربة والتمحیص بين الآراء والمفاهيم للخروج بنتيجة علمية نهائية أو ما في حكمها ، لأن تفسير الطواهر وفهمها هو القلب النابض للمسعى العلمي .

كما كانت هناك مجموعة من العوارض في هذا المشوار العلمي وهي جملة من الصعوبات كما هو الحال بالنسبة لكل عمل من هذا القبيل ، ولكل باحث لم يتمرس بعد على دقة البحوث العلمية الأكاديمية مع قلة الخبرة ، إضافة إلى عدم توفر بعض المصادر اللغوية القديمة منها والحديثة ؛ إما لذرتها أو لصعوبة الحصول عليها .

أما الروافد التي أسست عليها هذه الدراسة ، والتي كانت لي سندًا وعدة ، وتوضيحاً وفائدة ؛ فأهمها ما يلي :

- 1 - كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي ، وهي تتكون من عدة طبعات ، كان أهمها طبعة المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، ت : مجدي فتحي السيد ، د. ط ، د. ت ، وغيرها من الطبعات والشروح عليها
 - 2 - الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي
 - 3 - البحر المحيط ، أبي حيان الأندلسي
 - 4 - إعراب القرآن الكريم بيانه ، محى الدين الدرويش
 - 5 - الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ، بهجت عبد الواحد صالح
 - 6 - الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي
 - 7 - رصف المبني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي
 - 8 - مغني الليب عن كتب الأغاريب ، ابن هشام الأنصاري
- وغيرها من الكتب اللغوية ، والمعاجم العربية ، والتقاسير ، والدواوين الشعرية .

وختاما لا يفوتي إلا أن أستاذي الشكر الجليل ، والثناء الجميل لأستاذنا الفاضل :
الأستاذ الدكتور : مرتاض عبد الجليل الذي قبل الإشراف على هذه الرسالة ، ولم يبخ علينا
بالنصح والإفادة ، والذي بفضل ما تعلمناه منهم خلال هذه السنوات التي أمضيناها معهم في
هذه المرحلة أي مرحلة ما بعد التدرج ، والتي بفضلها استطعنا أن نحقق العمل ونقدمه في
صورته التي هو عليها ، والتي أمل أن تكون قد حققت ولو نسبة قليلة من الاستواء العلمي
والمنهجي ، فلأسباتذتنا الأفاضل منا كامل التقدير والاحترام .

فهذا منا الجهد ، فإن وفقنا فمن الله ، وبتأييده ، وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان
- أعادنا الله عز وجل للمؤمنين جميعا من همزة ونفخه ونفثه . آمين
كماأشكر كل من أمنني بيد العون والمساعدة في إخراج هذا العمل إلى الوجود ، من بعيد
أو من قريب ، حسا ومعنى ، قوله وفعله .

و الله أسأل أن أكون قد وقفت في جمع بعض شتات هذا الموضوع الذي كان بالنسبة
إلي نزهة علمية تثقيفية عبر تاريخ الأدب العربي والإسلامي.

هذا منا الجهد و بالله التوفيق ، وسبحان رب رب العزة عما يصفون وسلام على
المرسلين و الحمد لله رب العالمين .

جامعة أبي بكر بلقايد : تلمسان

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

تخصص : نحو وصرف

السنة الجامعية : 2013 - 2014

تقديم الطالب : أحمد طول

الفصل الأول

ابن رشد الحفيـد

**عصره ، حياته ، ثقافته ، ومنهجه الفكري في
كتابه "بداية المجتهد ونهاية المقتضـد "**

المبحث الأول

ابن رشد الحفيد ؛ مولده ، عصره ، وثقافته

اسمه ونسبة⁽¹⁾ :

هو الفقيه القاضي الإمام الأولد كنيته أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الحفيد الأندلسي نسبة إلى الأندلس ، القرطبي ، المالكي⁽²⁾.

لقبه :

يعرف بابن رشد الحفيد لأنه سليل آباء من القضاة والعلماء ، وابن رشد الابن ، وابن رشد الأصغر⁽³⁾

موالده :

وُلد سنة (520هـ) الموافق لـ(1126م) بقرطبة في أسرة قضاة وجاه وعلم . ونشأ فيها ، وروي أنه قارب الثمانين حينما مات في سنة (595هـ) الموافق (1198م) درس الفقه وعلم الكلام والطب والفلسفة.

أسرته :

نشأ القاضي ابن رشد "الحديد" بين أسرة أندلسية عريقة ، كانت من أكبر الأسر شهرة وواجهة ، فكانت تتمتع بتقدير عظيم في الفقه والقضاء اللذين شغلهما أفرادها جيلاً بعد جيل . عُين قاضياً في إشبيليا سنة 1169م، ثم في قرطبة، وأصبح قاضي القضاة

صفاته :

كان من أشد الناس تواضعا ، وأخفضهم جناحا ، وكان حسن الرأي ذكيا ، ذا نظر

¹ - ينظر : *عيون الأنبياء في طبقات الأطباء* ، موقف الدين أبي العباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس السعدي الخزرجي، دار مكتبة الحياة – بيروت : نزار رضا ، ج 1 ، ص 530 ، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب* ، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنفي، دار بن كثير - دمشق ، ط: الأولى - 1406هـ/1986م ، ت : عبد القادر الأرناؤوط ، محمود الأرناؤوط ، ج 6 ، ص 102 ، *العبر في خبر من غير*، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى 1405هـ/1985م ، ت: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، ج 2 ، ص 414...الخ

² - نسبة إلى مذهب الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه ، دفين المدينة المنورة ، وإمامها في عصره .

³ - وهو غير "ابن رشد الجد" الذي كان يدعى مثله أبا الوليد محمد بن رشد الذي كان فقيها مشهوراً ، وولي قضاء قرطبة ، وكان له دوراً سياسياً مهماً ، توفي ليلة الأحد ، ودفن يوم الأحد الحادي والعشرين من ذي القعدة سنة عشرين وخمسين (520هـ) من الهجرة قبل مولد حفيده بشهر .

وهو أيضاً غير "ابن رشد الأب" الذي ولد في السنوات الأخيرة من القرن الخامس الهجري سنة (1094م) ، ونشأ نشأة أبيه ، وسلك طريقه في دراسته ونهجه ، حتى ولي قضاء قرطبة مثله ، ووافته المنية في سنة (564هـ) –

ثاقب ، وبصيرة نافذة ، وأفق واسع ، حسن السيرة ، عظيم القدر ، شغوفاً بتحصيل العلوم ، حتى حكى عنه أنه لم يدع النظر القراءة منذ عقل إلا ليلة وفاة أبيه ، وليلة بنائه بأهله .

شيوخه وتحصيلاته العلمية :

درس الحديث على والده أبي القاسم ، وقرأ عليه " الموطاً " حفظاً ، ودرس الطب على أبي مروان البلنسي ، وأبي جعفر هارون ، ودرس الفقه على الحافظ بن محمد بن رزق . وأخذ عن أساتذة آخرين مثل ؛ أبو القاسم بشكوال ، وأبي جعفر بن عبد العزيز ، وأبي عبد الله المازري ، وأبي مروان بن مسرة ، وأبو بكر بن سمحون . وأخذ كثيراً من العلوم والحكمة على أبي جعفر هارون التر哈利 .

أما صلاته بابن باجة فلم تكن صلة شخصية ، حيث تتلمذ ابن رشد على كتبه في الفلسفة ، ودرس آرائه وأفكاره الفلسفية ، وكثيراً ما كان يورد اسمه بعبارات الإعجاب والتوفير في مؤلفاته .

تلاميذه :

كان لابن رشد كثير من التلاميذ ، لكن لم يحظ كثير من أبناء دينه بالتلمذة على فكره وعلمه ، لذلك نجد أكثر تلاميذه من اليهود والنصارى .

ومن تلاميذ أبي الوليد بن رشد : أبو محمد بن حوط الله ، وأبو الحسن سهل بن مالك ، وأبو الربيع بن سالم ، وأبو بكر بن جهور ، وأبو القاسم الطيلسان ، وبندود أو ابن بندود ، والأستاذ أبو بكر بن يحيى القرطبي ، وأبو جعفر أحمد بن سابق ، ومع الأسف الشديد لم ينزل أحد منهم شهرة بعد ابن رشد . وبخلاف تلاميذه نجد المقتبسين من علمه أمثال ابن سبعين⁽¹⁾ .

بين ابن رشد الطبيب وابن زهر :

اتصل بابن زهر ، حيث جمعت بينهما دراسة الطب ، فلقد ألف ابن رشد كتاباً في الطب سماه " الكليات " ، درس فيه الأمراض بوجه عام ، وكان يتمنى أن يؤلف كتاباً يشرح فيه دقائق المسائل وجزئياتها ، لكنه انشغل عن ذلك ، فعهد بهذه المهمة إلى صديقه ابن زهر ، فوضع في تلك الجزئيات كتاباً سماه " التيسير في المداواة والتدبير "

قيل أنه اجتمعا كلاً من أبي الوليد بن رشد والرئيس أبي بكر بن زهر عند المنصور

¹ - بداية المجتهد ونهاية المجتهد ، أبو الوليد ابن رشد القرطبي ، ت: مجدي فتحي السيد ، المكتبة التوفيقية ، د ط ، د ت ،

يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن ملك المغرب ، وجرت مناظرة بينهما حول قرطبة وإشبيلية ، وكان ابن رشد مناصراً لقرطبة ، وأبن زهر متحمساً لإشبيلية ، وأراد ابن رشد أن ينفي المناظرة منتصراً لقرطبة ، ومتغلباً على ابن زهر ، فقال : " ما أدرني ما تقول ، غير أنه إذا مات عالم بإشبيلية فأريد بيع كتبه حملت إلى قرطبة حتى تباع فيها ، وإن مات مطرب بقرطبة فأريد بيع آلاته حملت إلى إشبيلية "⁽¹⁾

ابن رشد مع ملوك الموحدين :

ازدهرت الحركة الفكرية والنهضة العلمية لدولة الموحدين التي عاصرها ابن رشد ، فظهرت مجموعة من نوابع الفلسفة ومشاهير الفكر تسودهم روح الصداقة ، ورابطة الإخاء والمحبة والاكتفاء التي تعتمد على أساس قوي من الاتجاه الفلسفـي ، مع التحفظ على هذا الاتجاه لدى سلف الأمة وأئمتها حتى أن بعضهم كان يصل إلى الحكم بالكفر على بعضهم لما لهم من شطحـات تخالف عقيدة أهل السنة والجماعة ⁽²⁾.

لقد اتصل ابن رشد بأكبر المفكرين في عصره ، وجمعت بينهم وبينه رابطة علمية فلسفـية ، فاتصل بابن طفيل ، حيث جمعت بينهما الفلسفة والإلهيات ، بل لقد كان لابن طفيل دور رئيسي في شهرة ومكانة ابن رشد لدى ملوك وأمراء الموحدين .

شروحـه لكتـب أريـسطـو :

أصبح ابن رشد من أقرب المقربين من بلاط الأمير يوسف ، ويتجلى ظهور هذا في رغبة يوسف والإجاج ابن طفيل في تكليف ابن رشد الحفيـد للشرح على أرسـطـو ، فعنـى بكلامـه ، يسمـيه الإـفـرنـج (Averroes)⁽³⁾ وترـجمـه إلى العـربـيـة ، وزـادـ عليه زـيـاداتـ.

يعتـبرـه الغـربـيون الفـيلـسوفـ المؤـثرـ فيـ الفـكـرـ الغـربـيـ كـلـهـ ، ويـسمـونـهـ المـعلمـ الثـانـيـ عـلـىـ

أسـاسـ أنـ المـعلمـ الأولـ هوـ أـرسـطـوـ ، لأنـهـ أـضـافـ الشـيءـ الكـثـيرـ إـلـىـ كـلـامـ أـريـسطـوـ ؛ـ حـذـفاـ وـإـضـافـةـ وـنـقـداـ وـتـعـديـلاـ.

¹ - الأدب الاندلسي ؛ موضوعاته وفنونه ، مصطفى الشكعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط: الرابعة ، 1979 م ، ص

89

² - بداية المجتهد ، ج 1 ، ص 12

³ - الأعلام ؛ لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، ط: الخامسة ، 1980 م ، ج 5 ، ص 318

جوامع كتب أرسطوطاليس في الطبيعيات والإلهيات ، كتاب الضروري في المنطق ، ملحق به تلخيص كتب أرسطوطاليس ، وقد لخصها تلخيصاً تماماً مستوفياً ، تلخيص الإلهيات لنيقولاوس ، تلخيص كتاب ما بعد الطبيعة لأرسطوطاليس ، تلخيص كتاب الأخلاق لأرسطوطاليس ، تلخيص كتاب البرهان لأرسطوطاليس ، تلخيص كتاب السماع الطبيعي لأرسطوطاليس ، شرح كتاب السماء والعالم لأرسطوطاليس ، شرح كتاب النفس لأرسطوطاليس ، تلخيص كتاب الأسطقسات لجالينوس ، تلخيص كتاب المزاج لجالينوس ، تلخيص كتاب القوى الطبيعية لجالينوس ، تلخيص كتاب العلل والأعراض لجالينوس ، تلخيص كتاب التعريف لجالينوس ، تلخيص كتاب الحميات لجالينوس ، تلخيص أول كتاب الأدوية المفردة لجالينوس ، تلخيص النصف الثاني من كتاب حيلة البرء لجالينوس⁽¹⁾

بين التأليف والقضاء :

مع بداية شروحه لكتاب أرسطو أخذ ابن رشد يزداد رفعة في بلاط الخليفة أبي عيّوب يوسف ، ويتردج في الوظائف الكبرى. فتولى وظيفة القضاة بمدينة "أشبيلية" في عام 565هـ - 1169م ، وعيّن طبيباً خاصاً للخليفة يوسف بن عبد المؤمن في "مراكش" عام 578هـ - 1182م ، وبعد فترة من الزمن تولى منصب قاضي القضاة في "قرطبة" وكان يحاول التوفيق بين كونه قاضياً ومؤلفاً ، يحتاج إلى الوقت وراحة البال فلذلك نجده يقول في آخر الجزء الأول من كتابه "مختصر المخططي": "إنه أضطر إلى الاقتصار على أهم القضايا ... وإنه يشبه رجلاً اتصلت النار بمنزله فأخذ يخرج منه أهم أثاثه شيئاً فشيئاً"⁽²⁾

أقوال العلماء فيه :

قال فيه ابن الأبار⁽³⁾: " ولم ينشأ بالأندلس مثله كمالاً وعلماً وفضلاً ، وكان على شرفه أشد الناس تواضعًا وأخفضهم جناحاً ، عني بالعلم من صغره إلى كبره حتى حُكِي عنه أنه لم يدع النظر ولا القراءة منذ عقل إلا ليلة وفاة أبيه وليلة بنائه على أهله " وقال أيضًا: "

¹ - عيون الأنبياء في طبقات الأطباء ، ج 1 ، ص 532/533

² - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج 1 ، ص 13

³ - هو أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضايعي ، من قبيلة قضااعة اليمنية ، التي استوطنت شرق الأندلس ، وسكنت في "أندَة" في ضواحي بلنسية التي ولد فيها ابن الأبار سنة 595هـ ، ((إعتاب الكتاب ، للمؤلف ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1380هـ / 1961 م ، ص 05))

قال إلى علوم الأوائل فكانت له فيها الإمامة دون أهل عصره ، وقال : " كان يُفْرَعَ إلى فتواه في الطب كما يُفْرَعَ إلى فتواه في الفقه ، مع الحفظ الوافر من الإعراب والأدب .. "⁽¹⁾

وقال ابن أبي أصيبيعة: " مشهور بالفضل معتن بتحصيل العلوم أوحد في علم الفقه والخلاف ... وكان أيضاً متميزاً في علم الطب ، وهو جيد التصنيف حسن المعاني "⁽²⁾

قال فيه أبو مروان الباقي : " كان القاضي أبو الوليد بن رشد حسن الرأي ذكياً رث البزة ، قوي النفس ، وكان قد اشتغل بالتعاليم ، وبالطب على أبي جعفر بن هارون ، ولازمه مدة وأخذ عنه كثيراً من العلوم الحكمية ، وكان .. . قد قضى مدة في أشبيلية قبل قرطبة ، وكان مكيناً عند المنصور ، وجيهاً في دولته ، وكذلك أيضاً كان ولده الناصر يحترمه كثيراً قال : " ولما كان المنصور بقرطبة وهو متوجه إلى غزو [الفنس] وذلك في عام أحد وتسعين وخمسمائة استدعي أبا الوليد بن رشد، فلما حضر عنده احترمه كثيراً، وقربه إليه حتى تدعى به الموضع الذي كان يجلس فيه أبو محمد عبد الواحد بن الشيخ حفص الهناتي صاحب عبد المؤمن، وهو الثالث أو الرابع من العشرة ... فلما قرب المنصور ابن رشد وأجلسه إلى جانبه حادثه ، ثم خرج من عنده وجماعة الطلبة، وكثير من أصحابه ينتظرونها فنهنؤوه بمنزلته عند المنصور وإقباله عليه، فقال : " والله إن هذا ليس مما يستوجب الهباء به فإن أمير المؤمنين قد قربني دفعه إلى أكثر مما كنت أؤمله فيه ، أو يصل رجائي إليه " وكان جماعة من أعدائه قد شيعوا بأن أمير المؤمنين قد أمر بقتله فلما خرج سالماً أمر بعض خدمه أن يمضي إلى بيته، ويقول لهم أن يصنعوا له قطاً وفراخ حمام مسلوقة إلى متى يأتي إليهم، وإنما كان غرضه بذلك تطهيب قلوبهم بعافيته "⁽³⁾

قال عبد الواحد بن علي التميمي في كتاب المعجب: "صح عندي أله كان يحفظ أحد الصحيحين، غالب ظني أله البخاري. وكان سيد الملوكيّة، بعيد الهمة، سخياً، جواداً، استغنى الناس في أيامه، وتمولوا"⁽⁴⁾

نفسيه = 1

نفسه - 2

³ - عيون الأنباء ، ج 1 ، ص 531

٤ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، دار الكتاب العربي - لبنان/ بيروت - 1407هـ - 1987م، ط: الأولى، ت: د. عمر عبد السلام تدمري ، ج ٩ ، ص 85

محنة أبي الوليد بن رشد :

نالت أبا الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد محنة شديدة في حياته ، وكان لها سببان ؛ أحدهما جلي ، والآخر خفي : فأما سببها الخفي وهو أكبر أسبابها فإن الحكيم أبا الوليد - رحمه الله - أخذ في شرح كتاب الحيوان لأرسطو طاليس صاحب كتاب المنطق فهذبه وبسط أغراضه وزاد فيه ما رأه لائقاً به فقال: في هذا الكتاب عند ذكره الزرافه وكيف تتولد وبأي أرض تنشأ : " وقد رأيتها عند ملك البربر جاريًّا في ذلك على طريقة العلماء في الإخبار عن ملوك الأمم وأسماء الأقاليم غير ملتفت إلى ما يتعاطاه خدمة الملوك ومحليو الكتاب من الإطراء والتقرير وما جانس هذه الطرق فكان هذا مما أحقفهم عليه غير أنهم لم يظهروا بذلك ، وفي الجملة فإنها كانت من أبي الوليد غفلة فقد قال: القائل رحم الله من عرف زمانه فمانه وميز مكانه فكانه ! وما أحسن ما قال الشاعر ⁽¹⁾:

وأنزلني طول النوى دار غربةٍ إذا شئتْ لاقتُ أمراً لا أشاكِله
أحاميْه حتى ثقَل سجِيَّةٍ ولو كان ذا عَقْل لكتُّ أعاِله

واستمر الأمر على ذلك إلى أن استحكم ما في النفوس ، ثم إن قوماً من بناوئه من أهل قرطبة ويدعى معه الكفاءة في البيت وشرف السلف سعوا به عند أبي يوسف ووجدوا إلى ذلك طريقاً بأن أخذوا بعض تلك التلاخيص التي كان يكتبها فوجدوا فيها بخطه حاكياً عن بعض قدماء الفلاسفة بعد كلام تقدم فقد ظهر أن الزهرة أحد الآلهة فأوقفوا أبو يوسف على هذه الكلمة فاستدعاه بعد أن جمع له الرؤساء والأعيان من كل طبقة وهم بمدينة قرطبة فلما حضر أبو الوليد - رحمه الله - قال: له بعد أن نبذ إليه الأوراق أخطك هذا؟ فأنكر فقال: أمير المؤمنين لعن الله كاتب هذا الخط! وأمر الحاضرين بلعنه ثم أمر بإخراجه على حال سيئة وإبعاده وإبعاد من يتكلم في شيء من هذه العلوم وكتب عنه الكتب إلى البلاد بالتقدم إلى الناس في ترك هذه العلوم جملة واحدة وبإحراق كتب الفلسفة كلها إلا ما كان من الطب والحساب وما يتوصل به من علم النجوم إلى معرفة أوقات الليل والنهار وأخذ سمت القبلة فانتشرت هذه الكتب فيسائر البلاد وعمل بمقتضها. ثم لما راجع إلى مراكش نزع عن ذلك كله وجنج إلى تعلم الفلسفة وأرسل يستدعي أبا الوليد من الأندلس إلى مراكش للإحسان إليه

¹ - البيان والتبيين ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط: السابعة ، 1418هـ/1998م ، ت : عبد السلام محمد هارون ، ج 1 ، ص 245 ، ج 2 ، ص 235 ، ج 4 ، ص 21

والعفو عنه فحضر أبو الوليد - رحمه الله - إلى مراكش فمرض بها مرضه الذي مات منه -

رحمه الله ⁽¹⁾ ، وكانت وفاته بها في آخر سنة 594 ⁽²⁾ وقد ناهز الثمانين - رحمه الله - .

مصنفاته :

ترك ابن رشد ثروة علمية غزيرة الإنتاج ، تنوّعت في مختلف العلوم والفنون ، حيث قام بتأليف الكتب والمصنفات ، وشرح ، ولخص كثيراً منها . غير أن كثيراً من هذه المصنفات قد ضاعت مع ما ضاع وأُحرق من كتب الفلاسفة ، نتيجة للهجوم الشديد ، والعداء السافر الذي واجه الفلاسفة آنذاك نظراً لمخالفتهم لصحيح المعتقد ، واعتمادهم على مدارس الغربيين في فهم النصوص إلى غير ذلك .

وله مؤلفات في شتى المجالات والميادين حيث نجد له رسائل في الفلسفة ، وعلم الكلام والفقه والفالك والنحو والطب ، وفيما يلي ذكر بعضها :

أ – الرسائل الفلسفية :

❖ "تهاافت التهاافت" الذي رد فيه على كتاب الغزالى "تهاافت الفلسفة" وبناء عليه بنى ابن رشد دعائم الفلسفة ، وأفصح في هذا الكتاب أيضاً عن كثير من آرائه الفلسفية .

❖ "جوهر الأجرام السماوية" أو "تركيب الأجرام السماوية"

❖ "شرح رسالة ابن باجة في "اتصال العقل بالإنسان"

❖ خلاصة المنطق

❖ جوامع سياسة أفلاطون

❖ شروح كثيرة على الفارابي في مسائل المنطق لأرسسطو

ب – علم الكلام :

❖ كتاب صغير اسمه "فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال" كتاب

يكشف فيه عن المنهج الأساسي الذي بنى عليه ابن رشد بحثه في المشكلات الفلسفية .

❖ المناهج في أصول الدين

¹ - المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين ، عبد الواحد المراكشي ، مطبعة

الاستقامة - القاهرة - 1368، ط: الأولى، ت: محمد سعيد العريان ، محمد العربي العلمي ، ج 1 ، ص 305

² - اختلف في تاريخ وفاته فقال : الصفدي : "توفي سنة خمس وتسعين وخمس مائة" الوفي بالوفيات ج 2 ، ص 82 ،

❖ شرح عقيدة الإمام المهدى

ج - الفقه وأصوله :

❖ "بداية المجتهد ونهاية المقتضى" وهو مدونة بحثنا الذي نحن بصدد دراسته

❖ "مختصر المستصفى" وهو اختصار "المستصفى" للغزالى

❖ "التنبيه إلى الخطأ في المتون" في ثلاثة أجزاء

❖ "الداعوى" في ثلاث مجلدات

❖ رسالة في الضحايا

❖ رسالة في الخراج

❖ مكاسب الملوك والرؤساء والمرابين المحرمة*

❖ الدرس الكامل في الفقه "

د - الفلك :

❖ مختصر المسطري

❖ مقالة في حركة الجرم السماوي

❖ كلام على رؤية الجرم الثابتة بأدوار

ه - النحو :

❖ كتاب الضروري في النحو

❖ كلام على الكلمة والاسم المشتق

و - الطب :

❖ "الكليات" وتأثر ابن رشد في هذا الكتاب بأفكار أرسطو الفلسفية ، ونظرياته في الطب ، وفي هذا الكتاب أيضا نجد ابن رشد نقد بعض النواحي العلاجية عند السابقين ، ثم عرض لآرائه وأفكاره في ذلك⁽¹⁾ عالج فيه جميع أصناف الأمراض بأوجز ما أمكن وأبینه ، وهو أشهر كتبه في الطب ، وبه اشتهر ، وقد ترجم إلى اللاتينية والإسبانية والعبرية ، وقد ظل الكتاب معتمدا في الدراسات الطبية بجامعات أوروبا أثناء القرون الوسطى ، إلى جانب كتاب (القانون) لابن سينا .

❖ شرح أرجوزة ابن سينا في الطب ، وهذا الكتاب من أوسع مؤلفات ابن رشد انتشارا

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتضى ، ابن رشد ، دار ابن حزم ، ط:الأولى ، 1424هـ/2003 م ، ج 1 ، ص 06

❖ مقالة في الترياق

❖ أجوبة أو نصائح في أمر الإسهال

❖ تلخيص كتاب الحميّات لجالينوس

أولاده :

لقد خلف أبو الوليد بن رشد عدّة أولاد ، وقد عكّف بعضهم على دراسة علم الكلام والفقه ، وكان أجدّهم ، أبو محمد عبد الله ، مشهوراً في صناعة الطب لذلك نجده طبيباً لل الخليفة النصيري فيما بعد .

وفاته :

كان ابن رشد على صلة وثيقة بالمنصور ، لكن هذه الصلة لم تدم طويلاً ، حيث اتهم ابن رشد بالزنقة والإلحاد ، فتغير موقف المنصور منه ، فنفاه إلى "مراكش" وأحرق بعض كتبه ، وبعد فترة رضي عنه ، وأذن له في العودة إلى وطنه . غير أنه لم يعش بعد العفو عنه ورجوعه حظوة وواجهته أكثر من سنة ، وكانت وفاته يوم الخميس الموافق للتاسع من صفر سنة 595هـ - أحد عشر ديسمبر 1198م ، في مراكش وله من العمر خمس وسبعين سنة .

وهذا التاريخ الذي عينه الأنباري ، وجعل "ابن أبي أصيبيعة" وفاة ابن رشد في أوائل سنة 595هـ أيضاً .

وقد انحرف عن التاريخ قليلاً "عبد الواحد" و "الذهبي" اللذان وضعوا وفاته في أواخر سنة 594هـ أي في شهر أغسطس أو سبتمبر من سنة 1198م ، وانفرد "ليون الإفريقي" وأرخ وفاته سنة 1206م⁽¹⁾ .

قال العكري : "وفي سنة خمس وتسعون وخمسماة (595) توفي ابن رشد الحفيد هو العلامة أبو الوليد محمد بن احمد بن العلامة المفتى أبو الوليد محمد بن احمد بن رشد القرطبي المالكي أدرك من حياة جده شهراً سنة عشرين توفي في رحمه الله تعالى في صفر بمراكش⁽²⁾ ودفن بقرطبة⁽³⁾ .

¹ - المرجع السابق ، ص 15

² - شذرات الذهب ، ج 6 ، ص 522/523

³ - بداية المجتهد ، دار ابن حزم ، ج 1 ، ص 10

المبحث الثاني

**ابن رشد ومنهجه العلمي في كتابة
"بداية المجتهد ونهاية المقتضى"**

يعتبر كتاب " بداية المجتهد ونهاية المقتضى " للإمام القاضي والفقير النظار ، والأصولي المتكلم ، أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الحفيد (ت595هـ) خزانة عظيمة من علوم الشريعة الإسلامية ، يندرج ضمن كتب الخلاف ، أو كتب الفقه المقارن ، وهي كتب العلوم المختصة بالأحكام العملية المستبطة من أدلةها التفصيلية ، وهي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، باعتبارهما المصادران الأساسيان في التشريع الإسلامي ، وذلك لما اشتملا عليه من الأحكام التعبدية والمعاملات الفردية والجماعية الخاصة بأفراد الأمة الإسلامية فيما بينهم ، ومع غيرهم من أفراد الإنسانية قاطبة .

كما أن نصوص الأحكام الشرعية - الأوامر والنواهي - جاءت على هيئة الإجمال والتفصيل ، والعموم والخصوص ، والإحکام والتشابه ... ، وأن هذه الأحكام تحتاج إلى قواعد وآليات يستطيع أن يعرف بها المجتهد مراد الله عز وجل من آياته وأحاديث نبيه ﷺ . ومن هنا تأتي أهمية الكتاب حيث بين فيه صاحبه مجموعة من هذه الآليات ، لأنها كونه من انتهت إليه أدوات الاجتهاد في عصره ، فقد وصف بأنه جمع كثيراً من العلوم النقلية والعلقانية وبرع فيها.

ولن يبلغ هذه الآليات وال دقائق إلا من تضلّع في الفقه وأصوله ، ومارس الاجتهاد والاستباط بدقة وحذافة ، حتى أصبح على بصيرة منه وخبرة . فهو - الاجتهاد - ذو مراحل ؛ مرحلة البداية ، والتوسط ، ومرحلة النهاية ، ثم لكل مرحلة أيضاً مراحل ومراتب مختلفة . كما أن هذه المسائل فيها ما هو ظاهر جلي ، ومنها ما هو مستور خفي ، منها المنطوق به ، ومنها المفهوم ، وأن كل من هذه القواعد نشأ عن أدلة . وللوقوف على القواعد يجب على الفقيه أن يعاين الأدلة ، وأن يتذوقها فهي العمدة في الفقه والاجتهاد ، ومن لا يلتقي إليها فلن يتقدّم كرسي الفقه وأصوله ، فهي تجري مجرى الأصول والثوابت من الأحكام ، إليها يستند المجتهد وعليها يعتمد فيما اشتهر وبيان ، وفيما خفي وغاب ، وللعلم أن بدء هذا العمل كان من عصر الصحابة ﷺ ، وأن الخلاف أو الوفاق نشا بينهم أولاً ثم جرى إلى العصور المتأخرة بعدهم .

فما هو الخلاف يا ترى ؟ وما أسبابه ؟ وما هي غايته وأهدافه ؟

ماهية الاختلاف

لغة : مصدر خلف يعني عدم الاتفاق ، و الخلاف المخالفة قال تعالى: ﴿فَرَحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعِدِهِمْ خَلَفَ رَسُولَ اللَّهِ﴾⁽¹⁾ أي مخالفة رسول الله ﷺ .

قال الفيروزآبادي⁽³⁾ اختلف ضد اتفق ، والاختلاف والمخالفة : أن يأخذ كل واحد طريقة غير طريق الآخر في حاله أو فعله ، والخلاف أعم من الضد ؛ لأن كل ضدين مختلفان ، وليس كل مختلفين ضدين .

اصطلاحا: إن التعريف المشهور الذي ذكره أغلب العلماء هو: "أن يذهب كل عالم إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر في حالة"⁽⁴⁾، وقال آخرون: "أن ينهج كل شخص طريقة مغايراً للآخر في حاله أو في قوله "⁽⁵⁾.

والمتأمل في هذين التعريفين يرى أنهما شاملاً لنوعي الاختلاف المحمود والمذموم ، ويشمل كذلك الجدل والشقاق ، وذلك لأن الجدل هو ذهاب كل عالم خلاف ما ذهب إليه الآخر ، ولكن بزيادة شد ؛ وللهذا نهي النبي ﷺ عنه وقال: "أنا زعيم ببيت في ربع الجنـة لمن ترك

المراء وإن كان محقاً "⁽⁶⁾.

وقد عرف علم الجدل بأنه : "علم يقتدر به على حفظ أي وضع يراد ولو باطلًا ، وهدم أي وضع يراد ولو حقاً ... وأصله أن يكون كل واحد في شق من الأرض أي نصف منها ، فكأن أرضاً واحدة لا تتسع لهما معاً "⁽⁷⁾ ، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ خَفِثْمُ شِقَاقٌ بَيْنَهُمَا﴾⁽⁸⁾.

¹ - سورة التوبه ، الآية الكريمة 81

² - مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - 1415 - 1995 ، طبعة جديدة ، ت: محمود خاطر ، مادة (خـلـفـ) ، ج 1 ، ص 78

³ - القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ج 1 ، ص 1045

⁴ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ، دار النشر: المكتبة العلمية - بيروت ، ص 179.

⁵ - أدب الاختلاف في الإسلام ، طه جابر العلواني ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، واشنطن ، 1407هـ/1987م ، ص 21

⁶ - سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي ، دار الرسالة العالمية ط: الأولى ، 1430هـ/2009م ، ت: شعيب الأرنؤوط ، كتاب الأدب ، باب في حسن الخلق ، حديث 4800 ، ج 7 ، ص 178

⁷ - أدب الاختلاف ، ص 23.

⁸ - سورة النساء ، الآية الكريمة 35

وبهذا يكون التعريف جاماً لكل أنواع الاختلاف المحمود والمذموم، ولكن إذا رأينا الاختلاف الصحيح الذي نحن نريده لا بد، وأن يكون فيه قيد ليمنع دخول الجدل الممنوع والشقاق وغيرها ، وبالتالي يكون التعريف الصحيح هو: أن يسلك كل عالم إلى خلاف ما سلكه الآخر بغية الوصول إلى الحقيقة المرجوة .

حقيقة وجود الخلاف وأسبابه :

لا ينكر أحد وجود الخلاف في الأمة ، لا في سابق عهدها ، ولا في واقعها المعاصر، وقد وقع في زمان صحابة رسول الله ﷺ ، وهم أفضلخلق بعد الأنبياء ، كاختلافهم في غائم بدر ، واختلافهم بعد وفاته في غسله ودفنه ومن يكون الخليفة بعده وغير ذلك.

ولا تتوقع أن ينقطع الخلاف نهائياً ؛ لأن الواقع أظهر دليل على الجواز ، ولكن يريد أصحاب الرأي ترشيد هذا الخلاف ليكون خلافاً مثمراً ، داعياً إلى البحث والتنقيب والوصول إلى الحق. والذي يجعل الخلاف أمراً حتمياً ما يلي:

أ- تفاوت الناس في أفهمهم وقدراتهم على تحصيل العلم ؛ فالناس بحكم الخلقة يختلفون ويتفاوتون في الاستيعاب والنظر في المسائل وجمع أطراافها، وهذا يؤدي بالضرورة إلى وقوع الخلاف بحسب هذا التفاوت؛ وقد ضرب الله مثلاً لهذا النوع من التفاوت، فقال تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أُودِيَةً بِقَدْرِهَا﴾⁽¹⁾ ، قال ابن كثير رحمة الله: "﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ أي مطرأ، ﴿فَسَالَتْ أُودِيَةً بِقَدْرِهَا﴾ أي أخذ كل واد بحسبه ، فهذا كبير وسع كثيراً من الماء، وهذا صغير وسع بقدرها، وهو إشارة إلى القلوب وتفاوتها، فمنها ما يسع علمًا كثيراً، ومنها ما لا يسع الكثير من العلوم بل يضيق عنها"⁽²⁾.

ب - وضرب كذلك رسول الله ﷺ مثلاً فقال: "مَثَلُ مَا بَعَثْنَا اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ الْعَيْنِ الْكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ فَبَلَّتِ الْمَاءُ فَأَبْيَتِ الْكَلَأُ وَالْعُشْبُ الْكَثِيرُ وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ فَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسُ شَرَبُوا مِنْهَا وَسَقَوْا وَرَعَوْا وَأَصَابَ طَائِفَةً مِنْهَا أُخْرَى هِيَ قَيْعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً وَلَا تُبْتُ كَلَأً فَذَلِكَ مَثَلٌ مَنْ فَهَمَ فِي دِينِ اللَّهِ وَنَفَعَهُ مَا

¹ - سورة الرعد ، آية الكريمة 17

² - تفسير القرآن العظيم ، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط: الأولى :

447 ص ، ج 4 ، ت: سامي بن محمد السلامة ، ط: الثانية 1420هـ / 1999م ، 1418هـ / 1997م

بَعْنَى اللَّهُ بِهِ فَعْلَمْ وَعَلَمْ ، وَمَثَلٌ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا وَلَمْ يَقْبَلْ هُدًى اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلْتُ بِهِ ^(١)

قال الحافظ: "قال القرطبي وغيره: ضرب النبي ﷺ لما جاء به من الدين مثلاً بالغيث العام الذي يأتي الناس في حال حاجتهم إليه ، وكذا كان حال الناس قبل مبعثه ، وشبّه السامعين له بالأرض المختلفة التي ينزل بها الغيث، فمنهم العالم العامل المعلم، ومنهم الجامع للعلم غير أنه لم يعمل ولم يتفقه، ومنهم من يسمع ولا يحفظ ولا يعمل به"⁽²⁾.

ج - ويقع التفاوت كذلك في الفهم كما قال تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانَ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ عَنْ قَوْمٍ لِّحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَقَهَمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلُّاً أَتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾⁽³⁾، والصحابة كانوا يتفاوتون في الحفظ ودقة النظر لذلك وقع بينهم الخلاف: ...

كما جاء في جمع علي رضي الله عنه بين الآيتين: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ تَلَاثُونَ شَهْرًا﴾⁽⁴⁾، وقوله تعالى: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾⁽⁵⁾، أن أقل مدة للحمل ستة أشهر، وقد خفي هذا على عثمان رضي الله عنه. والتفاوت في الفهم جعل عدي بن حاتم رضي الله عنه يقول عند نزول قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ...﴾⁽⁶⁾ "إني لأضع تحت وسادتي عقالين أحدهما أسود والآخر أبيض فلا أزال آكل حتى أتبينهما"، فقال ﷺ: ((إن

وسادك لعریض، إنما هو اللیل والنھار " وقال عثمان : "إنما هو سواد اللیل و بیاض النھار " (7)

د - التفاؤل في الحصيلة العلمية ، وهذا أمر طبيعي ؛ لأن الناس منهم الذي يفرغ جهده للعلم ، ومنهم من يعطيه فضل وقته ، وكل ينال بحسب جهده، وقد قالوا: العلم إن أعطيته كلك

¹ - الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت - 1407

- 1987، ط: الثالثة، ت: مصطفى ديب البغا ، كتاب العلم ، باب : فضل من علم وعلم ، رقم: (79) ، ج 1 ، ص42

² - فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعى، دار طيبة ، ط: الأولى ،

310 ، ج 1 ، ص 310 ، (79) ، فضل من علم وعلم ، رقم: (20) كتاب العلم ، 2005هـ/1426

³ - سورة الأنبياء الآيتين الكريمتين 78 ، 79 .

٤ - سورة الأحقاف ، الآية الكريمة ١٥

٥ - سورة لقمان ، الآية الكريمة ١٤.

٦ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 187

⁷ - سنن أبي داود ، (8) كتاب الصيام ،

⁷ - سنن أبي داود ، (8) كتاب الصيام ، (17) باب وقت السحور ، رقم: (2349) ، ج 4 ، ص 34

أعطاك بعضه . وقد قال أبو هريرة رضي الله عنه : " إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّقْقُ بِالْأَسْوَاقِ وَإِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَيْعَ بَطْنِهِ وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ " ⁽¹⁾ .

لهذين السببين يمكن أن نقول بأن الخلاف لا يُنكر وجوده ولا ينعدم حدوثه ، زد على ذلك أن الخلاف من طبيعة البشر ، ولا يمكن التخلص منه في العادة ، قال تعالى : ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾ ⁽²⁾ ، قال الشاطبي : " فتأملوا - رحمكم الله - كيف صار الاتفاق محلاً في العادة " ⁽³⁾ .

الخلاف وسيلة وليس غاية :

كان الصحابة رضوان الله عليهم أشد الناس حرضاً على الحق وتعلقاً به ؛ فهو ضالة المؤمن التي ينشدها ، لأنهم يقرءون قول الله تعالى : ﴿فَمَادَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ ⁽⁴⁾ ، ولم يكن الخلاف عندهم نزوة هوى ، ولا هدف مقصود ، بل بحثاً على الحق ، وحين يظهر لهم يكونون أسرع إذاعنا له ، وقد روي في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلوات الله عليه وسلم : ((لا صوم لمن أصبح جنباً)) ، وأمر مروان عبد الرحمن بالذهب إلى عائشة رضي الله عنها وقالت : " كان رضي الله عنه يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنْبٌ مِنْ أَهْلِهِ ثُمَّ يَعْتَسِلُ وَيَصُومُ " ، ولما أخبروا أبا هريرة رضي الله عنه قال :

" إنما أخبرني الفضل بن العباس ، وأمهات المؤمنين أعلم بحال رسول الله صلوات الله عليه وسلم منا " ⁽⁵⁾ ، وهذا ظننا بهم رضي الله عنهم .

ثم انتقل العلم بعدهم إلى التابعين وأتباعهم وأسند الأمر إليهم ، فسلكوا سبيлем ، ونهجوا نهجهم ، وما روي أن أحداً من التابعين رد حكماً ظهرت حجته ، ثم جاء بعدهم

¹ - صحيح البخاري ، (3) كتاب العلم ، (42) باب حفظ العلم ، رقم : (118) ، ج 1 ، ص 55.

² - سورة هود ، الآيتين الكريمتين 118-119.

³ - الاعتصام ، أبو إسحاق الشاطبي ، دار ابن الجوزي ، ت: هشام بن إسماعيل الصيني ، ط: الأولى ، 1429هـ/2008م ، ج 3 ، ص 202.

⁴ - سورة يونس ، الآية الكريمة 32

⁵ - صحيح البخاري ، (36) كتاب الصوم ، (22) باب : الصائم يصبح جنباً ، رقم : (1825) ، ج 2 ، ص 679/680.

الخلف من الأئمة الأعلام ، الذين أخذوا المشعل ، وساروا على الدرب ، فبينوا الحجة ، وأوضحاو المحة ، قال ابن تيمية رحمه الله في وصفهم: " وَلَيُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِّنَ الْأَئِمَّةِ - الْمَقْبُولِينَ عِنْدَ الْأَمَّةِ قَبْلًا عَامًا- يَتَعَمَّدُ مُخَالَفَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مِّنْ سُنْتِهِ ؛ دَقِيقٌ وَلَا جَلِيلٌ . فَإِنَّهُمْ مُتَنَفِّعُونَ انْفَاقًا يَقِينِيًّا عَلَى وُجُوبِ إِتْبَاعِ الرَّسُولِ ﷺ . وَعَلَى أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ مِّنَ النَّاسِ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُثْرَكُ ، إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَكِنْ إِذَا وُجِدَ لَوْا حَدَّ منْهُمْ قَوْلٌ قَدْ جَاءَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِخَلْفِهِ ، فَلَا بُدْ لَهُ مِنْ عُذْرٍ فِي تَرْكِهِ" (١) .

وما ذاك إلا أنهم يقنووا أن الحق لا يأخذ إلا من خلال النصوص التي هي منبع الهدایة ، النهاية المقصود ، فتبعوها ، لأن الخلاف لم يكن غایة في ذاته ، بل هو وسيلة يطلب بها الحق ، ومن أجل هذا وقع الخلاف ، فعليه يجب على الأمة أن تخلص النية في طلب الحق لتجتمع عليه ولا تختلف.

وترتب على هذا أن الخلاف لم يكن ليفسد للود قضية ، ولم يكن سبباً في القطيعة والتدابير. قال يونس الصدفي: " ما رأيت أعقل من الشافعي ، ناظرته يوماً في مسألة ثم افترقنا ، ولقيني ، فأخذ بيدي ثم قال : يا أبا موسى إلا يستقيم أن نكون إخوانا وان لم نتفق في مسألة (2)

قال الذهبي: "هذا يدل على كمال عقل هذا الإمام وفقه نفسه"⁽³⁾ ، وقال يحيى بن سعيد القطان: "ما برح أولوا الفتوى يختلفون ، فيحل هذا ويحرم هذا، فلا يرى المحرم أن المحل هلك لتحليله، ولا يرى المحل أن المحرم هلك لتحريره"⁽⁴⁾ .

قال ابن تيمية: "قد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله: (فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ)

¹ - رفع الملام عن الأئمة الأعلام ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن نعيمية ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، 1413 هـ - 1983 م ، ص 08 / 09

² - سير أعلام النبلاء ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله ، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1413 ، ط: التاسعة، ت: شعيب الأرنؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي ، ج 10 ، ص 16

¹⁶ التاسعة، ت: شعيب الأرنؤوط ، محمد نعيم العرقوسى ، ج10 ، ص16

³ - المرجع السابق. ص 17

⁴ - جامع بيان العلم وفضله ، يوسف بن عبد البر التمري ، دار الكتب العلمية - بيروت - 1398 هـ ، ج 2 ، ص 80

كُنْتُمْ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا⁽¹⁾ ، وكانوا يطلون المسائل العلمية والعملية قصد الخروج منها بحكم راجح مع بقاء الألفة والمحبة وأخوة الدين.

أما من خالف الكتاب والسنة أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافاً لا يُعذر فيه فهذا لا يؤخذ برأيه ، ولا يلقيت إليه ، وينبذ كما ينبذ المبتدع ، وأما الاختلاف في الأحكام فأكثر من أن يضبط ، ولو كان كلما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة"⁽²⁾.

قال الشاطبي: " كل مسألة حدثت في الإسلام فاختطف الناس فيها ولم يورث ذلك الاختلاف بينهم عداوة ولا بغضاء ولا فرقه علمنا أنها من مسائل الإسلام ، وكل مسألة طرأت فأوجب العداوة والتنافر والتنابز والقطيعة علمنا أنها ليست من أمر الدين في شيء " ، فلو كان الغاية الحق مارأيت تنازعاً وشققاً بين هذه الأمة .⁽³⁾

المطلب الرابع : أسباب اختلاف الفقهاء

إن من المعلوم بالضرورة - الذي لا يخفى على أحد ، ولا تنكره العقول والأبصار ، وجود الخلاف بين الفقهاء ، وكتب الفقه خير دليل على ذلك ، وما ذاك إلا لأن هناك جملة من الأسباب اتفقت وتتنوعت وأكدت ضرورة وجود الاختلاف ، أو التنوع الفقهي كما يحبذه البعض ، نفورا من مصطلح الاختلاف ، الذي أصبح يقلق كثيرا من الناس ، وسهولة الطريق لوقوعه ،

ولم يكن مقصوداً لذاته كما مضى توضيحه ، وفي هذا المبحث نعرض لهذه الأسباب كما ذكرها

العلماء وهي كالتالي:

أولاً: اختلاف مرجعه النص الشرعي : وذلك لأسباب منها :

أ - عدم وقوف بعض العلماء على بعض النصوص : فقد يقف بعضهم على حديث لا يصل إليه الآخر، فيفتني برأيه ، وقد يقع اجتهاده موافقاً للنص كما ورد في سنن النسائي

¹ - سورة النساء ، الآية الكريمة 59

² - كتب ورسائل وفتاوی شيخ الإسلام ابن تيمية ، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس ، مكتبة ابن تيمية ، ط: الثانية، ت: عبد الرحمن بن قاسم العاصمي النجدي ، ج 24 ، ص 173

³ - المواقف في أصول الفقه ، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، دار ابن عفان ، تقديم : بكر بن عبد الله أبو زيد ، ط: الأولى ، 1417هـ/1997م ، ج 5 ، ص 163 / 164

وغيره: "أن ابن مسعود رضي الله عنه سئل عن امرأة مات عنها زوجها ولم يفرض لها ، فقال: لم أر رسول الله ﷺ يقضي في ذلك ؛ فاختلفوا عليه شهراً ، وألحوا ، فاجتهد برأيه وقضى بأن لها مهر نسائها لا وكس ولا شطط ، وعليها العدة ولها الميراث ، فقام معقل بن يسار فشهد بأنه ﷺ قضى بمثل ذلك في امرأة منهم ، ففرح بذلك ابن مسعود رضي الله عنه فرحة لم يفرح مثلها قط بعد الإسلام"⁽¹⁾.

وربما وقع اجتهاده مخالفًا للنص كعثمان رضي الله عنه كان يفتى بأن المتوفي عنها زوجها لا تعتد في بيت الموت ، ولم يكن له علم بحديث الفريعة بنت مالك رضي الله عنها لما توفي زوجها قال لها ﷺ : ((أمْكَنْتِ فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ))⁽²⁾. وأشباه هذا عند الصحابة كثيرة ، وما ذاك إلا لأن الصحابة ﷺ ما زعم أحدهم لنفسه أنه استوعب السنة كاملة وكذا التابعون. قال شيخ الإسلام: "هؤلاء كانوا أعلم الأمة وأفقهها وأنقاها وأفضلها، فمن بعدهم أنقص ، فخفاء بعض السنة عليهم أولى ، فمن اعتقد أن كل حديث صحيح قد بلغ كل واحد من الأئمة، أو إماماً معيناً فهو مخطئ خطأ فاحشاً قبيحاً"⁽³⁾.

ب - الاختلاف في ثبوت النصوص : يقول ابن تيمية: "وهو أن يكون قد بلغه الحديث ، لكنه لم يثبت عنده"⁽⁴⁾ ، كأن يكون فيه علة توجب رده ، وقد يكون مقبولاً عند غيره ك الحديث: "لَا نِكَاحٌ إِلَّا بِوَلَيٍّ وَشَاهِدَيْ عَدْلٍ"⁽⁵⁾ ضعفه الحنفية وعمل به الجمهور لصحته عندهم.

ج - تعدد القراءات: فقد يقرأ بعض العلماء بقراءة ويقرأ آخرون بقراءة أخرى ، وكل قراءة تؤدي إلى حكم شرعي. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاعْسِلُوا

¹ - السنن الكبرى ، أحمد بن شعيب النسائي ، مؤسسة الرسالة ، ط: الأولى ، 1421هـ/2001م ، ت: حسن عبد المنعم شلبي ، إشراف شعيب الأرنؤوط ، (21) كتاب النكاح ، (70) إباحة التزوج بغير صداق ، رقم (5494) ، ج 05 ، ص 224/223

² - الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب ، الربيع بن حبيب بن عمر الأزدي البصري ، دار الحكمة ، مكتبة الاستقامة ، بيروت ، سلطنة عمان - 1415، ط: الأولى، ت: محمد إدريس ، عاشور بن يوسف ، كتاب الطلاق والخلع والنفقة ، رقم: (539) ، ج 1 ، ص 218.

³ - رفع الملام ، ص 17.

⁴ - المرجع السابق ، ص 18.

⁵ - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1414 - 1993 ، ط: الثانية، ت: شعيب الأرنؤوط ، (14) كتاب النكاح ، (1) باب الولي ، رقم: (4075) ، ج 9 ، ص 386

وَجُوهُكُمْ وَأَيْدِيْكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنَ》⁽¹⁾ فَرَا (أرجلكم)
بالفتح وبالكسر، فأخذت كل طائفه بوجه.

د - الاختلاف بسبب دلالة النصوص : وذلك لأن النصوص تدل على الأحكام
بطريقتين:

الأول⁽²⁾: المنطوق وهو الدلالة على الحكم في محل النطق.

الثاني: المفهوم بنوعيه الموافقة والمخالفة ، وهو⁽³⁾ الدلالة على الحكم لا في محل
النطق . ويقول العلماء: إذا دلت النصوص على أي حكم من الأحكام بأي طريقة من طرق
هذه الدلالة علمنا أنه مراد النص ، وقد وقع الخلاف بسبب إنكار الحنفية لمفهوم المخالفة
وغيره من الدلالات.

وقد يكون المنطوق صريحاً أو غير صريح ؛ وبسبب ذلك قد يقع الخلاف. وقد يكون
النص ظاهراً أو نصياً أو محكماً أو مفسراً أو يكون خفي الدلالة.

وقد تكون الدلالة محتملة للوجهين كحديث:((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا
يُصلّيَنَّ العَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي فَرِيَظَةٍ))⁽⁴⁾ ، قال ابن تيمية: "بعضهم تمسك بعموم الخطاب
فجعلوا صورة

الفوات داخلة في العموم، والآخرون كان معهم من الدليل ما يوجب خروج هذه الصورة عن
العموم، فإن المقصود المبادرة إلى الذين حاصرهم النبي ﷺ".⁽⁵⁾

ه - اختلاف بسبب تعارض النصوص : والمعلوم أنه لا تعارض بين النصوص في
أصلها ، وإنما التعارض ينشأ من رؤية المجتهد في النصوص ، وقد وقع خلاف بين العلماء
 عند ورود نصوص ظاهرها التعارض. فذهب الجمهور⁽⁶⁾ مذهب الجمع بين النصوص ،
 فهو عندهم أولى من الترجيح ، وذهب الحنفية إلى تقديم الترجيح على الجمع وهذا له أثر

¹ - سورة المائدة الآية الكريمة 06

² - أصول الفقه الإسلامي ، وهبة الزحيلي ، دار الفكر ، ط: الأولى ، 1406 هـ/1986 م ، ج 1 ، ص 360

³ - نفسه ، ج 1 ، ص 361

⁴ - فتح الباري ، ج 9 ، ص 206

⁵ - رفع الملام ، ص 39

⁶ - إتحاف ذوي الأ بصار بشرح روضة الناظر وجنة المناظر ، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة ، دار العاصمه ،
الرياض ، ط: الأولى ، 1417 هـ/1996 م ، ج 8 ، ص 211

على الفروع . مثال التعارض بين النصوص: ما ورد في حديث ابن عمر رضي الله عنهم في رفع اليدين في الصلاة ⁽¹⁾ ، وما عارضه عند الترمذى بإسناد حسن أن ابن مسعود رضي الله عنه قال كان لا يرفع يده في الصلاة ⁽²⁾ ، فأخذ الحنفية والمالكية بالثانية والحنابلة والشافعية بالأولى.

و- قد يرد النص لعالم ثم ينساه ويغنى بخلافه : وذلك لأن البشر معرض للسهو والنسيان. مثاله: ما ورد عن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن الرجل يجنب في السفر ، فلا يجد الماء؟ فقال: " لا يصلى حتى يجد الماء " فقال عمار بن ياسر رضي الله عنهم: "يا أمير المؤمنين ، أما تذكر إذ كنت أنا وأنت في الإبل فأجنبنا وأما أنا فتمرعت كما تمرغ الدابة ، وأما أنت فلم تصل فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: ((إنما يكفيك هكذا)) وضرب بيديه الأرض ، فمسح بهما وجهه وكفيه"؛ فقال عمر: "اتق الله يا عمار" ، فقال: "إن شئت لم أحدث به" ، فقال: "بل نوليك من ذلك ما توليت" ⁽³⁾.
ثانياً: خلاف بسبب القواعد الأصولية:

والمراد بذلك القواعد الأصولية القواعد التي نصبها العلماء لضبط الاستدلال والاستباط

، وتسهيل الوصول إلى الأحكام الشرعية ، وهذه القواعد وقع فيها خلاف بين العلماء نتج بسببه خلاف في الفروع . وهذا الاختلاف من أهم أسباب الاختلاف ، ويظهر الخلاف بسبب القواعد في الآتية:

أ - **الخلاف في أصل التأليف فيها** : وطريقة التأليف عند جمهور المتكلمين تختلف عن طريقة الحنفية ، فالجمهور قعدوا القواعد بالنظر إلى النصوص دون النظر إلى اجتهادات العلماء ، وهي المعروفة بالطريقة النظرية. أما الحنفية فقد عدووا القواعد بالنظر إلى اجتهادات علماءهم وهي الطريقة العملية ، ولا شك أن ذلك يدفع إلى الخلاف في بعض المسائل.

¹ - صحيح البخاري ، (16) كتاب صفة الصلاة ، (3) باب : رفع اليدين إذا كبر ، وإذا ركع ، وإذا رفع ، رقم: (703)، ج 1 ، ص 258

² - الجامع الكبير (الترمذى) ، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذى ، دار الغرب الإسلامى ، ط: الأولى ، 1996م ، ت : بشار عواد معروف ، أبواب الصلاة ، (76) باب رفع اليدين عند الركوع ، رقم: (257) ، ج 1 ، ص 297

³ - قواعد التحديد من فنون مصطلح الحديث ، محمد جمال الدين القاسمي ، دار الكتب العلمية - بيروت - 1399هـ - 1979م ، ط: الأولى ، ج 1 ، ص 379

ب - الخلاف في ضبط بعض القواعد: فبعض العلماء يتسع في القاعدة بغير ضوابط ، فيقع بسبب ذلك خلل في المحتوى ومخالفة لآخرين ، كالخلاف في قاعدة ((الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال))⁽¹⁾ فليس كل احتمال يبطل الدليل بل الاحتمال الصحيح.

وكالتأويل الذي تصرف به النصوص عن ظاهرها وليس كل تأويل ، كما فعل الحنفية في الشاة والكافرة واليمين وغيرها وصرف المرأة في حديث: ((أيُّمَا امْرَأٌ نَكَحْتُ بِعَيْرٍ إِذْ وَلَيْهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ))⁽²⁾ فقالوا المراد بها الأمة ، ولما ردوا عليهم بقوله ﷺ في آخر الحديث: ((فَلَهَا مَهْرُّهَا بِمَا أَصَابَ مِنْ فَرْجِهَا)) ، أن المهر لا يكون للأمة عندهم عدلوا إلى المكتبة.

ج - وقد وقع الخلاف بسبب اختلاف العلماء في بعض القواعد كقاعدة " الأمر بعد الحظر"⁽³⁾، أو " دلالة العام على الأحكام "⁽⁴⁾، وغير ذلك.

د - الاختلاف في حجية المصادر: كالاحتجاج بالقياس بين الجمهور والظاهرية ، والمصالح المرسلة ، وشرع من قبلنا ، والاستحسان وسد الذرائع ، وغير ذلك مما يؤدي إلى اختلاف في الفروع . هذه جملة من الأسباب التي أدت إلى وقوع الخلاف بين الفقهاء فيما سبق.

ثالثاً: اختلاف بسبب اللغة:

اللغة العربية وسيلة التواصل ، وآلية التخاطب ، يعبر بها الإنسان عما يدور في خاطره من أسئلة واستفسارات ، يعبر عنها بأسلوب لغوي يفهمه المتلقى ، فاللغة الفاظ وعبارات ؛ وكل منها معنى حقيقي وآخر مشترك يحمل معاني متعددة . والمعروف أنه لا يحمل على أحدهما إلا بقرينة ، وقد يختلف الناس في هذه القرائن . مثاله من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَّلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةٌ فَرُوعٌ﴾⁽⁵⁾ ، فالفرء يطلق ويراد به الطهر ،

¹ - مناهل العرفان في علوم القرآن ، محمد عبد العظيم الزرقاني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط: الأولى ، 1415 هـ / 1995 م ، ت: فواز أحمد زمرلي ، ج 1 ، ص 79

² - مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مؤسسة الرسالة ، ت: شعيب الأرنؤوط ، ط: الأولى ، 1421 هـ/2001 م ، مسند الصديقة عائشة بن الصديق ، رقم: (24372) ، ج 40 ، ص 435

³ - حاشية العطار على جمع الجوامع ، حسن العطار ، دار الكتب العلمية – لبنان ، بيروت - 1420 هـ - 1999 م ، ط: الأولى ، ج 1 ، ص 479

⁴ - أثر اللغة في اختلاف المجتهدين ، عبد الوهاب عبد السلام طويلة ، دار السلام ، 1414 هـ ، ص 369

⁵ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 228

ويطلق ويراد به الحيض. فحمله بعض العلماء⁽¹⁾ على معنى الطهر لقرينة تأنيث العدد (ثلاثة)، فلو كان المراد الحيض لذكر مذكراً، وحمله على الحيض مستدلين بحديث: "طلاق الأمة نطليقتان وفروعها حيضتان"⁽²⁾، وهذا يدل على أن المعتبر في العدد الحيض لا الطهر. وكذا قد يستعمل اللفظ وفي غير ما وضع له لقرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي وهو المعروف بالمجاز وغير ذلك.

المطلب الرابع : الخلافات الفقهية من خلال الآراء النحوية والصرفية وأثرها في المعنى :

الأول : الخلافات الفقهية من خلال بنية الجملة النحوية وأثرها في المعنى :

إن المتأمل في النص الشرعي قصد الفهم واستنباط الأحكام الشرعية لابد له بعد أن يدرك المعنى اللغوي للكلمات الواردة في النص على أساس ما كان مستعملاً عند العرب في زمن نزول الوحي - من حيث هو نزل بلسان عربي مبين - وبعد أن يدرك الصيغة التي وردت عليها تلك الكلمات.. لابد له أن يعرف موقع كل كلمة في هذا النص - من حيث الإسناد والعلاقات الترتكيبية في الجملة - حتى لا ينسب حدث إلى من لم يقم به ، فيختلف المعنى المراد للشرع ، وينحرف عن مساره ، والذي يتکفل بهذه المعرفة هو علم النحو والصرف الذي يحدد الموقع الإعرابي لكل كلمة من خلال قواعده واحتمالاته ؛ والأمثلة على ذلك كثيرة وممتددة . والآيات الآتية توضح أثر هذه القواعد في استنباط المعنى والحكم الشرعي ، من ذلك مثلاً :

اختلف الفقهاء في وجوب القصاص بين الحر والعبد فيما إذا قُتل الحر عبداً هل يُقتل فيه أم لا ؟ لقوله تعالى: **﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصاصُ فِي الْفَتْنَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾**⁽³⁾ وكان معتمدhem الأساسي في فهم تركيب هذه الآية. فمن رأى وجوب ذلك وقف على قوله تعالى: **﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصاصُ فِي الْفَتْنَى﴾** وكلمة " الفتلى " عامة تشمل الحر والعبد وجعل الجملة التي تليها: **﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾** مستقلة عما قبلها ، حيث تستنكر هذه الجملة على العرب عادة الكبر والتعالي القبلية، فحين كان يُقتل عبد من قبيلة تُقتل أمامه حرًا من

¹ - موطاً ، مالك بن أنس أبو عبد الله الأصحابي، منشورات دار الآفاق الجديدة ، المغرب ، ط:الأولى ، 1412هـ/1992م ،

(29) كتاب الطلاق ، (21) باب : ما جاء في الأقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض ، رقم (60) ، ص 508

² - المستدرک على الصحيحين ، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحكم النيسابوري ، دار المعرفة - بيروت ، كتاب الطلاق ،

طلاق الأمة نطليقتان وفروعها حيضتان ، ج 2 ، ص 205

³ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 178 .

القبيلة القاتلة أخذًا بالثار. وإن ذهبي تقر مبدأ المساواة ، وأول الآية كآخرها وكأنها تقول: دماء البشر متساوية في الحرمة، والعدالة تقتضي أن يُقتل القاتل بصرف النظر عن مكانه ، فإذا قُتل الحرُّ حرًا قُتل فيه، وإن قتل العبد عبده قُتل فيه بلا تمييز. ومن رأى عدم التساوي بين العبد والحر ولم يوجب القصاص على الحر جعل الجملتين جملة واحدة ، واعتبر الثانية مفسرة لكلمة القتلى في الجملة الأولى.. فكأنه قال :((كتب عليكم القصاص في القتلى إذا كان حرًا بحر أو عبده ، أما إذا اختلفا فلا

قصاص على الحر إذا قُتل عبده لأنَّه أدنى منه مكانة)⁽¹⁾ .

المثال الثاني قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْثُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءِ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدًا وَلَا تَقْبِلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَإِنَّ اللَّوَّاْبَ الرَّحِيمَ﴾⁽²⁾ اختلف الفقهاء في تحديد ما يسقط بالتوبة عن القاذف من العقوبات المفروضة عليه في هذه الآية ، ويرجع اختلافهم إلى القواعد النحوية التركيبية ، ذلك أن الجملة يمكن أن ينتهي فيها الخبر عن اسم الموصول: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ﴾ عند قوله: ﴿ثَمَانِينَ جَلْدًا﴾ ، وتكون العقوبة التي لا مناص منها هي الجلد، ثم تبدأ جملة جديدة من قوله: ﴿وَلَا تَقْبِلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ، على أساس أن {الواو} للاستثناء⁽³⁾: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ تكون التوبة مسقطة للعقوبتين : عدم قبول الشهادة ووصفهم بالفسق.. فيعود القاذف بالتوبة إلى صفوف المسلمين ، فتقبل شهادته ولا يوصف بفسق.

كما أن الأسلوب يحمل معنى آخر وهو أن تكون {الواو} في قوله: ﴿وَلَا تَقْبِلُوا﴾ عاطفة على قوله: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ﴾ فيكون من اللازم جلد ورفض شهادته مطلقاً سواء تاب أم لم يتوب ؛ وتكون جملة: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ هي المستأنفة ، وبخاصة أنها خبرية ، ويكون الاستثناء منها فقط ، فالنوبة إذن لا تسقط إلا وصفه بالفسق؛ والمعتمد في كلا الرأيين على لمحظ نحوي تركيبي هو اعتبار {الواو} حرف استثناء أو حرف عطف

¹ - الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي ، ت : أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، د . ط ، د . ت ، ج 2 ، ص 252

² - سورة النور ، الآيتين الكريمتين 4 ، 5 .

³ - الدر المصنون ، ج 8 ، ص 382

المثال الثالث قوله تعالى: **﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾**⁽¹⁾ الدارس للغة العربية دراسة سطحية يعلم أن {إلا} لا تأتي إلا للاستثناء مما قبلها أي أن ما بعدها جزء مما قبلها.. وهذا المعنى لو طبق في هذه الآية لأدى إلى فساد في العقيدة ، إذ سيكون المفهوم أنه لو كان فيهما آلهة والله منهم لم تفسدا.. لكن المتمعن في اللغة يعلم أن {إلا} هنا ليست للاستثناء ولكنها بمعنى {غير} وأن المعنى: ((لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا)).⁽²⁾

المثال الرابع قوله تعالى: **﴿فَلْ أَحِلَّ لِكُمُ الطَّيَّبَاتُ وَمَا عَلِمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ﴾**⁽³⁾ لو أخذنا بظاهر اللفظ في تلك الآية ل كانت الكلاب المعلمة حلالاً أكلها بنص الآية ، إذ أحل الله الطيبات ، وعطف عليها المعلم من الكلاب ؛ لكن النحو حين يتدخل بقاعدته المشهورة " قد يحذف المضاف فيقوم المضاف إليه مقامه " ترى الجملة يستقيم معناها المقصود ، وتفهم على أن الذي أحلّ هو {صيد} الكلاب المعلمة لا نفس الكلاب بدليل آخر الآية: **﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ أَعْلَيْكُمْ﴾** وتقدير الآية على قاعدة النهاة : أحل لكم الطيبات وصيد ما علمتم من الجوارح ؛ أو إعراب **﴿وَمَا عَلِمْتُمْ﴾** مبتدأ، وجملة خبره⁽⁴⁾.

قوله تعالى: **﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾**⁽⁵⁾ المعهود في اللغة أن فعل النصر يتعدى بحرف الجر {على} لكنه هنا لم يقل " ونصرناه على القوم " وإنما قال: **﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾** فما السر في ذلك ؟ يجيب النهاة بأن الفعل إذا تضمن معنى فعل آخر تعدى تعديته ، وهنا ضمّن فعل النصر معنى النجاة والانتقام فإن هؤلاء الذين كذبوا " نوحًا " بعد أن لبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً، وسخروا منه وهددوه بالرجم.. لا يستحقون من الله إلا الانتقام بالإغراق في الطوفان، أما هو ومن معه من المؤمنين فلهم النجاة فانظر كيف أدى التضمين هنا معاني النصر والنجاة للمؤمنين والانتقام من الكافرين⁽⁶⁾.

¹ - سورة الأنبياء ، الآية الكريمة 22 .

² - مغني اللبيب عن كتب الأغارب، جمال الدين ابن هشام الانصاري، السلسلة التراثية ، الكويت ، 1421 هـ / 2000 م ، ط: الأولى ، ت: عبد اللطيف محمد الخطيب ، ج 1 ، ص 459 / 460.

³ - سورة المائدة ، الآية الكريمة 4 .

⁴ - الدر المصنون ، ج 4 ، ص 202

⁵ - سورة الأنبياء ، الآية الكريمة 77 .

⁶ - الدر المصنون ، ج 8 ، ص 184

قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾⁽¹⁾ السطحيون يقولون إن {الباء} هنا بمعنى {من} أي يشرب منها عباد الله ؛ ولكن المحققين المتعقدين يقولون: إن القرآن الكريم لم يضع حرفاً مكان حرف إلا لعلة وسبب ، قد يخفى علينا في زمن ، وقد يظهر في زمن آخر ، وهذا سر من أسرار الإعجاز ، ومن هنا تأتي قاعدة التضمين⁽²⁾ لتحل هذا الأسلوب إلى معنى جميل: ذلك أن الشارب قد يشرب الشيء وهو مكره كالمريض حين يحتسي الدواء ، وقد يشربه ولا يرتوي به بل يزيده عطشاً على عطش ، لكن الشارب في الجنة يشرب من تلك العين وهو متلذذ مرتتو مستمتع بها وعلى هذا فال فعل {يشرب} في الآية متضمن معنى: يرتوي ويتلذذ.

ومن هذا الوادي قوله ﷺ عن الصلاة: " أرحنا بها يا بلال " ⁽³⁾ إذ لم يقل: أرحا منها؛ من حيث إن الباء تفید السبب ، فهي التي تحقق الراحة. معناه أرحا بها من اشغال الدنيا وحديثها لأنه كان ﷺ قرة عينه في الصلاة ⁽⁴⁾ ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾⁽⁵⁾ ولم يقل: " الذين هم في صلاتهم ساهون " فالسهو عن الصلاة ترك لها.⁽⁶⁾

كما أن من فوائد التضمين فهم قوله تعالى: ﴿لَا فُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطُكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾⁽⁷⁾ من حيث إن الفعل " قعد " يتعدى بحرف الجر ، ولا يتعدى بنفسه ، وهو هنا قد تعدى إلى المفعول به بنفسه ، فجعل ﴿صِرَاطُكَ﴾ منصوباً به ، ولا يتأنى هذا إلا بتضمين {أقعد} معنى {الزم} أي ((لازم من صراطك المستقيم قاعداً فيه أو سوس لهم أن يتركوه)).. ذلك أن القعود

¹ - سورة الإنسان ، الآية الكريمة 6 .

² - وهو اشراك لفظ مكان لفظ آخر وإعطائه حكمه ، أي تؤدي الكلمة مؤدي الكلمتين ، قال الزمخشري: " أي غرض من هذا التضمين ؟ ... الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين ، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ " مغني الليبب ، ج 6 ، ص 671

³ - المعجم الكبير ، سليمان بن أحمد بن أبو القاسم الطبراني ، مكتبة الزهراء - الموصل - 1404 - 1983 ، ط: الثانية ، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي ، (599) مسند سليمان بن عامر الضبي ، رقم: (6215) ، ج 6 ، ص 277

⁴ - طبقات الصوفية ، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى بن خالد الأزدي ، دار الكتب العلمية - بيروت - 1419 هـ 1998 م ، ط: الأولى ، ت: مصطفى عبد القادر عطا ، ج 1 ، ص 156

⁵ - سورة الماعون ، الآية الكريمة 05

⁶ - الكشاف عن حائق التنزيل وعيون الأقوایل في وجوه التأویل ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، مكتبة العبيكان ، ط: الأولى ، 1418 هـ / 1998 م ، ت: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد مغوض ، ج 6 ، ص 441

⁷ - سورة الأعراف ، الآية الكريمة 16 .

من شأنه أن يكون طارئاً متجدداً ، يفارقه المرء إلى المشي ، وإلى الوقوف ، وإلى النوم ، لكن الشيطان لا يفارق الطريق المستقيم ملازماً إياه ، يصد الناس عنه ، ولا ييأس من ذلك ولا ينتقل عنه ؛ والذي أفادنا ذلك هو التضمين.⁽¹⁾

من هذا الباب أيضاً قولنا حين الرفع من الركوع : "سمع الله لمن حمده" فإن الفعل "سمع" متعد بنفسه إلى المفعول قال تعالى: ﴿قُدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي ثَجَادِلَكَ فِي زَوْجِهَا﴾⁽²⁾ وقال سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ﴾⁽³⁾ ولكنه هنا تعدى باللام لمحظ هام ، ذلك أن السماع قد يكون لشكوى كما في الآية الأولى ، وقد يكون لقول مكروه منكر كما في الثانية ، ولكن السماع هنا تضمن معنى الاستجابة ، إذ وعد الله الشاكرين بالمزيد من النعم في قوله سبحانه: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾⁽⁴⁾ فمن يحمد الله يكون طالباً بطريق غير مباشر أن يزيده الله من فضله ، ومن هنا كانت (اللام) في "سمع الله لمن حمده" أي سمع واستجاب له⁽⁵⁾

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَا تُفْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَاتَّكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَّنِي وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ﴾⁽⁶⁾ اختلف الفقهاء في اعتبار التعدد للزوجات هل هو الأصل ؟ أو الأصل الإفراد ؟ ولكل من الرأيين في هذه الآية دليل.. فمن اكتفى بجواب الشرط ورأى أن الجملة قد تمت عند قوله: ﴿فَاتَّكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ كانت الآية دالة على أن الأصل هو ما يرضى الزوج ويعرفه ، سواء كانت واحدة أم أكثر.. وتكون الجملة الثانية محفوظة العامل وكأنه قال: ((لماذا تتمسكون بالزواج من اليتامي وقد أبحت لكم متنى وثلاث ورباع النساء غيرهن كثير)).. أما من جعل كلمة "متنى" وما بعدها حالاً من {ما طاب لكم} فإنه رأى أن الأصل التعدد ؛ فانبني كل رأى على وجه نحوى.⁽⁷⁾

¹ - الدر المصنون ج 5 ، ص 268

² - سورة المجادلة ، الآية الكريمة 01

³ - سورة آل عمران ، الآية الكريمة 181 .

⁴ - سورة إبراهيم ، الآية الكريمة 7 .

⁵ - مغني اللبيب ، ج 6 ، ص 673

⁶ - سورة النساء ، الآية الكريمة 3 .

⁷ - الدر المصنون ، ج الثالث ، ص 559

قوله تعالى: **﴿فَلْ تَعَالُوا أَثْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالَّدِينَ إِحْسَانًا﴾**⁽¹⁾ لو جعلنا الجار وال مجرور **{عليكم}** متعلقاً بالفعل **{حرّم}** و وفقنا على ذلك وبدأنا تعداد المحرمات من قوله: **{أَلَا تُشْرِكُوا}** .. كان عدم الشرك محرماً مما قد يفيد أن الشرك هو المطلوب ، أما إذا جعلنا الجار وال مجرور متعلقاً بمحذف هو الخبر مقدماً على المبتدأ وهو المصدر المؤول من قوله: **{أَلَا تُشْرِكُوا}** كان المعنى: ((عليكم عدم الإشراك ؛ أي أنتم ملزمون بعدم الإشراك)) ويستقيم المعنى في كل ما سيأتي بعد ذلك من مثل: **﴿وَبِالْوَالَّدِينَ إِحْسَانًا﴾**؛ ويمكن أن تكون **{عليكم}** اسم فعل أمر بمعنى ألموا عدم الإشراك... الخ.⁽²⁾

الخلافات الفقهية من خلال بنية الكلمة الصرفية وأثرها في المعنى :

ومن الأمثلة على هذا المعنى الصيغى أن القاعدة الصرفية تقول: إذا أردنا صوغ اسم الزمان واسم المكان من مصدر الفعل الأجوف اليائى جاء على وزن " مَفْعِل " وتحديد الدلالة على الزمان أو المكان يرجع إلى السياق.. وهناك رأى لبعض العلماء معتمد على كثرة السماع يرى أن المصدر الميمى أيضاً يصاغ قياساً من هذا الباب على هذا الوزن، وعلى وزن " مَفْعَل " أيضاً، مثل : السير مصدراً للفعل " سار " يأتي منه اسم الزمان والمكان على "مسير" ويأتي المصدر على " مسار " و " مسیر "؛ ودلالة المصدر كما هو من البديهيات على مجرد الحدث.. وفي ضوء هذه القاعدة نقرأ قوله تعالى: **﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيطِ فَلْ هُوَ أَذْىٌ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيطِ﴾**⁽³⁾ فنجد كلمة المحيط - و فعلها حاضر المحيط ومصدرها الحيط - من هذا الباب فهل هي اسم زمان أو اسم مكان أو مصدر ميمى ؟

ومن هذا الباب قوله تعالى: **﴿فَلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾**⁽⁴⁾ فإن معاجم اللغة تدل على أن **{القسط}** بفتح القاف هو الظلم والجور ، وقد ورد على هذا المعنى قوله تعالى: **﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَّا﴾**⁽⁵⁾ لكن هذا الفعل " قسط " إذا دخلت عليه الهمزة أفاد معنى معنى العدل ،

¹ - سورة الأنعام ، الآية الكريمة 151 .

² - الدر المصنون ، ج 5 ، ص 216

³ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 222 .

⁴ - سورة الأعراف ، الآية الكريمة 29 .

⁵ - سورة الجن ، الآية الكريمة 15 .

وتسمى هذه الهمزة همزة السلب والإزالة ، فإن سلب الظلم هو العدل ؛ فإذا قال تعالى: ﴿وَأَفْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾⁽¹⁾ فهمنا أن الله يطلب من إزالة الظلم لأنه يحب ذلك؛ وتتأتى كلمة "القسط" بكسر القاف اسم مصدر من الإقسام بمعنى: إزالة الظلم أيضاً ويكون قوله تعالى: ﴿فَلْ أَمْرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾⁽²⁾ بمعنى أمر بالعدل⁽³⁾ ، وبهذا المعنى الذي تدل عليه همزة السلب وردت أمثلة كثيرة عن العرب حيث يقولون: أعممت الكتاب بمعنى أزلت عجمته ، وأشكت فلاناً بمعنى أزلت شعوره ، وأقدت عينه بمعنى أزلت القذى عنها وهكذا. وما يدخل في صلب الباب ما يتداوله بعض الوعاظ عند التحذير من الغيبة والنميمة ، فيلفظون الغيبة بفتح الغين وذلك خطأ ، لأن الغيبة بهذا الضبط مصدر للفعل " غاب " ، والغياب ليس داخلاً في الكبائر ، إنما المنهي عنه أن تذكر أخاك بما يكره وهو غائب ، والذي يؤدي هذا المعنى الفعل: " اغتاب " اغتياباً ؛ واسم المصدر منه الغيبة بكسر الغين لا بفتحها ؛ ونسميه اسم مصدر لأنه دل على معنى المصدر ونقصت حروفه عن حروف فعله كما في قول الله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾⁽⁴⁾ ، فالخيره اسم مصدر من الفعل " اختار يختار اختياراً ".

قال تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ ثُلُكَ قُرْيَةً أَمْرَنَا مُثْرِفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقُولُ﴾⁽⁵⁾ اختلف المفسرون في هذه الآية حيث يورد الجهلة سؤالاً: كيف يأمر الله المترفين بالفسق ؟ فقال بعضهم: إن مفعول الأمر هنا محذوف لفهمه من السياق وكان الأصل: ((أمرنا مترفيها بالطاعة والإصلاح ففسقوا وأفسدوا)).. وقال المحققون: إن هناك قراءة متواترة تنطق هذا الفعل بمد الهمزة : {أمرنا} ؛ ومعناه: ((كثراً منهم)) لأن الهمزة هنا نقلت الفعل من اللزوم إلى التعدي ، والفعل هو {أمر} بكسر الميم ، وهو يدل على معنى: {كثير} ،

¹ - سورة الحجرات ، الآية الكريمة 9 .

² - سورة الأعراف ، الآية الكريمة 29 .

³ - الكشف والبيان ، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري ، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - 1422هـ-2002م ، ط: الأولى، ت: الإمام أبي محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي ، ج 3 ،

ص400

⁴ - سورة القصص ، الآية الكريمة 68 .

⁵ - سورة الإسراء ، الآية الكريمة 16 .

ومنه قول أبي سفيان للعباس يوم الفتح عن النبي ﷺ : "لقد أمر أُمُّ ابن أبي كبشة"⁽¹⁾ ؛ أي ظهر وانتشر؛ وهذا المعنى - في تلك القراءة - هو نفسه في القراءة المتداولة لحفظ على الطريقة الأخرى للتعدية ، ففي القراءة الأولى تعدد الفعل بزيادة الهمزة وفي القراءة الثانية تعدد بتغيير الصيغة إلى باب : نصر ينصر ، فصار المعنى: ((أمرنا مترفيها أي كثراً هم)) فيتحقق معنى القراءتين ؛ وتكون كلمة " مترفيها " مفعولاً به ولا حذف في الآية ؛ ويتفق ذلك مع الواقع التاريخي أن الله إذا أراد إهلاك أمة كثراً فيها المترفون فطغوا وأفسدوا⁽²⁾.

قال تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾⁽³⁾ كثراً في هذه الآية كلام المفسرين⁽⁴⁾ من حيث إن المادة اللغوية في اللفظين واحدة ، هي {الرحمة}؛ فمن قائل إنه رحمان الدنيا رحيم الآخرة ، أو المنعم بالنعم الكبرى والصغرى.. وهكذا؛ لكن الاحتکام إلى دلالة الصيغة هو الذي يعطينا الفرق بين اللفظين ، ببيان واضح مقبول شرعاً وعقلاً ولغة ؛ ذلك أن صيغة " فعلان " في الصفة المشبهة تدل على بلوغ الوصف منتهاه ، وذلك مثل فرحان أو شبعان ، ومثل: جوعان أو ظمان ؛ وصيغة " فعيل " تدل على الانتشار والذیوع مثل: كريم ، حليم ، لطيف.. وحين نطبق هذا المعنى على الآية بعد تحويل فعل: رَحِم - بكسر الحاء - المتعدي إلى رَحْمُ بضمها اللازم للدلالة على الكثرة واللزموم والدوام ، كما هو الشأن في صياغة الصفة المشبهة.. نجد أن المعنى في وصفه تعالى بـ{الرحمن} أنه اتصف بالرحمة اتصافاً ذاتياً ، وبلغت عنده مبلغاً لا يمكن أن يصل إليه من سواه ، وفي وصفه تعالى بـ{الرحيم} يعني أن رحمته وسعت كل شيء وانتشرت وعمت كل الخلق. ومن هنا يقول الإمام ابن قيم الجوزية: " الرحمن صفة ذات والرحيم صفة فعل "⁽⁵⁾؛ ومن هنا أيضاً لا يطلق لفظ الرحمن إلا على الذات العلية ولا يوصف به من سواه إذ

¹ - النهاية في غريب الحديث والأثر ، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، المكتبة العلمية - بيروت - 1399هـ -

1979م، ت: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي ، حرف الهمزة ، باب الهمزة مع الميم ، ج 1 ، ص 65

² - الدر المصنون ، ج 7 ، ص 325 / 329

³ - سورة الفاتحة ، الآية الكريمة 1 .

⁴ - الدر المصنون ، ج 1 ، ص 30 ، معاني القرآن وإعرابه ، أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، عالم الكتب ، ط: الأولى ، 1408هـ/1988م ، ت: عبد الجليل عبده شلبي ، ج 1 ، ص 43 ، البحر المحيط ، أبي حيان الأندلسى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى ، 1413هـ ، 1993م ، ج 1 ، ص 125...الخ

⁵ - بدائع التفسير الجامع لما فسره الإمام ابن القيم الجوزية ، جمعه وخرج أحاديثه : بيسرى السيد محمد ، دار ابن الجوزي ، ط: الأولى ، 1427هـ ، ص 25

هو مرادف للفظ الجلالة في مثل قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَمَ الْقُرْآنَ﴾⁽¹⁾.

قوله تعالى مخاطبًا نبيه محمدًا ﷺ: ﴿فَلَعِلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾⁽²⁾ جاء وصف النبي هنا بصيغة الصدر من موافق قومه ، وهو إذا كان ملازمًا للإنسان كان خلقاً سبيلاً ، وهذا ما يتنافى مع وصف النبي ﷺ بأنه على خلق عظيم ، ولهذا جاء الوصف بصيغة اسم الفاعل الدالة على التجدد والحدث بعد أن لم يكن موجودًا ، فهو طارئ غير ملازم⁽³⁾ ، أما حين وصف القرآن جهنم بالضيق فإنه لم يأت بصيغة اسم الفاعل وإنما جاء بصيغة الصفة المشبهة الدالة على الثبوت والدوام والملازمة فقال عنها: ﴿أَفَوَالَّذِينَ مِنْهَا مَكَانًا ضَيْقًا مُقْرَنِينَ﴾⁽⁴⁾

قوله تعالى: ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾⁽⁵⁾ كلمة **الصراط** مأخوذة من: سرط الشيء إذا ابتلعه في يسر وسهولة ، وهذه اللفظة هي التي حرفت في اللغة العامية إلى: زلط ؛⁽⁶⁾ غير أن اختيار صيغة "فعال" لطريق الإسلام فيه دلالة أخرى غير الدلالة اللغوية ، ذلك أن هذه الصيغة تستعمل في اللغة للاشتغال والإحاطة⁽⁷⁾ مثل الإزار ، الرداء ، اللحاف ، الغطاء ، الخمار ، الإطار؛ فهي إذن في الصراط إشارة إلى أن من يدخل في الإسلام يجده سهلاً ، كما يبتلع الماء اللقمة في سهولة يبتلعها له البلعوم بما فيه من مادة مخاطية ، وهذا هو المعنى اللغوي ، وهو كذلك يغطي كل احتياجاته بحيث لا يفتقر إلى راقد آخر يأخذ منه رأياً أو حكمًا أو توجيهًا ؛ وهذا هو المعنى الصيغي.

قال تعالى: ﴿فَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّين﴾⁽⁸⁾ الفقه في اللغة اللغة هو الفهم والإدراك ، أما التفقه فهو التعمق والتکلف للفهم ، وهذا المعنى مأخوذ من الصيغة التي أتى عليها هذا الفعل. وبهذه الصيغة نفهم أن القرآن يوجه طلاب العلم أن يبذلوا

¹ - سورة الرحمن ، الآية الكريمة 33 .

² - سورة هود ، الآية الكريمة 12 .

³ - الدر المصنون ، ج 6 ، ص 294 .

⁴ - سورة الفرقان ، الآية الكريمة 13 .

⁵ - سورة الفاتحة ، الآية الكريمة 6 .

⁶ - لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، دار المعارف القاهرة ، ت: عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي ، مادة (س ر ط) ، ص 1993

⁷ - لمسات بيانية في نصوص التنزيل ، فاضل صالح السامرائي ، دار عمار ، ط: الثالثة ، 1423هـ/2003م ، ص 58

⁸ - سورة التوبة ، الآية الكريمة 122 .

أقصى جدهم للتعمق في فهم الدين لأن الفهم السطحي قد يؤدي إلى الفساد في فهم أحكام الله.. ومن هذه الصيغة استدل جمهور الفقهاء على ضرورة اغتسال الحائض بعد انقطاع الدم قبل أن يباشرها زوجها، لأن الطهر يطلق لغة على النقاء من الحيض ، وعلى الاغتسال ، أما التطهر فهو المبالغة في الطهر مع تحصيل المشقة في ذلك ، وهذا لا يتأتى إلا بالغسل والآية تقول: ﴿فِإِذَا تَطَهَّرْنَ فَاثْوَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ﴾⁽¹⁾.

قوله تعالى: ﴿هُمْ مِنْهَا عَمُون﴾⁽²⁾ العمى قد يكون للقلب ، فعمى البصر يأتي في اللغة وصفه على صيغة " أ فعل " فيقال فيه : أعمى، ويجمع على: عُمْى وعميان ؛ كما في قوله: أعرج ، أصفر ، أحول ، أكتع.. أما عمى البصيرة فيأتي الوصف منه على صيغة " فَعِل " فيقال : عَمٌ وجمعه : عَمُون ؛ كما في قوله: قلق، أرق ، فرح ، جزع ، حزن ، لبق ، جشع ؛ وهو فعل من العمى صاغوا له مثال المبالغة للدلالة على شدة العمى وهو تشبيه عدم العلم بالعمى وعدم العلم بالأعمى... فشبه ضلالهم عن البعث بالعمى في عدم الارتداد إلى المطلوب تشبيه المعقول بالمحسوس⁽³⁾ فإذا وصف الله الكافرين هنا بأنهم عَمُون فهمنا أنه يقصد أن عماهم في بصائرهم وقلوبهم ، كما قال عن قوم نوح: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ﴾⁽⁴⁾ تحقيقاً لقوله

تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾⁽⁵⁾.

قوله ﴿فَذَلِكَ مَثَلٌ مَنْ فَقِهَ فِي دِينِ اللَّهِ وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنَا اللَّهُ بِهِ، فَعَلِمَ وَعَلِمَ﴾؛ الفقه - كما سبق - هو الفهم ، لكن إذا أريد الدلالة على هذا المعنى فقط جاء الفعل على صيغة " فعل يفعل " فيكون: فقه يفقه مثل فهم يفهم وعلم يعلم ؛ أما إذا أريد وصول هذا الفهم إلى درجة الملكات الثابتة والغرائز الدائمة بحيث يتصرف بموهبة الفقه جاء التعبير بصيغة " فعل كطهر وشرف وكرم. وهذا ما يريد النبي ﷺ لمن ينتفع بعلمه وهداه ، فينفع نفسه وغيره ؛ ويكون الفقه لديه كالطبيعة والغريرة التي خلق عليها.

¹ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 222 .

² - سورة النمل ، الآية الكريمة 66 .

³ - تفسير التحرير والتتوير ، محمد الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1984 م ، ص 23

⁴ - سورة الأعراف ، الآية الكريمة 64 .

⁵ - سورة الحج ، الآية الكريمة 46 .

هذا وللتعمق في اللغة أثره في فهم كل جملة في كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ ، وما انحرف بعض شبابنا عن الإسلام الصحيح إلا بجهلهم بمعطيات اللغة العربية ، سواء في النصوص الخاصة بالعقيدة أم بالشريعة أم بالقصص القرآني..

وإذا استرسلنا في ذلك فسنجد أنفسنا أمام كلام الله عاجزين عن الوفاء بحقه.. قيل : قوله تعالى على لسان سيدنا " شعيب ":(قد افترى عَلَى اللَّهِ كُذِبًا إِنْ عَدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا)⁽¹⁾ فهو هنا يعترف أنه كان في ملتهم قبل الرسالة ، وبأنه لن يعود إليها ؛ فأجابه المسؤول قائلا: إذا كان فهمك هذا صحيحاً فكل الرسل - وليس شعيباً وحده - كانوا مشركين ، ذلك أن الله عز وجل يقول في سورة إبراهيم: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَتُخْرِجُنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لِئَلَّكُنَّ الظَّالِمِينَ)⁽²⁾ فكل الرسل هددوا بالإخراج من أرضهم ، أو الدخول في ملتهم.. فهل كان إبراهيم مثلاً مشركاً قبل الرسالة ؟ إن الجهل باللغة هو الذي أدى إلى هذا الفهم السقيم فإن اللغة تقول إن الفعل " عاد " إذا تعدى بحرف " إلى " كان بمعنى: رجع ، أما إذا تعدى بالحرف " في " فإنه بمعنى " دخل " وإن فمعنى (أو لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا) أي تدخلن ، ومعنى (إنْ عَدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ) إن دخلنا فيها بعد إذ نجانا الله من الدخول فيها..⁽³⁾

إن فهم اللغة التي نزل بها الوحي هو السبيل الوحيد لفهم مراد الله عز وجل .. وكم من شبكات بنيت على مغالطات لا يحلها إلا الاستعمال العربي الفصيح..

ابن رشد الحفيد ومنهجه اللغوي في كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتضى :

تنوعت مناهج التصنيف الفقهي في المذهب المالكي ، فمنهم المختصر الذي اقتصر على المشهور من المذهب ، ومنهم المطول الذي أسهب في ذكر فروع المسائل الفقهية ، والمعارضة بين الأقوال وترجح القوي من الأدلة، وكتاب بداية المجتهد ونهاية المقتضى للإمام القاضي الفقيه الناظر الأصولي المتكلم أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الحميد (ت 595هـ) يندرج ضمن كتب الخلاف ، أو كتب الفقه المقارن ، ومن هنا تأتي أهميته إلى جانب كون مؤلفه من انتهت إليه أدوات الاجتهاد في عصره، فقد وصف بأنه جمع كثيراً

¹ - سورة الأعراف ، الآية الكريمة 89 .

² - سورة إبراهيم ، الآية الكريمة 13 .

³ - الدر المصنون ، ج 5 ، ص 379 / 380

من العلوم النقلية والعلقانية وبرع فيها. فهو اسم على مسمى تماماً ، يضع الكتاب في مكانه بلا زيادة ولا نقصان ، فإنه بحق للمجتهد المتضلع بداية السير والطالب المبتدئ المقتصد نهاية المطاف ، فهو وسط بين التوسيعة والتقصير ، كما أنه وسط بين القواعد المنطقية بها والمسكوت عنها .

مزايا المؤلف (الكتاب) :

اشتمل كتاب " بداية المجتهد ونهاية المقتصد " على رصيد معرفي كبير ، وحاز

مزايا علمية وفقهية كثيرة ، منها ما يلي :

فقد صدره بمقيدة أصولية ضمنها بعض الطرق التي تلقى منها الأحكام الشرعية مع التنبية على الأسباب التي أوجبت الاختلاف ؛ لتكون بمثابة سلم الوصول إلى فهم مكنونات الكتاب الذي استوعب فيه الأبواب الفقهية بدءاً من كتاب الطهارة، وانتهاء بكتاب الأقضية ، وقد أله صاحبه تذكرة نفسه ، حيث يقول في مقدمته : " فإن غرضي في هذا الكتاب أن أثبت فيه لنفسي على جهة التذكرة من مسائل الأحكام المتفق عليها، والمختلف فيها بأدلتها، والتنبية على نقاط الخلاف فيها ما يجري مجرى الأصول والقواعد، عسى أن يرد على المجتهدين من المسائل المسكوت عنها في الشرع وهذه المسائل في الأكثر هي المسائل المنطقية بها في الشرع، أو تتعلق بالمنطق به تعلقاً قريباً، وهي المسائل التي وقع الاتفاق عليها، أو اشتهر الخلاف فيها، بين الفقهاء المسلمين، من لدن الصحابة رضي الله عنهم إلى أن فشا التقليد" ⁽¹⁾.

قسمه إلى نحو واحد وسبعين كتاباً ؛ تحت كل كتاب فصول، وتحت كل فصل أبواب، وتحت كل باب مسائل، وفي كثير من الأحيان يكتفي بالأبواب والمسائل حسب طبيعة كل كتاب فيه وتشعب مسائله ، فيقول مثلاً: «القول المحيط بأصول هذه العبادة ينحصر في خمسة أبواب» ⁽²⁾ ، ثم يسردها سرداً ، ليبدأ بالتفصيل بعد ذلك فيقول مثلاً: «ويتعلق بهذا الباب مما اختلفوا فيه سبع مسائل»، ويفصلها مسألة مسألة ، مبتدئاً في الغالب بالتأصيل لها من الكتاب، أو السنة، أو الإجماع أو القياس، بقوله: «والأصل في هذا الباب» ثم يأتي بالدليل ، مبيناً أوجه الاتفاق فيما اتفق عليه العلماء، وأوجه الاختلاف فيما اختلفوا فيه، مورداً مذهب

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، ج 1 ، ص 17

² - نفسه ، ص 21

كل فريق ومن قال به من العلماء ، بدءاً بالصحابة والتابعين، ثم الأئمة المجتهدين، مع النص على أدلة كل واحد منهم، ومأخذه في الاستدلال، وتخريج الأحكام، دون أن يغفل سبب اختلافهم إما في فهم النص، أو في ثبوته - فيما عدا القرآن والسنة المتفق عليها -، ثم إنه لا يكتفي بعرض المسائل والأقوال فيها، بل كثيراً ما يتدخل بالترجح والتوفيق بينها حسب ما تحصل لديه من أدلة كل فريق، بعد تمحيصها والمقارنة بينها، وأحياناً يميل إلى مذهب الجمهور.

أحدث له مصطلحات خاصة :

اتخذ لنفسه مصطلحات في كتابه ، مبيناً مراده بها ، كقوله في كتاب الغسل في الباب الثاني منه ، في المسألة الأولى في الغسل من التقاء الختتين: "ومتى قلت ثابت - يعني للحديث - فإنما أعني ما أخرجه البخاري، أو مسلم، أو ما اجتمعا عليه"⁽¹⁾ ، وقوله في كتاب التيم ، في الباب الرابع منه ، في المسألة الثالثة في عدد ضربات التيم: "إذا قلت: الجمهور ، فالفقهاء الثلاثة معذدون فيهم ، أعني مالكا والشافعي وأبا حنيفة"⁽²⁾

استعان بالقواعد الأصولية في ترجيح الأقوال والمذاهب :

ومنها امتاز به الكتاب - إلى جانب اعتماد الأدلة الأربع ؛ الأصلين والإجماع والقياس - الاستعانة بالقواعد الأصولية في ترجيح ما صح عنده من الأقوال مثل قاعدة: "أنَّ الأصلَ هُوَ بِرَاءَةُ الدِّمَمَةِ حَتَّى يَبْيَثُ الْوُجُوبُ بِأَمْرٍ لَا مَدْفَعٌ فِيهِ"⁽³⁾ التي عبر عنها بسقوط الحكم حتى يثبت الدليل ، وقاعدة: "تَأْخُرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ"⁽⁴⁾ ، وقاعدة: "حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَظْهَرُ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْمَجَازِ"⁽⁵⁾، وكل ذلك في قالب لغوي واضح الأسلوب ، خالٍ من التعقيد والخشوع.

المصدر الذي اعتمد في تأليف كتابه :

أشار المؤلف - رحمه الله - إلى المصدر الذي اعتمد في نقل الآراء الفقهية بقوله في آخر كتاب الطهارة: "وَأَكْثَرُ مَا عَوَّلْتُ فِيمَا نَقَلْتُهُ مِنْ نِسْبَةِ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ إِلَى أَرْبَابِهَا هُوَ كِتَابٌ

¹ - نفسه ، ص 70

² - نفسه ، ص 98

³ - المرجع السابق ، ص 431

⁴ - المرجع السابق ، ج 2 ، ص 31

⁵ - نفسه ، ج 1 ، ص 83

الاستذكار⁽¹⁾ بمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار⁽²⁾، فإن هذا لا يعني أن الكتاب مجرد تلخيص له ، بل إن الطابع الحجاجي الأصولي الذي يطغى عليه يشهد أن ابن رشد ليس مجرد ناقد للأقوال ، ولكن أيضاً ناقد وممحض لها ، ففرد ما يستحق الرد ، ويقبل ما يستحق القبول معتمداً في ذلك ملكته العلمية الراسخة وتكوينه العلمي الجامع بين مختلف العلوم ، فكان الكتاب بذلك بداية لسلوك طريق الاجتهاد لمن أراد أن يربط الأحكام

بأصولها ، وأسباب الاختلاف فيها ، وكفاية للمقتضى لمن أراد أن يعتدل في حكمه عليها. بهذه الأهمية التي حواها هذا الكتاب جعلت أكابر العلماء بعده ينقلون عنه ؛ لكونه مصدراً مهماً من مصادر الفقه المقارن وجاماً لأقوال المذاهب الفقهية ، فقد نقل عنه القرافي في «الفروق»، والنوي في «المجموع»، وابن حجر في «فتح الباري»، والخطاب في «مواهب الجليل»، والشوكاني في «نيل الأوطار» وغيرهم كثير.

المذاهب التي تعرض ابن رشد لآرائها:

عند دراستك لكتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتضى" يظهر لنا أن ابن رشد ، كان له إهاطة كبيرة بأراء فقهاء جميع المذاهب المعروفة وغير المعروفة ، عدا ما لم يبلغه - وهو بالأندلس - من الأقوال التي شاعت في المشرق.

فجد في هذا الكتاب آراء المذاهب الأربعة ، وآراء الظاهرية الشائعة في الأندلس حين ذاك ، حيث كان ابن حزم الظاهري ، علي بن أحمد (456 - 484 هـ) نشرها هناك ودافع عنها دفاعاً بالغاً بكلماته ورسائله ، كما نجد آراء ابن أبي ليلى (74 - 148 هـ)، وأبي ثور إبراهيم بن خالد ، وأبي عبيد قاسم بن سلام (157 - 224 هـ)، وداود بن علي (201 - 270 هـ) مؤسس المذهب الظاهري، وسفيان الثوري (97 - 161 هـ) وسفيان بن عيينه (170 - 198 هـ). وأبي يوسف (113 - 182 هـ) وغيرهم.

ومع هذا الاستيفاء للأقوال ، فإن ابن رشد لم يذكر شيئاً من آراء الشيعة عموماً ولا

¹ - الاستذكار هو شرح لما جاء في الموطأ من السنة والرأي والآثار لصاحبها - رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جنانه - أبي عمر يوسف بن عبد البر .

² - نفسه ، ص 122

من آراء الإمامية خاصة ، لأن آرائهم لم تصل إليه ، وإن كثيراً مما عزاه إلى الظاهرية أو غيرهم ، توافق آراء الإمامية .

الدراسات السابقة :

لقد عنى العلماء المتأخرين بهذا الكتاب القيم عناية ما بعدها عناية ، فمنهم الموجز ، ومنهم المتوسع ، من ذلك مثلاً :

• الحافظ أبو الفيض أحمد بن الصديق الغماري (ت 1380هـ) في كتابه الحافل «الهداية في تحرير أحاديث البداية»، طبع بتحقيق يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي، و عدنان علي شلّاق،

نشر عالم الكتب بيروت، 1407هـ/1987م،

• والشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم آل عبد اللطيف (ت 1416هـ) في كتابه «طريق الرشد إلى تحرير أحاديث بداية ابن رشد»، طبع بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة 1397هـ.

• الدكتور عبد الله العبادي ، في كتابه شرح بداية المجتهد ونهاية المقتضى ، وبهامشه السبيل المرشد إلى بداية المجتهد ونهاية المقتضى ، دار السلام ، ط:الأولى ، 1416هـ/1995م.

وإن كان هذا العمل - الدراسات السابقة - يدل على شيء فإنه يوحى لنا بأن كتاب بداية المجتهد يعد خزانة كبيرة من العلم ، ومنجماً خصباً لقواعد الفقهية والأصولية ، يستحق أن يستفرغ الجهد في دراسته ، ويستنفذ الوقت في إدراك غوره ، واستخراج أسراره ومكانته .

وهذا ما قوى عزيمتي ، وشحنت همي ، ودفعني إلى التمسك به ، ومحاولة دراسته ، واستخراج للآلئ وجواهره ، وقد جمعت أمري عندما استخرت ربِّي ، في عملي هذا على دراسته دراسة مبدئية ، ركزت فيها على ما حواه الكتاب من الاختلافات الخاصة بالمسائل النحوية والصرفية ، فعمدت في ذلك إلى إحصائها ، وتسجيل بعض الآراء التي تدور حولها ، لأنها سبب من الأسباب التي جعلت العلماء والفقهاء يختلفون في الأحكام الفقهية ، والمسائل العملية ، فالكلمة في اللغة العربية تتغير دلالاتها بتغيير بنيتها التركيبية داخل الجملة ، وتكتسب معاني دلالية جديدة كلما تغير مركزها تقديمها أو تأخيرها ، أي دراسة الكلمة وعلاقتها

بجارتها في الجملة ، كما أن بنية الكلمة المفردة وتصارييفها ، تعطيها تغيرات دلالية كثيرة ومتعددة ، وكل صيغة لها دلالاتها ، وكل زيادة في المبني فهو زيادة في المعنى .

الفصل الثاني

الแทخر بحاجات الصرفية في كتاب

"بداية المحتهد ونهاية المقتصد"

المسألة الأولى لمس النساء

تخریج أبي الولید ابن رشد⁽¹⁾:

اختلف العلماء في إيجاب الوضوء من لمس النساء باليد أو بغير ذلك من الأعضاء الحساسة وذلك لاختلاف القراء في إدخال الألف وإخراجها من قوله تعالى: ﴿أَوْلَامَسْتُمُ النِّسَاء﴾⁽²⁾

تحرير محل النزاع :

ذهب قوم إلى أن من لمس امرأة بيده مفضيا إليها ليس بينه وبينها حجاب ولا ستر فعليه الوضوء ، وكذلك من قبلها ، لأن القبلة عندهم لمس ما ، سواء التذ ألم يلتف ... وذهب آخرون إلى إيجاب الوضوء من اللمس إذا فارنته اللذة أو قصد اللذة .

سبب الخلاف :

وسبب اختلافهم في هذه المسألة : اشتراك اسم اللمس في كلام العرب ، فإن العرب تطلقه مرة على اللمس الذي هو باليد ، ومرة تكتنفي به عن الجماع .

القراءات الواردة في الآية الكريمة :

قرأ⁽³⁾ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر ﴿أَوْلَامَسْتُمُ﴾ بالألف ، هنا وفي سورة المائدة مثله بصيغة المفاعة ، واللامسة لا تكون إلا من اثنين الرجل يلامس المرأة والمرأة تلامس الرجل .

وقال ابن جني : " صيغة (فاعل) يفيد بلفظه الحدث ، وبيانه الماضي ، وكون الفعل من اثنين ، وبمعناه أن له فاعلا "⁽⁴⁾ .

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتضى ، أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي ، دار الإمام مالك ، الجزائر ، ط: الأولى ، 1429هـ/2008م ، ت: محمود بن الجميل أبو عبد الله ، ج 1 ، ص 44

² - سورة النساء ، الآية الكريمة 43 ، سورة المائدة ، الآية الكريمة 06

³ - السبعة في القراءات ، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي ، دار المعارف - مصر - 1400هـ ، ط: الثانية ، ت: شوقي ضيف ، ج 1 ، ص 234

⁴ - الخصائص ، أبي فتح عثمان ابن جني ، المكتبة العلمية ، ت: محمد علي النجار ، ج 3 ، ص 101

وحجتهم ما روي عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قوله: ﴿أَوْلَامَسْتُمْ﴾ أي جامعتم ، ولكن الله يكني⁽¹⁾ ، وقرأ⁽²⁾ حمزة والكسائي ﴿لمَسْتُمْ﴾ بغير ألف هنا ، وفي المائدة مثله جعلا الفعل للرجال

دون النساء وحجتها أن اللمس ما دون الجماع⁽³⁾ ، بصيغة الفعل ، وهما بمعنى واحد على التحقيق ، ومن حاول التفصيل لم يأت بما فيه تحصيل ، وأطلق مجازا وكنية على الافتقاد ، قال تعالى: ﴿وَأَنَا لَمَسْتُ السَّمَاء﴾⁽⁴⁾ ، وعلى النزول⁽⁵⁾ ، قال النابغة⁽⁶⁾:

لِيَلْتَمِسَنَ بِالْجَيْشِ دَارَ الْمُحَارِبِ

و(فاعل) هنا موافق لـ(فعل) المجرد نحو : ((جاوزت الشيء وجزته)) ، وليس لأقسام الفاعلية و المفعولية لفظاً ، وقيل : لمس : جامع ، ولا مس لما دون ذلك ... ، وإليه ذهب أبو البقاء⁽⁷⁾ وهو أظهر من الأول⁽⁸⁾.

قال الألوسي⁽⁹⁾: " المراد باللامسة ما دون الجماع أي ((ما سستم بشرتهن ببشرتكم)) ببشرتكم))

¹ - حجة القراءات ، أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، مؤسسة الرسالة ، ط الخامسة ، 1418هـ/1997م ، ت: سعيد الأفغاني ، ج 1 ، ص 205

² - السبعة ، ج 1 ، ص 234

³ - حجة القراءات ، ج 1 ، ص 204

⁴ - سورة الجن ، الآية الكريمة 08

⁵ - التحرير والتوكير ، محمد الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر ، 1984م ، ج 5 ، ص 66

⁶ - ديوان النابغة الجعدي ، مطبعة الهلال ، الفجالة ، مصر ، 1911م ، ص 15

⁷ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، المكتبة العلمية- لاہور - باکستان ، ت: إبراهيم عطوه عوض ج 1 ، ص 182

⁸ - البحر المحيط ، أبي حيان الأندلسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى ، 1413هـ - 1993م ، ج 3 ، ص 269 ، الدر المصور ، ج 3 ، ص 692 ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، دار الكتب العلمية - لبنان - 1413هـ - 1993م ، ط: الأولى ، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد ، ج 2 ، ص 58 ،

⁹ - روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثانى ، أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ط ، د.ت . ، ج 5 ، ص 41

ووجه استدلاله بما في الآية على ما استدل عليه أن الحمل على الحقيقة هو الراجح لا سيما في قراءة حمزة والكسائي **«أوْ لَمَسْتُمْ»** إذ لم يشتهر اللمس في الجماع كالملامسة ، ورجح بعضهم الحمل على الجماع في القراءتين ترجيحاً للمجاز المشهور و عملاً بهما إذ لا منافاة " واحتج من قال : المراد باللمس الجماع ، بأن لفظ اللمس والمس ورداً في القرآن بمعنى الجماع لقوله تعالى : **«وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلٍ أَنْ تَمْسُوهُنَّ»**⁽¹⁾ ، وقال في آية الظهار : **«فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلٍ أَنْ يَتَمَاسَ»**⁽²⁾ ، إن الله يعف ويكتنف⁽³⁾ ، فعبر عن المباشرة باللامسة .

وأما قراءة من قرأ **«أوْ لَمَسْتُمْ»** فالملامسة " مفعولة " والأصل حمل الكلام على الحقيقة لا على الإطلاق لأنه قد ورد في الحديث النهي عن بيع الملامسة قال أبو عبيدة في معناها هي أن يقول : " إذا لمست ثوبك أو لمست ثوبك فقد وجب البيع "⁽⁴⁾ فالملامسة في الحديث بمعنى اللمس باليد ، وإذا كانت مستعملة في غير المجامعة لم يدل قوله تعالى : **«أوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ»** على صريح الجماع بل حمل على الأصل الموضوع له وهو اللمس باليد .

قال ابن عربي : " فأما اللغة : لمستم : وَطَنْتُمْ ، ولامستم : قَبَلْتُمْ ، لأنها لا تكون إلا من اثنين ، والذي يكون بقصد و فعل من المرأة هو التقبيل ، فأما الوطء فلا عمل لها فيه ، قال أبو عمرو الملامسة الجماع ، واللمس لسائر الجسم وهذا كله استقراء لا نقل فيه عن العرب ، وعن ابن عباس أنه قال : " إن الله حبي كريم يعف ويكتنف "⁽⁵⁾ ، وإلى ذلك أشار الجصاص بقوله : " فمن قرأ : **«أوْ لَمَسْتُمْ»** ظاهره الجماع لا غيره لأن المفعولة لا تكون إلا من اثنين إلا في أشياء نادرة ، كقولهم : " قاتله الله " و " جازاه وعفاه الله " ونحو ذلك ، وهي أحرف

¹ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 237

² - سورة المجادلة ، الآية الكريمة 3

³ - الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار ، أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي ، دار الوعي ، حلب ، القاهرة ، ط: الأولى ، 1414 هـ/1993 م ، ج 3 ، ص 49 .

⁴ - الظاهر في معاني كلمات الناس ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1412 هـ-1992 ، ط: الأولى ، ت: حاتم صالح الضامن ، ج 2 ، ص 308 / 309

⁵ - أحكام القرآن ، أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي ، دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان ، ت: محمد عبد القادر عطا ، ج 1 ، ص 564

معدودة لا يقاس عليها أغيارها ، كقولهم : (ضاربه وسالمه وصالحه) ونحو ذلك ، وإذا كان ذلك حقيقة اللفظ فالواجب حمله على الجماع الذي يكون منها جميما ؛ ويدل على ذلك أنك لا تقول (لامست الرجل ولا مسنت التوب) إذا مسسته بيديك لأن فرادي بالفعل ، فدل على أن قوله : **﴿أَوْ لَامَسْتُمْ﴾** بمعنى : أو جامعت النساء ، فيكون حقيقته الجماع ؛ وإذا صح ذلك وكانت قراءة من قرأ : **﴿أَوْ لَمَسْتُمْ﴾** يحتمل اللمس باليد ، ويحتمل الجماع ، وجب أن يكون ذلك محمولا على ما لا يحتمل إلا معنى واحدا ؛ لأن ما لا يحتمل إلا معنى واحدا فهو المحكم ، وما يحتمل معنيين فهو المتشابه⁽¹⁾

وقيل **﴿لَامَسْتُمْ﴾** يقتضي نقض وضوء اللامس والملموس ، أما **﴿لَمَسْتُمْ﴾** فيقتضي وجوبه على اللامس دون الملموس⁽²⁾ فذكر النساء قرينة تصرف اللمس إلى الجماع . قال ابن السكيت⁽³⁾ : "اللمس إذا قرن بالمرأة يراد به الجماع ، تقول العرب لمست المرأة أي جامعتها ، أضاف الفعل والخطاب للرجال دون النساء ، على معنى : ((مس بعض الجسد بعض الجسد ، ومس اليد الجسد فجرى الفعل من واحد)) ودليله قوله تعالى : **﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾**⁽⁴⁾ ، ولم يقل يماسني ، قوله تعالى : **﴿لَمْ يَطْمَئِنَّ﴾**⁽⁵⁾ **يَطْمَئِنَّ﴾** ولم يقل : يطمئن .

فاللمس على هذا على وجهين : بغير اليد ، نحو قوله تعالى : **﴿وَأَنَا لَمَسْتُ السَّمَاءَ﴾**⁽⁶⁾ فهو لمس بغير يد ، وقراءة الباقيون : **﴿لَمَسْتُمْ﴾** بـألف ، لمس باليد ولمس بغير اليد ، فجعلوا الفعل من اثنين ، وجعلوه من الجماع ، فجرى على المفاعة ، لأن الجماع لا يكون إلا من اثنين ، ويجوز أن يكون لامس من واحد كـ((عاقبت اللص)) وعلى هذا تتفق القراءتان .

¹ - أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، دار إحياء التراث العربي - بيروت - 1405، ت: محمد الصادق فمحاوي ، ج 4 ، ص 08

² - النكت والعيون ، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي ، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان ، ت: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، ج 1 ، ص 491

³ - تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ، دار الكتب الإسلامية ، القاهرة ، 1313هـ ، ج 1 ، ص 12

⁴ - سورة آل عمران ، الآية الكريمة 70

⁵ - سورة الرحمن ، الآية الكريمة 56

⁶ - سورة الجن ، الآية الكريمة 08

قال ابن رشد ⁽¹⁾: " ولاؤلئك أن يقولوا : إن المجاز إذا كثر استعماله كان أدل على المجاز منه على الحقيقة كالحال في اسم الغائب الذي هو أدل على الحدث الذي هو فيه مجاز منه على المطمئن من الأرض الذي هو فيه حقيقة .

والذي أعتقد أن اللمس وإن كانت دلالته على المعنيين بالسواء أو قريبا من السواء أنه أظهر عندي في الجماع وإن كان مجازا ، لأن الله - تبارك وتعالى - قد كنى بال مباشرة والمس عن الجماع وهما في معنى اللمس ، وعلى هذا التأويل في الآية يحتاج بها في إجازة التيم للجنب دون تقدير تقديم فيها ولا تأخير على ما سيأتي بعد ، وترتفع المعارضة التي بين الآثار والآية على التأويل الآخر . وأما من فهم من الآية اللمسين معا فضعيف ، فإن العرب إذا خاطبتك بالاسم المشترك إنما تقصد به معنى واحدا من المعاني التي يدل عليها الاسم لا جميع المعاني التي يدل عليها ، وهذا بين بنفسه في كلامهم " .

المسألة الثانية في أحكام الحِيْض

تخرج أبي الوليد بن رشد⁽¹⁾:

((الأصل في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾⁽²⁾ ، اتفق المسلمون على أن الحِيْض يمنع أربعة أشياء : أحدها : فعل الصلاة ووجوبها... والثاني أنه يمنع فعل الصوم ما يحرم بالحيض لا قضاه... الثالث - فيما أحسب - الطواف للحائض... والرابع : الجماع في الفرج ما يحرم بالحيض ... فقد تأويل الجواز بدلالة السنة أنه ليس من جسم الحائض شيء نجس إلا موضع الدم)).

تحرير محل النزاع :

اختلف الفقهاء في مباشرة الحائض وما يستباح منها .

سبب الخلاف :

وسبب اختلافهم الاحتمال الذي في مفهوم ((الحِيْض)) في الآية الكريمة .
كلمة الحِيْض هي اسم على زنة (مفعُلٌ) من أسماء المصادر ، شاذًا عن قياسها لأن قياسها
المصدر في مثله فتح العين ، قال الزجاج⁽³⁾: "يقال حاضت حيضاً ومحاضاً ومحيضاً ،
والمصدر في هذا الباب بابه (المفعُل) بفتح العين ، لكن (مفعُلٌ) جيد بالغ فيه" ، ووجه
جودته مشابهته مضارعه لأن المضارع بكسر العين (يحيض) وهو مثل المجيء والمبيت
⁽⁴⁾" .

وصيغة (مفعُلٌ) بكسر العين ثلاثة مذاهب ، صحيح مفتوح العين يراد به المصدر ،
وتكسر أي العين فيراد به الزمان والمكان ، يُتَخَيَّرُ بين الفتح والكسر في المصدر خاصة ، أو
يقتصر على السماع ، مما سمع فيه الكسر أو الفتح لا يتعدى . ومثله المَقِيل من قال يقيل ،

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقصود ، ج 01 ، ص 63

² - سورة البقرة ، الآية الكريمة 222

³ - معاني القرآن وإعرابه ، أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، عالم الكتب ، ط: الأولى ، 1408هـ/1988م ، ت: عبد الجليل عبده شلبي ، ج 1 ، ص 296

⁴ - التحرير والتنوير ، ابن عاشور ، ج 2 ، ص 365

وأكثر الأدباء زعموا أن المراد به المصدر ليس بمقيس على المذهبين الأول والثالث ، مقيس على الثاني . قال الراعي النميري : [الكامل]⁽¹⁾:

بُنِيتَ مَرْأَفُهُنَّ فَوْقَ مَزَلَةٍ لَا يَسْتَطِعُ بِهَا الْفُرَادُ مَقِيلًا

قال سيبويه⁽²⁾: " وأما ما كان (يُفَعَّل) منه مفتوحاً فإن اسم المكان يكون مفتوحاً ، كما كان الفعل مفتوحاً. وذلك قوله: شرب يشرب. وتقول للمكان مشربٌ. ولبس يلبس، والمكان الملبس. وإذا أردت المصدر فتحته أيضاً كما فتحته في (يُفَعَّل) ، فإذا جاء مفتوحاً في المكسور فهو في المفتوح أجدر أن يفتح... وقد كسروا الأماكن في هذا أيضاً ، لأنهم أدخلوا الكسر أيضاً كما أدخلوا الفتح. وذلك : المنبت ، والمطلع لمكان الطلوع. وقالوا: البصرة مسقط رأسى ، للموضع . والسقوط المسقط ، ويقال : امرأة حائض ولا يقال " حائضة " إلا قليلاً ، وقد فرق النحويون بينهما ؛ فال مجردة من تاء التأنيث بمعنى النسب ، أي ذات حيض وإن لم يكن عليها حيض ، والملتبس بالباء لمن عليها الحيض في الحال .

قال الثعلبي: " وأصل الحيض الانفجار يقال : حاضت الثمرة إذا سال منها شيء كالدم " ⁽³⁾ ، ويقال : حاض الوادي إذا سال وفاض ماؤه⁽⁴⁾ فهو على هذا مصدر ، يقال : حاضت محيضاً ، كقولك : جاء مجيئاً ، وبات مبيتاً⁽⁵⁾ وهذا البناء قد يجيء للموضع ، كالمبيت ، والمقيل ، والمغيب ، وقد يجيء أيضاً بمعنى المصدر⁽⁶⁾ ، والعرب تدخل الواو على الباء ، والباء على الواو⁽⁷⁾ لأنهما من حيز واحد وهو الهواء .

وقيل : إنه هنا اسم مكان ... وقيل⁽⁸⁾ أنه إذا كان الفعل من ذوات الثلاثة نحو : كال

¹ - معاني القرآن ، أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخشن الأوسط ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط: الأولى ، 1411 هـ / 1990 م ، ت: هدى محمود قراعة ، ج 1 ، ص 186

² - الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت: عبد السلام هارون ، دار الرفاعي الرياض ، ط: الثانية ، 1402 هـ - 1982 ، ج 4 ، ص 89 / 92

³ - الكشف والبيان ، الثعلبي ، ج 2 ، ص 156

⁴ - تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل ، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن دار الفكر - بيروت / لبنان ، 1399 هـ / 1979 م ، ج 1 ، ص 216

⁵ - الكشاف ، الزمخشري ، ج 1 ، ص 432

⁶ - مفاتيح الغيب ، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعى ، دار الكتب العلمية - بيروت - 1421 هـ - 2000 م ، ط: الأولى ، ج 6 ، ص 54

⁷ - نفسه

⁸ - حكاہ الواحدی في «البسيط» عن ابن السکیت :

يكيلاً ، وحاصن يحيض فاسم المكان منه مكسور ، والمصدر منه مفتوح ، من ذلك مال مملاً ، وهذا ممليه يذهب بالكسر إلى الاسم ، وبالفتح إلى المصدر ، ولو فتحهما جميعاً أو كسرهما في المصدر والاسم لجاز ، تقول العرب : المعاش والعيش ، والمغاب والمغيب ، والمسار والمسير ، فثبت أن لفظ المحيض حقيقة في موضوع الحيض ، وهو أيضاً اسم لنفس الحيض ، وإذا ثبت هذا فاعلم أن أكثر المفسرين من الأدباء زعموا أن المراد بالمحيض هنا الحيض ، ... ويكون المراد فاعتزلوا النساء في زمان الحيض ... فقدر هنا حذف مضاف : أي ((فاعتزلوا وطء النساء في زمان الحيض))⁽¹⁾. أما إذا حملنا المحيض على موضوع الحيض وهو مقيس اتفاقاً ، وهو مصدر وإليه ذهب الزمخشري⁽²⁾ ، وابن عطية⁽³⁾ ، فكان معنى الآية : ((فاعتزلوا النساء في موضوع الحيض)) ، ويكون المعنى : ((فاعتزلوا موضوع الحيض من النساء)) ، ويفيد هذا القول قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَدَى﴾ أي ((هو ذو أذى))⁽⁴⁾ . وحكى التخبير في مثله ، بل قيل إن الكسر والفتح جائزان في اسم الزمان والمكان والمصدر⁽⁵⁾

قل أبو البقاء⁽⁶⁾: "... يجوز أن يكون المحيض موضوع الحيض ، وأن يكون نفس الحيض ، والتقدير: ((يسألونك عن الوطء في زمن الحيض)) أو ((في مكان الحيض)) فالمحرض الأول مصدر فيصلح عود الضمير إليه في قوله ﴿قُلْ هُوَ أَدَى﴾ أي الحيض شيء يستقر ويؤدي من يقربه نفرة وكراهة على أنه يحتمل أن يكون بمعنى المكان والتقدير ((هو ذو أذى)) ، وإنما قدم قوله ﴿هو أذى﴾ لتترتب الحكم وهو وجوب الاعتزال عليه . وذلك أن دم الحيض دم فاسد يتولد من فضلة تدفعها طبيعة المرأة من طريق الرحم ، حتى لو احتبس تلك الفضلة لمرضت المرأة . فذلك الدم جار مجراه البول والغائط فكان أذى وقدر أصل الحيض في اللغة السهل . يقال : حاض السهل وفاض . قال الأزهري : ومنه قيل

¹ - الدر المصنون ، السمين الحلبي ، ج 2 ، ص 420

² - الكشاف ، ج 1 ، ص 361

³ - المحرر الوجيز ، ج 2 ، ص 179

⁴ - الدر المصنون ، ج 2 ، ص 420

⁵ - روح المعاني ، ج 2 ، ص 121

⁶ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، العكري ، ج 1 ، ص 94

الحوض لأن الماء يحيض إليه أي يسيل⁽¹⁾ ، قال الأصفهاني في تعريف الحيض : " هو الدم الخارج من الرحم على وصف مخصوص في وقت مخصوص "⁽²⁾ والمحيض الحيض ووقت الحيض وموضعه على أن المصدر في هذا النحو من الفعل يجيء على (مفعول) نحو معاش ومعاد ، وإن كان قد قيل هو مصدر ويقال ما في برك مكيل ومkal

قال الطاهر بن عاشور⁽³⁾ : "... وعندني أنه لما صار المحيض اسمًا للدم السائل من المرأة عدل به عن قياس أصله من المصدر إلى زنة اسم المكان وجئ به على زنة المكان للدلالة على أنه صار اسمًا ، فخالفوا فيه أوزان الأحداث إشعاراً بالنقل فرقاً بين المنقول منه والمنقول إليه ، ويقال حيض وهو أصل المصدر ... وليس منقولاً من اسم المكان ؛ إذ لا مناسبة للنقل منه ، وإنما تكلفه من زعمه مدفوعاً بالمحافظة على قياس اسم المكان معرضًا بما في تصويره اسمًا من التوسع في مخالطة قاعدة الاشتقاء^(*) ، قوله: **«فَاعْتَزُلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ»** تفريع الحكم على العلة والاعتزال التباعد بمعزل وهو هنا كناية عن ترك

¹ - مفاتيح الغيب ، ج 6 ، ص 54

² - معجم مفردات غريب القرآن ، الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني أبو القاسم ، دار الفكر ،

1431هـ/1432هـ ، ت: يوسف الشیخ محمد البقاعی مادة (حيض) ، ص 106

³ - التحرير والتنوير ، ج 2 ، ص 363

* والمراد من السؤال عن المحيض السؤال عن قربان النساء في المحيض بدلاته الاقتضاء وقد علم السائلون ما سألاوه عنه والجواب أدل شيء عليه ~~والأذى~~ : الضر الذي ليس بفاحش ؛ كما دل عليه الاستثناء في قوله تعالى (لَنْ يضرُوكُمْ إِلَّا أَذْى) ابتداء جوابهم بما يصنع الرجل بأمرأته الحائض فبين لهم أن الحيض أذى ليكون ما يأتي من النهي عن قربان المرأة معلمًا فتلقاه النفوس على بصيرة وتتهيأ به الأمة للتشريع في أمثاله وعبر عنه بأذى إشارة إلى إبطال ما كان من التغليط في شأنه وشأن المرأة الحائض في شريعة التوراة وقد أثبت أنه أذى منكر ولم يبين جهته فتعين أن الأذى في مخالطة الرجل للحائض وهو أذى للرجل وللمرأة وللولد فأذى الرجل القذارة وأيضاً فإن هذا الدم السائل من عضو التناسل للمرأة وهو يشتمل على بياضات دقيقة منها تخلق الأجنة بعد انتهاء الحيض وبعد أن تختلط تلك البياضات بماء الرجل فإذا انغمست في الدم عضو التناسل في الرجل يتسرّب إلى قضيبه شيء من ذلك الدم بما فيه احتبس منه جزء في قناة الذكر فاستحال إلى عفونة تحدث أمراضًا معضلة فتحث بثوراً وفروحاً لأنه دم قد فسد ويرد أي فيه أجزاء حية تفسد في القضيب فساداً مثل موت الحي فتؤول إلى تعفن

وأما أذى المرأة فلن عضو التناسل منها حينئذ بصدق التهيو إلى إيجاد القرة التناسلية فإذا أزعج كان إزعاجاً في وقت اشتغاله فدخل عليه بذلك مرض وضعف وأما الولد فإن النطفة إذا اختلطت بدم الحيض أخذت البياضات في الخلق قبل إبان صلاحيتها للتخلق النافع الذي وقته بعد الجفاف وهذا قد عرفه العرب بالتجربة قال أبو كبير الهذلي : ومبرأ من كل غبر حيضة ... وفساد مرضعة وداء معرضل " غير الحيضة جمع غبرة ويجتمع على غير وهي آخر الشيء يريد لم تحمل به أمة في آخر مدة الحيض " والأطباء يقولون إن الجنين المتكون في وقت الحيض يجيء مجذوماً أو يصاب بالجذام من بعد

مجامعتهن والمجرور بـ{في} وقت محدّوف ، والتقدير:((في زمن المحيض)) وقد كثرت إنابة المصدر عن ظرف الزمان كما يقولون آتيك طلوع النجم ومقدم الحاج .

المسألة الثالثة في حكم وطء الحائض في ظهرها قبل الاغتسال

تخریج أبي الولید ابن رشد⁽¹⁾:

اختلف الفقهاء في زمن وطء المرأة حين نقايتها من دم الحيض وذلك لقوله تعالى : {وَلَا
تَقْرِبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطْهَرْنَ فَأُثْوَرْنَ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ
وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ} ⁽²⁾

تحرير محل النزاع :

الخلاف في الطهور ما هو ؟ هل هو الغسل أو الوضوء أو غسل الفرج فقط ؟ هل المراد به الطهر الذي هو انقطاع دم الحيض أم الطهر بالماء ؟ ثم إن كان الطهر بالماء ، فهل المراد به طهر جميع الجسم أم طهر الفرج ؟ فإن الطهر في كلام العرب وعرف الشرع اسم مشترك يقال على هذه الثلاثة معاني أي انقطاع دم الحيض ، طهر جميع الجسم وطهر الفرج فقط .

سبب الخلاف :

وبسبب اختلافهم : الاحتمال الذي في قوله تعالى : «فَإِذَا تَطْهَرْنَ»
المذهب الأول :

رجح الجمهور مذهبهم القائل بأن صيغة «التفعل» إنما تنطلق على ما يكون من فعل المكاففين ، لا على ما يكون من فعل غيرهم ، فيكون قوله تعالى : «فَإِذَا تَطْهَرْنَ» أظهر في معنى الغسل بالماء منه في الطهر الذي هو انقطاع الدم ، والأظهر يجب المصير إليه حتى يدل الدليل على خلافه .

المذهب الثاني :

رجح أبو حنيفة مذهبها بأن لفظ (يَفْعُلْنَ) في قوله تعالى : «حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ» هو أظهر في الطهر الذي هو انقطاع دم الحيض منه في التطهير بالماء .

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج 1 ، ص 64

² - سورة البقرة ، الآية الكريمة 222

فالمسألة محتملة ، ويجب على من فهم من لفظ الطهر في قوله تعالى : **﴿حَتَّىٰ يَطْهُرُنَّ﴾** معنى واحداً من هذه المعاني الثلاثة ؛ أن يفهم ذلك المعنى بعینه من قوله تعالى : **﴿فَإِذَا تَطْهُرُنَّ﴾** لأنّه مما ليس يمكن أو مما يعسر أن يجمع في الآية بين معنيين من هذه المعاني مختلفين حتّى يفهم من لفظة **﴿يَطْهُرُنَّ﴾** النقاء ، ويفهم من لفظ **﴿تَطْهُرُنَّ﴾** الغسل بالماء على ما جرت به عادة المالكين في الاحتجاج لمالك ، فإنه ليس من عادة العرب أن يقولوا : " لا تعط فلانا درهما حتّى يدخل الدار ، فإذا دخل المسجد فأعطه درهما " ، بل إنما يقولون : " وإذا دخل الدار فأعطه درهما " ، لأن الجملة الثانية هي مؤكدة لمفهوم الجملة الأولى .

ومن تأول قوله تعالى : **﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرُنَّ﴾** على أنه النقاء ، وقوله : **{فَإِذَا تَطْهُرُنَّ}** على أنه الغسل بالماء فهو منزلة من قال : " لا تعط فلانا درهما حتّى يدخل الدار ، فإذا دخل المسجد فأعطه درهما " ، وذلك غير مفهوم في كلام العرب ، إلا أن يكون هنالك محنوف ، ويكون تقدير الكلام : ((ولا تقربوهن حتّى يطهرون ويتطهرون فإذا طهرون فاتوهن من حيث أمركم الله)) ، وفي تقدير هذا الحذف بعد ، ولا دليل عليه إلا أن يقول قائل : ظهور لفظ **{التطهير}** في معنى الاغتسال هو الدليل عليه . لكن هذا يعارضه ظهور عدم الحذف في الآية ، فإن الحذف مجاز ، وحمل الكلام على الحقيقة أظهر من حمله على المجاز ، وكذلك فرض المجتهد هنا إذا انتهى بنظره إلى مثل هذا الموضع أن يوازن بين الظاهرين ، فما ترجح عنده منهما على صاحبه عمل عليه ؛ وأعني بالظاهرين :

- أن يقابس بين ظهور لفظ **﴿فَإِذَا تَطْهُرُنَّ﴾** في الاغتسال بالماء ، وظهور عدم

الحذف

في الآية إن أحب أن يحمل لفظ **﴿تَطْهُرُنَّ﴾** على ظاهره من النقاء ، فأي الظاهرين كان عنده أرجح عمل عليه ؛ وأعني إما أن لا يقدر في الآية حذفاً ويحمل لفظ **﴿فَإِذَا تَطْهُرُنَّ﴾** على النقاء ، أو يقدر في الآية حذفاً ويحمل لفظ **﴿فَإِذَا تَطْهُرُنَّ﴾** على الغسل بالماء .

- أو يقابس بين ظهور لفظ **﴿فَإِذَا تَطْهُرُنَّ﴾** في الاغتسال ، وظهور **﴿يَطْهُرُنَّ﴾** في النقاء ، فإن كان عنده أظهر أيضاً صرف تأويل اللفظ الثاني له ، وعمل على أنهما يدلان في الآية على معنى واحد ، أي : إما على معنى النقاء ، وإما على معنى الاغتسال بالماء⁽¹⁾ .

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج 01 ، ص 64 / 65

قرأ⁽¹⁾ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل عنه **﴿يَطَهِّرُنَ﴾** بتشديد الطاء والهاء وفتحهما فأدغم ، وكذا هي في مصحف أبي عبد الله **﴿يَطَهِّرُنَ﴾**.

وقرأ⁽²⁾ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية حفص عنه **﴿يَطَهِّرُنَ﴾** بسكون الطاء وضم الهاء ، مخففا ، بصيغة الفعل المجرد ، مضارع طهر بضم الهاء. على معنى ارتفاع الدم وانقطاعه ، ولكن لم تتم الفائدة إلا بقوله : **﴿فِإِذَا تَطَهَّرُنَ﴾** أي بالماء ، فأنوهن ، فبهذا تمت الفائدة والحكم ، لأن الكلام متصل بعضه ببعض ، فلا يحسن أن يكون **﴿يَطَهِّرُنَ﴾** مخففا ، تتم عليها الفائدة والحكم ، لأنه يوجب إتيان المرأة ، إذا انقطع عنها الدم ، وإن لم تتطهر بالماء ، ويكون قوله تعالى: **﴿فِإِذَا تَطَهَّرُنَ﴾** لا فائدة له ، إذ الوطء قد يتم بزوال الدم ، فلا بد من اتصال : **﴿فِإِذَا تَطَهَّرُنَ﴾** بما قبله ، وبه يتم الحكم والفائدة في أن لا توطأ الحائض إلا بانقطاع الدم والتطهير بالماء.

فلو حمل الأول على التشديد ، وفتح الهاء محملا الثاني ، للزم أن توطأ الحائض ، إذا تطهرت ، وإن لم ينقطع عنها الدم . ففي التخفيض بيان الشرطين اللذين مع وجودهما ، توطأ الحائض ، وهما : {انقطاع الدم ، والتطهير بالماء} . وليس مع التشديد للطاء فيها دليل على أن انقطاع الدم شرط للوطء .

فالقراءة بالتخفيض فيها بيان الحكم وفائده ، وهو الاختيار لأن فيها ((بيان إباحة الوطء بعد انقطاع الدم والتطهير بالماء)) .

وقرأ الباقيون بفتح الهاء مشددا ، على معنى **التطهير بالماء** دليلا إجماعهم على التشديد في قوله تعالى: **﴿فِإِذَا تَطَهَّرُنَ﴾** حمل الأول على الثاني ، وأيضا فإن التخفيض في الأول ، يوهم جواز إتيان الحائض ، إذا ارتفع عنها الدم ، وإن لم تطهر بالماء ، فكأن التشديد فيه رفع التوهم ، أو " هي في حكم الحائض ما لم تطهر " وهي " ممنوعة من الصلاة ما لم

¹ - الدر المصنون ، ج 2 ، ص 422 ، والمحرر الوجيز ، ج 1 ، ص 298 ، والبحر المحيط ، ج 2 ، ص 178 ، والتحرير والتوكير ، ج 2 ، ص 367 ، الجوادر الحسان في تفسير القرآن ، الشعالي ، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبي زيد الشعالي المالكي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط: الأولى ، 1418هـ/1997م، ت: مجموعة من العلماء ، ج

1 ، ص 447 ، روح المعاني ، ج 2 ، ص 122 ، الكشاف ، ج 1 ، ص 434

² - نفسه

تتطهر ، ولزوجها مراجعتها ما لم تطهر بالماء ، وإن كان الدم قد انقطع⁽¹⁾.

إذا كان حكم انقطاع الدم من غير غسل حكم ثبوته ، ووجب أن يؤثر التشديد ليفيد الخروج عن حكم الحائض في جواز الوطء ، وإباحة الصلاة ومنع الرجعة ، وبدل على قوة التشديد أن في حرف أبي وابن مسعود **{يَتَطَهَّرُ}** بباء وفاء ، وهذا يدل على التطهر بالماء ... قال أبو محمد : " ولو لا اتفاق نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر و حفص على التخفيف ، لكان التشديد مختاراً أيضاً ، لما ذكرنا من العلة "⁽²⁾ ، و{حتى} هنا بمعنى {إلى} وهي غاية لا غير⁽³⁾ ، والفعل بعدها منصوب بإضمار {أن} وهو مبني لاتصاله بنون الإناث

(4)

قال الشاشي^٤ : " إذا قيل لا تقرب ؛ بفتح الراء ، كان معناه : ((لا تلتبس بالفعل)) ، وإذا كان بضم الراء ، كان معناه : ((لا تدن منه))⁽⁵⁾ ، ورجح أبو علي الفارسي قراءة تخفيف الطاء إذ هو ثلثي مضاد لطمثت ، وكل واحدة من القراءتين تحمّل أن يُراد بها الاغتسال بالماء ، وأن يُراد بها انقطاع الدم وزال أذاه⁽⁶⁾ ، وقال الزمخشري : " والتطهر : الاغتسال . والتطهر : انقطاع دم الحيض ، وكلتا القراءتين مما يجب العمل به "⁽⁷⁾

قال الألوسي^٨ : " الغاية انقطاع الدم عند الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى ... وعند الشافعية هي الاغتسال بعد الانقطاع ، وبدل عليه صريحاً قراءة حمزة والكسائي وعاصم في روایة ابن عياش **{يَطَهَّرُ}** بالتشديد أي **{يَتَطَهَّرُ}** ، قال الزجاج⁽⁸⁾ : " التاء تدغم في الطاء لأنهما من مكان واحد ، وهما مع الدال من طرف اللسان ، وأصول الثناء العليا ، فإذا أدغمت التاء في الطاء سقط أول الكلمة فزيد فيها ألف الوصل ، فابتداأت فقلت **{فَاطَهَرُوا}** والمراد به يغسلن . وصيغة المبالغة يستفاد منها الطهارة الكاملة ، ((والطهارة الكاملة للنساء عن

^١ - هذا قول عمر وعبادة بن الصامت ، وأبي الدرداء

^٢ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجتها ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، دار الحديث ، القاهرة ، ت: عبد الرحيم الطرهوني ، 1428هـ / 2007م ، ج 1 ، ص 342

^٣ - المحرر الوجيز ، ج 1 ، ص 299 ، روح المعاني ، ج 2 ، ص 122 ،

^٤ - الدر المصنون ، ج 2 ، ص 421

^٥ - الجوادر الحسان في تفسير القرآن ، الثعالبي ، ج 1 ، ص 448

^٦ - المحرر الوجيز ، ج 1 ، ص 298 ، تفسير الثعالبي ، ج 1 ، ص 447

^٧ - الكشاف ، ج 1 ، ص 434

^٨ - معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ج 2 ، ص 155

المحيض هو الاغتسال)) ، فلما دلت قراءة التشديد على أن غاية حرمة القربان هو الاغتسال ، والأصل في القراءات التوافق حملت قراءة التخفيف عليها ؛ بل قد يدعى أن الطهر يدل على الاغتسال أيضا بحسب اللغة . قال الفيروزآبادي⁽¹⁾: "طهرت المرأة أنقطع دمها ، واغسلت من الحيض كتطهرت ، وأيضا قوله تعالى: {فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأُثْوَهْنَ} يدل التزاما على أن الغاية هي الاغتسال ... فهو يقوى كون المراد بقراءة التخفيف الغسل لا الانقطاع ، وربما يكون قرينة على التجوز في الطهر بحمله على الاغتسال ... وعلى وجه الجمع⁽²⁾: إن القراءة بالتشديد لبيان الغاية الكاملة ، وبالتفعيف لبيان الناقصة .

و{حتى} في الأفعال نظير {إلى} في أنه لا يقتضي دخول ما بعدها ، فتكون الكاملة البتة ، وبيانه أن الغاية الكاملة ما يكون غاية بجميع أجزائه وهي الخارجة عن المغبة والناقصة ما تكون غاية باعتبار آخرها

و{حتى}⁽³⁾ الداخلة على الأسماء تقتضي دخول ما بعدها لو لا الغاية ، والداخلة على الأفعال مثل {إلى} لا تقتضي كون ما بعدها جزءا لما قبلها ، فانقطاع الدم غاية للحرمة باعتبار آخره ، فيكون وقت الانقطاع داخلا فيها ، والاغتسال غاية لها باعتبار أوله فلا تعارض بين القراءتين ، ولعل فائدة بيان الغایتين بيان مراتب حرمة القربان فإنها أشد قبل الانقطاع مما بعده ، ولما رأى ساداتنا الحنفية أن هنا قراءتين ؛ التخفيف والتشديد وأن مؤدي الأولى - التخفيف - انتهاء الحرمة العارضة على الحل بانقطاع الدم مطلقا فإذا انتهت الحرمة العارضة حلت بالضرورة ، وإن مؤدي الثانية - التشديد - عدم انتهائتها عنده بل بعد الاغتسال ، ورأوا أن الطهر إذا نسب إلى المرأة {تطهرن} لا يدل على الاغتسال لغة بل معناه فيها انقطاع الدم .

¹ - القاموس المحيط ، الفيروزآبادي ، باب (الراء) فصل (الطاء) ، ج 2 ، ص 78

² - الكشف عن وجوه القراءات ، ج 1 ، ص 342

³ - روح المعاني ، ج 2 ، ص 122

قال الزبيدي⁽¹⁾ طهرت خلاف طمنت ، وامرأة طاهر بغير هاء انقطع دمها ، وفي الأساس⁽²⁾ امرأة طاهر ونساء طواهر طهربن من الحيض ، ولا يعارض ذلك ما في القاموس لجواز أن يكون بيانا للاستعمال ولو مجازا على ما هو طريقته في كثير من الألفاظ وأن الحمل على الاغتسال مجازا من غير قرينة معينة له مما لا يصح واعتبار «فإذا تطهرن فاتوهن» قرينة بناء على ما ذكروا...و{الفاء} الداخلة على الجملة التي لا تصلح أن تكون شرطا كالجملة الإنسانية لمجرد الربط كما نص عليه ابن هشام⁽³⁾ ومثل له بقوله تعالى: «فَلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي»⁽⁴⁾ ، ولو سلم فاللازم تأخر جواز الإتيان عن الغسل في الجملة لا مطلقا حتى يكون قرينة على أن المراد بقراءة التخفيف أيضا الغسل ، وأن القول بأن إحدى الغايتين داخلة في الحكم ، والأخرى خارجة خلاف المتبادر احتاجوا للجمع بجعل كل منها آية مستقلة فحملوا الأولى على الانقطاع بأكثر المدة ، والثانية ل تمام العادة التي ليست أكثر مدة الحيض ...⁽⁵⁾.

قال الزجاج⁽⁶⁾: «اعلم أن المحيض أذى ، أي مستقدر ، ونهى أن تقرب المرأة حتى تتطهر من حيضها بالماء بعد أن تطهر من الدم أي تتقى منه فقال: «وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرُنَّ» المعنى يتطهرن أي ((يغسلن بالماء بعد انقطاع الدم)) - وقرئت {يَطْهَرُنَّ} ، و((لكن)) {فَإِذَا تَطَهَّرُنَّ} يدل على «وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ» وكلاهما {يَطْهَرُنَّ وَ تَطَهَّرُنَّ} ، وقرئ بهما جيدان ، ويقال طهرت وطهرت جميعا ، وطهرت أكثر قال الأخفش⁽⁷⁾: «تقول : " طَهَرَتْ الْمَرْأَةُ " فَـ " هِيَ تَطَهَّرُ " . وقال بعضهم " طَهَرَتْ " . طَهَرَتْ " . وقالوا : " طَلَقْتْ " " تَطْلُقْ " " وَ " طَلَقْتْ " " تَطْلُقْ " أيضا . ويقال للنساء إذا أصابها النفاس : " نَفَسَتْ " فإذا أصابها الطلاق ، قيل: طَلِقْتْ

¹ - تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، مطبعة حكومة الكويت ، ت: مصطفى حجازي ، 1389هـ/1969م، ج 5 ، ص 294

² - أساس البلاغة ، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: الأولى ، 1419هـ/1998م ، ت: محمد باسل عيون السود ، ج 1 ، ص 620

³ - مغني اللبيب عن كتب الأغاريب ، ابن هشام ، ج 2 ، ص 490

⁴ - سورة آل عمران ، الآية الكريمة 31

⁵ - روح المعاني ، ج 2 ، ص 122

⁶ - معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ج 1 ، ص 297

⁷ - معاني القرآن ، الأخفش ، ج 1 ، ص 186

وفال الفراء⁽¹⁾: " قوله: ﴿هَتَىٰ يَطْهُرُنَ﴾ بالباء. وهى في قراءة عبد الله إن شاء الله {يتطهرن} بالتاء، والفراء بعد يقرعون {حتى يطهرن، ويطهرن} [يَطْهُرُنَ]: ينقطع عنهن الدم، ويتطهرن: يغسلن بالماء. وهو أحب الوجهين إلينا: يطهرن

قال أبو البقاء⁽²⁾: "﴿هَتَىٰ يَطْهُرُنَ﴾ يقرأ بالتحفيف ، وماضيه طهرن أي ((انقطع دمهن))، وبالتشديد ، والأصل {يتطهرن} أي ((يغسلن)) فسكن التاء وقلبها طاء وأدغمها

وقال الطاهر بن عاشور⁽³⁾: " قوله: ﴿هَتَىٰ يَطْهُرُنَ﴾ غالية لـ {اعترزوا - ولا تقربوهن} ، والطهر بضم الطاء مصدر معناه ((النقاء من الوسخ والقدر)) ، و فعله {طهُرَ} بضم الهاء ، وحقيقة الطهر نقاء الذات ، وأطلق في اصطلاح الشرع على النقاء المعنوي وهو طهر الحدث الذي يقدّر حصوله لل المسلم بسبب ما ، ويقال تطهر إذا اكتسب الطهارة بفعله حقيقة نحو ﴿يُحِبُّونَ أَن يَطْهَرُوا﴾⁽⁴⁾ ، أو مجازا نحو ﴿أَنَّاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾⁽⁵⁾ ، ويقال أطهَرَ بتشديد الطاء وتشديد

الهاء وهي صيغة {تطهَرَ} وقع فيها إدغام التاء في الطاء قال تعالى: ﴿وَإِن كُنْتُمْ جُبَّاً فَاطَّهَرُوا﴾⁽⁶⁾ ، وصيغة (التفعل) في هذه المادة لمجرد المبالغة في حصول معنى (الفعل) ، ولذلك كان إطلاق بعضها في موضع بعض استعمالاً فصيحاً . ولما ذكر أن المحيض أذى علم السامع أن الطهر هنا هو النقاء من ذلك الأذى فإن وصف حائض يقابل بظاهر ، وقد سميت الإقراء أطهاراً ، وقد يراد بالتطهر الغسل بالماء ، ولذلك فسر قوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَ أَن يَطْهَرُوا﴾⁽⁷⁾ بالاستجاء في الخلاء بالماء .

فإن كان الأول {يطهرن} أفاد منع القربان إلى حصول النقاء من دم الحيض بالجفوف ، وكان قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرُنَ﴾ بعد ذلك شرطا ثانيا دالا على لزوم تطهر آخر وهو غسل

¹ - معاني القرآن ، أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، ط: الثالثة ، 1403هـ/1983م ، ج 1 ، ص 143

² - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، ج 1 ، ص 94

³ - التحرير والتتوير ، ج 2 ، ص 367

⁴ - سورة التوبه الآية الكريمة 108

⁵ - سورة الشعراء ، الآية الكريمة 56

⁶ - سورة المائدah ، الآية الكريمة 06

⁷ - سورة التوبه الآية الكريمة 108

ذلك الأذى بالماء ، وصيغة {تطهر} تدل على طهارة مُعْمَلَة .

وإن كان الثاني كان قوله : **﴿فِإِذَا تَطَهَّرُنَّ﴾** تصريحا بمفهوم الغاية ليبني عليه قوله **﴿فَأُنُوْهُنَّ﴾** وعلى الاحتمال الثاني جاءت قراءة **﴿حَتَّىٰ يَطَهَّرُنَّ﴾** بتشديد الطاء والهاء ، فيكون المراد الطهر المكتسب وهو الطهر بالغسل ، ويتبعين على هذه القراءة أن يكون مرادا منه معناه لازمه أيضا ، وهو النقاء من الدم ليقع الغسل موقعه بدليل قوله قبله : **﴿فَاعْتَزُّوْلُوا السَّيَّءَ فِي الْمَحِيط﴾** ، وبذلك كان مآل القراءتين واحدا ، وقد رجح مجموعة من العلماء قراءة **﴿حَتَّىٰ يَطَهَّرُنَّ﴾** بالتشديد لأن الوجه أن تكون الكلمتان بمعنى واحد يراد بهما جميعا الغسل

المسألة الرابعة : القول في الاحصار

تخریج أبي الولید ابن رشد⁽¹⁾ :

الأصل في هذه المسألة قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِذَا أَمْثَلْتُمْ فَمَنْ تَمَّتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجَّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾⁽²⁾

تحرير محل النزاع :

اختلف العلماء في هذه الآية اختلافاً كثيراً ، فأول اختلافهم في هذه الآية : هل المحصر هاهنا هو المحصر بالمرض ؟ فقال قوم : المحصر هاهنا هو المحصر بال العدو ، وقال آخرون : بل المحصر هاهنا هو الحصر بالمرض .

سبب الخلاف :

والسبب في اختلافهم هو دلالة كلمة { المحصر } .

أصحاب الرأي الأول : القائل بأن المحصر هنا هو المحصر بال العدو :

قالوا إن المحصر هاهنا هو المحصر بال العدو واحتدوا بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَدْبَى مِنْ رَأْسِهِ﴾ قالوا : فلو كان المحصر هو المحصر بمرض لما كان لذكر المرض بعد ذلك فائدة ، واحتدوا أيضاً بقوله سبحانه: ﴿فَإِذَا أَمْثَلْتُمْ فَمَنْ تَمَّتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجَّ﴾ وهذه حجة ظاهرة ... وهو أن (أَفْعَلَ) أبداً ، وـ (فَعَلَ) في الشيء الواحد إنما يأتي لمعنىين ، أما (فَعَلَ) فإذا أوقع بغیره فعلاً من الأفعال ، وأما (أَفْعَلَ) فإذا عرضه لوقوع ذلك الفعل به ، يقال : (قَتَّلَهُ) إذا فعل به فعل القتل ، وـ (أَفْتَلَهُ) إذا عرضه للقتل ، وإذا كان هذا هكذا فـ أَحَصَّرَ أَحَقَ بال العدو ، وـ حَصَّرَ أَحَقَّ بِالْمَرَضِ ، لأن العدو إنما عرض للإحصار ، والمرض فهو فاعل الإحصار . وقالوا لا يطلق الأمن إلا في ارتفاع الخوف من العدو ، وإن قيل في المرض فاستعارة ، ولا يصار إلى الاستعارة إلا لأمر يوجب الخروج عن الحقيقة ، وكذلك ذكر حكم المريض بعد الحصر الظاهر منه أن المحصر غير المريض .

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، ج 1 ، ص 357

² - سورة البقرة ، الآية الكريمة (196)

فإلا حصار في كلام العرب " منع الذات من فعل ما " ، يقال : أحصره منعه مانع قال تعالى : **﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾**⁽¹⁾ أي منعهم الفقر من السفر للجهاد ، قال وقول ابن ميادة : [الطوبل]⁽²⁾ :

وَمَا هَجْرُ لَيْلٍ أَنْ تَكُونَ ثَبَاعَدَتْ عَلَيْكَ وَلَا أَنْ أَحْسِرَ تَكَ شُغُولُ

وهو : " فعل مهموز لم تكتبه همزته تعدية لأنه مراد حصره ونظيرهما صده وأصده " ، هذا قول المحققين من أئمة اللغة ، ولكن كثرا استعمال أحصار المهموز في المنع الحاصل من غير العدو ، وكثير استعمال حصر المجرد في المنع من العدو قال تعالى : **﴿وَخُذُوهُمْ وَأَحْصِرُوهُمْ﴾**⁽³⁾ فهو حقيقة في المعنيين ، ولكن الاستعمال غالب أحدهما في أحدهما كما قال الزمخشري : " يقال : أحصر فلان إذا منعه أمر من خوف أو مرض أو عجز ... وحصر : إذا حبسه عدو عن المضي أو سجن . ومنه قيل للمحبس : الحصير . وللملك الحصير لأنه محجوب . هذا هو الأكثر في كلامهم وهو بمعنى المنع في كل شيء مثل صده وأصده . وكذلك قال الفراء⁽⁴⁾

كما جاء الشرط بحرف {إن} لأن مضمون الشرط كريه لهم ، فألقى إليهم الكلام إلقاء الخبر الذي يشك في وقوعه ... وقد اختلف الفقهاء في المراد من الإحصار في هذه الآية والأظهر أن الإحصار هنا أطلق على ما يعم المنع من عدو أو من غيره بقرينة قوله تعالى عقبه : **﴿فَإِذَا أَمْنَتُمْ﴾** فإنه ظاهر قوي في أن المراد منه الأمان من خوف العدو وأن هذا التعميم فيه قضاء حق الإيجاز في جمع أحكام الإحصار ... بناء على أن إطلاق الإحصار على هذا المنع هو الأكثر في اللغة ... ⁽⁵⁾ فأصل الحصر والإحصار : الحبس ، ومنه يقال للذي لا يبوح بسره : حصر . لأنه حبس نفسه عن البوح ، والحصر احتباس الغائب ، والhairir الملك لأنه كالمحبوس بين الحجاب ، وفي شعر لبيد [الكامل]⁽⁶⁾ :

وَمَقَامَةٌ غُلْبٌ الرِّقَابِ كَائِنُهُمْ جَنُّ لَدِي طَرَفِ الْحَصِيرِ قِيَامُ

¹ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 273

² - لسان العرب ، ابن منظور ، دار المعارف ، ت : نخبة من العلماء ، مادة (حصر) ، ص 897

³ - سورة براءة ، الآية الكريمة 05

⁴ - معاني القرآن ، الفراء ، ج 01 ، ص 117 / 118

⁵ - التحرير والتنوير ، ج 2 ، ص 222

⁶ - ديوان لبيد بن ربيعة ، حمدو أحمد طماس ، دار المعرفة ، بيروت ، ط: الأولى ، 1425هـ/2004م ، ص 105

الحصير : الملك .. اتفقوا على أن لفظ الحصر مخصوص بمنع العدو إذا منعه عن مراده وضيق عليه⁽¹⁾.

وأكثر أهل اللغة يردون هذا القول على الشافعي رضي الله عنه ... أن الإحصار (إفعال) من الحصر ، و(الإفعال) تارة يجيء بمعنى التعدية ، نحو : ذهب زيد وأذهبته أنا ، ويجيء بمعنى صار ذا كذا نحو : أغد البعير إذا صار ذا غدة ، وأجرب الرجل إذا صار ذا أبل جربى ، ويجيء بمعنى وجنته بصفة كذا ، نحو : أحمدت الرجل أي وجنته محموداً . والإحصار لا يمكن أن يكون للتعدية ، فوجب إما حمله على الصيرورة أو على الوجдан ، والمعنى : ((أنهم صاروا محصورين أو وجدوا محصورين)) ، ثم إن أهل اللغة اتفقوا على أن المحصور هو الممنوع بال العدو لا بالمرض ، فوجب أن يكون معنى الإحصار هو أنهم ((صاروا ممنوعين بال العدو)) ، أو ((وجدوا ممنوعين بال العدو)) ... و«أَحْصِرُّتُمْ» أي حبست ومنعت ، والحبس لا بد له من حبس ، والمنع لا بد له من مانع ، ويمتنع وصف المرض بكونه حابساً ومانعاً ، لأن الحبس والمنع فعل ، وإضافة الفعل إلى المرض محل عقلاً ، لأن المرض عرض لا يبقى زمانين ، فكيف يكون فاعلاً وحابساً ومانعاً ،

أما وصف العدو بأنه حابس ومانع ، فوصف حقيقي ، وحمل الكلام على حقيقته أولى من حمله على مجازه ... كما أن الإحصار مشتق من الحصر ولفظ الحصر لا إشعار فيه بالمرض ، فلفظ الإحصار وجب أن يكون خالياً عن الإشعار بالمرض قياساً على جميع الألفاظ المشتقة ... قال تعالى بعد هذه الآية : «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَدْى مَنْ رَأَسِهِ» فعطف عليه المريض ، فلو كان المحصر هو المريض أو من يكون المرض داخلاً فيه ، لكن هذا نوع تكرار وعطف للشيء على نفسه ... فصار تقدير الآية ((إن منعتم بمرض تحللتم بدم ، وإن تأذى رأسكم بمرض حلقتكم وكفرتم)) . قلنا : هذا وإن كان حسناً لهذا الغرض ، إلا أنه مع ذلك يلزم عطف الشيء على نفسه ، أما إذا لم يكن المحصر مفسراً بالمريض ، لم يلزم عطف الشيء على نفسه ، فكان حمل المحصر على غير المريض يوجب خلو الكلام

¹ - مفاتيح الغيب ، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي ، دار الكتب العلمية - بيروت - ط: الأولى ،

عن هذا الاستدلال ، فكان ذلك أولى ... و قوله تعالى في آخر الآية: **﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَّعَ بالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجَّ﴾** ولفظ الأمان إنما يستعمل في الخوف من العدو لا في المرض ، فإنه يقال في المرض : شفي و عفي ولا يقال أمن ... وأيضاً الهمزة في {أَحَصَرَ} ليس للتعدية لمساواته حصر في اقتضاء المفعول فتكون للوجود ، أو لصيروته ذا كذا فيؤوّل المعنى إلى أنكم إن وجدتم أو صرتم محصورين فلا يبقى النزاع ، وأيضاً المانع إنما يتحقق عند وجود المقتضي ، والمريض لا قدرة له على الفعل فلا مانع بالنسبة إليه ، فثبتت أن لفظ الإحصار حقيقة في العدو دون المرض . ثم إن في الآية إضماران ، والتقدير : ((فتحالتم أو أردتم التحلل فعليكم ما استيسر)) ، وذكر ابن هشام ⁽¹⁾ في حذف المعطوف بقوله : " ويجب أن يتبعه العاطف ، نحو: **﴿فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَمَا أَسْتِيَسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾** أي فإن أحصرتم فحللتكم " أو ((فادعوا ما استيسر)) أي ما تيسر مثل استعظم وتعظم واستكبر وتكبر .

أصحاب الرأي الثاني القائل بأن المحصر هنا المحصر بالمرض :

قالوا : إن الآية إنما وردت في المحصر بالمرض فإنه ذهب إلى أن **المُحْصَرَ** هو من **أَحْصِرَ** ، ولا يقال : **أَحْصِرَ فِي الْعَدُوِّ** ، وإنما يقال حصره العدو وأحصره المرض ، قالوا : وإنما ذكر المرض بعد ذلك لأن المرض صنفان : صنف محصر ، وصنف غير محصر ، وقالوا : معنى قوله : **﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ﴾** معناه ((من المرض)) .

قال الجصاص : "... قال أكثر أهل اللغة : الإحصار المنع بالمرض أو ذهاب النفقه ، والحصر حصر العدو ، ويقال : أحصره المرض وحصره العدو .

وحكي عن الفراء ⁽²⁾ أنه أجاز كل واحد منها مكان الآخر ، وأنكره الزجاج ⁽³⁾ وقال : هما مختلفان في المعنى ، ولا يقال في المرض حصره ، ولا في العدو أحصره . قال : وإنما هذا كقولهم : **حَبَسَهُ** : إذا جعله في الحبس ، وأ**حَبَسَهُ** : أي عرضه للحبس " ، و**قَبَرَهُ** : دفنه في القبر ، وأ**قَبَرَهُ** : عرضه للدفن في القبر ؛ وكذلك **حَصَرَهُ** : حبسه وأوقع به الحصر ، وأ**حَصَرَهُ** : عرضه للحصر ، وروى ابن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس قال : " لَا

¹ - مغني اللبيب ، ابن هشام ، ج 6 ، ص 434

² - معاني القرآن ، الفراء ، ج 1 ، ص 117 / 118

³ - معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ج 1 ، ص 267

حَصْرٌ إِلَّا حَصْرُ الْعَدُوِّ ، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ ، مَعْنَاهُ⁽¹⁾ ، فَأَمَا مِنْ حَبْسِهِ اللَّهُ بَكَسَرَ أَوْ مَرْضٍ فَلَيْسَ بِحَصْرٍ "فَأَخْبَرَ أَبْنَ عَبَّاسٍ أَنَّ الْحَصْرَ يَخْتَصُّ بِالْعَدُوِّ ، وَأَنَّ الْمَرْضَ لَا يُسَمِّي حَصْرًا ؛ وَهَذَا مُوَافِقٌ لِقُولِ أَهْلِ الْلُّغَةِ فِي مَعْنَى الْإِسْمِ .

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَظْنُ أَنَّ هَذَا يَدِلُّ مِنْ قَوْلِهِ عَلَى أَنَّ الْمَرْضَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْلُّ وَلَا يَكُونَ مَحْصُرًا ؛ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى مَا ظَنَّ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْ مَعْنَى الْإِسْمِ وَلَمْ يَخْبُرْ عَنْ مَعْنَى الْحُكْمِ ، وَلَهُذَا فَأَعْلَمُ أَنَّ اسْمَ الْإِحْصَارِ يَخْتَصُّ بِالْمَرْضِ ، وَالْحَصْرُ يَخْتَصُّ بِالْعَدُوِّ⁽²⁾ .

قال الثعلبي : " وَيَدِلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾⁽³⁾ أي مَحْبَسًا ... وَقَالَ ثَعْلَبٌ : تَقُولُ الْعَرَبُ حَصْرَتِ الرَّجُلُ عَنْ حَاجَتِهِ فَهُوَ مَحْصُورٌ ، وَأَحْصَرَهُ الْعَدُوُّ إِذَا مَنَعَهُ مِنَ السَّيْرِ فَهُوَ مَحْصُرٌ ، وَذَكَرَ يُونُسُ عَنْ أَبِي عُمَرٍ قَالَ : إِذَا مَنَعْتَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ فَقَدْ أَحْصَرْتَهُ⁽⁴⁾ .

أَصْحَابُ الرَّأْيِ الْثَّالِثِ الْقَائلُ بِأَنَّ الْمَحْصُرَ هُنَّا هُوَ الْمَحْصُرُ بِأَيِّ نُوعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَوَانِعِ كَانَ : ذَهَبَ أَصْحَابُ هَذَا الرَّأْيِ أَنَّ الْمَحْصُرَ هُنَّا الْمَمْنُوعُ مِنَ الْحَجَّ بِأَيِّ نُوعٍ امْتَنَعَ : إِمَّا بِمَرْضٍ ، أَوْ بَعْدُو ، أَوْ بِخَطْأٍ فِي الْعَدْدِ ، أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكِ .

جَاءَ فِي الزَّاهِرِ : " قَالَ أَهْلُ الْلُّغَةِ يَقَالُ لِلرَّجُلِ الَّذِي يَمْنَعُهُ الْخُوفُ أَوَ الْمَرْضُ مِنَ الْتَّصْرِيفِ قَدْ أَحْصَرَ فَهُوَ مَحْصُرٌ ، وَيَقَالُ لِلَّذِي حُبِسَ قَدْ حَصَرَ فَهُوَ مَحْصُورٌ"⁽⁵⁾ .

قَالَ الْأَصْفَهَانِي⁽⁶⁾ : " وَتَسْمِيَتِهِ بِذَلِكَ إِمَّا لِكُونِهِ مَحْصُورًا نَحْوَ مَحْجُوبٍ ، وَإِمَّا لِكُونِهِ حَاصِرًا أَيِّ مَانِعًا لَمْنَ أَرَادَ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ ... فَالْإِحْصَارُ يَقَالُ فِي الْمَنْعِ الظَّاهِرِ

¹ - أحكام القرآن، محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله، مكتبة الخانجي، ط: الثانية، 1414هـ/1994م، ت: عبد الغني عبد الخالق، ج 1، ص 131

² - أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1412هـ/1992م، ت: محمد الصادق قمحاوي، ج 1، ص 334

³ - سورة الإسراء، الآية الكريمة 08

⁴ - الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - 1422هـ-2002م، ط: الأولى، ت: الإمام أبي محمد بن عاشور، ج 2، ص 99

⁵ - الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: الأولى، 1419هـ/1998م، ت: عبد المنعم طوعي بشناطي، ص 285

⁶ - معجم مفردات غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، مادة (ح ص ر) ص 93

كالعدو والمنع الباطن كالمرض ، والحصر لا يقال إلا في المنع الباطن فقوله تعالى: «فإذا أمنتم» محمول على الأمرتين ، والمشهور في اللغة أن أحصر الرباعي : بالمرض ، وحَصَرَ الثلثي : بال العدو ، وقيل : بالعكس ، وقيل : هما سواء " ١

قال ابن عربي : " قد تأتي أفعال يكون فيها (فعل) و (أفعُل) بمعنى واحد... ومعناها ((فإن منعت)) . ويقال : مُنِعَ الرجل عن كذا ؟ فإن المَنْعَ مضاد إليه ، أو إلى الممنوع عنه ... وحقيقة المنع عندنا العجز الذي يتعرّض معه الفعل ... والذي يصح أن الآية نزلت في الممنوع بعذر ، وأن لفظها في كل ممنوع ٢

قال الألوسي : " والإحصار والحصر كلاهما في أصل اللغة بمعنى المنع مطلقاً ، وليس الحصر مختصاً بما يكون من العدو ، والإحصار بما يكون من المرض ، والخوف كما توهم الزجاج من كثرة ... والدليل على ذلك أنه يقال : حصره العدو وأحصره كصده وأصده ، فلو كانت النسبة إلى العدو معتبرة في مفهوم الحصر لكان التصريح بالإسناد إليه تكراراً ولو كانت النسبة إلى المرض ونحوه معتبرة في مفهوم الإحصار لكان إسناده إلى العدو مجازاً وكلاهما خلاف الأصل ٣ ، وظاهر اللفظ مطلق الإحصار ... وبناء الفعل للمفعول يدل على أن المحصر بمسلم أو كافر سواء ٤. فهو محمول على الأمرتين ، وبحسب اختلاف أهل اللغة في معناها اختلف الفقهاء في حكمها

وفائدة الخلاف في المسألة يظهر في مسألة فقهية ، وهي أنهم اتفقوا على أن حكم الإحصار عند حبس العدو ثابت . وهل يثبت بسبب المرض وسائل الموانع ؟

١ - أحكام القرآن ، أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي ، دار الفكر الكتب العلمية ، لبنان ، ط: 1424هـ/2003م ، ت: محمد عبد القادر عطا ، ج 1 ، ص 171

٢ - روح المعاني ، الألوسي ، ج 2 ، ص 80

٣ - البحر المحيط ، ج 2 ، ص 81

٤ - تفسير الخازن المسمى بباب التأويل في معاني التنزيل ، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن ، دار الفكر - بيروت ، لبنان - 1399هـ / 1979م ، ج 1 ، ص 175

المسألة الخامسة في سنن نحر الهدي

تخریج أبي الولید ابن رشد⁽¹⁾:

من سنن نحر الهدي أن تتحر قياما ، لقوله سبحانه تعالى: ﴿فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٌ﴾⁽²⁾.

تحرير محل النزاع :

اختلاف الفقهاء في هيئة النحر التي يذبح بها الهدي

سبب الاختلاف :

اختلاف القراءات الواردة في كلمة {صواف}

قال ابن عربي : "في صواف ثلاثة قراءات⁽³⁾:

- صَوَافٌ بفاء مطلقة ، وهي قراءة الجمهور.
- صَوَافِينَ بنون ، وهي قراءة ابن مسعود .
- صَوَافِي بياء معجمة باثنين من تحتها وهي قراءة أبي بن كعب.

أما قوله: ﴿فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٌ﴾ ففيه حذف أي ((اذكروا اسم الله على نحرها))⁽⁴⁾ فقوله تعالى {صَوَافٌ} بفتح الفاء وشدها جمع صافة ، قال ابن يعيش⁽⁵⁾: " أما الجمع المانع من الصرف فهو كل جمع يكون ثالثه ألفا وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أو سطحها سakan كدوا ب و تخد و مساجد و منابر و دنانير و مفاتيح ، وكل ما كان من هذا النوع فإنه لا ينصرف نكرة ولا معرفة كقوله تعالى الآية ... فهذا الجمع وما كان مثله مما فيه شبه من التصغير ووجه الشبه بينهما أن ثالثه حرف لين وبعد الثالث مكسور" أي مصطفة في قيامها ، يقال : صف إذا كان مع غيره صفا بأن اتصل به ... وانتصب {صواف} على

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتضى ، ابن رشد ، ج 1 ، ص 379

² - سورة الحج ، الآية الكريمة 36

³ - التحرير والتنوير ، ج 17 ، ص 264 ، الكشاف ، الزمخشري ، ج 4 ، ص 197 ، المحرر الوجيز ، ج 4 ، ص 122 ، تفسير الثعالبي ، ج 4 ، ص 124 ، مفاتيح الغيب ، الرازمي ، ج 23 ، ص 32 ، معاني القرآن الكريم ، أبي جعفر النحاس ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط: الأولى ، 1409 ، ت: محمد علي الصابوني ، ج 4 ، ص 412

⁴ - مفاتيح الغيب ، الرازمي ، ج 23 ، ص 32

⁵ - شرح المفصل ، ابن علي ابن يعيش النحوي ، إدارة الطباعة المنيرية بمصر ، دطب ، دبت ، ج 1 ، ص 63

الحال من الضمير المجرور في قوله {عليها}⁽¹⁾ ، من صَفَّ يَصُفُّ إذا كانت جملة ؛ من مقام أو قعود ، أو مشاة ، بعضها إلى جانب بعض على الاستواء ، ويكون معناها ها هنا ((صفت قوائمه في حال نحرها)) ، أو {صفت أيديها} قال مجاهد⁽²⁾ . فهي قائمة مضمومة يداها⁽³⁾ ، روى⁽⁴⁾ يعلى بن عطاء عن يحيى بن سالم قال :رأيت ابن عمر وهو ينحر بذنته فقال : {صَوَافٌ} كما قال الله سبحانه ، فنحرها وهي قائمة معقولة إحدى يديها.

وقال مجاهد : الصواف إذا عقلت رجلها اليسرى وقامت على ثلث وتحر كذلك . ولا تنون لأنها لا تصرف⁽⁵⁾ ، قال الألوسي : " {صَوَافٌ} أي قائمات قد صفن أيديهن وأرجلهن فهو جمع صافة ، ومفعوله مقدر .

وقرأ الحسن أيضاً : «عَلَيْهَا صَوَافٌ» بالتنوين والتحفيف على لغة من ينصب المنقوص بحركة مقدرة ثم يحذف الياء فأصل {صَوَافٌ} صوافي حذفت الياء لثقل الجمع ، واكتفى بالكسرة التي قبلها ثم عوض عنها التنوين ونحوه .

وقد تبقى الياء ساكنة ... وعلى ذلك قراءة بعضهم {صوافي} بإثبات الياء ساكنة بناءً على أنه كما في القراءة المشهورة حال من ضمير «وَجَدْنَا عَلَيْهَا» ولو جعل كما قيل بدلاً من الضمير لم يحتاج إلى التخريج على لغة شادة⁽⁶⁾ مثل عوار ، وهو على قول من قال فكسرت فكسرت عار لحمه ، يزيد عارياً وقولهم : اعط القوس باريها⁽⁷⁾ .

وأما قراءة {صَوَافُنُ} ، وقرأ⁽⁸⁾ العبادلة⁽⁹⁾ والباقي ، ومجاهد ، وقادة ، وعطاء ، والكلبي ، والأعمش بخلاف عنه {صَوَافُنُ} بالنون جمع {صَافَة} ، وهو إما من صفن

¹ - التحرير والتوير ، ج 17 ، ص 264 ، الكشاف ، الزمخشري ، ج 4 ، ص 197 ، المحرر الوجيز ، ج 4 ، ص 122

، تفسير الشعالي ، ج 4 ، ص 124

² - أحكام القرآن ، ابن العربي ، ج 3 ، ص 291

³ - أحكام القرآن ، الجصاص ، ج 5 ، ص 80

⁴ - الكشف والبيان (تفسير الشعالي) ، ج 7 ، ص 23

⁵ - تفسير القرآن العزيز ، أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمین ، دار الفاروق الحديثة - مصر / القاهرة - 1423 هـ -

2002م ، ط: الأولى ، ت: أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز ، ج 3 ، ص 181

⁶ - روح المعاني ، الألوسي ، ج 17 ، ص 156

⁷ - البحر المحيط ، أبو حيان ، ج 6 ، ص 342

⁸ - الدر المصور ، السمين الحلبي ، ج 8 ، ص 276

⁹ - عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس

الرجل إذا صفت قدميه فيكون مثل صواف.⁽¹⁾ وهي التي قد رفعت إحدى يديها بالعقل لئلا تضطرب ، قال الأصفهاني : " الصفن: الجمع بين الشيئين ضاما بعضهما إلى بعض. يقال: صفن الفرس قوائمه ، ...والصافن : عرق في باطن الصلب يجمع نباط القلب. والصنف: وعاء يجمع الخصية ، والصنف: دلو مجموع بحلقة "⁽²⁾ والصافن من الخيل الرافع لفراحته إحدى يديه ، وقيل⁽³⁾ إحدى رجليه ، ومنه قوله تعالى: ﴿الصافنات الجياد﴾⁽⁴⁾ ، فالصافن هو هو القائم . وقيل⁽⁵⁾ : هو الذي يثنى إحدى رجليه فهي قيام معقولة ،⁽⁶⁾ لا من صفون الفرس الفرس ، وهو أن يقوم على ثلات وينصب الرابعة على طرف سنبكه ؛ لأن البدنة تعقل إحدى يديها فتقوم على ثلات⁽⁷⁾ والبعير

إذا أرادوا نحره تعقل إحدى يديه فهو الصافن والجميع صوافن

وقرأ أبي {صَوَافِي} وهكذا أيضاً مجاهد وزيد بن أسلم بالياء أي صافية خالصة لله سبحانه لا شريك له فيها كما كان المشركون يفعلون⁽⁸⁾ ، بالياء والفتح بغير تنوين⁽⁹⁾ ، فهو جمع صافية⁽¹⁰⁾ ، ممنوع من الصرف لصيغة منتهي الجموع ، وخرج على وجهين : أحدهما : أنه وقف عليه بآلف الإطلاق لأنه منصوب ، ثم نون تنوين الترمذ لا تنوين الصرف بدلاً من الآلف ، وثانيهما : أنه على لغة من يصرف ما لا ينصرف لا سيما الجمع المتاهي ، ولذا قال بعض الرجائز[الطويل]:⁽¹¹⁾

والصرفُ في الجمع أتيَ كثِيرًا
حتى ادعى القومُ به التخييرا

^١ - الكشف والبيان (تفسير الثعلبي) ج 7 ، ص 23 ، البحر المحيط ، ج 6 ، ص 342

^٢ - معجم مفردات غريب القرآن ، الأصفهاني ، مادة (صنف) ، ص 213

^٣ - المحرر الوجيز ، ابن عطية ، ج 4 ، ص 122

^٤ - سورة ص ، الآية الكريمة 31

^٥ - أحكام القرآن ، ابن العربي ، ج 3 ، ص 291

^٦ - أحكام القرآن ، الجصاص ، ج 5 ، ص 80

^٧ - الكشاف ، الزمخشري ، ج 4 ، ص 197

^٨ - الكشف والبيان (تفسير الثعلبي) ، ج 7 ، ص 23 ، المحرر الوجيز ، ابن عطية ، ج 4 ، ص 122

^٩ - تفسير القرآن العزيز ، ابن أبي زمین ، ج 3 ، ص 181

^{١٠} - أحكام القرآن ، ابن العربي ، ج 3 ، ص 291 ، أحكام القرآن ، الجصاص ، ج 5 ، ص 80 ، الكشاف ، الزمخشري ،

ج 4 ، ص 197

^{١١} - روح المعاني ، ج 17 ، ص 156 ، ج 29 ، ص 153 ، تفسير البحر المحيط ، ج 8 ، ص 387

وقرأ⁽¹⁾ عمرو بن عبيد : «صوافنا» بالتنوين عوضاً من حرف الإطلاق عند الوقف . وعن بعضهم : {صواف} نحو مثل العرب⁽²⁾: "أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِبَها" ، بسكون الياء قال ابن عطية⁽³⁾: "وقرأ الحسن أيضاً {صواف} بكسر الفاء وتنوينها مخففة وهي بمعنى التي قبلها ، لكن حذفت الياء تخفيفاً على غير قياس ، وفي هذا نظر . وتوجيهها: أنه نصبها بفتحة مقدرة ، فصار حكم هذه الكلمة حكمها حالة الرفع والجر في حذف الياء وتعويض التنوين ، نحو: {هؤلاء جوار، ومررت بجوار}. وتقدير الفتحة في الياء كثير قول رؤبة بن العجاج: [الرجز]⁽⁴⁾:

كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بِالقَاعِ الْقَرَقُ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطِيْنَ الْوَرَقُ

ويidel⁽⁵⁾ على ذلك قراءة بعضهم {صوافي} بباء سكانية من غير تنوين ، نحو: "رأيت القاضي يا فتى" بسكون الياء . ويجوز أن يكون سگن الياء في هذه القراءة للوقف ثم أجزي الوصل مجراه .

¹ - الكشاف ، الزمخشري ، ج 4 ، ص 197

² - مجمع الأمثال ، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري ، دار المعرفة – بيروت ، ت: محمد محبي الدين عبد الحميد ، ج 2 ، ص 19

³ - المحرر الوجيز ، ابن عطية ، ج 4 ، ص 122

⁴ - مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج ، ولـيم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة ، الكويت ، ص 179

⁵ - الدر المصنون ، ج 8 ص 276

المسألة السادسة في هل للأب أن يعفو عن نصف صداق ابنته البكر

تخریج أبي الولید ابن رشد⁽¹⁾:

قال قوم لكل ولی أن يعفو عن نصف الصداق الواجب للمرأة . ويشبه أن يكون هذان الاحتمالان اللذان في الآية على السواء ، لكن من جعله الزوج فلم يوجب حکما زائدا في الآية أي : شرعا زائدا ، لأن جواز ذلك معلوم من ضرورة الشرع . ومن جعله الولي : إما الأب وإنما غيره فقد زاد شرعا ، فلذلك يجب عليه أن يأتي بدليل يبين به أن الآية أظهر في الولي منها في الزوج ، وذلك شيء يعسر .

تحرير محل النزاع :

اختلف الفقهاء من هذا الباب هل للأب أن يعفو عن نصف الصداق في ابنته البكر ؟
أعني : إذا طلت قبل الدخول وللسيد في أمنه ؟

سبب الخلاف :

وسبب الأول : اختلافهم : هو الاحتمال الذي في قوله تعالى: «إِنَّمَا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا
الَّذِي يَبْدِئُ عُقْدَةَ النِّكَاحِ»⁽²⁾ وذلك في لفظة {يعفو} فإنها تقال في كلام العرب مرة بمعنى يسقط ، ومرة بمعنى يهب ، وفي قوله: «الَّذِي يَبْدِئُ عُقْدَةَ النِّكَاحِ» على من يعود هذا الضمير ؟ هل على الولي أو على الزوج ؟ فمن قال : على الزوج جعل "يعفو" بمعنى يهب . ومن قال : على الولي جعل "يعفو" بمعنى يسقط .

القراءات الواردة في الآية الكريمة :

وقرأ⁽³⁾ الحسن: «أَوْ يَعْفُو» بتسکین {الواو} ، فتسقط في الوصل لالتقائهما ساکنة مع الساکن بعدها ، فإذا وقف أثبتهما ، قال المهدوي⁽⁴⁾: ذلك على التشبيه بالآلف ، وفعل ذلك استثنالاً

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج 2 ، ص 27

² - سورة البقرة ، الآية الكريمة 237

³ - البحر المحيط ، ج 2 ، ص 245

⁴ - المحرر الوجيز ، ج 1 ، ص 320 / 321

للفتحة في حرف العلة ، فتقدر الفتحة فيها كما تقدر في الألف في نحو : لن يخشى ، وأكثر العرب على استخفاف الفتحة في الواو والباء في نحو : لن يرمي ولن يغزو ، وقد نصوا على أن إسكان ذلك ضرورة ، قال عامر بن الطفيل [الطوبل]⁽¹⁾ :

فَمَا سَوَّدْنِي عَامِرٌ وَرَاثَةٌ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بَأْمٌ وَلَا أَبٌ .

وقرأ ⁽²⁾ الجمهور «أو يعفو» بفتح {الواو} لأن الفعل منصوب .

قال ابن عطية: "والذي عندي أنه استثنى الفتحة على {واو} متطرفة قبلها متحرك لقلة مجئها في كلام العرب" ، وقد قال الخليل رحمة الله ⁽³⁾: "لم يجيء في الكلام {واو} مفتوحة متطرفة قبلها فتحة إلا في قولهم {عفوة} وهو جمع عفو وهو ولد الحمار" ، وكذلك الحركة ما كانت قبل الواو المفتوحة فإنها ثقيلة ، وهذه قراءة الجمهور بالتأء بالثنتين من فوق ، وقرأ أبو نهيك والشعبي « وأن يعفو » بالياء ، وذلك راجع إلى الذي بيده عقدة النكاح .

قال ابن عادل : "يحتمل أن يكون قوله: «بيده عقدة النكاح» على حذف مضاف أي: ((بيده حل عقدة النكاح)) ، كما قالوا في قوله: «ولا تعزموا عقدة النكاح» أي: على عقدة النكاح ⁽⁴⁾

المذهب الأول القائل بأن الضمير يعود على الولي:

قوله تعالى: «الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ» هي معضلة اختلف العلماء في المراد منها ، فقيل هو الولي ، و{أل} في النكاح للعهد ، وقيد بدل من الإضافة ، أي: ((نكاحه)) كقول النابغة [الطوبل]⁽⁵⁾: لهم شيمَةً لم يُعْطِهَا اللَّهُ غَيْرَهُمْ مِنْ الْجَوَادِ ، وَالْأَحَلَامُ غَيْرُ عَوَازِبٍ . أي أحالمهم ، وهذا رأي الكوفيين⁽⁶⁾ ، وهو الذي المرأة في حجره ؛ فهو الأب في ابنته التي لم تملك أمرها ، والسيد في أمته . قال الزجاج⁽⁷⁾: " المعنى إلا أن يعفو النساء ...

¹ - الكامل في اللغة والأدب ، محمد بن يزيد المبرد ، أبو العباس ، مؤسسة الرسالة ، ناشرون ، ط: الأولى 1427هـ/2006م ، ت: علي محمد زينو و عماد حيدر الطيار ، ص124

² - المحرر الوجيز ، ج 1 ، ص 320 / 321

³ - كتاب العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، مكتبة الهلال ، ت: مهدي المخزومي ، إبراهيم السامرائي ، ج 2 ، ص259

⁴ - الباب في علوم الكتاب ، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنفي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، 1419 هـ / 1998 م ، ط: الأولى ، ت: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض ، ج 4 ، ص 221

⁵ - ديوان النابغة الذبياني ، دار المعرفة ، بيروت ، ط: الثانية ، 1426هـ/2005م ، ت: حمدو طماش ، ص 16

⁶ - الدر المصنون ، ج 2 ، ص 495

⁷ - معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ج 1 ، ص 319

أو الولي إذا كان أباً فعلى هذا القول : الندب لهما هو في النصف الذي يجب للمرأة فـإما أن تعفو هي وإما أن يعفو ولديها⁽¹⁾ ، وقد ذكر الله الأزواج في قوله {فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ} ثم ذكر الزوجات بقوله {يغفون} ، فكيف يعبر عن الأزواج بعد بـ{الذي بيده عقدة النكاح} ، بل هي درجة ثالثة لم يبق لها إلا الولي .

قال الشيخ⁽²⁾: "روي أنه الولي... ويكون دخول {أو} : هنا للتتويع في العفو ، {إلا أن يغفون} إن كنّ من يصح العفو منهنّ ، أو يغفو ولديهنّ ، إن كنّ لا يصح العفو منهنّ ، {أو} للتخيير ، أي: ((هنّ خيرات بين أن يغفون ، أو يغفو ولديهنّ)). ورجح كونه الولي بأن الزوج المطلق يبعد فيه أن يقال ((بيده عقدة النكاح)) ، وأن يجعل تكميله الصداق عفواً ، وأن يبهم أمره حتى يبقى كالملبس ، وهو قد أوضح بالخطاب في قوله : {فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ} فلو جاء على مثل هذا التوضيح لكان : ((إلا أن يغفون أو تعفوا أنتم ولا تننسوا الفضل بينكم)) ، فدل هذا على أنها درجة ثالثة ، إذ ذكر الأزواج ، ثم الزوجات ، ثم الأولياء .

واحتاج من قال : إنه الولي بوجوه كثيرة ؛ منها : الأول : قالوا ((الذي بيده عقدة النكاح)) الولي ؛ لأن الزوج قد طلق ؛ فليس بيده عقدة .

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَغْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ وهذا يستمر مع الشافعي دون أبي حنيفة الذي لا يرى عقدة النكاح للولي الثاني : أنه لو أراد الأزواج لقال : ((إلا أن تعفوا أو تعفون)) ، فلما عدل من مخاطبة الحاضر المبدوء به في أول الكلام إلى لفظ الغائب دل على أن المراد به غيره .

الثالث : أنه تعالى قال : {إلا أن يغفون} يعني يسقطن . وقوله تعالى: {أو يغفو الذي بيده عقدة النكاح} لا يتصور الإسقاط فيه إلا من الولي ؛ فيكون معنى اللفظ الثاني هو معنى اللفظ الأول بعينه ، وذلك أنظم للكلام .

الرابع : أنه تعالى قال : {إلا أن يغفون} يعني يسقطن ، ﴿أو يغفو الذي بيده عقدة النكاح﴾ يعني يسقط ؛ فيرجع القول إلى النصف الواجب بالطلاق الذي تسقطه المرأة ، فـإما النصف الذي لم يجب فلم يجر له ذكر . والذي تحقق بعد البحث والسير عند المحققين أن الأظهر هو الولي لثلاثة أوجه :

¹ - المحرر الوجيز ، ج 1 ، ص 320 / 321

² - البحر المحيط ، ج 2 ، ص 245

أحداها : أن الله تعالى قال في أول الآية: **«وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ»** إلى قوله تعالى: **«وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ»** فذكر الأزواج وخاطبهم بهذا الخطاب ، ثم قال: {إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ} ذكر النسوان ، والنون هنا ضمير ، وليس علامه للرفع ⁽¹⁾ ، {أَوْ يَعْفُواَ الَّذِي بِيَدِهِ عُدْدَةُ النِّكَاحِ} فهذا ثالث ؛ فلا يرد إلى الزوج المتقدم إلا لو لم يكن لغيره وجود ، وقد وجد وهو الولي ، فلا يجوز بعد هذا إسقاط التقدير بجعل الثلاث اثنين من غير ضرورة .

الثاني : أن الله تعالى قال، **«أَوْ يَعْفُواَ الَّذِي بِيَدِهِ عُدْدَةُ النِّكَاحِ»** ، ولا إشكال في أن الزوج بيده عقدة النكاح لنفسه ، والولي بيده عقدة النكاح لوليته ، على القول بأن الذي يباشر العقد الولي . فقد ثبت بهذا أن الولي بيده عقدة النكاح ، فهو المراد ؛ لأن الزوجين يتراضيان فلا ينعقد لهما أمر إلا بالولي ، بخلاف سائر العقود ، فإن المتعاقدين يستقلان بعقدهما .

الثالث : قال الله تعالى: {إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ} ومعلوم أنه ليس كل امرأة تعفو ، فإن الصغيرة أو المحجورة لا عفو لها ، وبين الله تعالى القسمين ، وقال : {إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ} إن كن لذلك أهلا ، **«أَوْ يَعْفُواَ الَّذِي بِيَدِهِ عُدْدَةُ النِّكَاحِ»** ؛ لأن الأمر فيه إليه ⁽²⁾

قال الطاهر بن عاشور⁽³⁾: " استثناء من عموم الأحوال أي ((إلا في حالة عفوهن)) أي النساء : ((بأن يسقطن هذا النصف)) وتسمية هذا الإسقاط عفوا ظاهرة لأن نصف المهر حق وجب على المطلق للمطلقة قبل البناء بما استخف بها أو بما أوحشها فهو حق وجب لغرم ضر . فإسقاطه عفو لا محالة أو ((عند عفو الذي بيده عقدة النكاح)) ، و**«أَلَّا»** في النكاح للجنس وهو متبار في عقد نكاح المرأة لا في قبول الزوج ، وإن كان كلاهما سمي عقدا فهو غير النساء لا محالة لقوله **«الَّذِي بِيَدِهِ عُدْدَةُ النِّكَاحِ»** فهو ذكر ، وهو غير المطلق أيضا لأنه لو كان المطلق لقال : **«أَوْ تَعْفُواَ»** بالخطاب لأن قبله : **«وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ»** ولا داعي إلى خلاف مقتضى الظاهر.

وقيل : ((جيء بالموصول - الذي - تحريضا على عفو المطلق لأنه كانت بيده عقدة النكاح فأفاتها بالطلاق فكان جديرا بأن يعفو عن إمساك النصف ويترك لها جميع صداقها)) وهو مردود بأنه لو أريد هذا المعنى لقال ((أو يعفو الذي كان بيده عقدة النكاح)) فتعين أن

¹ - شرح المفصل ، ج 7 ، ص 10 ، إعراب القرآن وبيانه ، محي الدين درويش ، دار ابن كثير ، بيروت ، ط: السابعة ، ج 1 ، ص 311

² - أحكام القرآن ، ابن العربي ، ج 1 ، ص 293
³ - التحرير والتنوير ، ج 2 ، ص 461 / 462

يكون أريد به ولـي المرأة ؛ لأن ((بـيده عـدة نـكـاحـا ؛ إـذ لـا يـنـعـد نـكـاحـا إـلا بـه)) فإن كان المراد به الولي المـجـبـر : وهو الأب في ابنته البـكـرـ وـالـسـيـدـ فيـ أـمـتـهـ فـكـونـهـ بـيـدـهـ عـدـةـ النـكـاحـ ظـاهـرـ إـلـاـ أـنـهـ جـعـلـ ذـلـكـ مـنـ صـفـتـهـ باـعـتـبـارـ ماـ كـانـ إـذـ لـاـ يـحـتـمـلـ غـيـرـ ذـلـكـ ، وـإـنـ كـانـ المـرـادـ مـطـلـقـ الـوـليـ فـكـونـهـ بـيـدـهـ عـدـةـ النـكـاحـ مـنـ حـيـثـ تـوـقـفـ عـدـةـ المـرـأـةـ عـلـىـ حـضـورـهـ وـكـانـ شـائـهـمـ أـنـ يـخـطـبـواـ الـأـولـيـاءـ فـيـ وـلـاـيـاـهـمـ فـالـعـفـوـ فـيـ الـمـوـضـعـيـنـ حـقـيقـةـ وـالـاتـصـافـ بـالـصـلـةـ مـجـازـ وـهـذـاـ قـوـلـ مـالـكـ ؛ إـذـ جـعـلـ فـيـ الـمـوـطـأـ⁽¹⁾ : ((الـذـيـ بـيـدـهـ عـدـةـ النـكـاحـ هـوـ الـأـبـ فـيـ اـبـنـتـهـ الـبـكـرـ وـالـسـيـدـ فـيـ أـمـتـهـ)) ، وـهـوـ قـوـلـ الشـافـعـيـ فـيـ الـقـدـيمـ فـتـكـونـ الـآـيـةـ ذـكـرـتـ عـفـوـ الرـشـيدـةـ وـالـمـوـلـيـ عـلـيـهـ ، وـنـسـبـ مـاـ يـقـرـبـ مـنـ هـذـاـ القـوـلـ إـلـىـ جـمـاعـةـ مـنـ السـلـفـ

المذهب الثاني القائل بأن الضمير يعود على الزوج :

أما أصحاب⁽²⁾ هذا الرأي فقد رأوا أن المراد بقوله: «الـذـيـ بـيـدـهـ عـدـةـ النـكـاحـ»: الزوج : ... وأن في الكلام حذف تقديره: ((بـيـدـهـ حلـ عـدـةـ النـكـاحـ))، كما قيل ذلك في قوله: «وـلـاـ تـعـزـمـوـاـ عـدـةـ النـكـاحـ» أي ((عـدـةـ النـكـاحـ)) وهذا يؤيد أن المراد الزوج.

وعلى هذا القول : فالذنب في الجهاـنـينـ : إـماـ أـنـ تـعـفـوـ هـيـ عـنـ نـصـفـهـ فـلـاـ تـأخذـ منـ الزـوـجـ شـيـئـاـ ، وـإـماـ أـنـ يـعـفـوـ الزـوـجـ عـنـ النـصـفـ الـذـيـ يـحـطـ فـيـؤـدـيـ جـمـيعـ الـمـهـرـ ، وـهـذـاـ هوـ الـفـضـلـ مـنـهـماـ ، وـبـحـسـبـ حـالـ الزـوـجـيـنـ يـحـسـنـ التـحـمـلـ وـالتـجـمـلـ . وـيـحـتـجـ القـائـلـوـنـ بـأـنـ الـذـيـ بـيـدـهـ عـدـةـ النـكـاحـ هـوـ الزـوـجـ : بـأـنـ هـذـاـ الـوـليـ لـاـ يـجـوزـ لـهـ تـرـكـ شـيـءـ مـنـ صـدـاقـهـ قـبـلـ الطـلاقـ فـلـاـ فـرـقـ بـعـدـ الطـلاقـ .

وـأـنـهـ لـاـ يـجـوزـ لـهـ تـرـكـ شـيـءـ مـنـ مـالـهـ الـذـيـ لـيـسـ مـنـ الصـدـاقـ فـمـاـلـهـ يـتـرـكـ نـصـفـ الصـدـاقـ ، وـأـنـهـ إـذـ قـيـلـ الـوـليـ فـمـاـ الـذـيـ يـخـصـصـ بـعـضـ الـأـوـلـيـاءـ دـوـنـ بـعـضـ وـكـلـهـ بـيـدـهـ عـدـةـ النـكـاحـ وـإـنـ كـانـ كـافـلـاـ أوـ وـصـيـاـ أوـ الـحـاـكـمـ أوـ الـرـجـلـ مـنـ الـعـشـيرـةـ؟⁽³⁾

وـسـمـيـ ذـلـكـ عـفـوـاـ إـمـاـ عـلـىـ طـرـيـقـ الـمـشـاـكـلـةـ ، لـأـنـ قـبـلـهـ: «إـلـاـ أـنـ يـعـفـونـ»، أـوـ لـأـنـ مـنـ عـادـتـهـمـ كـانـواـ يـسـوقـونـ الـمـهـرـ عـنـ التـزـوـجـ . فـقـولـهـ تـعـالـىـ {بـيـدـهـ عـدـةـ النـكـاحـ} مـنـ حـيـثـ كـانـ

¹ - الموطأ ، مالك بن أنس ، دار الآفاق الجديدة ، المغرب ، ط: الأولى ، 1412هـ/1992م ، ص 470

² - الدر المصور ، ج 2 ، ص 495 ، معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ج 1 ، ص 319 ، معاني القرآن ، الفراء ، ج 1 ، ص 155

³ - المحرر الوجيز ، ج 1 ، ص 320 / 321 ، البحر المحيط ، ج 2 ، ص 245

عقدها قبل ، فعبر بذلك عن الحالة السابقة ، وللنصل الذي سبق في قوله : «وَلَا تَعْزِمُوا عَدْدَةَ النِّكَاحِ» والمراد به خطاب الأزواج . ولو فرضنا أن قوله : «أَوْ يَعْفُوُ الَّذِي بِيَدِهِ عَدْدَةُ النِّكَاحِ» من المتشابه (*) ، لوجب رده إلى المحكم (*). قال الله تعالى : «وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا»⁽¹⁾ وقال تعالى : «وَإِنْ آتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوهُ مِنْهُ شَيْئًا»⁽²⁾ وقال : «وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا»⁽³⁾ الآية . فهذه الآية محكمة تدل على أن الولي لا دخول له في شيء من أخذ مال الزوجة . ورجح أيضا أنه الزوج بأن عقدة النكاح كانت بيد الولي فصارت بيد الزوج ، وبأن العفو إنما يطلق على ملك الإنسان وعفو الولي عفو عن ما لا يملك ، وبأن قوله : «وَلَا تَنْسُوْ الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ» يدل على أن الفضل في هبة الإنسان مال نفسه لا مال غيره⁽⁴⁾ واحتج من قال إنه الزوج بوجوه ، لبابها ثلاثة :

الأول : أن الله تعالى ذكر الصداق في هذه الآية ذكرا مجملأ من الزوجين ، فحمل على المفسر في غيرها ، وقد قال الله تعالى : «وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا» فاذن الله تعالى للزوج في قبول الصداق إذا طابت نفس المرأة بتركه . وقال أيضا : «وَإِنْ آتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوهُ مِنْهُ شَيْئًا» فنهى الله تعالى الزوج أن يأخذ مما أتى المرأة إن أراد طلاقها .

الثاني : قوله تعالى : «إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ» يعني النساء ، أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح : يعني الزوج ، معناه يبذل جميع الصداق ، يقال : عفا بمعنى بذل ، كما يقال : عفا بمعنى أسقط . ومعنى ذلك وحكمته : أن المرأة إذا أسقطت ما وجب لها من نصف الصداق تقول هي : لم ينزل مني شيئا ولا أدرك ما بذل فيه هذا المال بإسقاطه ، وقد وجب إبقاء للمروءة واتقاء

* - هو ما خفي بنفس اللفظ وانقطع رجاء معرفة المراد منه لمن اشتبه عليه ، فأصبح لا يرجى إدراك معناه أصلا ، وهو أكثر الأنواع خفاء وإبهاما ((أصول الفقه الإسلامي ، وهبة الزحيلي ، ج 1 ، ص 342))

* - هو اللفظ الذي يدل بصيغته على معناه دلالة واضحة لا تحتمل تأويلا ولا تخصيصا ولا نسخا في حال حياة النبي ﷺ ولا بعد وفاته بالأولى ((أصول الفقه الإسلامي ، وهبة الزحيلي ، ج 1 ، ص 323))

¹ - سورة النساء الآية الكريمة 04

² - سورة النساء ، الآية الكريمة 20

³ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 229

⁴ - البحر المحيط ، ج 2 ، ص 245

في الديانة . ويقول الزوج : أنا أترأك المال لها لأنني قد نلت الحل وابتذلتها بالطلاق فتركه أقرب للنقوى ، وأخلص من اللائمة

الثالث : أنه تعالى قال : **﴿وَلَا تَنْسُوا الْفِضْلَ بَيْتُكُمْ﴾** وليس لأحد في هبة مال لآخر فضل

؛

وإنما ذلك فيما يهبه المفضل من مال نفسه ، وليس للولي حق في الصداق ⁽¹⁾.

قال الطاهر بن عاشور⁽²⁾ : " معنى بيده عقدة النكاح ((أن بيده التصرف فيها : بالإبقاء والفسخ بالطلاق)) ومعنى عفوه : ((تمكيله الصداق)) أي إعطاؤه كاملا ، وهذا قول بعيد من وجهين :

أحدهما أن فعل المطلق حينئذ لا يسمه عفوا بل تكميلا وسماحة ؛ لأن معناه أن يدفع الصداق كاملا .

الثاني أن دفع المطلقة المهر كاملا للمطلقة إحسان لا يحتاج إلى تشريع مخصوص بخلاف عفو المرأة أو ولديها فقد يظن أحد أن المهر لما كان ركنا من العقد لا يصح إسقاط شيء منه .

¹ - أحكام القرآن ، ابن العربي ، ج 1 ، ص 293

² - التحرير والتنوير ، ج 2 ، ص 461 / 462

المسألة السابعة في مقدار المحرم من اللبن

تخریج أبي الولید ابن رشد ⁽¹⁾:

أما مقدار المحرم من اللبن : فإن قوما قالوا فيه بعدم التحديد ... وهؤلاء يحرم عندهم أي قدر كان ... وقالت طائفة : بتحديد القدر المحرم ، وهؤلاء انقسموا إلى ثلاثة فرق : فقالت طائفة : لا تحرم المصة ولا المصستان ، وتحرم الثلاث رضعات فما فوقها ... وقالت طائفة : المحرم خمس رضعات ... وقالت طائفة عشر رضعات .

تحرير محل النزاع :

فمن رجح ظاهر القرآن على الأحاديث قال : تحرم المصة والمصستان . ومن جعل الأحاديث مفسرة للاية ، وجمع بينها وبين الآية ، ورجح مفهوم دليل الخطاب في قوله ﷺ: "لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّانَ" ⁽²⁾ على مفهوم دليل الخطاب في حديث سالم قال : الثلاثة بما فوقها هي التي تحرم ، وذلك أن دليل الخطاب في قوله : "لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّانَ" يقتضي أن ما فوقها يحرم ، ودليل الخطاب في قوله : "أَرَضِيعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ" ⁽³⁾ يقتضي أن ما دونها لا يحرم ، والنظر في ترجيح أحد دليلي الخطاب

سبب الخلاف :

والسبب في اختلافهم معارضة عموم الكتاب للأحاديث الواردة في التحديد ،
ومعارضة

الأحاديث في ذلك بعضها بعضا. فأما عموم الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثُكُمُ الْأَتَى أَرْضَعْتُكُمْ﴾ ⁽⁴⁾ وهذا يقتضي ما ينطلق عليه اسم الإرضاع .

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقصود ، ج 2 ، ص 37

² - الالمام بأحاديث الأحكام ، أبو الفتح تقى الدين محمد، بن أبي الحسن على ، بن وهب، بن مطبيع، بن أبي الطاعة، الفشيري المصري ، دار المعارج الدولية - دار ابن حزم - السعودية - الرياض / لبنان - بيروت - 1423هـ-2002م ، ط: الثانية ، ت: حق نصوصة وخرج أحاديثه حسين إسماعيل الجمل ، ج 2 ، ص 702

³ - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ، مؤسسة الرسالة - بيروت -

1414 - 1993 ، ط: الثانية ، ت: شعيب الأرنؤوط ، ج 10 ، ص 28

⁴ - سورة النساء ، الآية الكريمة 23

القراءات الواردة في الآية الكريمة :

قرأ⁽¹⁾ الجمهر : «اللَّاتِي أَرْضَعْتُكُمْ». وقرأ⁽²⁾ عبد الله : «وَاللَّاتِي» بغير تاء كقوله : «وَالَّاتِي يَئْسَنَ مِنَ الْمَحِيطِ»⁽³⁾. وقرأ ابن هرمز : «التي». وقرأ أبو حيوة : «مِنَ الرَّضَاعَةِ»⁽⁴⁾ بكسر الراء .

سميت المراضع أمهات جريا على لغة العرب وما هن بأمهات حقيقة ، ولكنهن تنزلن منزلة الأمهات لأن بلبانهن غذت الأطفال ، ولما في فطرة الأطفال من محبة لمرضعتهم محبة أمهاتهم الوالدات ولزيادة تقرير هذا الإطلاق الذي اعتبره العرب⁽⁴⁾ ، وزن أم (فعل) أو أصلية وزنه (فع) . وقد يجيء جمعه على «أمات» وقد يقال الأمهات للإنسان والأمات لغيره⁽⁵⁾

فـ "أمهات" جمع "أم" فالهاء زائدة في الجمع ، فرقاً بين العقلاة وغيرهم. يقال في العقلاة: "أمهات" وفي غيرهم: "أمات" كقول حميد بن ثور الهلالي⁽⁶⁾: وأمّاتٍ أطْلَاءٌ صغار وقد يقال: "أمات" في العقلاة: و"أمهات" في غيرهم وقد جمَع الشاعر بين الاستعماليين في العقلاة فقال [المتقارب]⁽⁷⁾: إذا الأمهاتُ قُبْحَنَ الوجهَ فَرَجْتَ الظلامَ بِأَمَّاتِكَا وَقَدْ سُمِعَ "أَمَّهَة" فِي "أَمْ" بِزِيادَةِ هَاءِ ، بَعْدَهَا تَاءُ تَأْنِيَثٍ قَالَ [الزَّجْر]⁽⁸⁾:
أَمَّهَتِي خَلْدُ وَالْيَاسُ أَبِي

فعلى هذا يجوز أن تكون "أمهات" جمع "أَمَّهَة" المزيد فيها الهاء ، والهاء قد أنت زائدة في مواضع قالوا: هَلْعٌ وَهَجْرٌ مِنَ الْبَلْعِ وَالْجَرْعِ⁽⁹⁾ .

¹ - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 219 ، المحرر الوجيز ، ج 2 ، ص 32

² - الكشف والبيان ، ج 3 ، ص 282

³ - سورة الطلاق ، الآية الكريمة 04

⁴ - التحرير والتنوير ، ج 4 ، ص 296

⁵ - غرائب القرآن ورثائق الفرقان ، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط: الأولى ، 1416 هـ / 1996 م ، ت: زكريا عميران ، ج 2 ، ص 384

⁶ - منتهى الطلب من أشعار العرب ، ابن المبارك ، المكتبة الشاملة ، ص 345

⁷ - البيت لمروان بن الحكم ، المقضب ، المبرد ، ج 3 ، ص 169

⁸ - البيت لقصي بن كلاب ، شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج 10 ، ص 03

⁹ - الدر المصون ، ج 3 ، ص 639

والرَّضاعَة بفتح الراء مصدر رضع كسمع وضرب ، ومثله الرِّضاعَة بالكسر ، والرُّضْع بسكون الضاء وفتحها ، والرِّضاع كالسحاب ، والرُّضع كالكتف ، ويقال : أرضعت المرأة فهي مرضع إذا كان لها ولد ترضعه فإن وصفتها بإرضاع الولد قلت : مرضعة . وظاهر الآية أنه لا فرق بين قليل الرِّضاع وهو ما يعلم وصوله إلى الجوف وكثيره في التحرير .

قال الألوسي : " ... ما هو الفرق بين قوله تعالى : **«وَأَمَّهَاكُمُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ»** وبين ما لو قيل : **«وَالَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ أَمَّهَاكُمْ»** حيث رتب على الأول خمس رضعات واردة ، ولو قيل : الثاني لاكتفى برضعة واحدة ؟

ولعل الفرق أنه سبحانه لما ذكر **«أَمَّهَاكُمْ»** في هذه الآية معطوفاً على ما تقدم في الآية السابقة وفيها تحريم الأمهات بقي الذهن مشرئناً إلى بيان الفارق بين هذه الأمهات وتلك الأمهات ، فلما سبحانه بقوله : **«الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ»** بياناً لذلك ، دافعاً لتوهم التكرار ، فكان قيد الإرضاع الواقع صلة معتنٍ به أتم اعتناء ، وما يتربّ على هذا الاعتناء اعتباره أينما لوحظ ، وقد لوحظ في الآية خمس مرات :

الأولى : حين أتى به فعلـ ((أرضعنكم))

الثانية : حين أُسند إلى الفاعل أعني ضمير النسوة ((النون))

الثالثة : حين تعلق بالمفعول أعني ضمير المخاطبين ((كم))

الرابعة : حين جعل جزء الجملة الواقعـة صلة الموصول ((أرضعنكم))

الخامسة : حين جعل ((الـلاتي صفة أمـهـاتـكم)) لأنـ وصفيـته لها باعتبارـ الـصلةـ بلا

شبهـةـ

فهذه خمس ملاحظات للإرضاع في هذا التركيب تشير إلى أنـ ما به تحصل الأمومةـ خمسـ رـضـعـاتـ ، وهذاـ أحدـ الأـسـرـارـ لـاخـتـيـارـ هـذـاـ التـركـيبـ معـ إـمـكـانـ تـراـكـيبـ غـيرـهـ لـعـلـ بعضـهاـ أـخـصـرـ مـنـهـ ...ـ وـلـيـسـ هـذـاـ مـنـ بـابـ الـاسـتـدـلـالـ بلـ منـ بـابـ الإـشـارـةـ المـقوـيـةـ لـهـ ،ـ أـلـاـ تـرىـ آـنـهـ لمـ يـسـتـدـلـ أحـدـ مـنـ ذـهـبـ إـلـىـ اـشـتـرـاطـ الـخـمـسـ بـهـذـهـ آـيـةـ ،ـ وـلـكـنـ اـسـتـدـلـواـ عـلـيـهـ بـورـودـ الـخـمـسـ فـيـ الـأـخـبـارـ ،ـ وـإـلـىـ ذـلـكـ تـشـيرـ عـبـارـةـ الـجـلـالـ السـيـوطـيـ رـحـمـهـ اللهـ تـعـالـىـ ،ـ وـهـذـهـ الإـشـارـةـ مـفـقـودـةـ فـيـ القـوـلـ المـفـروـضـ أـعـنيـ وـ((ـوـالـلـاتـيـ أـرـضـعـنـكـمـ أـمـهـاتـكـمـ))ـ ،ـ لـأـنـ الـعـطـفـ فـيـهـ لـاـ يـوـهـمـ التـكـرـارـ لـعـدـ تـقـدـمـ نـظـيرـهـ فـلـاـ يـشـرـأـبـ الـذـهـنـ إـلـىـ مـاـ يـذـكـرـ بـعـدـ كـمـ اـشـرـأـبـ فـيـمـاـ ذـكـرـ قـبـلـ

، فلا داعي لاعتباره أينما لوحظ كما كان كذلك بل يكفي اعتباره مرة واحدة وهي أدنى ما تتحقق به الماهية لا سيما وقد ذكر بعد أمهاهاتكم على أنه بدل والبدل كما قالوا : هو : "المقصود بالنسبة على نية تكرار العامل المفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده "، وهذا التوكيد أيضاً مشعر بوحدة الإرضاع لأن التحرير بالرضعة الواحدة مما يكاد يستبعد فيحتاج إلى توكيده بخلاف الرضعات العديدة .

وفي ⁽¹⁾ بعض نسخ " شرح صحيح مسلم " للإمام النووي بعد ذكر استدلال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه على دعوى ثبوت الحرمة برضعة واحدة بقوله تعالى: **«وَأَمْهَاتُكُمُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ»** حيث لم يذكر عدداً ما نصه : «واعتراض أصحاب الشافعي على المالكية فقالوا : إنما كانت تحصل الدلالة لكم لو كانت الآية ((وَاللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ أَمَهَاتُكُمْ)) .

قال الرازى ⁽²⁾ : "... إن قوله تعالى: **«وَأَمْهَاتُكُمُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ»** بمنزلة قول القائل ((وأمهاتكم اللاتي أعطينكم ، وأمهاتكم اللاتي كسونكم)) ، وهذا يقتضي تقدم حصول صفة الأمومة والأختية على فعل الرضاع ، بل لو أنه تعالى قال : ((اللاتي أرضعنكم هن أمهاهاتكم)) لكان مقصودكم حacula .

وأجيب عنه بأن قال : الرضاع هو الذي يكسوها سمة الأمومة ، فلما كان الاسم مستحقاً بوجود الرضاع كان الحكم معلقاً به ، بخلاف قوله ((وأمهاتكم اللاتي كسونكم)) ، لأن اسم الأمومة غير مستقاد من الكسوة .

¹ - روح المعاني ، ج 4 ، ص 253 / 257

² - مفاتيح الغيب ، ج 10 ، ص 26

المسألة الثامنة في مفهوم القراء

تخریج أبي الولید ابن رشد⁽¹⁾:

اختلف الفقهاء في الأقراء ما هي من قوله تعالى: ﴿وَالْمُطْلَقَاتُ يَتَرَبَّصُنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾⁽²⁾ فقال قوم : هي الأطهار ، أعني : الأزمنة التي بين الدمين . وقال قوم : هي الدم نفسه

تحرير محل النزاع :

أوجب الله عز وجل على كل امرأة طلقها زوجها بعد الدخول وهي غير حامل أن تعتد مدة ثلاثة قروء إذا كانت ممن يحضرن . فما معنى القراء ؟

سبب الخلاف :

هو اشتراك اسم القراء ، لأنّه يقال في كلام العرب على حد سواء : على الدم وعلى الأطهار . وقد رام كلا الفريقين أن يدل على أن اسم القراء في الآية ظاهر في المعنى الذي يراد .

مجموع القراءات الواردة في لفظة {قراء}:

قرأ⁽³⁾ الجمهور قروء - بوزن فلوس - على وزن فُعُول ، جمع قراء بفتح القاف وضمنها ، وهي جمْعُ كثرة⁽⁴⁾ ، ومن ثلاثة إلى عشرة يُميّز بجموع القلة ، ولا يُعدَّ عن القلة إلى ذلك إلا عند عدم استعمال جمع قلة غلاباً ، وه هنا فلفظ جمع القلة موجود وهو ((أقراء)) ، مما الحكمة بالإتيان بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة ؟ فيه أربعة أوجه^١ : أحدها: أنه لـمـا جـمـعـ المـطـلـقـاتـ جـمـعـ الـقـرـاءـ ، لأنـ كـلـ مـطـلـقـةـ تـتـرـبـصـ ثـلـاثـةـ أـقـرـاءـ فـصـارـتـ كـثـيرـةـ بـهـذـاـ الـاعـتـبارـ.

الثاني: أنه من باب الاتساع ووضع أحد الجمدين موضع الآخر.

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقصود ، ابن رشد ، ج 2 ، ص 90

² - سورة البقرة ، الآية الكريمة 228

³ - البحر المحيط ، ج 2 ، ص 197

⁴ - التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكري ، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ت: علي محمد البجاوي ، ج 1 ، ص 180

الثالث: أنَّ قروءاً جمعُ قرءٍ بفتح القافِ ، فلو جاءَ على "أقراء" لجاءَ على غير القياس لأنَّ ((أفعالاً)) لا يطردُ في ((فعل)) بفتح الفاءِ.

الرابع - وهو مذهب المبرد⁽¹⁾ : أنَّ التقديرَ ((ثلاثة من قروء)) ، فَحَدَّفَ {من} . وأجازَ : ثلاثة حمير وثلاثة كلابٍ ، أي : منْ حمير ومنْ كلاب . وقيل⁽²⁾ : التقديرُ ((ثلاثة أقراء منْ قروء)) وهذا هو مذهب المبرد بعينه ، وإنما فسرَ معناه وأوضَّحَه .

والقرءُ في اللغة قيل : أصلُه الوقتُ المعتادُ ترددُه ، ومنه: ((قرءُ النجم)) لوقت طلوعه وأفوله ، يقال: "أقرأ النجم" أي: طلع أو أفل . [ومنه قيل لوقت] هبوب الريح: "قرؤُها وقارئُها ، قال تأبَط شرا [الوافر]⁽³⁾ :

شَنِيْتُ الْعَقْرَ عَقْرَ بْنِ شَنِيْلٍ إِذَا هَبَّتْ لِقَارِئِهَا الرِّيَاحُ

أي: لوقتها ، وقيل⁽⁴⁾ أصلُه الخروجُ من طهرٍ إلى حيض أو عكسه . وقيل: هو من قولهم: قرئتُ الماءَ في الحوض أي: جمعتُه ، وهو غلطٌ لأنَّ هذا من ذاتِ اليماء ، والقرءُ مهموزٌ . وإذا تقرَّرَ هذا فإنَّ أهلَ العلم اختلَّوا في إطلاقِه على الحيض والطهر: هل هو من باب الاشتراكِ اللفظي⁽⁵⁾ ، ويكونُ من الأضدادِ .

أو من باب الاشتراكِ المعنوي⁽⁶⁾ فيكونُ من المتواطئِ ، كما إذا أخذنا القدر المشتركَ : إِمَّا الاجتماعَ ، وإِمَّا الوقتَ ، وإِمَّا الخروجَ ، وقرءُ المرأة لوقتِ حيضها وطهرها ، ويُقال فيهما: أقرتُ المرأة أي: حاضتْ أو طهرت . وقال الأخفش⁽⁷⁾ : أقرأتُ المرأة إقراء بالهمز أي: صارتْ ذاتَ حيضٍ ، وقرأتَ بغيرِ ألفٍ أي: حاضتْ .

¹ - المقتبس ، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، ت: محمد عبد الخالق عظيمة ، 1415هـ / 1994م ، القاهرة ، ج 2 ، ص 156 / 157

² - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات ، ج 1 ، ص 95

³ - ديوان تأبَط شرا ، ت: عبد الرحمن المصطفاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط: الأولى ، 1424هـ / 2003م ، ص 21

⁴ - كتاب الأضداد في كلام العرب ، أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي ابن الأثيري ، دار طлас للدراسات والترجمة والنشر ، ت: عزت حسن ، ط: الثانية ، 1996م ، ص 359

⁵ - هو اللُّفْظُ المُوْضُوْعُ لِمُعْنَيْيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، بِوْضُعُ وَاحِدٍ أَوْ أَوْضَاعٍ مُتَعَدِّدَةٍ ، عَلَى سَبِيلِ التَّبَادُلِ ؛ فَإِنْ كَانَ الْوَضْعُ مُتَعَدِّدًا فَالاشتراكُ لُفْظِيٌّ كَلْفَظِيٌّ (العين) (أثرُ الْلُّغَةِ فِي اخْتِلَافِ الْمُجَتَهِدِينَ) ص 97

⁶ - هو اللُّفْظُ المُوْضُوْعُ لِمُعْنَيْيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، بِوْضُعُ وَاحِدٍ أَوْ أَوْضَاعٍ مُتَعَدِّدَةٍ ، عَلَى سَبِيلِ التَّبَادُلِ ؛ فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا وَتَعَدَّتْ احْتِمَالَتِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ ، كَلْفَظَةٌ (قتل) ، وَلَا يَعْرِفُ الْمَرَادُ مِنْهُ إِلَّا بِالْقَرَائِنِ الْخَارِجِيَّةِ الْمُحِيطَةِ بِالْلُّفْظِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسُ فِي صِيغَتِهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَعْنَى مُعِينٍ مَمَّا وَضَعَ لَهُ أَوْ مَا يَحْتَلِمُ .

⁷ - معاني القرآن ، الأخفش ، ج 1 ، ص 247

وقيل: القرءُ: الحَيْضُ مع الطهر، وقيل: ما بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ. وقيل⁽¹⁾: أصله الجمعُ ، ومنه: قرأتُ الماءَ في الحوض: جَمَعْتُه ، ومنه: قرأ القرآنَ : قال تعالى: «إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقَرْأَنَاهُ»⁽²⁾ ، قال أبو عبيدة⁽³⁾: ما أقرأتُ هذه الناقةَ في بطنه سلاً قط ، أي لم تضم في رحمها ماء الفحل قط ، أي: لم تجتمع فيه جنيناً، وقال قطرب: "أي ما رَأَتْ ، ومنه قولُ عمرٍ بن كلثوم⁽⁴⁾: ذِرَاعِيْ عَيْطَلِيْ أَدَمَاءِ بَكْرٍ هُجَانَ اللُّونَ لَمْ تَقْرُأْ جَنِينًا

وعلى هذا إذا أريد به الحيضُ فلاجتماع الدم في الرحم، وإذا أريدَ به الطُّهرُ فلاجتماع الدم في البدن ، ولكنَ القائل بالاشتراكِ اللغطي وجعلُها من الأضداد هم جمهورُ أهل اللسان كأبي عمرو ويونس وأبى عبيدة . ويقال "فُرْ" بالضم نقله الأصمعي ، و "فَرْ" بالفتح نقله أبو زيد، وهما بمعنى واحدٍ . قال رسول الله ﷺ: "أعظم الأيام عند الله يوم النحر ويوم القر"⁽⁵⁾ وقال سيبويه: "قالوا: {ثلاثة قروع} فاستغنو بها عن {ثلاثة أقرؤ} "⁽⁶⁾.

قرأ⁽⁷⁾ الحسن: "ثلاثة فُرُو" بفتح القاف وسكون الراء وتحقيق الواو من غير همز ، والقرءُ لغة في القرءُ . وقرأ الزهري - ويروى عن نافع -: "فُرُو" بتشديد الواو، وهي كقراءة الجمهور⁽⁸⁾ وتوجيهه الجمع للكثرة في هذا المكان ، ولم يأت : ثلاثة أقراء ، انه من باب التوسيع في وضع أحد الجمعين مكان الآخر ، أعني : جمع القلة مكان جمع الكثرة ، والعكس ، وكما جاء : {بأنفسهن} وأن النكاح يجمع النفس على نفوس في الكثرة ، وقد يكثر استعمال أحد الجمعين ، فيكون ذلك سبباً للإتيان به في موضع الآخر ويبقى الآخر قريباً من المهمل ، وذلك نحو : شسوع أوثر على أشساع لقلة استعمال أشساع ، وإن لم يكن شذاً ، لأن شسعا ينقاس فيه (أفعال) ؛ وقيل : وضع بمعنى الكثرة ، لأن كل مطلقة تتربص ثلاثة قروع ؛ وقيل : أوثر قروع على أقراء لأن واحده فَرْ ، بفتح القاف ، وجمع { فعل} على {أفعال} شاذ

¹ - معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ج 1 ، ص 305

² - سورة القيامة ، الآية الكريمة 17

³ - كتاب الأضداد ، ص 361

⁴ - ديوان عمرٍ بن كلثوم ، إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط: الثانية ، 1416هـ / 1996م ، ص 68

⁵ - سنن النسائي الكبرى ، كتاب : المناسك ، باب : 242 ، رقم الحديث : 4082 ، ج 4 ، ص 192

⁶ - الكتاب ، سيبويه ، ج 3 ، ص 575

⁷ - البحر المحيط ، ج 2 ، ص 197

⁸ - الدر المصور ، ج 2 ، ص 437 / 438

وتوجيهه تشديد الواو ، وهو أنه أبدل من {الهمزة} {واواً} وأدغمت الواو فعول فيها ، وهو تسهيل جائز منقادس .

وتوجيهه قراءة الحسن أنه أضاف العدد إلى اسم الجنس ، إذ اسم الجنس يطلق على الواحد وعلى الجمع على حسب ما تريده من المعنى ، ودل العدد على أنه لا يراد به الواحد (1)''

المذهب الأول :

ذهب هذا الفريق (2) إلى أن اسم القراء يطلق على الأطهار ، وقالوا : إن هذا الجمع خاص بالقراء الذي هو الطهر ، وذلك أن القراء الذي هو الحيض يجمع على أقراء ، لا على قروء ، وأيضاً فإنهم قالوا : إن **الحيضة مؤنثة** ، والطهر مذكر ، قال ابن العربي: "أثبت الهاء في العدد ، فدل على أنه أراد الطهر المذكر ، ولو أراد الحيضة المؤنثة لأسقط الهاء ، وقال : ثلاثة قروء ؛ فإن الهاء تثبت في عدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة وتسقط في عدد المؤنث ... قال ابن عاشور": وهو استدلال غير ناهض ؛ فإن المنظور إليه في التذكير والتأنيث إما المسمى إذا كان التذكير والتأنيث حقيقياً وإلا فهو حال الاسم من الاقتران بعلامة التأنيث اللغطي أو إجراء الاسم على اعتبار تأنيث مقدر مثل اسم البئر ، وأما هذا الاستدلال فقد لبس حكم **اللفظ** بحكم أحد مراد فيه (3) ، وقالوا : إذا جعلتم الأقراء الأطهار فقد تركتم نص الآية في جعلها ثلاثة ، لأنه لو طلق في طهر لم يمسها فيه قبل الحيض بليلة لكان عندكم قراءاً معتمداً به وليس بعده (4) ، وقالوا أيضاً : إن الاشتغال يدل على ذلك ، لأن القراء مشتق من من قرأت الماء في الحوض أي : جمعته ، فزمان اجتماع الدم هو زمان الطهر ، وهذا هو أقوى ما تمسك به الفريق الأول من ظاهر الآية .

وانتصب {ثلاثة قروء} على النيابة عن المفعول فيه يعني الظرف ؛ لأن الكلام على تقدير مضاف ؛ أي ((مدة ثلاثة قروء)) فلما حذف المضاف خلفه المضاف إليه في

¹ - البحر المحيط ، ج 2 ، ص 197

² - وهم فقهاء الأمصار كمالك والشافعي وجمهور أهل المدينة ، وأبو ثور وجماعة ، ومن الصحابة كابن عمر وزيد بن ثابت وعائشة رضي الله عنهم أجمعين

³ - التحرير والتنوير ، ج 2 ، ص 388

⁴ - أحكام القرآن لابن العربي ، ج 1 ، ص 252

الإعراب⁽¹⁾ ، قالت عمرة : وكانت عائشة تقول : القرء : الطهر ليس الحيض... وإنما وقع هذا الاختلاف لأن القرء في اللغة من الأضداد يصلح للمعنىين جميعاً ... فالقرء احتباس الدم واجتماعه وهو يكون في حال الطهر والحيض جميعاً ، إلا أن الترجيح للطهر لأنّه يجمع الدم ويحبسه ، والحيض يرخيه ويرسله⁽²⁾ ، ويطلق للطهر الفاصل بين الحيضتين⁽³⁾

قال ابن الأنباري⁽⁴⁾ : "الأقراء من الأضداد ، كالشفق اسم للحمرة ، والبياض . وقال أبو عبيدة : "القراء واحد القروء ، وقيل : إنه حقيقة في الحيض مجاز في الطهر . وقيل: بالعكس ... وبحسب اختلاف أهل اللغة في الأقراء اختلف الفقهاء على قولين :

القول الثاني أنها الأطهار"⁽⁵⁾

فمن رأى أنها الأطهار ((رأى أنها إذا دخلت الرجعية عنده في الحيضة الثالثة لم يكن للزوج عليها رجعة وحلت للأزواج)).

ومن أقوى ما نمسك به الفريق الأول الذي رأى أن الأقراء هي الأطهار حديث ابن عمر المتقدم ، قوله⁽⁶⁾: "مُرْهٌ فَلَرِأَجِعْهَا حَتَّى تَحِيَضَ ثُمَّ تَطْهُرَ ثُمَّ تَحِيَضَ ثُمَّ تَطْهُرَ ، ثُمَّ يُطْلَقُهَا إِنْ شَاءَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ". قالوا : وإجماعهم على أن طلاق السنة لا يكون إلا في طهر لم تمس فيه . وقوله⁽⁷⁾: "فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ" دليل واضح على أن العدة هي الأطهار ، لكي يكون الطلاق متصلة بالعدة . ويمكن أن يتأنى قوله : "فَتِلْكَ الْعِدَّةُ" أي ((فتلك مدة استقبال العدة)) ، لئلا يتبعض القرء بالطلاق في الحيض .

واحتاجوا كذلك : بأن المعتبر في براءة الرحم هو النقلة من الطهر إلى الحيض ، لا انقضاء الحيض ، فلا معنى لاعتبار الحيضة الأخيرة ، وإذا كان ذلك فالثلاث المعتبر فيها التمام ، أعني :المشرط ، هي الأطهار التي بين الحيضتين ، ولكلما الفريقين احتجاجات طويلة .

¹ - التحرير والتوير ، ج 2 ، ص 388

² - تفسير الشعبي ، ج 2 ، ص 169 / 170

³ - روح المعاني ، ج 2 ، ص 131

⁴ - كتاب الأضداد ، ص 359

⁵ - تفسير الخازن ، ج 1 ، ص 224

⁶ - صحيح البخاري ، (71) كتاب الطلاق ، رقم الحديث : (4953) ، ج 5 ، ص 2011

ومن مجىء القرء والمراود به الطهُرُ قولُ الأعشى⁽¹⁾:

تشد لاقصاها عزيم عزانمكا
وفي كل عام انت جاشم غزوهِ
لما ضاع فيها من فروع نساءكما
مورثة عزّا في الحي رفعهِ
ولم يختلف القائلون : أن العدة هي الأطهار أنها تنقضى بدخولها في الحيضة الثالثة .

المذهب الثاني :

وأما ما تمسك به الفريق⁽²⁾ الثاني - الحيض - من ظاهر الآية : فإنهم قالوا : إن قوله تعالى: «ثلاثة فروع» ظاهر في تمام كل قراء منها ، لأنه ليس ينطلق اسم القراء على بعضه إلا تجوزا ، وإذا وصفت الأقراء بأنها هي الأطهار أمكن أن تكون العدة عندهم بقرين وبعض قراء ، لأنها عندهم تعتد بالطهار الذي تطلق فيه ؛ وإن مضى أكثره ، وإذا كان ذلك كذلك فلا ينطلق عليها اسم الثلاثة إلا تجوزا ، واسم الثلاثة ظاهر في كمال كل قراء منها ، وذلك لا يتفق إلا بأن تكون الأقراء هي الحيض لأن الإجماع منعقد على أنها إن طلت في حيضة أنها لا تعتد بها .

قال الألوسي: " { ثلاثة فروع } نصب على الظرف لكونه عبارة عن المدّة ، والمفعول به محفوظ لأن الترخيص متعدّ ... وجوز أن يكون على المفعولية بتقدير مضاف أي : ((يتربصن مضي ثلاثة القراء)) جمع قراء بالفتح والضم والأول أصح وهو يطلق للحيض⁽³⁾ ، وقيل إنه من الأضداد كالشفق اسم للحمرة ، والبياض ، وقيل : إنه حقيقة في الحيض مجاز في الطهار . وقيل : بالعكس ... وبحسب اختلاف أهل اللغة في الأقراء اختلف الفقهاء على قولين : أحدهما أن الأقراء هي الحيض ... وقال أحمد بن حنبل : كنت أقول إن الأقراء هي الأطهار وأنا اليوم أذهب إلى أنها الحيض⁽⁴⁾ ، ومن رأى أنها الحيض ((لم تحل محل عنده حتى تنقضى الحيضة الثالثة)).

¹ - ديوان الأعشى الأكبر (ميمون بن قيس) ، عبد الرحمن المصطفاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط: الثانية ،

139 ص ، 2009هـ/1430م

² - وهم من فقهاء الأمصار كأبو حنيفة ، والثوري ، والأوزاعي ، وابن أبي ليلى وجماعة ، وأما من الصحابة فعلي وعمر بن الخطاب وابن مسعود ، وأبو موسى الأشعري . وحكاه الأثرم عن أحمد . وحكي أيضاً عن الشعبي أنه قول أحد عشر أو اثنى عشر من أصحاب رسول الله ﷺ .

³ - روح المعاني ، ج 2 ، ص 131

⁴ - تفسير الخازن ، ج 1 ، ص 224

وأقوى ما تمسك به هذا الفريق أن العدة إنما شرعت لبراءة الرحم ، وبراءتها إنما تكون بالحيض لا بالأطهار ، ولذلك كان عدة من ارتفع الحيض عنها بالأيام ، فالحيض هو سبب العدة بالأقراء ، فوجب أن تكون الأقراء هي الحيض . ومن مجئه للحيض قول ابن الأعرابي [الرجز]⁽¹⁾:

يا ربَّ ذي ضِعْنَ عَلَيْ فَارِضٍ لَهُ قُرُونٌ كُفُرُونَ الْحَائِضٍ

أي: فسألَ دَمُه كدم الحائض. واختلف الذين قالوا : إنها الحيض .

فقيل : تنقضي بانقطاع الدم من الحيضة الثالثة ...

وقيل : حين تغتسل من الحيضة الثالثة ...

وقيل : حتى يمضي وقت الصلاة التي طهرت في وقتها .

وقيل : إن للزوج عليها الرجعة ، وإن فرطت في الغسلعشرين سنة ...

وقد قيل: تنقضي بدخولها في الحيضة الثالثة، وهو أيضا شاذ ، فهذه هي حال الحائض التي تحيسن وأما أحمد بن حنبل : فاختلت الرواية عنه : فروي عنه أنه كان يقول : إنها الأطهار ، على قول زيد بن ثابت ، وابن عمر وعائشة ، ثم توقفت الآن من أجل قول ابن مسعود وعلى هو أنها الحيض

المذهب الثالث : وهم القائلون بأن القرء هو الوقت أي ((الزمان الذي يقع فيه الحيض))، قال الزمخشري: "إن القرء والقارئ جاء في معنى الوقت ، ولم يرد لا حيضا ولا طهرا . فإن قلت : فعلام انتصب " ثلاثة قروء " ؟ قلت : على أنه مفعول به كقولك : ((المحتكر يتربص الغلاء)) أي ((يتربص مرضي ثلاثة قروء)) ، أو على أنه ظرف أي : ((يتربصن مدة ثلاثة قروء)) فإن قلت : لم جاء المميز على جمع الكثرة دون القلة التي هي بالأقراء ؟ قلت : يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر لاشتراكهما في الجمعية . ألا ترى إلى قوله : «**بأنفسِهنَّ**» وما هي إلا نفوس كثيرة ، ولعل القرء كانت أكثر استعمالا في جمع القرء فأوثر عليه تنزيلا لقليل الاستعمال منزلة المهمل ، فيكون مثل قولهم : ثلاثة شسوع . "⁽²⁾

¹ - الحيوان ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، دار الجيل – لبنان ، بيروت - 1416 هـ - 1996 م، ت: عبد السلام محمد

هارون ، ج 6 ، ص 66

² - الكشاف ، ج 1 ، ص 442

فالقرء في اللغة الوقت المعتاد تردد ، قال ابن الأنباري ⁽¹⁾: " والقرء هي الأوقات ، فقد تكون وقتا للحيض ، ووقتا للطهر " ، وقراء النجم وقت طلوعه ، وكذلك وقت أفوله وقراء الريح وقت هبوبها ، ومنه قول الراجز ⁽²⁾: [الرجز] : له فروع كفروع الحائض فالحيض على هذا يسمى قراءاً ، ومنه قول النبي ﷺ: « دعى الصلاة أيام أقرانك » ⁽³⁾

، أي أيام حيضك ، وكذلك على هذا النظر يسمى الطهر قراءاً ، لأنه وقت معتاد تردد يعقب الحيض" ⁽⁴⁾ ، وقال قائلون : إنه موضوع بحثية معنى واحد مشترك بين الحيض والطهر ، والقائلون بهذا القول اختلفوا على ثلاثة أقوال :

فالأول : أن القرء هو الاجتماع ، ثم في وقت الحيض يجتمع الدم في الرحم ، وفي وقت الطهر يجتمع الدم في البدن ، وهو قول الأصمعي والأخفش والفراء والكسائي .

والقول الثاني : وهو قول أبي عبيد : أنه عبارة عن الانتقال من حالة إلى حالة .

والقول الثالث : وهو قول أبي عمرو بن العلاء : أن القرء هو الوقت ، يقال : أقرأت النجوم إذا طلعت ، وأقرأت إذا أفلت ، ويقال : هذا قارء الرياح لوقت هبوبها ، وأنشدوا للهذلي : إذا هبت لقارئها الرياح ... وإذا ثبت أن القرء هو الوقت دخل فيه الحيض والطهر ، لأن لكل واحد منها وقتاً معيناً ، واعلم أنه تعالى أمر المطلقة أن تعتد بثلاثة قروء ، والظاهر يقتضي أنها إذا اعتدت بثلاثة أشياء تسمى ثلاثة أقراء إن تخرج عن عهدة التكليف ، إلا أن العلماء أجمعوا على أنه لا يكفي ذلك ، بل عليها أن تعتد بثلاثة أقراء من أحد الجنسين" ⁽⁵⁾

ولكل واحد من الفريقين احتجاجات متساوية من جهة لفظ القرء ، والذي رضيه الحذاق أن الآية مجملة في ذلك ، وأن الدليل ينبغي أن يطلب من جهة أخرى .

¹ - كتاب الأضداد ، ص 359

² - سبق تخرجه

³ - سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام ، محمد بن إسماعيل الصنعاني ، دار الأرقام بن أبي الأرقام ، د.ط ، د.ت ، ج 2 ، ص 240

⁴ - المحرر الوجيز ، ج 1 ، ص 304

⁵ - مفاتيح الغيب ، ج 6 ، ص 76

المسألة التاسعة ميراث الأم مع الإخوة

تخرج أبي الوليد ابن رشد⁽¹⁾:

أجمع الفقهاء من هذا الباب على أن الأم يحجبها الإخوة من الثالث إلى السادس لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَا مِمْهُ السُّدُسُ﴾⁽²⁾، واتفقوا على أن واحداً من الإخوة أو الأخوات لا يحجب الأم من الثالث إلى السادس.

تحرير محل النزاع :

اختلفوا في أقل ما يحجب الأم من الثالث إلى السادس من الإخوة؟ فذهب علي - رضي الله عنه - وابن مسعود إلى أن الإخوة الحاجبين هما اثنان فصاعداً ، وبه قال مالك . وذهب ابن عباس إلى أنهم ثلاثة فصاعداً ، وأن الاثنين لا يحجبان الأم من الثالث إلى السادس .

سبب الخلاف :

سبب الاختلاف آيل إلى أقل ما ينطلق عليه اسم الجمع في كلمة «إخوة». فمن قال : أقل ما ينطلق عليه اسم الجمع ثلاثة قال : ((الإخوة الحاجبون ثلاثة فما فوق .))

ومن قال : أقل ما ينطلق عليه اسم الجمع اثنان قال : ((الإخوة الحاجبون هما اثنان)) ، ولا خلاف أن الذكر والأنثى يدخلان تحت اسم الإخوة في الآية وذلك عند الجمهور . وقال بعض المتأخرین لا أنقل الأم من الثالث إلى السادس بالأخوات المنفردات ، لأنه زعم أنه ليس ينطلق عليهم اسم الإخوة إلا أن يكون معهن أخ لموضع تغليب المذكر على المؤنث ، إذ اسم الإخوة هو جمع أخ ، والأخ مذكر .

فالجمع لغة هو الضم ، وله في الاصطلاح النحوي مدلولان ؛ أحدهما : يتعلق بمعناه ، والآخر بذاته ، فأما الأول فجمع الشيء إلى الشيء مقابلة له في ذلك للإفراد والثنية ، فيقال : جمع محمد ممدون ، وثنيته محمدان ، وإفراده بعد الثنوية والجمع محمد .

وأما مدلولية الذات فيه فتعلق بنوعه ، وتعريفه في هذه الحالة هو : "الاسم الدال على أكثر من اثنين" وتحقق هذه الدلالة بطرقتين ؛ إما بتغيير صورة المفرد فيسمى جمع تكسير

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقصد ، ج 2 ، ص 347

² - سورة النساء ، الآية الكريمة 11

، أو بقاء مفرده على حاله اللفظية والعدية فيسمى جمعا سالما⁽¹⁾ وقد اختلف أهل التأويل في عدد {الإخوة} الذين عناهم الله تعالى ذكره بقوله: «إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ» أن صيغة الجمع لا تقال على اثنين في لغة العرب ومن هنا اختلف الناس في مدلول صيغة الجمع حقيقة⁽²⁾. المذهب الأول⁽³⁾:

عنى الله جل ثناؤه بـ{الإخوة} في الآية الكريمة اثنين كان الإخوة أو أكثر منهما ، اثنين كانتا أو كن إناثا أو ذكرين كانا أو كانوا ذكورا أو كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى ، فـ{إخوة} أعم من أن يكونوا ذكوراً أو إناثاً أو بعضهم ذكوراً وبعضهم إناثاً ، ويكون هذا من باب التغليب . وزعم قوم أنَّ {الإخوة} خاص بالذكور ، وأن الأخوات لا يَحْجِبُنَ الأم من الثالث إلى السادس ، قالوا: لأن إخوة جمع آخر ، وجمع آخر على إخوة لا يراه سببيوه ، بل إخوة عنده اسم جمع ، لأن {فعلة} لا يجمع على { فعلة}. وابن السراج يرى { فعلة} إذا فهم منه الجمع اسم جمع ، لأن { فعلة} لم يطرد جمعاً لشيء⁽⁴⁾ ، والجمهور على أنَّ {الإخوة} وإن كانوا بلفظ الجمع يَقْعُون على الاثنين ، فيَحْجِبُ الأخوان أيضاً الأم من الثالث إلى السادس⁽⁵⁾.

قال أبو البقاء : "الجمع هنا للاثنين ، لأن الاثنين يحجبان عند الجمهور⁽⁶⁾ والجمع يقع على الاثنين كقوله تعالى: ﴿وَكُلَا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِين﴾⁽⁷⁾

ولقوله ﴿الاثنان فَمَا فَوْهُمَا جَمَاعَةٌ﴾⁽⁸⁾ ، قال ابن عطية : " واستدل الجميع بأن أقل الجمع اثنان ، لأن الثنوية جمع شيء إلى مثله ، فالمعنى يقتضي أنها جمع ، وذكر المفسرون أن ((العرب قد تأتي بلفظ الجمع وهي تزيد الثنوية)) كقوله : ﴿وَأَطْرَافَ النَّهَار﴾⁽⁹⁾

¹ - معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد سمير نجيب اللبني ، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان ، ط: الأولى 1405هـ/1985م ، ص 49 / 50

² - روح المعاني ، الألوسي ، ج 4 ، ص 225 / 226

³ - قال به جماعة من أصحاب رسول الله والتابعين لهم بإحسان ومن بعدهم من علماء أهل الإسلام في كل زمان .

⁴ - البحر المحيط ، ج 3 ص 22

⁵ - الدر المصون ، ج 3 ، ص 602

⁶ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، ج 1 ، ص 169

⁷ - سورة الأنبياء ، الآية الكريمة 78

⁸ - المصنف ، أب بكر عبد الله ابن محمد بن إبراهيم ابن أبي شيبة ، مكتبة الرشد ، ناشرون ، ط: الأولى ، 1425هـ/ 2004م ، ت: حمد بن عبد الله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحياني ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة ، رقم: 8895 ، رقم: 3 ، ص 628

النَّهَار﴾⁽¹⁾ ، واحتجوا بهذا أن الإخوة يدخل تحته الأخوان⁽²⁾ ، والمراد بالإخوة ((عدد ممن له إخوة من غير اعتبار التسلیث سواء كانوا من الأخوة أو الأخوات ، سواء كانوا من جهة الآبوبين أو من جهة أحدهما))⁽³⁾ .

وأن حكم الاثنين في باب الميراث حكم الجماعة ، ألا ترى أن البنتين كالبنات ، والأختين كالأخوات في استحقاق الثنين فكذا في الحجب ؛ وأيضاً معنى ((الجمع المطلق مشترك بين الاثنين وما فوقهما)) ، وهذا المقام يناسب الدلالة على الجمع المطلق فدل بلفظ {الإخوة} عليه ، بل قال جمع إن صيغة الجمع حقيقة في الاثنين كما فيما فوقهما في كلام العرب ، فقد أخرج الحكم والبيهقي عن زيد بن ثابت أنه كان يحجب الأم بالأخرين فقالوا له : يا أبا سعيد إن الله تعالى يقول : ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ وأنت تحجبها بأخرين فقال : إن العرب تسمى الأخرين إخوة⁽⁴⁾ ، وصرح بعض الأصوليين أنها في الاثنين في المواريث والوصايا ملحقة بالحقيقة ، والنحو على خلاف ذلك.

قال ابن العربي: "يقتضي بظاهره أنه إذا كان له ثلاثة إخوة أنهم يحجبونها حجب نقصان بلا خلاف ، وإن كانوا أخوين ((فروي عن ابن عباس أنهم لا يحجبانها ؛ وغرضه ظاهر ؛ فإن الجمع خلاف التثنية لفظاً وصيغة ، وهذه صيغة الجمع فلا مدخل لها في التثنية)). ومن يعجب فعجب أن يخفي على حبر الأمة وترجمان القرآن ودليل التأويل عبد الله بن عباس هذه المسألة ؛ وع ضد هذا الظاهر بأن قال : ((إن الأم أخذت الثالث بالنص ، فكيف يسقط النص بمحتمل)). وهذا المنحى مائل عن سنن الصواب . ولعلمائنا في ذلك ... ثلاثة أوجه :

الأول : أنه ينطلق لفظ {الإخوة} على الأخرين ؛ بل قد ينطلق لفظ الجماعة على الواحد ، تقول العرب : نحن فعلنا ، وتريد القائل لنفسه خاصة . قال الله تعالى: ﴿خَصْمَانِ بَعْدَ بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ﴾⁽⁵⁾ ، وقال: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾⁽¹⁾ ، وفي بعض القراءة: ﴿وَكُنَّا

¹ - سورة طه ، الآية الكريمة 130

² - المحرر الوجيز ، ابن عطية ، ج 2 ، ص 17

³ - روح المعاني ، الألوسي ، ج 4 ، ص 225 / 226

⁴ - سنن البيهقي الكبرى ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: الثالثة ، 1424هـ/2003م ، ت: محمد عبد القادر عطا ، كتاب الفرائض ، (16) باب فرض الأم ، رقم : 12295 ، ج 6 ، ص 373

⁵ - سورة ص ، الآية الكريمة 22

لِحُكْمِهِما شَاهِدِينَ⁽²⁾ ، وَقَالَ: **«بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ**

⁽³⁾ والرسول واحد ، وقال تعالى : **«أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ**
⁽⁴⁾ يعني أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، وقيل عائشة وصفوان وقال : **«وَالْقَى الْأَلْوَاحَ**
⁽⁵⁾ وكنا لوحين ، وجاز أن يقال الألواح للاثنين⁽⁶⁾ . وقال : **«وَأَطْرَافَ النَّهَارِ**
⁽⁷⁾ وهو طرفان . وقال تعالى : **«إِنَّا مَعْكُمْ مُسْتَمِعُونَ**
⁽⁸⁾ وقال : **«أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ**
⁽⁹⁾ وقال : **«الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قُدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشُوْهُمْ**
⁽¹⁰⁾ وكان واحدا وهذا كله صحيح في اللغة سائغ .

الثاني : أن الله تعالى قال في ميراث الأخوات : **«فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانُ مِمَّا تَرَكَ**

⁽¹¹⁾ فحمل العلماء البنتين على الأخرين في الاشتراك في الثلثين ، وحملوا الأخوات على البنات في الاشتراك في الثلثين ، وكان هذا نظرا دقيقا وأصلا عظيما في الاعتبار ، وعليه المعول ، وأراد الباري بذلك أن يبين لنا دخول القياس في الأحكام .

الثالث : أن الكلام في ذلك لما وقع بين عثمان وابن عباس ؛ قال له عثمان : " إن قومك حجوها - يعني بذلك قريشا - وهم أهل الفصاحة والبلاغة وهم المخاطبون ، والقائمون بذلك ؛ والعاملون به ؛ فإذا ثبتت هذا فلا يبقى لنظر ابن عباس وجه ؛ لأنه إن عول على اللغة فغيره من نظائره ومن فوقه من الصحابة أعرف بها ، وإن عول على المعنى فهو لنا ؛ لأن الأخرين كالبنتين كما بينا ، وليس في الحكم بمذهبنا خروج عن ظاهر الكلام ؛ لأننا بينا أن في اللغة واردا لفظ الاثنين على الجميع

⁽¹²⁾

¹ - سورة الأنبياء ، الآية الكريمة 78

² - معاني القرآن ، الفراء ، ج 2 ، ص 212

³ - سورة النمل ، الآية الكريمة 35

⁴ - سورة النور ، الآية الكريمة 26

⁵ - سورة الأعراف ، الآية الكريمة 150

⁶ - معاني القرآن ، الفراء ، ج 1 ، ص 410

⁷ - سورة طه ، الآية الكريمة 130

⁸ - سورة الشعراء ، الآية الكريمة 15

⁹ - سورة السجدة ، الآية الكريمة 18

¹⁰ - سورة النساء ، الآية الكريمة 173

¹¹ - سورة النساء ، الآية الكريمة 176

¹² - أحكام القرآن ، ابن العربي ، ج 1 ، ص 440 / 441

قال الرازي : "أن أقل الجمع اثنان وهو قول القاضي أبي بكر الباقياني رحمه الله ، واحتجوا فيه بوجوه : أحدها : قوله تعالى : **﴿فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا﴾**⁽¹⁾ ، ولا يكون للإنسان الواحد أكثر من قلب واحد ، ثانية : قوله تعالى : **﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْتَنِينَ﴾** والتقييد بقوله : ((فوق اثنين)) إنما يحسن لو كان لفظ النساء صالحًا للثنتين . ثالثها : قوله : « الاثنان فما فوقهما جماعة » والقائلون بهذا المذهب زعموا أن ظاهر الكتاب يوجب الحجب بالأخرين ، وعلى هذا التقدير ((ظاهر الكتاب لا يوجب الحجب بالأخرين ، وإنما الموجب لذلك هو القياس)) ، وتقريره أن نقول : ((الأخنان يوجبان الحجب ، وإذا كان كذلك فالأخوان وجوب أن يحجبا أيضًا ، إنما قلنا إن الأختين يحجبان ، وذلك لأننا رأينا أن الله تعالى نزل الاثنين من النساء منزلة الثلاثة في باب الميراث ، ألا ترى أن نصيب البنات ونصيب الثلاثة هو الثناء ، وأيضاً نصيب الأخرين من الأم ونصيب الثلاثة هو الثالث ، فهذا الاستقراء يوجب أن يحصل الحجب بالأختين ، كما أنه حصل بالأخوات الثلاثة ، فثبتت أن الأختين يحجبان ، وإذا ثبت ذلك في الأخرين لزم ثبوته في الأخرين ، لأنه لا قائل بالفرق)) ، فهذا أحسن ما يمكن أن يقال في هذا الموضوع ، وفيه إشكال ((لأن إجراء القياس في التقديرات صعب لأنه غير معقول المعنى))، فيكون ذلك مجرد تشبيه من غير جامع ، ويمكن أن يقال : ((لا يتمسك به على طريقة القياس ، بل على طريقة الاستقراء لأن الكثرة أمارة العموم ، إلا أن هذا الطريق في غاية الضعف والله أعلم)) ، واعلم أنه تأكد هذا بإجماع التابعين على سقوط مذهب ابن عباس ، والأصح في أصول الفقه أن ((الإجماع الحاصل عقب الخلاف حجة))⁽²⁾.

قال الأخفش⁽³⁾: "اثنين قد جعل جماعة ... وذلك أن في كلام العرب أن ((كل شيئين من شيئين فهو جماعة)) وقد يكون اثنين في الشعر ، قال الفرزدق⁽⁴⁾: [الطوبل]:

بِمَا فِي فُؤَادِنَا مِن الشَّوْقِ وَالْهَوَى
فَيُجْبِرُ مُنْهَاضُ الْفُؤَادِ الْمُشَعَّفُ

¹ - سورة التحرير ، الآية الكريمة 4

² - مفاتيح الغيب ، ج 9 ، ص 174 / 175

³ - معاني القرآن ، الأخفش ، ص 308

⁴ - جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام ، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي ، دار نهضة ، مصر ، ت: علي محمد البجاوي ، ص 697 ، الكتاب ، سبيوبيه ، ج 3 ، ص 623

ونذكر سيبويه⁽¹⁾: "في باب ما لفظ به مما هو مثُلٌ كما لفظ بالجمع ، حيث قال : " وهو أن يكون الشيئان كُلُّ واحد منها بعض شيء مفردٍ من صاحبه . وذلك قوله : ما أحسن رءوسهما ، وأحسن عواليهما... فرقوا بين المثلَى الذي هو شيءٌ على حدةٍ ، وبين ذا . قال الخليل⁽²⁾ : نظيره قوله : (فعلنا) وأنتم اثنان ، فتكلم به كما تكلم به وأنتم ثلاثة . وقد قالت العرب في الشيئين اللذين كُلُّ واحد منها اسمٌ على حدة وليس واحدٌ منها بعض شيء كما قالوا في ذا ؛ لأن التثنية جمعٌ ، فقالوا كما قالوا: فعلنا وحجة هذا القول أنك إذا جمعت واحد إلى واحداً فهما جماعة لأن أصل الجمع ضم شيء فالثنوية أول الجمع مشهور في كلام العرب إيقاع الجمع على الثنوية ، وإنما حجب العلماء الأم بالأخوين لدليل اتفقوا عليه وهو أن لفظ الإخوة يطلق على الأخوين فما زاد بذلك جائز في اللغة وهو ما ذهب إليه صاحب التحرير والتنوير: " وقد اختلف فيما دون الجمع وما إذا كان الاخوة إثنان : فقال الجمهور الأخوان يحجبان الأم ، والأختان أيضاً⁽³⁾ ، فأقل المجموع اثنان وأقصاها لا غاية له ، تقول العرب : ضربت من زيد وعمرو رؤوسهما ، فأوجعت من إخوتك ظهورهما . وأنشد الأخفش⁽⁴⁾ :

لما أنتنا المرأتان بالخبر أن الأمر فيها قد شهر

فجميع أهل اللغة يقولون إن الأخوين جماعة ، كما أن الإخوة جماعة ، لأنك إذا جمعت واحداً إلى واحداً فهما جماعة ، ويقال لهما إخوة .

وحكمي سيبويه أن العرب تقول : " قد وضعوا رحالهما ، يريدون رحليهما "⁽⁵⁾ ، وما كان الشيء منه واحداً فتثنيته جمع ، لأن الأصل هو الجمع⁽⁶⁾ والصواب من القول في ذلك أن المعنى اثنان من إخوة الميت فصاعداً على ما قاله أصحاب رسول الله دون ما قاله بن عباس رضي الله عنهم لنقل الأمة وراثة صحة ما قالوه من ذلك عن الحجة وإنكارهم ما قاله بن عباس في ذلك ، وقد قال بعض النحويين إنما قيل

¹ - نفسه ، ج 3 ، ص 621

² - المرجع السابق ، ج 3 ، ص 620

³ - التحرير والتنوير ، ج 4 ، ص 260

⁴ - تفسير الثعلبي ، ج 3 ، ص 268 ، تفسير القرطبي ، ج 5 ، ص 73

⁵ - الكتاب ، سيبويه ، ج 2 ، ص 49

⁶ - معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ج 2 ، ص 22

{إخوة} لأن أقل الجمع اثنان ، وذلك أنه إذا ضم شيء إلى شيء صارا جمیعاً بعد أن كانا فردين فجماعاً ليعلم أن الاثنين جمع⁽¹⁾
المذهب الثاني⁽²⁾:

عنى الله جل ثناؤه بالآية جماعة أقلها ثلاثة ، وأنكر أن يكون الله جل ثناؤه حجب الأم عن ثلثها مع الأب بأقل من ثلاثة إخوة ، فعن شعبة مولى بن عباس عن بن عباس أنه دخل على عثمان رضي الله عنه فقال لم صار الأخوان يرددان الأم إلى السادس وإنما قال الله {فإن كان له إخوة} والأخوان في لسان قومك وكلام قومك ليسا بإخوة فقال عثمان رضي الله عنه هل أستطيع نقض أمر كان قبلني وتوارثه الناس ومضى في الأمصار.

قال أبو البقاء : " هو على بابه والاثنان لا يحجبان⁽³⁾، وقالوا في جمع أخي إخوة وإخوان⁽⁴⁾ فظاهر لفظ {إخوة} اختصاصه بالجمع المذكر ، لأن {إخوة} جمع أخي . وقد ذهب إلى ذلك طائفة فقالوا : الإخوة تحجب الأم عن الثالث دون الأخوات ، وعندنا يتناول الجميعين على سبيل التغليب . فإذا يصير المراد بقوله : {إخوة} ، مطلق الإخوة ، أي : أشقاء ، أو لأب ، أو لأم ، ذكوراً أو إناثاً ، أو الصنفين .

كما أن ظاهر لفظ {إخوة} ، الجمع . وأن الذين يحطون الأم إلى السادس ثلاثة فصادعاً ، ((الأخوات عند ابن عباس رضي الله عنه في حكم الواحد لا يحطان)) وأما إذا ورد لفظ الجمع ولم يقترن به ما يبين المراد فإنما يحمل على الجمع ، ولا يحمل على الثنوية ، لأن اللفظ مالك للمعنى ، وللبنيمة حق ، وذكر بعض من احتج لقول عبد الله بن عباس : ((أن بناء الثنوية يدل على الجنس والعدد ، كبناء الإفراد ، وبناء الجمع يدل على الجنس ولا يدل على العدد فلا يصح أن يدخل هذا على هذا))⁽⁵⁾

قال الزمخشري: " الأخوة تقييد معنى ((الجمعية المطلقة بغير كمية ، والثنوية كالثالثية

¹ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبراني أبو جعفر ، دار هجر ، ط:الأولى ، 1422هـ/2001م ، ت:عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ج 6 ، ص 466

² - وهو روایة عن بن عباس رضي الله عنهما

³ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات ، ج 1 ، ص 169

⁴ - نفسه ، ص 174

⁵ - المحرر الوجيز ، ابن عطية ، ج 2 ، ص 17

والتربيع في إفادة الكمية ، وهو موضع الدلالة على الجمع المطلق ، فدل بالأخوة عليه)⁽¹⁾
وقال الشيخ⁽²⁾: " ولا نسلم له دعوى أن الإخوة تفيد معنى الجمعية المطلقة ، بل تقييد
معنى الجمعية التي بعد التثنية بغير كمية فيما بعد التثنية "
وبناءً على أن {الأخوة} صيغة الجمع فلا يتناول المثنى ، وبه قال الخازن ، وابن
عاشر⁽³⁾ ، فالمذكور في الآية صيغة جمع فهي ظاهرة في أنها لا ينقلها إلى السدس إلا
جماعة من الإخوة ثلاثة فصاعدا ذكورا أو مختلطين .

¹ - الكشاف ، الزمخشري ، ج 2 ، ص 36

² - البحر المحيط ، أبو حيان ، ج 3 ، ص 193

³ - التحرير والتنوير ، ابن عاشور ، ج 4 ، ص 260

المسألة العاشرة حد الزنا في العبيد في كلمة الإحسان

تخریج أبي الولید ابن رشد⁽¹⁾:

حكم العبيد في فاحشة الزنا ، فإن العبيد صنفان : ذكور ، وإناث . أما الإناث فإن العلماء أجمعوا على أن الأمة إذا تزوجت وزنت أن حدتها خمسون جلدة لقوله تعالى لقوله تعالى: ﴿فِإِذَا أَحْسِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَ نِصْفٌ مَا عَلَى الْمُحْسَنَاتِ مِنَ الْعَدَاب﴾⁽²⁾

تحرير محل النزاع :

اختلف الفقهاء في الأمة إذا لم تتزوج ، فقال جمهور فقهاء الأمصار : حدتها خمسون جلدة ، وقالت طائفة : لا حد عليها ، وإنما عليها تعزير فقط ، وقال قوم : لا حد على الأمة أصلا .

سبب الخلاف :

والسبب في اختلافهم الاشتراك الذي في اسم (الإحسان) في قوله تعالى: ﴿فِإِذَا أَحْسِنَ﴾ ؛ فمن فهم من الإحسان التزوج وقال بدليل الخطاب قال : لا تجلد غير المتزوجة ، ومن فهم من الإحسان الإسلام جعله عاما في المتزوجة وغيرها . القراءات الواردة في الآية الكريمة :

فيها ثلاثة قراءات :قرأ⁽³⁾ الجمهور هذه اللفظة ﴿الْمُحْسَنَاتُ﴾ سواء كانت معرفة بـ﴿أَل﴾ أم نكرة بفتح الصاد ، والكسائي بكسرها في الجمع ، إلا قوله ﴿وَالْمُحْسَنَاتُ مِنَ النِّسَاء﴾ في رأس الجزء فإنه وافق الجمهور.

فأمّا القراءة الأولى وهي قراءة الفتح ؛ فيها وجهان : أشهرهما: أنه أسند الإحسان إلى غيرهن ، وهو إما الأزواج أو الأولياء ، فإن الزوج يُحْسِنُ امرأته أي : ((يُعْفُها)) ، والولي يُحْسِنُها بالتزويج أيضاً والله يُحْسِنُها بذلك . الثاني: أن هذا المفتوح الصاد بمنزلة المكسور ، يعني أنه اسم فاعل ، وإنما شد فتح عين اسم الفاعل في ثلاثة ألفاظ : أحْسَنَ فهو مُحْسَنٌ ، وألْقَحَ فهو مُلْقَحٌ ، وأسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ .

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، ج 2 ، ص 443

² - سورة النساء ، الآية الكريمة 25

³ - السبعة في القراءات ، البغدادي ، ج 3 ، ص 285

وأَمَّا القراءة الثانية وهي قراءة الكسر فإنَّه أَسْنَد الإِحْسَان إِلَيْهِنَّ؛ لَأَنَّهُنْ يُحْصِنُّ أَنفُسَهُنَّ بعفافِهِنَّ، أو يُحْصِنُّ فروجَهُنَّ بالحفظ ، أو يُحْصِنُّ أَزْوَاجَهُنَّ.

وأَمَّا استثناء التي في رأسِ الْجَزءِ فَالْكَسَائِيُّ : لَأَنَّ الْمَرَادَ بِهِنَّ الْمُزَوَّجَاتِ فَالْمَعْنَى : (أَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ أَحْصَنُوهُنَّ) ، فَهُنَّ مَفْعُولَاتٌ ، وَهَذَا عَلَى أَحَدِ الْأَقْوَالِ فِي الْمُحْسَنَاتِ هُنَّ مَنْ هُنْ ؟ عَلَى أَنَّهُ قَدْ قَرِئَ - شَادَا - التِّي فِي رأسِ الْجَزءِ بِالْكَسَرِ أَيْضًا ، وَإِنْ أَرِيدَ بِهِنَّ الْمُزَوَّجَاتِ ؛ لَأَنَّ الْمَرَادَ أَحْصَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ أَوْ فِرْوَاجَهُنَّ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وأَمَّا القراءة الثالثة وهي قراءة الرفع : {الْمُحْسَنَاتِ} بضم الصاد ، وهي قراءة يَزِيدُ⁽¹⁾ بن قطيب ، كَأَنَّهُ لَمْ يَعْتَدْ بِالسَاكِنِ فَأَتَبَعَ الصَّادَ لِلْمَيْمَ كَوْلَهُمْ : ((مُثْنٌ)) ، وَلَمْ يَعْتَدُوا بِالْحَاجِرِ ، لَأَنَّهُ سَاكِنٌ فَهُوَ حَاجِزٌ عَيْرٌ مُتَّيِّنٌ . وَأَصْلُ هَذِهِ الْمَادَةِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَنْعِ ، وَمِنْهُ ((الْحِصْنُ)) لَأَنَّهُ يُمْنَعُ بِهِ ، وَ((حِصَانٌ)) لِلْفَرَسِ مِنْ ذَلِكِ . وَيَقُولُ : أَحْصَنَتِي الْمَرْأَةُ وَحَصَنَتِي ، وَمَصْدُرُ حَصَنَتِي : ((حُصْنٌ)) عَنْ سَبِيُّوْيَهُ⁽²⁾ : "وَقَالُوا لِلْمَرْأَةِ : حَصَنْتِي حُصْنًا وَهِيَ حَصَانٌ ، كَجَبَّتِي جُبْنًا وَهِيَ جَبَانٌ" . وَإِنَّمَا هَذَا كَالْحَلْمِ وَالْعُقْلِ . وَقَالُوا : حَصَنْنَا ، كَمَا قَالُوا : عَلِمْنَا ، وَقَالُوا : حُصَنْنَا مِثْلَ قَوْلَهُمْ : جُبْنًا" ، وَ((حَصَانَةً)) عَنِ الْكَسَائِيِّ وَأَبِي عَبِيدَةَ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ أَحْصَنَتِي مُحْصَنَةً ، وَمِنْ حَصَنْتِي حَاصِنَ ، قَالَ الشَّاعِرُ⁽³⁾ :

وَحَاصِنٌ مِنْ حَاصِنَاتِي مُلْسٌ⁽⁴⁾ مِنْ الْأَذَى وَمِنْ قِرَافِ الْوَقْسِ⁽⁵⁾

وَيَقُولُ لَهَا : ((حَصَانٌ)) أَيْضًا بفتحِ الْحَاءِ ، قَالَ حَسَانٌ يَصِفُّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا [الْطَّوِيلِ]⁽⁶⁾ :

حَصَانًا رَزَانَ الرَّجُلِ يَشْبُعُ جَارُهَا وَتَصْبِحُ غَرَّتِي مِنْ لُحُومِ الْغَوَافِلِ

وَقَرَأُ⁽⁷⁾ نَافِعُ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبْوِ عُمَرٍ وَابْنِ عَامِرٍ وَحَفْصَ عَنْ عَاصِمٍ : {أَحْصِنَّ} بضم الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الصَّادِ عَلَى الْبَنَاءِ لِلْمَفْعُولِ ، أَيْ : ((فَإِذَا أَحْصِنَّ بِالْتَّزَوِّجِ)) فَالْمُحْصِنُ لَهُنَّ هُوَ

¹ - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 222

² - الكتاب ، سبيويه ، ج 4 ، ص 36

³ - البيت للعجاج ، جمهرة اللغة ، أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري ، دائرة المعارف ، حيدرآباد ، ط :

الأولى ، 1344هـ/مادة (حصن) ، ج 2 ، ص 165

⁴ - المُلْسُ : الْبِرَاءَةُ مِنْ كُلِّ عِيْبٍ يَذْمُمُ

⁵ - قراف : المخالطة ، وقنس : الْجَرْبُ ، وَيَعْنِي بِهِ هَذَا الْعِيْبُ

⁶ - ديوان حسان بن ثابت الانصاري ، ت: عبد الله سنه ، دار المعرفة ، بيروت ، ط: الأولى ، 1427هـ/2006م ، ص

الزوج . وقرأ الكسائي وحمة مفتوحة الألف ، والباقيون بفتحها على البناء للفاعل ، وروى المفضل وأبو بكر عن حفص بالفتح . والمعنى: ((فإذا أحصنَ فروجَهنَ أو أزواجاًهنَ))⁽¹⁾ ، واختلف عن عاصم فوجه الكلام أن تكون القراءة الأولى ((بالتزوج)) ، والثانية ((بالإسلام أو غيره مما هو من فعلهن)) ، ولكن يدخل كل معنى منهما على الآخر ، واختلف المتأولون فيما هو الإحسان هنا"⁽²⁾ ، فقيل معناه ((أسلمن)) ، وقرأ حفص بضم الألف وكسر الصاد ومعناه ((زوجن))⁽³⁾ ، فالفتح معناه ((ذوات الأزواج)) ، والكسر معناه ((العفائف والحرائر))⁽⁴⁾

قال أبو البقاء : " قوله تعالى:{والمحصنات} هو معطوف على أمهاتكم ، و {من النساء} حال منه ، والجمهور على فتح الصاد هنا لأن المراد بهن ((ذوات الأزواج)) ، وذات الزوج محصنة بالفتح لأن زوجها ((أحصنها)) : أي أعفها ، فاما {المحصنات} في غير هذا الموضع فيقرأ بالفتح والكسر وكلاهما مشهور ، فالكسر ((على أن النساء أحصن فروجهن أو أزواجاًهن)) ، والفتح ((على أنهن أحصن بالأزواج أو بالإسلام)) ، واشتقاق الكلمة من التحسين ، وهو المنع⁽⁵⁾... {إذا أحصن بالأزواج أو بالإسلام} ، وبفتحها أي ((فروجهن))⁽⁶⁾ يقرأ بضم الهمزة : أي بـ ((الأزواج)) ، وبفتحها أي

فبناء " ح ص ن " على المنع ، لكن يتصرف بحسب متعلقاته وأسبابه ، وقد ورد في القرآن الكريم ويُراد به أحد أربعة معان : التزوج والعفة والحرية والإسلام ، وزاد⁽⁷⁾ الرافعي العقل لمنعه من الفواحش ، والوجوه كلها مشتركة في أصل المعنى اللغوي وهو ((المنع)) . يقال : مدينة حصينة ودرع حصينة مانعة صاحبها من الآفات والجراثيم . والحرية سبب لمنع الإنسان من نفاذ حكم الغير فيه ، والعفة مانعة من ارتكاب المناهي ، وكذا

¹ - الدر المصنون ، ج 3 ، ص 657 ، الكشف والبيان ، الثعلبي ، ج 3 ، ص 289 ، التحرير والتتوير ، ج 5 ، ص 17 ، الكشاف ، ج 2 ، ص 60 ، أحكام القرآن لابن العربي ، ج 1 ، ص 517 ، أحكام القرآن للجصاص ، ج 3 ، ص 123

² - المحرر الوجيز ، ابن عطية ، ج 2 ، ص 39

³ - لباب التأويل في معاني التنزيل ، الخازن ، ج 1 ، ص 510

⁴ - مفاتيح الغيب ، فخر الدين الرازي ، ج 10 ، ص 46

⁵ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، ج 1 ، ص 174

⁶ - نفسه ، ج 1 ، ص 176

⁷ - روح المعاني ، الألوسي ، ج 5 ، ص 02 ، ص 11

الإسلام والزوج مانع لزوجته من كثير من الأمور ، والزوجة مانعة للزوج من الوقوع في الزنا ، وهذا تفعك معرفته في الاستثناء الواقع بعده :

فإلا حصن حصن ، قال الله تعالى : «**فِإِذَا أَحْسِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ**» وهو الإسلام . والحرية حصن ، قال تعالى : «**وَالْمُحْسَنَاتُ مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْسَنَاتُ مِنْ الَّذِينَ أَوْثَوْا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ**» فهن الحرائر .

والنكاح حصن ، قال النبي ﷺ : «**هَلْ أَحْصَنْتَ يَعْنِي تَزَوَّجَتْ؟** ؟ قَالَ : نَعَمْ »⁽¹⁾ والتعفف حصن ، قال تعالى : «**وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْسَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ**» هن العفاف يقال : أحسن الرجل فهو محسن بفتح العين في اسم الفاعل ، وأسهب في الكلام فهو مسهب إذا أطال القول فيه ، وألتجأ فهو ملتجأ إذا كان عديما⁽²⁾ فإن أريد به هنا التزوج كان المعنى : ((وحرمت عليكم المحسنات)) أي : المزوجات إلا النوع الذي ملكته أيمانكم : إما بالسببي أو بملك من شري وهبة وإرث ، وهو قول بعض أهل العلم ، ويدل على الأول قول الفرزدق [الطوبل]⁽³⁾ :

وذاتٍ حَلِيلٍ أَنْكَحَتْهَا رِمَاحُنَا حَلَالٌ لِمَنْ يَبْنِي بِهَا لَمْ تُطْلُقْ

يعني : أن مجرد سبائها أحلاها بعد الاستبراء .

قال الطاهر بن عاشور⁽⁴⁾ : « قوله {فإذا أحسن} أي أحسنهن أي ((فإذا تزوجن)) .)) . فالآلية تقتضي أن التزوج شرط في إقامة حد الزنا على الإمام وأن الحد هو الجلد المعين لأنه الذي يمكن فيه التنصيف بالعدد ... وهذه الآية تحير فيها المتألون لاقتضائها أن لا تحد الأمة في الزنى إلا إذا كانت متزوجة »

قال الثعالبي⁽⁵⁾ : « الآية أي ((تزوجن)) ، قال الزهري وغيره : فالمتزوجة محدودة بالقرآن والمسلمة غير المتزوجة محدودة بالحديث »

¹ - صحيح مسلم ، المسمى ((المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)) ، أبي الحسين مسلم بن الحاج القشيري النيسوري ، دار طيبة ، ط: الأولى ، 1427هـ/2006م ، (29) كتاب الحدود ، (05)

باب : من اعترف على نفسه بالزنى ، رقم : 16 ، ص 807

² - أحكام القرآن ، ابن العربي ، ج 1 ، ص 489

³ - العقد الفريد ، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: الأولى ، 1404هـ/1983م ، ت : مفيد محمد قميحة ، ج 6 ، ص 229

⁴ - التحرير والتتوير ، الطاهر بن عاشور ، ج 5 ، ص 17

⁵ - الجوادر الحسان ، الثعالبي ، ج 2 ، ص 220

قال الألوسي : " ... أَيْ بِالْأَزْوَاجِ ... وَقَرَا إِبْرَاهِيمَ {أَحْسَنَ} بِالْبَنَاءِ لِلْفَاعِلِ أَيْ ((أَحْسَنَ فِرْوَاحَهُنَّ وَأَزْوَاجَهُنَّ)) ، وَبَعْضُ مَنْ أَرَادَهُ مِنَ الْآيَةِ قَالَ : ((لَا تَحِدُ الْأَمَةَ إِذَا زَنْتَ مَا لَمْ تَنْزُوجْ بَحْرَ)) . وَرَوَى ذَلِكَ مَذْهَبًا لَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَحَكَى عَدْمُ الْحَدِّ قَبْلَ التَّزَوُّجِ عَنْ مَجَاهِدِ وَطَاؤِسٍ . وَقَالَ الزَّهْرِيُّ : هُوَ فِيهَا بِمَعْنَى التَّزَوُّجِ " ⁽¹⁾

كَانَهُ تَعَالَى ذَكَرَ حَالَ إِيمَانِهِنَّ فِي النِّكَاحِ فِي قَوْلِهِ : {مِنْ فَتِيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ} ثُمَّ كَرَرَ ذَلِكَ فِي حُكْمِ مَا يَجُبُ عَلَيْهِنَّ عِنْدِ إِقْدَامِهِنَّ عَلَى الْفَاحِشَةِ . وَهُنَّا إِشْكَالٌ وَهُوَ أَنَّ الْمُحْسَنَاتِ فِي قَوْلِهِ : {فَعَلَيْهِنَّ نَصْفُ مَا عَلَى الْمُحْسَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ} ، أَهُوَ الزَّوْجُ ، فَيُرَادُ بِهِنَّ ((الْحَرَائِرُ الْمُتَزَوْجَاتُ)) ، وَعَلَيْهِ ((يَجُبُ عَلَيْهِنَّ نَصْفُ الرِّجْمِ ، وَتَصْنِيفُ الرِّجْمِ مَحَالٌ)) ، وَيُسْقَطُ الرِّجْمُ عَنْهُنَّ بِالْدَلِيلِ الْعُقْلِيِّ لِأَنَّ الرِّجْمَ لَا يَتَنَصَّفُ .

قال الفراء⁽²⁾ : " والمحسنات : ((ذوات الأزواج التي أحصنهنّ أزواجهن)). والنصب في المحسنات أكثر. وقد روى علقمة : "المحسنات" بالكسر في القرآن كله إلا قوله {والمحسنات من النساء} هذا الحرف الواحد ؛ لأنها ذات الزوج من سباباً المشركين. يقول : ((إذا كان لها زوج في أرضها استبرأتها بحيبة وحُلْتَ لَكَ))

وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الإِسْلَامُ أَوِ الْعَفْفَ : فَالْمَعْنَى أَنَّ ((الْمُسْلِمَاتُ أَوِ الْعَفِيفَاتُ حَرَامٌ كُلُّهُنَّ)) ، يعني فلا يُرْتَنِي بهن إلا ما مُلِكُوهُنَّ بِتَزْوِيجِهِنَّ أو مُلِكُ يَمِينِهِنَّ ، فَيَكُونُ الْمَرْأَةُ بِ{مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ} التَّسْلُطُ عَلَيْهِنَّ وَهُوَ قَدْرُ مُشَتَّرِكٍ ، وَعَلَى هَذِهِ الْأُوْجَهِ الْثَّلَاثَةِ ⁽³⁾ ، قال الجمهور وَمِنْهُمْ أَبْنَى مُسَعُودٌ : الْإِحْسَانُ هُنَّا إِلَيْهِنَّ . وَالْمَعْنَى : ((أَنَّ الْأَمَةَ الْمُسْلِمَةَ عَلَيْهَا نَصْفُ حَدِّ الْحَرَةِ الْمُسْلِمَةِ)) . وَقَدْ ضَعَفَ هَذَا الْقَوْلُ ، بَأْنَ الصَّفَةَ لَهُنَّ بِإِيمَانِهِنَّ قَدْ تَقدَّمَتْ فِي قَوْلِهِ : {مِنْ فَتِيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ} فَكِيفَ يُقَالُ فِي الْمُؤْمِنَاتِ : ((فِإِذَا أَسْلَمْنَ))؟ قَالَهُ : إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِيُّ . ((وَقَالَ أَبْنَى عَطِيَّةً : ذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ ، لَأَنَّهُ جَائزٌ أَنْ يَقْطَعُ فِي الْكَلَامِ وَيُزِيدَ ، ((فِإِذَا كَنَّ عَلَى هَذِهِ الصَّفَةِ الْمُتَقْدِمَةِ مِنَ الْإِيمَانِ فَإِنْ أَتَيْنَ فَعَلَيْهِنَّ)) ، وَذَلِكَ سَائِعٌ صَحِيحٌ اِنْتَهَى)).

وَلَيْسَ كَلَامُهُ بِظَاهِرٍ ، لَأَنَّ ((أَسْلَمْنَ)) فَعَلَ دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَدَةُ الشَّرْطِ - إِذَا - ، ((فَهُوَ مُسْتَقْبِلٌ مَفْرُوضُ التَّجَدُّدِ وَالْحَدُوثِ فِيمَا يُسْتَقْبِلُ ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَعْبُرَ بِهِ عَنِ الْإِسْلَامِ ، لَأَنَّ

¹ - روح المعاني ، الألوسي ، ج 5 ، ص 02 / ص 11

² - معاني القرآن ، الفراء ، ج 1 ، ص 276

³ - التزوج والإسلام والعفة

الإسلام متقدم سابق لهن)) . ثم إنه شرط جاء بعد قوله تعالى : {فانکوھن} فكأنه قيل :))
فإذا أحسن بالنكاح ، فإن أتین)) .

ومن فسر الإحسان هنا بالإسلام جعله شرطاً في وجوب الحد ، فلو زنت الكافرة لم تحد ⁽¹⁾ ، فتأولها عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عمر بأن الإحسان هنا الإسلام ... ⁽²⁾
، قال الألوسي : "... أجمع القراء كما قال أبو عبيدة : على فتح الصاد هنا - المحسنات - وروایة الفتح عن الكسائي لا تصح ، والمشهور روایة ذلك عن طلحة بن مصرف ويحيى بن وثاب عليه يكون اسم فاعل ((لأنهن أحسن فروجهن عن غير أزواجهن)) أو ((أحسن أزواجهن)) وقيل : الصيغة للفاعل على القراءة الأولى أيضاً فقد قال ابن الأعرابي : " كل أفعال اسم فاعله بالكسر إلا ثلاثة أحرف ((أحسن)) و ((أفح)) إذا ذهب ماله و ((أسهب)) إذا كثر كلامه ..." وأخرج عبد بن حميد أنه قال : ((إحسانها إسلامها)) ، وذهب كثير من العلماء إلى أن المراد من الإحسان على القراءة الأولى ((الإسلام)) أيضاً لا ((التزوج)) " ويقال : حصنت المرأة بالضم حصناً أي عفت فهي حاصلن وحصنان بالفتح وحصناء أيضاً بينة الحصانة وفرس حصان بالكسر بين التحسين والتحصن ويقال : إنه سمي حصاناً لأنه ضن بمائه فلم ينزل إلا على كريمة ثم كثر ذلك حتى سموا كل ذكر من الخيل حصاناً ⁽³⁾ وعلى هذا يكون الاستثناء متصلأً .

قال النيسابوري : " كأنه تعالى ذكر حال إيمانهن في النكاح في قوله : {من فتياتكم المؤمنات} ثم كرر ذلك في حكم ما يجب عليهم عند إقدامهن على الفاحشة . وهن إشكال وهو أن المحسنات في قوله : {فعليهن نصف ما على المحسنات من العذاب} ... أو الإسلام أي ((الحرائر الأبكار)) . وعلى هذا القول ((يجب عليهم خمسون جلدة وهذا القدر واجب في زنا الأمة محسنة كانت أو لم تكن)) ، والمراد بيان تخفيف عذابهن . وذلك أن حد الزنا يغليظ عند التزوج وهذه إذا زنت وقد تزوّجت فحدها خمسون جلدة لا يزيد عليها ، فلأن يكون قبل التزوج هذا القدر أولى ⁽⁴⁾ ، قال الفراء : " المحسنات : العفائف ⁽⁵⁾

¹ - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 233 / 234

² - التحرير والتنوير ، ج 5 ، ص 17

³ - روح المعاني ، الألوسي ، ج 5 ، ص 02 / ص 11

⁴ - نفسه ، ج 2 ، ص 480

⁵ - معاني القرآن ، الفراء ، ج 1 ، ص 276

ومنهم من طعن في معنى الإسلام فقال : انه تعالى وصف الإمام بالإيمان في قوله : **»فتياتكم المؤمنات«** ومن بعيد أن يقال فتياتكم المؤمنات ، ثم يقال : ((فإذا آمن)) ، فان
حالهن كذا وكذا ، ويمكن أن يجاب عنه بأنه تعالى ذكر حكمين :

الأول : حال نكاح الإمام ، فاعتبر الإيمان فيه بقوله : «من فتياتكم المؤمنات»

الثاني : حكم ما يجب عليهن عند إقدامهن على الفاحشة ، فذكر حال إيمانهن أيضا في
هذا الحكم ، وهو قوله : **«فإذا أحصينَ فِيْنَ أَتَيْنَ بِفَاحشَةٍ»** وهو شرط بعد شرط ، فيقتضي
كون الحكم مشروطاً بهما نصا ، فهذا إشكال قوي في الآية . فليس المراد منه جعل هذا
الإحسان شرطاً لأن يجب في زناها خمسون جلدة ، بل المعنى ((أن حد الزنا يغليظ عند
التزوج))، فهذه إذا زنت وقد تزوجت فحدها خمسون جلدة لا يزيد عليه ، فبأن يكون قبل
التزوج هذا القدر أيضاً أولى ، وهذا مما يجري مجرى المفهوم بالنص ، لأن عند حصول ما
يغليظ الحد ، لما وجب تخفيف الحد لمكان الرق ، فبأن يجب هذا القدر عند مالا يوجد ذلك
المغليظ كان أولى والله أعلم ⁽¹⁾.

قال الشافعي⁽²⁾ : " والنصف لا يكون إلا في الجلد الذي يتبعض ، فأما الرجم الذي هو
((قُتلُ قَلَّا نِصْفَ لَهُ)) . ثم ساق الكلام إلى أن قال : وإحسان الأمة إسلامها . وإنما قلنا هذا ،
استدلاً بالسنة ، وإجماع أكثر أهل العلم .

ولما قال النبي ﷺ : " إذا زنت أمة أحدهم ، فتبين زناها : فليجلدها" ⁽³⁾ ولم يقل محسنة
كانت ، أو غير محسنة .

وإن أريد به **الحرائر فالمراد** ((إلا ما ملكت بملك اليمين)) ، وعلى هذا فالاستثناء منقطع ⁽⁴⁾.

¹ - مفاتيح الغيب ، الرازي ، ج 10 ، ص 46

² - أحكام القرآن ، الشافعي ، ج 1 ، ص 307 / 308 / 309

³ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت النبي ﷺ يقول : " إذا زنت أمة أحدهم فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب
عليها ثم إن زنت فليجلدها الحد ولا يثرب ثم إن زنت الثالثة فتبين زناها فليبعها ولو بحبل من شعر " رواه البخاري في
صححه ، ج 2 ، ص 777

⁴ - الدر المصنون ، السمين الحلبي ، ج 3 ، ص 645 / 646 / 647

الفصل الثالث

الแทريجات النحوية عند ابن الرشد الحفيد في كتابه

"بداية الجتهد ونهاية المقتصد"

المسألة الأولى في حكم النية

تخریج أبي الولید ابن رشد ⁽¹⁾:

اتفق الفقهاء على اشتراط النية في العبادات ، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا
لَيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّين﴾⁽²⁾، ول الحديث علقة بن وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ وَلَكُلُّ امْرٍ
مَا نَوَى وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرٍ مَا نَوَى ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ
وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا ، أَوْ امْرَأٌ يَنْكِحُهَا ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ
إِلَيْهِ"⁽³⁾

تحرير محل النزاع :

اختلف علماء الأمصار هل النية شرط في صحة الوضوء أم لا ؟ فذهب فريق منهم إلى أنها شرط ، وذهب فريق آخر إلى أنها ليست بشرط ، لقوله تعالى: ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّين﴾ على كسر اللام اسم فاعل ، وفتحها على معنى ((أنهم يخلصون هم أنفسهم في نياتهم)) وانتصب به (الدين) على أحد الوجهين : إما إسقاط الخافض أي ((مخلصين له في الدين)) أو على المصدر من معنى ((ليعبدوا العبادة ، أو ليدينوا الدين)) أي ((وما أمروا إلا
ليعبدوا العبادة لله مخلصين له الدين))⁽⁴⁾ أي جاعلين دينهم خاصا له تعالى فلا يشركون به عز وجل⁽⁵⁾.

وقال أبو حيان : " قوله تعالى: ﴿إِذَا قَمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾⁽⁶⁾ تقديره : إذا أرتم القيام⁽⁷⁾ إلى

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتضى ، ابن رشد ، ج 01 ، ص 16

² - سورة البينة ، الآية الكريمة 05

³ - صحيح البخاري ، (1) كتاب بدء الوحي ، (1) باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ، رقم: (1) ، ج 1 ص 03

⁴ - الدر المصنون ، ج 11 ، ص 69

⁵ - روح المعاني ، ج 30 ، ص 204

⁶ - سورة المائدة ، الآية الكريمة 06

⁷ - الدر المصنون ، ج 4 ، ص 207

فعل الصلاة⁽¹⁾ حيث عبر عن إرادة القيام بالقيام ، إذ القيام متسبب عن الإرادة ، كما عبروا عن

القدرة على الفعل بالفعل ، في قولهم : الأعمى لا يبصر أى لا يقدر على الإبصار ، و قوله تعالى: ﴿تُعِدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾⁽²⁾ أي : قادرين على الإعادة . و قوله تعالى: ﴿فِإِذَا قرأت القرآن فاستعد﴾⁽³⁾ ، إذا أردت قراءة القرآن ، وهذا من إقامة المسبب مقام السبب ، وذلك أن القيام متسبب عن الإرادة ، والإرادة سببه .

قال الزمخشري⁽⁴⁾: " فإن قلت لم جاز أن يعبر عن إرادة الفعل بالفعل ؟ قلت : لأن الفعل يوجد بقدرة الفاعل عليه وإرادته له وهي قصده ، أي (نيته) إليه ، وميله وخلوص داعيته ، فكما عبر عن القدرة على الفعل بالفعل في قوله : " الإنسان لا يطير ، والأعمى لا يبصر " أي : لا يقدرون على الطير والإبصار ، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوْلَ خَلْقٍ تُعِدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾⁽⁵⁾ أي : إننا كنا قادرين على الإعادة ، كذلك عبر عن إرادة الفعل بالفعل ؛ وذلك لأن الفعل مسبب عن القدرة والإرادة ، فأقيم المسبب مقام السبب للملابسة بينهما وإيجاز الكلام "

فتقدير الكلام : ((إذا قصدتم الصلاة)) (نوitem⁽⁶⁾) ، لأن من توجه إلى شيء وقام إليه إليه كان قاصدا له لا محالة ، فعبر بالقيام عن القصد ، أي : قصدتموها⁽⁷⁾ فعبر عن أحد لازمي الشيء بلازمه الآخر⁽⁸⁾ .

وقال الطاهر بن عاشور⁽⁹⁾: " إذا عزمتم على الصلاة ، لأن القيام يطلق في كلام العرب

¹ - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 449

² - سورة الأنبياء ، الآية الكريمة 104

³ - سورة النحل ، الآية الكريمة 98

⁴ - الكشاف ، الزمخشري ، ج 2 ، ص 201

⁵ - سورة الأنبياء ، الآية الكريمة 104

⁶ - الدر المصنون ، السمين الحلبي ، ج 4 ، ص 208

⁷ - البحر المحيط ، أبو حيان ، ج 3 ، ص 449 ، الكشاف ، ج 2 ، ص 201

⁸ - روح المعاني ، الألوسي ، ج 6 ، ص 69

⁹ - التحرير والتنوير ، ابن عاشور ، ج 6 ، ص 128

بمعنى العزم على الفعل ، قال النابغة [البسيط]⁽¹⁾ :

يأَنْ حِصْنَا وَحَيّْا مِنْ بَنِي أَسَدٍ قَامُوا فَقَالُوا حِمَانًا غَيْرُ مَقْرُوبٍ

أي عزموا رأيهم فقالوا . والقيام هنا كذلك بقرينة تعديته بـ{إلى} لتضمينه معنى ((عدمته إلى أن تصلوا)). قال ابن هشام⁽²⁾: "أنهم يعبرون بالفعل عن أمور كثيرة منها إرادته⁽³⁾ أي إرادة وقوع الفعل ، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط ، الآية .

فظاهر الآية يقتضي وجوب الطهارة بعد القيام إلى الصلاة ؛ لأنه جعل القيام إليها شرطا لفعل الطهارة ، وحكم الجزاء أن يتاخر عن الشرط ، ألا ترى أن من قال لامرأته : "إنْ دَخَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ" إنما يقع الطلاق بعد الدخول ، وإذا قيل : "إذا لقيت زيدا فأكرمه" أنه موجب للإكرام بعد اللقاء ؟ وهذا لا خلاف فيه بين أهل اللغة أنه مقتضى اللفظ وحقيقةه ؛ ولا خلاف بين السلف والخلف أن القيام إلى الصلاة ليس بسبب لإيجاب الطهارة وأن وجوب الطهارة متعلق بسبب آخر غير القيام ، فليس إذا هذا اللفظ عموما في إيجاب الطهارة بعد القيام إلى الصلاة ، إذ كان الحكم فيه متعلقا بضمير غير مذكور.

¹ - ديوان النابغة الديباني ، دار المعرفة ، بيروت ، ط: الثانية ، 1426هـ/2005م ، ت: حمدو طماس ، ص 17

² - مغني اللبيب ، ابن هشام ، ج 6 ، ص 684

³ - نفسه ، ص 685

المسألة الثانية في تحديد غسل اليدين في الوضوء

تخرج أبي الوليد بن رشد⁽¹⁾:

اتفق العلماء على أن غسل اليدين والذراعين في الوضوء من فروض الوضوء لقوله تعالى: «وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَاقِفِ»⁽²⁾

تحرير محل النزاع :

اختلف الفقهاء في إدخال المرافق مع اليدين في الوضوء؟

سبب الخلاف :

السبب في اختلافهم في ذلك : الاشتراك الذي في حرف {إلى} في كلام العرب ، وذلك أن حرف {إلى} مرة يدل في كلام العرب على الغاية ، ومرة يكون بمعنى {مع} فمن جعل {إلى} بمعنى {مع} أوجب دخولها في الغسل ، ومن فهم من {إلى} الغاية ولم يكن الحد عنده داخلا في المحدود لم يدخلهما في الغسل ... وإذا تردد اللفظ بين المعنيين على السواء وجب أن لا يصار إلى أحد المعنيين إلا بدليل . واليد عند العرب تطلق على أطراف الأصابع إلى اليد ، والمرافق داخلة تحت اسم اليد ، فلو كان المعنى ((مع المرافق)) لم يفد ، فلما قال {إلى} اقطع حد المرافق عن الغسل ، وبقيت المرافق مغسولة إلى الظفر ، وهذا الكلام صحيح يجري على الأصول لغة ومعنى . وعليه أكثر العلماء.

المذهب الأول : أصحاب الرأي الأول القائل بأن {إلى} لانتهاء الغاية المكانية والزمانية : {إلى} حرف جر تجر الاسم الظاهر كما تجر المضمر ، نحو : ذهبت إلى البحر ، ونظرت إليه ، ولها معان عديدة منها⁽³⁾:

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، ج 1 ، ص 19

² - سورة المائدة ، الآية الكريمة 06

³ - المعجم الوافي في أدوات النحو العربي ، علي توفيق الحمد و يوسف جميل الزغبي ، دار الأمل ، ط: الثانية ،

أنها أولاً على بابها من انتهاء الغاية⁽¹⁾ ، الزمكانية سواء أكان ما دخلت عليه الآخر الحقيقى ، نحو : سرت من الجامعة إلى الجامع ، وقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بَعْدَهُ يَلْأَمِنَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾⁽²⁾ ، أم كان متصلة بالآخر ، نحو : نمت الليلة إلى نصفها ، ونحو : تجولت بين الآثار إلى المدرج الرومانى ، وهو ما ذكره سيبويه حيث قال : " وأما {إلى} فمنتهى لابتداء الغاية ، تقول: من كذا إلى كذا... ويقول الرجل: إنما أنا إليك ، أي إنما أنت غايتي ، تقول: قمت إليه ، فجعلته منتهاك من مكانك "⁽³⁾ ، وهو أصل معانيها أي انتهاء الغاية⁽⁴⁾ ، كما أيد ذلك ابن عطية بقوله : بل {إلى} في هذه الآية ، غاية مجردة⁽⁵⁾ ، أي تفيد معنى الغاية⁽⁶⁾ ، وقال الشيخ⁽⁷⁾: " وقد غيا الغسل إليها⁽⁸⁾ ، وجة أصحاب هذا القول أن كلمة {إلى} لانتهاء الغاية. وذلك لأن غاية الشيء مقطعة ومنتهاه ، وإنما يكون مقطعاً ومنتهاً إذا لم يبق بعد ذلك .

وذهب بعضهم إلى أن مبدأ الغسل يجب أن يكون الكف بحيث يسيل الماء من الكف إلى المرافق لأن المرافق جعلت في الآية نهاية الغسل ، قال ابن هشام⁽⁹⁾: " وعلى هذا ف{إلى} غاية للغسل لا للإسقاط قلت : وهذا وإن سُلِّمَ فلابد من تقدير مذوف أيضاً، أي {ومُدُّوا الغسل إلى المرافق} ، إذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف ". فدخول المرفق في الحكم وخروجه أمر يدور مع الدليل . وقوله: ﴿إِلَى الْمَرَاقِق﴾ لا دليل فيه على أحد الأمرين ، فمما فيه دليل على الخروج⁽¹⁰⁾ قوله: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرَةٍ﴾⁽¹⁾ ، لأن الإعسار

¹ - الدر المصنون ، ج 4 ، ص 208

² - سورة الإسراء ، الآية الكريمة (01)

³ - الكتاب ، ج 4 ، ص 231 ، رصف المبني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، د. ط ، د. ت ، ص 80 ، أثر اللغة في اختلاف الفقهاء ، ص 225

⁴ - الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: الأولى ، 1413هـ/1992م ، ت: فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، ص 385

⁵ - المحرر الوجيز ، ابن عطية ، ج 2 ، ص 161

⁶ - روح المعاني ، ج 6 ، ص 70

⁷ - هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفي الأندلسي الجياني الغرناطي المغربي المالكي ثم الشافعى (ت 745هـ) ، صاحب تفسير البحر المحيط

⁸ - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 450

⁹ - مغني اللبيب ، ج 6 ، ص 28

¹⁰ - الكشاف ، الزمخشري ، ج 2 ، ص 203

علة الإنذار . وبوجود الميسرة تزول العلة ، ولو دخلت الميسرة فيه لكان منظرا في كاتا الحالتين معسرا وموسرا . وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيلِ﴾⁽²⁾ ، لو دخل الليل لوجب الوصال . وما فيه دليل على أن الدخول قوله : "حفظت القرآن من أوله إلى آخره " لأن الكلام مسوق لحفظ القرآن كله . ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ مَسَجَدَ الْحَرَامَ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾⁽³⁾ ، لوقوع العلم بأنه لا يسرى به إلى بيت المقدس من غير أن يدخله . وقوله: ﴿إِلَى الْمَرَاقِفِ﴾ و ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ لا دليل فيه على أحد الأمرين فأخذ كافة العلماء بالاحتياط فحكموا بدخولها في الغسل . وأخذ زفر وداود بالمتين فلم يدخلها.

قال أبو البقاء العكري: "... وال الصحيح أنها على بابها ، وأنها لانتهاء الغاية ، وإنما وجوب غسل المرافق بالسنة ، وليس بينهما تناقض ، لأن {إلى} تدل على انتهاء الفعل ، ولا يتعرض بنفي المحدود إليه ولا بإثباته ، ألا ترى أنك إذا قلت: "سرت إلى الكوفة" ، فغير ممتنع أن تكون بلغت أول حدودها ولم تدخلها ، وأن تكون دخلتها ، فلو قام الدليل على أنك دخلتها لم يكن مناقضا لقولك: سرت إلى الكوفة ، فعلى هذا تكون {إلى} متعلقة بـ{اغسلوا} ، ويجوز أن تكون في موضع الحال وتتعلق بمذوف ، والتقدير: ((أيديك مضافة إلى المرافق))⁽⁴⁾

المذهب الثاني : أصحاب الرأي الثاني القائل بأن {إلى} بمعنى {مع}: أي مع المرافق وتفصيل ذلك ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾⁽⁵⁾ أن {إلى} أنها⁽⁶⁾ بمعنى " مع " كقوله تعالى: ﴿إِلَى الْمَرَاقِفِ﴾ وهذا رأي الكوفيين ، قال ابن عربي: " لا سبيل إلى وضع حرف موضع حرف ، إنما يكون كل حرف بمعناه ، وتتصرف معاني الأفعال ، ويكون معنى التأويل فيها لا في الحروف ، ومعنى قوله: ﴿إِلَى الْمَرَاقِفِ﴾ على التأويل الأول: {فاغسلوا أيديكم مضافة إلى المرافق} "⁽⁷⁾ ،

¹ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 279

² - سورة البقرة ، الآية الكريمة 186

³ - سورة الإسراء ، الآية الكريمة 01

⁴ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، ج 1 ، ص 208

⁵ - سورة النساء ، الآية الكريمة 02

⁶ - الدر المصور ، ج 3 ، ص 556

⁷ - أحكام القرآن ، ابن العربي ، ج 2 ، ص 59

وقال قوم : إن الغاية إذا كانت من جنس ذي الغاية دخلت فيه ، وإن لم تكن من جنسه لم تدخل فيه ⁽¹⁾ ، و{إلى} و{حتى} للانتهاء ⁽²⁾

فذهب الجمهور إلى وجوب دخولها ، وهو الصحيح وعليه أكثر المحققين ، وذهب زفر وداود إلى أنه لا يجب ... وذكر أنه إذا لم يقترن بما بعد {إلى} قرينة دخول أو خروج فإنّ في ذلك خلافاً ؛ وذلك أنه إذا اقترن به قرينة فإن الأكثر في كلامهم أن يكون غير داخل ، فإذا عرى من القرينة فيجب حمله على الأكثر.

وأيضاً فإذا قلت: اشتريت المكان إلى الشجرة " فما بعد إلى هو داخل الموضع الذي انتهى إليه المكان المشتري ، فلا يمكن أن تكون الشجرة من المكان المشتري ، لأن الشيء لا ينتهي ما بقي منه شيء إلا أن يتتجاوز ، فيجعل ما قرب من الانتهاء انتهاء.

إذا لم يتصور أن يكون داخلاً إلا بمجاز، وجب أن يحمل على أنه غير داخل ، لأنه لا يحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة إلا أن يكون ثم قرينة مرحلة المجاز على الحقيقة.

قال الزمخشري: عند انتقاء قرينة الدخول أو الخروج ، لا دليل فيه على أحد الأمرين ، إذ ذكر أن النحوين على مذهبين: أحدهما: الدخول، والآخر: الخروج. ⁽³⁾ وهو الذي صححه. وعلى ما ذكره الزمخشري يتوقف ، ويكون من المجمل حتى يتضح ما يحمل عليه من خارج عن الكلام. وعلى ما غيره يكون من المبين، فلا يتوقف على شيء من خارج في بيانه وتحrir العبارة في هذا المعنى أن يقال⁽⁴⁾: "إذا كان ما بعد {إلى} ليس مما قبلها فالحاد أول المذكور بعدها ، فإذا كان ما بعدها من جملة ما قبلها فالاحتياط يعطى أن الحد آخر المذكور بعدها ، ولذلك يترجح دخول المرفقين في الغسل "

والظاهر أن التغيبة بـ{إلى} تقتضي أن يكون انتهاء الغسل إلى ما بعدها ، ولا يجوز الابداء من المرفق حتى يسيل الماء إلى الكف ، وبه قال بعض الفقهاء . والسنة أن يصب الماء من الكف بحيث يسيل منه إلى المرفق . فاللدي اسم يقع على هذا العضو إلى المنكب .

¹ - شرح بداية المجتهد ونهاية المقصد ، عبد الله العبادي ، دار السلام ، ط: الأولى ، 1416هـ/1995م ، ج 01 ، ص 35

² - اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب ، محمد علي السراج ، دار الفكر ، ط: الأولى ، 1403هـ/1983م ، ت : خير الدين شمسى باشا ، ص 110

³ - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 450 / 451

⁴ - المحرر الوجيز ، ج 2 ، ص 162

قال الشافعي: " قال فلم أعلم مخالفًا [في] أن المرافق فيما يغسل ، كأنهم ذهبوا إلى أن معناها : (فاغسلوا أيديكم إلى أن تغسل المرافق)⁽¹⁾ أي : معها قال⁽²⁾الشعبي ومالك والفراء ومحمد بن الحسن ومحمد بن جرير : لا يجب غسل المرفقين في الوضوء ، و{إلى} هنا بمعنى الحد والغاية ، ثم استدلوا بقوله تعالى « ثم أتموا الصيام إلى الليل » والليل غير داخل في الصوم .

وقال سائر الفقهاء : يجب غسلهما ، و{إلى} هنا بمعنى {مع} وحجتهم في ذلك قوله تعالى « ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم »⁽³⁾ وقوله « فزادتهم رجسًا إلى رجسهم »⁽⁴⁾ وقوله « من أنصارى إلى الله »⁽⁵⁾. وجة الجمهور أي مع أموالكم ، ويعضده من السنة⁽⁶⁾ ما صح من حديث أبي هريرة أنه توضأ فغسل وجهه فأسبغ الوضوء ثم غسل اليمنى حتى أشرع في العضد ثم يده اليسرى حتى أشرع في العضد ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ كان يتوضأ. قال ابن يعيش⁽⁷⁾ : " وكونها بمعنى المصاحبة في قوله تعالى: « ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم »⁽⁸⁾ راجع إلى معنى الانتهاء . ويحتاج بقوله تعالى: « من أنصارى إلى الله »⁽⁹⁾ « ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم »⁽¹⁰⁾ ... قالوا لأنه لا يقال نصرت إلى فلان بمعنى نصرته ، ولا أكلت إلى مال فلان بمعنى أكلته ، وإنما المعنى يعود إلى أن يكون بمعنى {مع} ولذلك دخلت المرافق في الغسل ، والتحقيق في ذلك أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرف والآخر يصل بآخر فإن العرب قد تتسع وتوقع أحد الحرفين موقع صاحبة إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ...

¹ - أحكام القرآن ، للشافعي ، ج 1 ، ص 43

² - تفسير الثعلبي ، ج 4 ، ص 26

³ - سورة النساء ، الآية الكريمة 02

⁴ - سورة التوبه ، الآية الكريمة 125

⁵ - سورة الصاف ، الآية الكريمة 14

⁶ - نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار ، محمد بن علي الشوكاني ، دار ابن الجوزي ، ط: الأولى ، 1427 هـ ، ت: محمد صبحي بن حسن حلاق ، ج 2 ، ص 78

⁷ - شرح المفصل ، ج 8 ، ص 15

⁸ - سورة النساء ، الآية الكريمة 02

⁹ - سورة الصاف ، الآية الكريمة 14

¹⁰ - سورة النساء ، الآية الكريمة 02

المذهب الثالث : غاية في الإسقاط

قال أصحاب هذا الرأي أن {إلى} هنا **غاية في الإسقاط** ، وذلك أنه لما قال أغسلوا وجوهكم وأيديكم تناول جميع اليد كما تناول جميع الوجه ، واليد اسم للجراحة من رأس الأنامل إلى الإبط ، فلما قال {إلى المراافق} فصار إسقاطا إلى المراافق ، فالمرافق غاية في الإسقاط فلم تدخل في الإسقاط ، وبقيت واجبة الغسل ، ولو كانت {إلى} بمعنى {مع} لساغ استعمالها في كل موضع بمعنى {مع} ⁽¹⁾

فذكر الحد في الغسل لليد إلى المراافق ، ولليد من أطراف الأصابع إلى الكف فرض ؛ علينا أن نغسل بعض اليد من أطراف الأصابع إلى المرفق ، فالمرفق منقطع مما لا يغسل وداخل فيما يغسل . قد قال بعض أهل اللغة معناه {مع} المراافق ، واليد المرفق داخل فيها ، فلو كان {اغسلوا أيديكم مع المراافق} لم يكن في المراافق فائدة ، وكانت اليد كلها يجب أن تغسل ، ولكنه لما قيل {إلى المراافق} اقتطعت في الغسل من حد المرفق ، والمرفق في اللغة ما جاوز الأبرة وهو المكان الذي يرتفق به ، أي يتکأ عليه على المرفقة ⁽²⁾ وغيرها ، فالمرافق حد ما ينتهي إليه في الغسل منها ، وليس يحتاج إلى تأويل {مع} ⁽³⁾

قال الطاهر بن عاشور(ت 1879 - 1973 م)⁽⁴⁾: "اليد تطلق على ما بلغ الكوع ، وما إلى المرفق ، وما إلى الإبط ، فرفعت الآية الإجمال في الوضوء لقصد المبالغة في النظافة ، وسكتت في التيم ، فعلمنا أن السكوت مقصود ، وأن التيم لما كان مبناه على الرخصة اكتفى بصورة الفعل وظاهر العضو ولذلك اقتصر على قوله {وأيديكم} في التيم في هذه السورة وفي سورة النساء وهذا من طريق الاستفادة بالمقابلة وهو طريق بديع في الإيجاز أهمله علماء البلاغة وعلماء الأصول فاحتفظ به وألحقه بمسائلهما .

والأظهر أن المراافق مغسولة لأن الأصل في الغاية في الحد أنه داخل في المحدود . وفي مذهب مالك : قولان في دخول المراافق في الغسل وأولاًهما دخولهما . قال الشيخ أبو محمد : وإدخالهما فيه أحوط لزوال تكلف التحديد . وعن أبي هريرة : أنه يغسل يديه إلى الإبطين وتؤول عليه بأنه أراد إطالة الغرة يوم القيمة . وقيل : تكره الزيادة "

¹ - شرح المفصل ، ج 8 ، ص 15

² - الوسادة ونحوها

³ - معاني القرآن و إعرابه ، الزجاج ، ج 2 ، ص 153

⁴ - التحرير و التنوير ، ابن عاشور ، ج 6 ، ص 129

لفظة المراقب جاءت مقيدة لكلمة اليد ، وهي هنا من رؤوس الأصابع إلى المرفقين ، لأن مفهوم اليد قد يكون من رؤوس الأصابع إلى الإبط ، وهذا مما كانت تفهمه العرب من اليد . فتكون فائدة ذكر الغاية على إسقاط ما وراء المرفق من حكم الغسل ، فـ {إلى المراقب} غاية للترك لا للغسل ، وإذا احتملت الحروف إحدى الدلالتين ، بما يأتي به من أدلة ، فقد تحتاج هي الأخرى إلى أدلة وبراهين ، وهكذا إلى ما لا غاية له .

المسألة الثالثة مسح الرأس في الموضوع

تخریج أبي الولید ابن رشد⁽¹⁾:

اتفق العلماء على أن مسح الرأس في الموضوع من فروض الموضوع

تحرير محل النزاع :

اختلفوا في القدر المجزئ منه ؛ فذهب مالك إلى أن الواجب مسحه كله ، وذهب الشافعی وبعض أصحاب مالک وأبو حنیفة إلى أن مسح بعضه هو الفرض ، ومن أصحاب مالک من حد هذا البعض بالثلث ، ومنهم من حد بالثلثين ، وأما أبو حنیفة فحده بالربع ، وحد مع هذا القدر من اليد الذي يكون به المسح ، فقال : إن مسحه بأقل من ثلاثة أصابع لم يجزه . وأما الشافعی فلم يحد في الماسح ولا في الممسوح حدا .

سبب الخلاف :

وأصل هذا الاختلاف الاشتراك الذي في {الباء} في كلام العرب من قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾⁽²⁾، وذلك أنها مرة تكون زائدة مثل قوله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بالدُّهْن﴾⁽³⁾ على قراءة من قرأ "تنبت" بضم التاء وكسر الباء من "أنت" ، ومرة تدل على التبعيض مثل قول القائل : أخذت بثوبه وبعضاً منه ، ولا معنى لإنكار هذا في كلام العرب ، أعني كون {الباء} مبعثة وهو قول الكوفيين من النحويين .

فمن رآها زائدة أوجب مسح الرأس كله ، ومعنى الزائدة هنا كونها مؤكدة ، ومن رآها مبعثة أوجب مسح بعضه ، وقد احتاج من رجح هذا المفهوم بحديث المغيرة "أن النبي ﷺ توضأ فمسح بناصيته وعلى العمامة"⁽⁴⁾ .

وإن سلمنا أن الباء زائدة بقي هنا أيضاً احتمال آخر ، وهو هل الواجب الأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها .

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج 01 ، ص 20

² - سورة المائدۃ ، الآیة الکریمة (06)

³ - سورة المؤمنون ، الآیة الکریمة (20)

⁴ - صحيح مسلم ، (2) كتاب الطهارة ، (23) باب المسح على الناصية والعمامة ، رقم : (81) ، ج 1 ، ص 140

اختلف القراء في فتح التاء وضمها من قوله ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْن﴾ * ، فقرأ⁽¹⁾ ابن كثير وأبو عمرو {تنبت} بضم التاء وكسر الباء ، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي {تنبت} بفتح التاء وضم الباء ، قال الفراء⁽²⁾: وهمما لغتان يقال "نبت الشجر وأنبت" ، قال الشاعر[الطویل]⁽³⁾:

رَأَيْتُ دَوْيِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ قَطِينًا بِهَا حَتَّى إِذَا نَبَتَ الْبَقْلُ

وك قوله ﴿فَأَسْرُ بِأَهْلِكَ﴾⁽⁴⁾ بوصل الألف وبقطعها⁽⁵⁾ ، ومرة تدل على التبعيض مثل قول القائل : أخذت بثوبه وبعضه ، فمن رآها زائدة أوجب مسح الرأس كله ، ومعنى الزائدة هنا كونها مؤكدة ، ومن رآها بمعضة أوجب مسح بعضه .

ف﴿الباء﴾ حرف مختص بالاسم ، ملازم لعمل الجر ، وهي نوعان ؛ زائدة ، وغير زائدة ، فأما غير الزائدة فقد ذكر لها النحو ثلاثة عشر نوعا. قال السمين الحلبي : "في هذه الباء أي {برؤوسكم} ثلاثة أوجه ، وأوصلها ابن عربي إلى أحد عشر قولًا⁽⁶⁾ أهمها ما يلي: **القول الأول : الإلصاق**⁽⁷⁾: أي : ((الصِّقُوا الْمَسَحَ بِرُؤُوسِكُمْ)). قال الزمخشري: "المراد إلصاق المسح بالرأس ، وまさح بعضاً ومستوعبه بالمسح كلاهما ملصقٌ المسح برأسه"⁽⁸⁾ ، وليس كما ذكر" يعني أنه لا يطلق على الماسح بعض رأسه أنه ملصق المسح برأسه⁽⁹⁾ ، وإن كانت تدخل للإلصاق قوله : (كتبت بالقلم) و (مررت بزید) فإن دخولها للإلصاق لا ينافي كونها مع ذلك للتبعيض فنستعمل الأمرين فيكون مستعملا

* معنى {تنبت بالدهن} أي تنبت وفيها دهن ومعها صبغ كما تقول : جاءني زيد بالسيف تريد جاعني ومعه السيوف ، وقال قوم من قرأ {تنبت} بالرفع فالباء زائدة وقلوا إن نبت وأنبت في معنى واحد

¹ - السبعة في القراءات ، ج 1 ، ص 445

² - معاني القرآن ، الفراء ، ج 2 ، ص 236

³ - ديوان زهير بن أبي سلمى ، حمدون طماس ، دار المعرفة ، ط : الثانية ، 1426هـ/2005م ، بيروت ، ص 50

⁴ - سورة هود ، الآية الكريمة 81

⁵ - حجة القراءات ، ابن زنجلة ، ص 348

⁶ - أحكام القرآن ، ج 2 ، ص 60

⁷ - " فأما الإلصاق فنحو قوله أمسكت زيداً يمكن أن تكون باشرته نفسه وقد يمكن أن تكون منعته من التصرف من غير مباشرة له فإذا قلت أمسكت بزيد فقد أعلمت أنك باشرته وألصقت محل قدرتك أو ما اتصل بمحل قدرتك به أو بما اتصل به

فقد صح إذن معنى الإلصاق " سر صناعة الإعراب ، ج 1 ، ص 123

⁸ - الكشاف ، ج 2 ، ص 203

⁹ - البحر المحيط ، ج 3 ص 451

لإلصاق في البعض المفروض طهارتة⁽¹⁾، تقول : أمسكتُ بثوب زيد ، أي : ((ألصقت يدي به)) ، أي ألصقوا المسح برؤوسكم .

وقال المرادي: "... وهو أصل معانيها⁽²⁾. ولم يذكر لها سيبويه غيره حيث قال⁽³⁾:

وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط ، وذلك قوله : خرجت بزيدٍ، ودخلت به ، وضربته بالسوط : ألتقت ضربك إياه بالسوط. مما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله قيل: وهو معنى لا يفارقها. وهو ضربان: حقيقي نحو: أمسكت الحبل بيدي . ومجازي نحو: مررت بزيد. فالمعنى: التصدق مروري بموضع يقرب منه. قلت: وذكر ابن مالك أن الباء في نحو: مررت بزيد، بمعنى {على}، بدليل قوله تعالى "وَإِنَّمَا لَتَمُرُونَ عَلَيْهِمْ"⁽⁴⁾. وحكاه عن الأخفش.⁽⁵⁾.

القول الثاني : أنها زائدة :

قال النحاة والعلماء الذين ذهبوا مذهب أصحاب هذا الرأي أن {الباء} للتوكيد أي تأكيد اتصال الفعل بمحموله⁽⁶⁾، عند من يرى عموم الرأس ، والمعنى «وامسحوا رؤوسكم»⁽⁷⁾، قوله: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيهِمْ»⁽⁸⁾ . قوله [البسيط]⁽⁹⁾:

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتَ أَحْمَرَةٌ سُوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَآنَ بِالسُّورِ

وهو ظاهر كلام سيبويه⁽¹⁰⁾، فإنه حكى : "خشت صدره وبصدره" و"مسحت رأسه وبرأسه" بمعنى واحد⁽¹¹⁾. والعرب تقول: خذ الخطام وبالخطام" و"هزه وهز به" و"خذ

¹ - أحكام القرآن ، الحصاص أبو بكر ، ج 3 ، ص 345

² - ذكره ابن هشام في مغني الليب عن كتب الأعaries ، ابن هشام ، ج 2 ، ص 117

³ - الكتاب ، سيبويه ، ج 4 ، ص 215

⁴ - سورة الصافات ، الآية الكريمة 137

⁵ - الجنى الداني ، ص 42

⁶ - التحرير والتواتير ، ج 23 ، ص 257 ، البحر المحيط ، ج 3 ، ص 451 ،

⁷ - المحرر الوجيز ، ج 2 ، ص 163 ، الجواهر الحسان ، الشعالي ، ج 3 ، ص 351

⁸ - سورة البقرة ، الآية الكريمة (195)

⁹ - البيت للراعي النميري ، أو القتال الكلبي ، وصدره : [هن الحرائر لا ربّات أحمراء] ، مغني الليب ، ابن هشام ، ج 2 ، ص 163

¹⁰ - الكتاب ، سيبويه ، ج 1 ، ص 74

¹¹ - الدر المصنون ، ج 4 ، ص 209

برأسِه ورأسِه . قال المرادي : " تكون الباء الزائدة في ستة مواضع⁽¹⁾: ... المفعول ، وزياقتها معه غير مقيسة ، مع كثرتها . نحوقوله تعالى: ﴿وَهُزِي إِلَيْكِ بِجَدْعِ التَّخْلَةِ﴾⁽²⁾ وقوله قوله تعالى: ﴿فَلَمَدْدُ بِسَبَبِ﴾⁽³⁾ . فكثرت زياقتها تكون في مفعول عرف وشبيه"⁽⁴⁾ ، قال ابن عربي: "... أن إضافة الفعل إلى الرأس ينقسم في العرف والإطلاق إلى قسمين : أحدهما : أنه يقتضي استيفاء الاسم . والثاني : يقتضي بعضه ؛ فإذا قلت : " حلت رأسي " اقتضى في الإطلاق العرفي الجميع "⁽⁵⁾ أي جميع الرأس . وقال الجصاص : " وإن كان قد يجوز دخولها - الباء - في بعض المواضع صلة للكلام وتكون ملغاة⁽⁶⁾ ، أو مسح الرأس كله⁽⁷⁾ .

القول الثالث : أنها للتعييض :

ذهب البعض الآخر إلى أن {الباء} في هذه الآية أنها للتعييض ، وضربوا لذلك مثلاً ، قول أبو ذؤيب الهمذاني [الطوبل]⁽⁸⁾: شَرَبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَقَّعَتْ قال السمين الحلبي : " وهذا قولٌ ضعيفٌ "⁽⁹⁾ ، وأيده فيما ذهب إليه شيخه بقوله : " وليس بشيء يعرفه أهل العلم⁽¹⁰⁾ ، وأثبت ذلك الأصممي⁽¹¹⁾ والفارسي⁽¹²⁾ والفتبيُّ * وابن مالك⁽¹⁾ ،

¹ - الموضع السادس هي : الفاعل ، المفعول ، والمبدأ ، والخبر ، والحال ، والتوكيد .

² - سورة مريم ، الآية الكريمة (25)

³ - سورة الحج ، الآية الكريمة (15)

⁴ - الجنى الداني في حروف المعاني ، ص 51 ، مغني اللبيب ، ج 2 ، ص 160

⁵ - أحكام القرآن ، ابن العربي ، ج 2 ، ص 61

⁶ - أحكام القرآن ، الجصاص ، ج 3 ، ص 344

⁷ - أحكام القرآن ، الشافعي ، ج 1 ، ص 44

⁸ - ديوان الهمذيين ، القسم الأول ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط: الثانية ، 1995م ، ج 1 ، ص 52

⁹ - الدر المصور ، ج 4 ، ص 209

¹⁰ - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 451

¹¹ - همع الهوامع في شرح جمع الجواب ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: الأولى ، 1418هـ/1998م ، ت: أحمد شمس الدين ، ج 2 ، ص 335

¹² - ذكر المرادي أنه ذكره في "الذكرة" ((الجنى الداني ، ص 43))

* هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي، ولد سنة 213هـ، وتوفي سنة 267هـ، بغية الوعاء، 63/2 ولله مؤلفات منها: إعراب القرآن، معاني القرآن، غريب القرآن، مختلف الحديث مشكل الحديث، غريب الحديث. ذكر هذا القول في تأويل مشكل القرآن، 575، وفي أدب الكاتب 515.

فيل : والkovيون ، وجعلوا منه «وامسحوا برؤوسكم»⁽²⁾ . ويدل على أنها للتبسيط أنك إذا قلت : (مسحت يدي بالحائط) كان معقولاً مسحها ببعضه دون جميعه ، ولو قلت : (مسحت الحائط) كان المعقول مسحه جميعه دون بعضه ، فقد وضح الفرق بين إدخال الباء وبين إسقاطها في العرف واللغة ؛ فوجب ؛ إذ كان ذلك كذلك أن نحمل الآية على البعض حتى تكون قد وفيها الحرف حظه من الفائدة .

القول الرابع : باء الاستعانة⁽³⁾ :

قال السيوطي⁽⁴⁾: " باء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة نحو: " كتبت بالقلم " و " نجرت الباب بالقدوم " و " بريت القلم بالسكين " إذ لا يصح جعل القلم سبباً لكتابته ولا القدوم سبباً للنجرة ولا السكين سبباً للبري ، بل السبب غير هذا " ،

قال المرادي⁽⁵⁾: " فإن الفعل {مسح} يتعدى إلى مفعول بنفسه ، وهو المزال عنه ، وإلى آخر بحرف الجر ، وهو المُزيلُ فيكون التقدير: ((امسحوا أيديكم برؤوسكم)) فقوله تعالى: {فامسحوا} يتطلب ممسوها ، وممسوها به وهي الآلة ، فجاء بـ{الباء} لتفيد ممسوها به ، وهو الماء ، فكانه قال : {فامسحوا برعوسكم الماء} من باب المقلوب ، والعرب تستعمله ... وإلى هذا النحو أشار أبو حنيفة ... قال : لا بد أن يكون هنالك ممسوح به لأجل {الباء} ، فكانه تعالى قال : {فامسحوا بأكفكم رءوسكم} ... ففطن أن إدخال {الباء} لمعنى ، وغفل عن أن لفظ المسح يقتضي اليد لغة وحقيقة ؛ فجعل فائدة {الباء} التعلق باليد . قال الشيخ : " كقولك : مسحت بالمنديل يدي ، فكما أنه لا يدل هذا على تعميم جميع اليد بجزء من أجزاء المنديل فكذلك الآية ، فتكون الرأس آلة لمسح تلك اليد ، ويكون الفرض إذ ذاك

¹ - ذكره ابن مالك في ((شرح التسهيل ، جمال الدين ابن مالك ، دار هجر ، ط: الأولى ، 1410هـ/1990م ، ت: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، ج 3 ، ص 153))

² - مغني اللبيب ، ج 2 ، ص 140

³ - وهي الدالة على آلة الفعل ، لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها (مغني اللبيب 2 ، 126)

⁴ - همع الهوامع ، ج 2 ، ص 335

⁵ - الجنى الداني ، ص 50 ،

ليس مسح الرأس ... ، بل الفرض مسح تلك اليد بالرأس ... ، ويكون في اليد فرضان : أحدهما : غسل جميعها إلى المرفق ، والآخر : مسح بليلها بالرأس ...⁽¹⁾

المسألة الرابعة في غسل الرجلين في الوضوء وحكمه

تخرج أبي الوليد ابن رشد⁽²⁾ :

اتفق العلماء على أن الرجلين من أعضاء الوضوء ، واختلفوا في نوع طهارتهما ، فقال قوم : طهارتهما الغسل ، وهم الجمhour ، وقال قوم : فرضهما المسح ، وقال قوم : بل طهارتهما تجوز بالنوعين : الغسل والمسح ، وإن ذلك راجع إلى اختيار المكلف ، وذلك أن قراءة النصب ظاهرة في الغسل ، وقراءة الخفض ظاهرة في المسح كظهور تلك في الغسل . فمن ذهب إلى أن فرضهما واحد من هاتين الطهارتين على التعيين إما الغسل وإما المسح ذهب إلى ترجيح ظاهر إحدى القراءتين على القراءة الثانية ، وصرف بالتأويل ظاهر القراءة الثانية إلى معنى ظاهر القراءة التي ترجمت عنده ، ومن اعتقد أن دلالة كل واحدة من القراءتين على ظاهرها على السواء ، وأنه ليست إحداهما على ظاهرها أدل من الثانية على ظاهرها أيضاً جعل ذلك من الواجب المخير كفارة اليمين وغير ذلك ، وبه قال الطبري وداود . وللجمهور تأويلات في قراءة الخفض ، أجودها أن ذلك عطف على اللفظ لا على المعنى ، إذ كان ذلك موجوداً في كلام العرب مثل قول زهير بن أبي سلمى[الكامل]⁽³⁾ :

لَعِبَ الزَّمَانُ بِهَا وَغَيْرَهَا بَعْدِي سَوَافِي الْمُؤْرَ وَالْقَطْرِ.

بالخفض ، ولو عطف على المعنى لرفع " القطر " .

وأما الفريق الثاني ، وهم الذين أوجبوا المسح ، فإنهم تأولوا قراءة النصب على أنها عطف على الموضع كما قال ابن الزبير الأستدي^(*) [الوافر] : فَلَسْنَا بِالْجَبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا .

¹ - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 451

² - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج 1 ، ص 22

³ - ديوان زهير بن أبي سلمى ، ص 31

* - ابن الزبير الأستدي 75 هـ / 695 م ، هو عبد الله بن الزبير بن الأشيم بن الأعشى بن بجرة بن قيس بن منفذ بن طريف الأستدي. شاعر من الكوفة من الشعراء المشهورين بالهجاء كان مرهوب اللسان كثير الهجاء سريع الغضب كثير

وقد رجح الجمهور قراءتهم هذه بالثابت عنه ﷺ إذ قال في قوم لم يستوفوا غسل أقدامهم في الوضوء : "وَيْلٌ لِّلأعْقَابِ مِنْ النَّارِ" ⁽¹⁾ قالوا : فهذا يدل على أن الغسل هو الفرض ، لأن الواجب هو الذي يتعلق بتركه العقاب ، وهذا ليس فيه حجة .

وكذلك اختلفوا في الكعبين هل يدخلان في المسح أو في الغسل عند من أجاز المسح ؟ وأصل اختلافهم الاشتراك الذي في حرف {إلى} أعني : في قوله تعالى: «وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنَ» ⁽²⁾ ، وقد تقدم القول في اشتراك هذا الحرف في قوله تعالى : {إلى المَرَاقِقِ} لكن الاشتراك وقع هنالك من جهتين من اشتراك اسم اليد ، ومن اشتراك حرف {إلى} وهنا من قبل اشتراك حرف {إلى} فقط ... لذلك قال قوم : إنه إذا كان الحد من جنس المحدود دخلت الغاية فيه : أعني الشيء الذي يدل عليه حرف {إلى} ، إذا لم يكن من جنس المحدود لم يدخل فيه مثل قوله تعالى : «ثُمَّ أَتَمُّوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ» ⁽³⁾.

تحرير محل النزاع :

واختلف الفقهاء في نوع طهارة الرجلين ، فقال قوم : طهارتُهما الغسل ، وهم الجمهور ، وقال قوم : فرضهما المسح ، وقال قوم : بل طهارتُهما تجوز بالنوعين : الغسل والمسح ، وإن ذلك راجع إلى اختيار المكلف .

سبب الخلاف :

وسبب اختلافهم القراءتان المشهورتان في قوله تعالى: «وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنَ» ⁽⁴⁾ : أعني قراءة من قرأ «وَأَرْجُلُكُمْ» بالنصب عطفا على المغسول ، وقراءة من قرأ : «وَأَرْجُلُكُمْ» بالخفض عطفا على الممسوح .

القراءات الواردة في الآية الكريمة :

قوله تعالى: «وَأَرْجُلُكُمْ» فيه ثلاثة قراءات ؛ واحدة شاذة ، واثنتان متواثرتان .

التقلب كوفي المنشأ والمنزل. ولما غالب مصعب بن الزبير على الكوفة جيئ به أسيراً فأطلقه وأكرمه فمدحه وانقطع إليه. وعمي بعد مقتل مصعب ومات في خلافة عبد الملك بن مروان له (ديوان شعر -ط) جمعه يحيى الجبوري ببغداد.

¹ - صحيح البخاري ، (3) كتاب العلم ، (3) باب من رفع صوته بالعلم ، رقم: (60) ، ج 1 ، ص 33

² - سورة المائدة ، الآية الكريمة 07

³ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 187

⁴ - سورة المائدة ، الآية الكريمة 07

أما الشاذة : فقراءة الرفع ؛ وهي قراءة الحسن ، وأما المتواترتان ، فقراءة النصب . وقراءة الخفض⁽¹⁾ .

قرأ⁽²⁾ علي وعبد الله بن مسعود وابن عباس في رواية وإبراهيم والضحاك ، ونافع وابن عامر وعروة بن الزبير وابنه هشام ومجاحد ، وأبو وائل ، والأعمش ، وعامر ، وسلام ويعقوب والكسائي وحفص عن عاصم **﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾** نصباً . وبباقي السبعة : **﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾** جراً ، وقرأ به نافع **﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾** بالرفع رواه عنه الوليد بن مسلم وهي قراءة الأعمش والحسن بن أبي الحسن⁽³⁾ .

القول الأول : قراءة النصب : فأمّا قراءة النصب ففيها تخريجان :

التخريج الأول : أنها معطوفة على **﴿أَيْدِيكُمْ﴾** فإن حكمها العُسْلُ كالأوجه والأيدي ، كأنه قيل: **{واغسلوا أرجلكم}** ، قال الزمخشري: "فدل على أن الأرجل مغسلة ... فجيء بالغاية إماتة لظن ظان يحسبها ممسوحة لأن المسح لم تضرب له غاية في الشريعة" ⁽⁴⁾، وقال الشافعي: "نحن نقرؤها **﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾** على معنى : ((اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم ، وامسحوا برعوسكم))" ⁽⁵⁾ ، وكل من قرأ بالنصب جعل العامل **{اغسلوا}** ، والعطف على مفعوله ، وإن كان أبعد من : **{امسحوا}** ، وبنى على أن الفرض في الرجلين الغسل بالماء دون المسح ⁽⁶⁾ ، إلا أن هذا التخريج أفسده بعضهم بأنه يلزم منه الفصل بين المتعاطفين بجملة غير اعتراضية لأنها مُنشِّئة حكماً جديداً فليس فيها تأكيد للأول⁽⁷⁾ ، وقال

¹ - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأمين بن محمد المختار الجكنبي ، دار عالم الفوائد ، ط الأولى ، 1426هـ، ج 2 ، ص 10 ، روح المعاني ، ج 6 ، ص 73 ،

² - ينظر : السبعة في القراءات ، البغدادي ، ج 1 ، ص 242 / 243 ، حجة القراءات ، ج 1 ، ص 221 ، ابن زنجلة ، الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، ص 129 ، أحكام القرآن ، الجصاص ، ج 3 ص 349 ، أحكام القرآن لابن العربي ، ج 2 ، ص 70 ، الكشف والبيان ، الثعلبي ، ج 4 ، ص 27 ، روح المعاني ، ج 6 ، ص 73 ، البحر المحيط ، ج 3 ، ص 452 ،

الجواهر الحسان ، ج 2 ، ص 352

³ - أحكام القرآن ، لابن العربي ، ج 2 ، ص 70

⁴ - الكشاف ، الزمخشري ، ج 2 ، ص 205/204 ،

⁵ - أحكام القرآن ، الشافعي ، ج 1 ، ص 44

⁶ - المحرر الوجيز ، ج 2 ، ص 163

⁷ - الدر المصور ، ج 4 ، ص 210 ، التحرير والتتوير ، ج 6 ، ص 130

ابن عصفور - وقد ذكر الفصل بين المتعاطفين - : "وأقبح ما يكون ذلك بالجمل" فدلّ قوله على أنه لا يجوز تخریج الآية على ذلك.

فالحجة لمن نصب أنه رده بـ{الواو} على أول الكلام لأنَّه عطف محدوداً على محدود لأنَّ ما أوجب الله غسله فقد حصره بحدٍ ، وما أوجب مسحه أهمله بغير حد⁽¹⁾ ، والواو جائز فيها ذلك كما قال تعالى: ﴿يَا مَرْيَمُ افْتَنِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدْي وَارْكِعْ مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾⁽²⁾ ، والمعنى: ((واركعي واسجدي)) لأنَّ الركوع قبل السجود ، وقد وردت الأخبار الكثيرة بإيجاب الغسل ، والغسل مشتمل على المسح ولا ينعكس ، فكان الغسل أقرب إلى الاحتياط ، فوجب المصير إليه ، وعلى هذا الوجه يجب القطع بأنَّ غسل الأرجل يقوم مقام مسحها ، وأنَّ فرض الأرجل محدود إلى الكعبين ، والتحديد إنما جاء في الغسل لا في المسح⁽³⁾ فيكون من المؤخر الذي معناه التقديم

قال أبو البقاء⁽⁴⁾ عكسَ هذا فقال: " وهو معطوفٌ على الوجه " ثم قال "وذلك جائز في العربية بلا خلاف" وجعلَ السَّيِّدة الواردة بغسل الرجلين مقويةً لهذا التخریج ، وليس بشيءٍ، فإنَّ لقائِلَ أن يقول: يجوز أن يكون النصب على محلِّ المجرور وكان حكمُها المسح ولكنْ تُسخَ ذلك بالسَّيِّدة وهو قولٌ مشهورٌ للعلماء.

التخریج الثاني: أنه منصوبٌ عطفاً على محلِّ المجرور قبله حيث يرى هذا الفريق أن العطف على الجوار ليس بممتنع أن يقع في القرآن الكريم ، بل ذلك وارد وكثير ، ومن هنا اختلفت كلمة العلماء في توجيه هذه القراءة ، أيكون الجر بسبب مجاورة ((الرعوس)) المجرورة ، وإن اختلف الحكم ، فيكون العطف على ((الرعوس)) من ناحية اللفظ والمعنى للغسل . وفيها أربعة أوجه⁽⁵⁾:

الوجه الأول: أنه منصوبٌ في المعنى عطفاً على الأيدي المغسلة ، وإنما خُفِضَ على الجوار ، كقولهم: **هذا جُحْرُ ضَبٍّ حَرَبٍ بَجَرٍ**⁽¹⁾ ((حرب)) وكان منْ حَقِّه الرفع لأنَّه

¹ - الحجة في القراءات السبع ، ص129

² - سورة آل عمران ، الآية الكريمة 43

³ - روح المعاني ، ج 6 ، ص 73 ،

⁴ - إملاء ما من به الرحمن ، أبو البقاء العكري ، ج 1 ، ص208

⁵ - الدر المصنون ، ج 4 ، ص 210

صفة في المعنى للجحر لصحة اتصافه به ، والضَّبُّ لا يوصف به ، وإنما جَرُّه على الجوار ، والنصب أسلم وأجود من هذا الإضطرارا ، ومثله قول العرب :
أكلت خبزا ولينا ، واللين لا يؤكل ⁽²⁾.

و هذه المسألة عند النحويين لها شرط وهو أن يؤمنَ اللبس ، بخلاف : "قام غلام زيد العاقل" إذا جعلت "العقل" نعتاً للغلام امتنع جَرُّه على الجوار لأجل اللبس .

وقرأ ⁽³⁾ يحيى والأعمش: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّازِقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمُتَّيِّنِ» ⁽⁴⁾ بجر المتنين مجاوراً لـ "القوة" وهو صفة لـ "الرازق" ، وهذا وإن كان وارداً ، إلا أن التخريج عليه ضعيفٌ لضعفِ الجوار من حيث الجملة ، وأيضاً فإنَّ الخفضَ على الجوار إنما وردَ في النعتِ لا في العطف ، وقد وردَ في التوكيد قليلاً في ضرورة الشعر ، قال الشاعر أبو الجراح العقيلي [البسيط] ⁽⁵⁾:

يا صاح بَلَغَ ذُو الْزَوْجَاتِ كُلَّهِ
أَنْ لَيْسَ وَصِلٌ إِذَا احْلَتْ عَرَى الدَّنَبِ
بَرِّ كُلَّهِ وَهُوَ تَوْكِيدُ لـ "ذُو الْزَوْجَاتِ" المنسوب ، وإذا لم يرد إلا في النعت أو ما شدَّ من غيره فلا ينبغي أن يُخرج عليه كتاب الله تعالى . قال أبو البقاء ⁽⁶⁾ وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثره فقد جاء في القرآن والشعر، فمن القرآن قوله تعالى: «وَحُورٌ عَيْنٌ» ⁽⁷⁾ على قراءة من جَرَّ ، وهو معطوفٌ على قوله: «بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ» وهو مختلفُ المعنى ، إذ ليس المعنى: ((يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلَدَانٌ مَخْلُونٌ بِحُورٍ عَيْنٍ)) .

قال ابن هشام ⁽⁸⁾: "والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً كما مثلنا ، وفي التوكيد نادرًا" فهي معطوفة على ((الرءوس)) في الإعراب ، والحكم مختلف ،

¹ - محمد بن حمير جمال الدين الهمданى ، 651 هـ / 1253 م ، شاعر اليمن في عصره ، لزم الملك المظفر (صاحب اليمن) ، حتى كان شاعره وله فيه مدائح . ومات في زبيد ، وأشار بروكلمن إلى قصيدة مخطوطتين من نظمه، و (رسالة - خ) من إنشائه، يعتذر إلى ابن معبي.

² - ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم ، فهمي حسن التمر ، دار الثقافة ، 1985 م ، ص 60

³ - تفسير الثعلبي ، ج 9 ، ص 121

⁴ - سورة الذاريات ، الآية الكريمة 58

⁵ - معاني القرآن ، الفراء ، ج 2 ، ص 75

⁶ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات ، ج 1 ، ص 209

⁷ - سورة الواقعة ، الآية الكريمة 22

⁸ - مغني اللبيب ، ج 6 ، ص 661

فالرعوس ممسوحة ، والأرجل مغسولة وهو الإعراب الذي يقال فيه هو على الجوار ، وليس بممتنع أن يقع في القرآن الكريم ⁽¹⁾ ، وهذا ما قصده الزمخشري وإن لم يصرح به في الآية فقد قال : " فما تصنع بقراءة الجر ودخولها في حكم المصح ؟ قلت : الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها فكانت مظنة للاسراف المذموم المنهي عنه فعطفت على الثالث الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها . وقيل : " إلى الكعبين " فجيء بالغاية إماتة لظن ظان يحسبها ممسوحة لأن المصح لم تضرب له غاية في الشريعة " ⁽²⁾ . وقال بعضهم : " نزل الكتاب بالمسح والسنة الغسل " ⁽³⁾

الوجه الثاني:

أنه معطوفٌ على **﴿بِرُؤُوسِكُمْ﴾** لفظاً ومعنى ، ثم تُسخن ذلك بوجوب الغسل ، أو هو حكمٌ باقٌ ، وبه قال جماعة ، أو يُحمل مسح الأرجل على بعض الأحوال وهو لبسُ الخف⁽⁴⁾ ، ويعزى للشافعي . وقيل أنه أراد بالمسح الغسل والعرب تقول : تمسحت للصلوة ، أي توضأت لها ⁽⁵⁾ ، لأن المصح خفيف الغسل ، وقد قال أبو عبيد في قوله تعالى: **﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾**⁽⁶⁾ إن معنى المصح الضرب ، فقد صار المصح يستعمل في الغسل وكذلك مسح الأرجل مستعمل في الغسل نفسه

، وقال بعضهم : { وأرجلكم } على المصح ، أي ((وامسحوا بأرجلكم)) وهذا لا يعرفه الناس ⁽⁷⁾ . قال ابن عباس : المصح على الرجلين يجزئ ⁽⁸⁾ ، ومن أحسن ما قيل : أن المصح والغسل والغسل واجبان جميعا ، والمسح واجب على قراءة من قرأ بالخفف ، والغسل واجب على قراءة من قرأ بالنصلب ، والقراءتان بمنزلة آيتين . فوجوب مسح الرجلين روي عن ابن عباس وأنس وعكرمة والشعبي وأبي جعفر الباقر ، وهو مذهب الإمامية من الشيعة .

الوجه الثالث:

¹ - التبيان في إعراب القرآن ، العكברי ، ج 1 ، ص 422

² - الكشاف الزمخشري ، ج 2 ، ص 204 / 205

³ - ظاهرة المجاورة ، ص 63 ، معاني القرآن ، الفراء ، ج 1 ، ص 302

⁴ - الجوادر الحسان ، الثعالبي ، ج 2 ، ص 357

⁵ - الكشف ، ج 4 ، ص 27

⁶ - سورة ص ، الآية الكريمة 33

⁷ - معاني القرآن ، الأخفش ، ج 1 ، ص 337

⁸ - ظاهرة المجاورة ، ص 60 ، معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ج 2 ، ص 152

أنها جرّت مبنية على عدم الإسراف باستعمال الماء لأنها مظنة لصب الماء كثيراً، فعطفت على الممسوح ، والمراد غسلها لما تقدم ، وإليه ذهب الزمخشري⁽¹⁾ قال: "وقيل: "إلى الكعبين" فجيء بالغاية إماطة لظن ظان يحسبها ممسوحة، لأن المسح لم يضر له غاية في الشريعة" وكأنه لم ترتضى هذا القول الدافع لهذا الوهم وهو كما قال.

الوجه الرابع:

أنها مجرورة بحرف جـ مقدر دل عليه المعنى ، ويتعلق هذا الحرف بفعل مذوف أيضاً يليق بالمحل ، فيدعى حذف جملة فعلية وحذف حرف جـ ، قالوا: وتقديره : ((وافعلوا بأرجلكم غسلا))، وحذف الجار وابقاء الجر جائز ، كقول الأخوص اليربوعي [الطوبل]⁽²⁾:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيره
ولا ناعب إلا بيئن غرابها

فجر بتقدير {الباء} ، وليس بموضع ضرورة ... وأمّا البيت فالجر فيه عند النحاة يسمى "العطف على التوهم" يعني بأنه توهم وجود الباء زائدة في خبر "ليس" لأنها يكثُر زيادتها، ونظروا ذلك بقوله تعالى: ﴿فَاصْدِقْ وَأَكُنْ مِّنَ الصَّالِحِين﴾⁽³⁾ بجزم "أكُنْ" عطفاً على "فاصدق" على توهم

سقوط الفاء من فأصدق" نص عليه سيبويه وغيره ، فظهر فاسدُ هذا التخريج⁽⁴⁾.

القول الثالث وهي قراءة الرفع :

وقرأ⁽⁵⁾ الحسن {وأرجلكم} بالرفع ، على الابتداء ، والخبر مذوف أي: ((وأرجلكم مغسلة أو ممسوحة)) على ما تقدم في حكمها. أي : ((اغسلوها إلى الكعبين)) على تأويل من يغسل ، أو ممسوحة إلى الكعبين على تأويل من يمسح⁽⁶⁾.

¹ - الكشاف ، الزمخشري ، ج 2 ، ص 204/205 ،

² - الكتاب ، ج 1 ، ص 306

³ - سورة المنافقون ، الآية الكريمة 10

⁴ - إملاء ما من به الرحمن ، ج 1 ، ص 210

⁵ - الدر المصنون ، ج 4 ، ص 210 ، المحرر الوجيز ، ج 2 ، ص 163 ، الكشاف ، ج 2 ، ص 210 ، روح المعاني ، ج 6 ، ص 73 .

⁶ - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 452

المسألة الخامسة في ترتيب أفعال الوضوء والموالاة

تخرج أبي الوليد ابن رشد⁽¹⁾:

اتفق الفقهاء على أن ترتيب الأفعال المفروضة مع الأفعال المسنونة ، أنه عند مالك مستحب ، وهو عند أبو حنيفة : سنة .

تحرير محل النزاع :

واختلف الفقهاء في وجوب ترتيب أفعال الوضوء المفروض مع المفروض . على نسق الآية . فقال قوم : هو سنة ، وهو الذي حكاه المتأخرون من أصحاب مالك عن المذهب ، وبه قال أبو حنيفة والثوري وداود . وقال قوم : هو فريضة ، وبه قال الشافعي وأحمد وأبو عبيد .

أسباب الخلاف :

وسبب اختلافهم شيئاً : أحدهما الاشتراك الذي في واو العطف ، وذلك أنه قد يعطى بها الأشياء المرتبة بعضها على بعض ، وقد يعطى بها غير المرتبة ، وذلك ظاهر من استقراء كلام العرب ، ولذلك انقسم النحويون فيها قسمين ، فقال نحاة البصرة : ليس تقتضي نسقاً ولا ترتيباً ، وإنما تقتضي الجمع فقط ، وقال الكوفيون : بل تقتضي النسق والترتيب .

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج 1 ، ص 24/25

- فمن رأى أن {الواو} في آية الوضوء تقتضي الترتيب قال بإيجاب الترتيب
- ومن رأى أنها لا تقتضي الترتيب لم يقل بإيجابه

2 / الموالة في أفعال الوضوء : اختلفوا في الموالة في أفعال الوضوء ، فذهب مالك إلى أن الموالة فرض مع الذكر ومع القدرة ، ساقطة مع النسيان ومع الذكر عند العذر ما لم يتفاهم التفاوت . وذهب الشافعي وأبو حنيفة إلى أن الموالة ليست من واجبات الوضوء . والسبب في ذلك الاشتراك الذي في {الواو} أيضا ، وذلك أنه قد يعطف بها الأشياء المتتابعة المتلاحقة بعضها على بعض ، وقد يعطف بها الأشياء المترادفة بعضها عن بعض . وقد احتج قوم لسقوط الموالة بما ثبت عنه ﷺ أنه كان يتوضأ في أول طهوره ويؤخر غسل رجليه إلى آخر الطهر ⁽¹⁾

قال المرادي: "والعطف أصل أقسام {الواو} وأكثرها. وهي أم باب حروف العطف ، لكثرة مجالها فيه. وهي مشركـة في الإعراب والحكم . ومذهب جمهور النحوـيين أنها للجمع المطلق... وذهب قوم إلى أنها للترتيب . وهو منقول عن قطـرـب^{*} ، وثعلـب ، وأبي عمر الزاهـد^{*} غلام ثعلـب ، والربـعي ، وهـشـام ، وأـبـي جـعـفرـ الدـينـورـي... وـعـنـ الفـراءـ أنها للـتـرـتـيـبـ حيث يستـحـيلـ الجـمـعـ . وقد عـلـمـ بـذـلـكـ أنـ ماـ ذـكـرـهـ السـيـرـافـيـ وـالـفـارـسـيـ وـالـسـهـيـلـيـ، منـ إـجـمـاعـ النـحـاةـ ، بـصـرـيـتـهـمـ وـكـوـفـيـهـمـ ، عـلـىـ أنـ {ـالـواـوـ}ـ لـاـ تـرـتـبـ ، غـيرـ صـحـيـحـ. قالـ اـبـنـ الـخـبـازـ : وـذـهـبـ الشـافـعـيـ، رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ، إـلـىـ أنـهاـ لـلـتـرـتـيـبـ. وـيـقـالـ: نـقـلـهـ عـنـ الـفـراءـ" ⁽²⁾

المذهب الأول القائل بعدم وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء :

¹ - صحيح البخاري ، (4) كتاب الوضوء ، (38) باب غسل الرجلين إلى الكعبين ، رقم: (183) ، ج 1 ، ص 80

* أبو علي محمد بن المستير بن أحمد النحوي اللغوي البصري ... كان يبكر إلى سيبويه قبل حضور أحد من التلامذة فقال له يوماً ما أنت إلا قطـرـبـ لـيلـ فـبـقـيـ عـلـيـهـ هـذـاـ اللـقـبـ ... اـسـمـ دـوـبـيـةـ لـاـ تـرـازـ تـدـبـ وـلـاـ تـقـرـ ... لـهـ عـدـةـ تـصـانـيـفـ مـنـهـاـ : كـتـابـ مـعـانـيـ الـقـرـآنـ وـكـتـابـ الـاشـتـقـاقـ وـكـتـابـ الـقـوـافـيـ وـكـتـابـ الـنـوـادـرـ وـكـتـابـ الـأـزـمـنـةـ وـكـتـابـ الـفـرقـ وـكـتـابـ الـأـصـوـاتـ وـكـتـابـ الـصـفـاتـ وـكـتـابـ الـعـلـلـ فـيـ الـنـحـوـ وـكـتـابـ الـأـضـدـادـ وـكـتـابـ خـلـقـ الـفـرـسـ وـكـتـابـ خـالـقـ الـإـنـسـانـ وـكـتـابـ غـرـيـبـ الـحـدـيـثـ وـكـتـابـ الـهـمـزـ وـفـعـلـ وـأـفـعـلـ وـالـرـدـ عـلـىـ الـمـلـحـدـيـنـ فـيـ تـشـابـهـ الـقـرـآنـ وـغـيرـ ذـلـكـ ، وـتـوـفـيـ سـنـةـ سـتـ وـمـاـنـتـيـنـ رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ ((وفـيـاتـ الـأـعـيـانـ وـأـنـبـاءـ الـأـنـبـاءـ الـزـمـانـ جـ 4ـ ، صـ 312ـ))

* هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم بن عمر الزاهد المطرّز اللغوي غلام ثعلـب ، ولد سنة إحدى وستين ومائة ، من تصانـيفـهـ: الـيـوـاقـيـتـ ، وـشـرـحـ الـفـصـيـحـ وـفـائـتـ الـفـصـيـحـ ... وـغـيرـهـ مـاتـ سـنـةـ خـمـسـةـ وـأـرـبعـينـ وـثـلـاثـمـائـةـ" ((وفـيـاتـ الـأـعـيـانـ وـأـنـبـاءـ الـأـنـبـاءـ الـزـمـانـ ، جـ 4ـ ، صـ 329ـ))

² - الجنـيـ الدـانـيـ ، صـ 165ـ ، رـصـفـ الـمـبـانـيـ ، صـ 435ـ ،

ذهب الحنفية إلى عدم وجوب الترتيب لأن المذكور فيها {الواو} وهي لمطلق الجمع على الصحيح المعول عليه عندهم ... وأن المعقب طلب الغسل ، وله متعلقات وصل إلى أولها ذكرًا بنفسه ، وإلى الباقي بواسطة الحرف المشترك ، فاشتركت كلها فيه من غير إفاده طلب تقديم تعليقه ببعضها على بعض في الوجود ؛ فصار مؤدي التركيب طلب إعاقاب غسل جملة الأعضاء ، وهذا نظير قوله : ادخل السوق فاشتر لنا خبزاً ولحماً ، حيث كان المفاد أعاقاب الدخول بشراء ما ذكر فيما وقع . قال ابن عربي⁽¹⁾ : " {الفاء} حرف يقتضي الربط والسبب ، وهو بمعنى التعقيب ... وهي ها هنا جواب للشرط ربطت المشروط به وجعلته جوابه أو جزاءه ، ولا خلاف فيه . وقالوا : إن هذا القول صحيح فيما إذا كان جواب الشرط معنى واحدا ؛ فأما إذا كانت جمل كلها جواباً وجزاء لم نبال بأيهما بدأت ؛ إذ المطلوب تحصيلها " ويستدل بالأية ، على بطلان قول القائلين بإيجاب الترتيب في الموضوع ، وعلى أنه جائز تقديم بعضها على بعض على ما يرى المتوسط . والأية⁽²⁾ ، تدل من ثلاثة أوجه على سقوط فرض الترتيب :

الوجه الأول : مقتضى ظاهرها جواز الصلاة بحصول الغسل من غير شرط الترتيب ؛ إذ كانت {الواو} هنا عند أهل اللغة لا توجب الترتيب ؛ وقالوا : إن قول القائل : (رأيت زَيْدًا وَعَمِّرًا) بمنزلة قوله : (رأيت الزَّيْدَيْنَ وَرَأَيْتُهُمَا) ، وكذلك هو في عادة أهل اللفظ ، إلا ترى أن من سمع قائلا يقول : (رأيت زَيْدًا وَعَمِّرًا) لم يعتقد في خبره أنه رأى زيداً قبل عمرو ، بل يجوز أن يكون راهماً معاً ، وجائز أن يكون رأى عمراً قبل زيد ؟ فثبت بذلك أن {الواو} لا توجب الترتيب .

وقد أجمعوا جميعاً أيضاً في رجل لو قال : ((إذا دخلت الدار فامرأتي طلاق وعدي حر وعلى صدقة)) أنه إذا دخل الدار لزمته ذلك كله في وقت واحد ، لا يلزمها أحدها قبل الآخر ؛ كذلك هذا... ويدل عليه قول النبي ﷺ: " لا تقولوا ما شاء الله وشئت ولكن قولوا ما شاء الله ثم شئت "⁽³⁾ ، فلو كانت {الواو} توجب الترتيب لجرت مجرى {ثم} ولما فرق النبي ﷺ بينهما .

¹ - أحكام القرآن ، ج 2 ، ص 52

² - قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ} ، سورة المائدة ، الآية الكريمة 06

³ - المستدرك على الصحيحين ، لأبي عبد الله الحكم النيسابوري ، دار المعرفة ، بيروت ، ت : يوسف عبد الرحمن

المرعشي ، كتاب الإيمان والنور ، ج 4 ، ص 297

وإذا ثبت أنه ليس في الآية إيجاب الترتيب فموجبه في الطهارة مخالف لها وزائد فيها ما ليس منها ، وذلك يوجب نسخ الآية لحظره ما أباحته ؛ ولم يختلفوا أنه ليس في هذه الآية نسخ ، فثبتت جواز فعله غير مرتب .

الوجه الثاني : من دلالة الآية أنه لا خلاف بين فقهاء الأمصار أن الرجل مغسلة معطوفة في المعنى على الأيدي ، وأن تقديرها : ((فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برعوسكم)) ؛ فثبت بذلك أن ترتيب **اللفظ على هذا النظام** غير مراد به ترتيب المعنى .

الوجه الثالث : قوله في نسقها: **﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ حَرَجٍ وَلَكُنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾**⁽¹⁾ وهذا الفصل يدل على سقوط الترتيب ⁽²⁾ ، ولما عطفت بـ{الواو} ، وهي لا ترتتب ، علمنا أن الترتيب سنة
قال ابن عطية ⁽³⁾: وألفاظ الآية تتضمن الترتيب واختلف فيه فقيل الترتيب سنة ، وأن التنكيس للناس مجزء ، واختلف في العاًد فقيل : يجزء ويرتب في المستقبل ... وقيل لا يجزء لأنه عابث

قال ⁽⁴⁾ سفيان الثوري وأبو حنيفة وصاحباه : الترتيب في الوضوء سنة فإن تركه ساهياً أو عاماً فلا إعادة عليه ، وجعلوا {الواو} بمعنى الجمع ، واحتجوا بقوله تعالى: **﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِين﴾**⁽⁵⁾ ولا خلاف أن تقديم بعض أهل السهرين على بعض في الإعطاء بتمايز . وبقوله: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾**⁽⁶⁾ ويحرم تقديم أحدهما على الآخر .

المذهب الثاني القائل بوجوب الترتيب :

ذهب الشافعية ومن قال بقوله من العلماء إلى وجوب الترتيب لأن {الفاء} في {اغسلوا} حرف يقتضي الربط والسبب ، أي للتعقيب فتفيد تعقيب القيام إلى الصلاة بغسل

¹ - نفس الآية

² - أحكام القرآن ، الجصاص ، ج 3 ، ص 368

³ - المحرر الوجيز ، ج 2 ، ص 164

⁴ - تفسير الثعلبي ، ج 4 ، ص 31

⁵ - سورة التوبة ، الآية الكريمة 60

⁶ - سورة الأحزاب ، الآية الكريمة 56

الوجه ، وهي ها هنا جواب للشرط ، ربطت المشروط به وجعلته جوابه أو جزاءه ، ولا خلاف فيه ؛ وهذا دليلا على وجوب البداءة بالوجه ؛ إذ هو جزاء الشرط وجوابه . فيلزم الترتيب بين الوجه وغيره ، فيلزم في الكل لعدم القائل بالفصل .

وزعم بعضهم ⁽¹⁾ أن النظم أفاد الترتيب لأنه لو لم يرد ذلك لأوجب تقديم الممسوح أو تأخيره عن المغسول ، ولأنهم يقدمون الأهم فالأهم ، وفيه نظر لأن قصارى ما يدل عليه النظم أولوية الترتيب . قال التعالبى: " وألفاظ الآية تتضمن الترتيب " ⁽²⁾ ، وإلى ذلك أشار صاحب التحرير والتنوير بقوله : " تكون جملة {وامسحوا برؤوسكم} معترضة بين المتعاطفين . وكأن فائدة الاعتراض الإشارة إلى ترتيب أعضاء الوضوء لأن الأصل في الترتيب الذكري أن يدل على الترتيب الوجودي " ⁽³⁾ ، ولا دليل في قوله في الآية على أن موالة أفعال الوضوء ليست بشرط في صحته لقبول الآية التقسيم ... والشافعى في القديم : أنها شرط . وعلى أن الترتيب في الأفعال ليس بشرط لعطفها بـ{الواو} وهو مذهب مالك وأبى حنيفة " ⁽⁴⁾

فالآية ⁽⁵⁾ عند من قال أن الترتيب واجب اقتضت التقديم وجوبا لقرائن منها :

القرينة الأولى: أنه أدخل ممسوها بين مغسولين ، وقطع النظير عن نظيره ، ولو أريد الجمع المطلق لكان المناسب أن يذكر المغسولات متسبة في النظم ، والممسوح بعدها ، فلما عدل إلى ذلك دل على وجوب ترتيبها على الوجه الذي ذكره الله .

القرينة الثانية : أن هذه الأفعال هي أجزاء فعل واحد مأمورا به وهو الوضوء ، فدخلت {الواو} عاطفة لأجزائه بعضها على بعض ، والفعل الواحد يحصل من ارتباط أجزائه بعضها البعض ، فدخلت {الواو} بين الأجزاء للربط فأفادت الترتيب ، إذ هو الرابط المذكور في الآية ، ولا يلزمها كونها لا تقييد الترتيب بين أفعال لا ارتباط بينها نحو قوله

¹ - روح المعانى ، ج 6 ، ص 80

² - الجواهر الحسان ، ج 2 ، ص 359

³ - التحرير والتنوير ، ج 6 ، ص 130

⁴ - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 452

⁵ - بداع التفسير ، ابن القيم الجوزية ، ج 1 ، ص 314

تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾⁽¹⁾ ، أن لا تفيده بين أجزاء فعل مرتبطة بعضها ببعض ... فهذا أحد الأقوال الثلاثة في إفادة {الواو} للترتيب ... فصار الترتيب فرضاً سادساً . فوجب أن يقع الفعل مرتبًا ... ولأن أفعال النبي ﷺ في الوضوء ما وردت إلا مرتبة كما ورد في نص الآية ، ولم ينقل عنه ولا عن غيره من الصحابة أنه توضأ منكساً أو غير مرتب ، فثبت أن ترتيب أفعال الوضوء كما أمر الله تعالى ونص عليه في هذه الآية واجب ⁽²⁾ ، قال المالقي⁽³⁾: " وعند الكوفيين تعطي الترتيب كالفاء عند البصرريين ، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زُلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾⁽⁴⁾ ، ومعلوم أن إخراج الأثقال إنما هو بعد الزلزال ، قال السيرافي: " إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تقييد الترتيب ، مردودٌ ⁽⁵⁾"

واحتجوا⁽⁶⁾ بقوله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾⁽⁷⁾ ، أيضاً بقوله ﷺ: " لا يقبل يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الوضوء مواضعه "⁽⁸⁾ فيغسل وجهه ثم يغسل يديه ثم يمسح يمسح رأسه ثم يغسل رجليه » ، و(ثم) في كلام العرب للتعليق . وكذلك الم الولاية بين الأعضاء واختلف العلماء في ذلك ... قيل من فروض الوضوء في الذكر والنسيان ... وقيل ليس بفرض مع الذكر ، وقيل هو فرض مع الذكر ساقط مع النسيان⁽⁹⁾

¹ - سورة النور ، الآية الكريمة 56

² - تفسير الخازن ، ج 2 ، ص 20

³ - رصف المبني في حروف المعاني ، ص 435

⁴ - سورة الزلزلة ، الآياتان الكريمتان 1 ، 2

⁵ - مغني اللبيب ، ج 4 ، ص 354

⁶ - تفسير الشعابي ، ج 4 ، ص 31

⁷ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 157

⁸ - تنقیح کتاب التحقیق فی أحادیث التعلیق ، شمس الدین محمد بن احمد بن عثمان الذهبی ، دار الوطن ، الریاض ، 1421 هـ - 2000 م ، ت: مصطفی أبو الغیط عبد الحی عجیب ، ج 1 ، ص 83 و 133

⁹ - الجوادر الحسان ، ج 2 ، ص 359 ، المحرر الوجیز ، ج 2 ، ص 164

المسألة السادسة في الفور والترتيب في الغسل

تخریج أبي الولید بن رشد⁽¹⁾:

الأصل في هذه الطهارة - الغسل - هو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهِرُوا﴾⁽²⁾ ... وهي واجبة على كل من لزمته الصلاة ، ولا خلاف في ذلك ، وكذلك لا خلاف في وجوبها ، ودلائل ذلك هي دلائل الموضوع بعينها .

تحریر محل النزاع :

اختلفوا هل من شرط هذه الطهارة الفور والترتيب في الغسل ، أم ليسا من شروطها
كاختلافهم من ذلك في الموضوع .

سبب الخلاف :

وسبب اختلافهم في ذلك : هل حرف {ثُمَّ} يقتضي الترتيب بلا خلاف بين أهل اللغة ،
لقوله ﷺ في حديث أم سلمة : " إِنَّمَا يَكْفِيَكُمْ أَنْ تَحْذِيَ عَلَى رَأْسِكُمْ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ ، ثُمَّ تُغَيِّضُونَ⁽³⁾ الماءَ عَلَى جَسَدِكُمْ " . وهل فعله ﷺ محمول على الوجوب أو على الندب ؟ فإنه لم ينقل عنه
أنه ﷺ أنه ما توضأ قط إلا مرتبًا متواлиًا ، وقد ذهب قوم إلى أن الترتيب في هذه الطهارة
أبين منها في الموضوع ، وذلك بين الرأس وسائر الجسد .

قال النحاة {ثُمَّ} تقييد التشريح في الحكم ، والترتيب ، والمهلة⁽⁴⁾ أي تشرك المعطوف
المعطوف مع المعطوف عليه لفظاً وحكماً ، وتقييد الترتيب مع التراخي الزمني ، وذلك بأن

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقصود ، ابن رشد ، ج 1 ، ص 53

² - سورة المائدة ، الآية الكريمة 06

³ - صحيح مسلم ، كتاب الحيض ، باب حكم ضفائر المغسلة ، رقم 58 (330) ، ص 159 / 160 ، سنن الترمذى
المسمى الجامع الكبير ، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذى ، دار الغرب الإسلامى ، ط: الأولى ، 1996م ، ت: بشار
عواد معروف ، أبواب الطهارة ، (77) هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل ، باب ج 1 ، ص 149

⁴ - مغني اللبيب عن كتب الأغاريب ، ج 2 ، ص 219

يكون بين المعطوف والمعطوف عليه مهلة في الفعل المتعلق بهما على الأصح ، ويتبين هذا في آيات التكوين ، قال تعالى: **﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلْقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْعَةٍ مُّخْلَقَةٍ وَغَيْرُ مُخْلَقَةٍ﴾**⁽¹⁾ ، وترتيبها معنوي في المفردات ، نحو بع هذا ثم هذا ، وذكر في الجمل ، أي في الإخبار لا في الوجود ، نحو قول أبي نواس [الخيف]⁽²⁾:

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

وهل تقييد التراخي في اللفظ والحكم أو في الحكم فقط ؟

ذهب أبو حنيفة رضي الله عنه إلى أنها تقييد التراخي في اللفظ والحكم ؛ لأن الأصل في كل شيء كماله ، وكمال التراخي أن يكون في اللفظ والحكم معا ، ولو كان موجودا في الحكم دون التكلم لكان موجودا من وجہ دون وجہ . وعند صاحبيه تقييد التراخي في الحكم .

كما تأتي {ثم} لبيان المنزلة ، نحو : محمد ﷺ ثم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي (رضي الله عنهم أجمعين) ، وذكر المرادي⁽³⁾ أن مذهب الفراء والأخفش وقطرب : " أنها بمنزلة الواو ترتب بالكلية " ، وقيل تستعمل للترتيب بلا مهلة أيضا كالفاء ، وإليه ذهب ابن مالك . وفي ذلك يقول ابن مالك [الرجز]⁽⁴⁾:

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِالْأَصَالِ وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ

والفرق بين {الفاء} و{ثم} أن {الفاء} تدل على تأخر المعطوف على المعطوف عليه متصلة به ، و{ثم} تدل على تأخره عنه منفصلة أي متراخيا عنه⁽⁵⁾ ويجوز إبدال ثاء {ثم} فاء ، فيقال : فُم⁽⁶⁾ ، وأن يلحق آخرها تاء التأنيث متحركة تارة ، وساكنة أخرى ، فيقال : ثمت ، وثمت ، أما ثم – بفتح الثاء – فهي ظرف⁽⁷⁾

¹ - سورة الحج ، الآية الكريمة 05

² - ديوان أبي النواس ، مطبعة جمعية الفنون ، 1201هـ/1884م ، ص 46

³ - الجنى الداني ، ص 433

⁴ - متن الألفية ، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسى ، المكتبة الشعبية ، بيروت ، د.ط ، د.ت ، ص 36

⁵ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري ، الهمданى ، دار الفكر ، ط: الثانية ، 1405هـ/1985م ، ج 3 ، ص 227

⁶ - مغني اللبيب ، ج 2 ، ص 219 ،

⁷ - أثر اللغة في اختلاف المجتهدين ، ص 206

المسألة السابعة في أحكام الجنابة

تخریج أبي الولید ابن رشد⁽¹⁾:

اتفق العلماء على وجوب الطهارة من خروج المنى على وجه الصحة في النوم أو اليقظة من ذكر كان أو أنثى ، واختلفوا منه في مسائل هي :
تحرير محل النزاع :

اختلف العلماء في دخول المسجد للجنب على ثلاثة أقوال : فقوم منعوا ذلك بإطلاق ، ... وفوم منعوا ذلك إلا لعابر فيه لا مقيم ... وفوم أباحوا ذلك للجميع ... ؟
سبب الخلاف :

وسبب اختلاف الشافعي وأهل الظاهر : هو تردد قوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَئْنُمْ سُكَارَى﴾⁽²⁾ ، بين أن يكون في الآية مجاز حتى يكون هنالك محفوظ مقدر ، وهو ((موضع الصلاة)) : أي لا تقربوا موضع الصلاة ، ويكون عابر السبيل استثناء من النهي عن قرب موضع الصلاة . وبين أن لا يكون هنالك محفوظ أصلا ، وتكون الآية على حقيقتها ، ويكون عابر السبيل هو المسافر الذي عدم الماء ، وهو جنب .
فمن رأى أن في الآية محفوظا أجاز المرور للجنب في المسجد ، ومن لم ير ذلك لم يكن عنده في الآية دليل على منع الجنب الإقامة في المسجد .

المذهب الأول : القائل بوجود حذف في الآية الكريمة وبجواز المرور للجنب في المسجد :
ذهب⁽³⁾ هذا الفريق إلى أن قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ فيه حذف في الكلام أي حذف مضادٍ تقديره : ((مواضع الصلاة)) ، والمراد بمواضعها المساجد ، ويفيد هذا قوله بعد ذلك: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ في أحد التأويلين .

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، ج 1 ، ص 55

² - سورة النساء ، الآية الكريمة 43

³ - الدر المصنون ، ج 3 ، ص 687 ، البحر المحيط ، ج 3 ص 265

قال الطاهر بن عاشور⁽¹⁾: "... ومن المفسرين من تأول الصلاة هنا بالمسجد من إطلاق اسم الحال على المحل كما في قوله تعالى: ﴿وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدٌ﴾⁽²⁾، حيث فسروا الصلاة بالمسجد ، وجعلوا الآية رخصة في مرور الجنب في المسجد إذا كان قصده المرور لا المكث... وفائدة هذا الاستثناء ... وهو حقيقي من عموم أحوال الجنب باستثناء عابري السبيل . وعابر السبيل المأمور من الاستثناء مطلق وهو عند أصحاب هذا المحمول باق على إطلاقه لا تقييد فيه .

فموضعها مجاز من ذكر الحال وإرادة المحل⁽³⁾ بقرينة قوله تعالى فيما يأتي : {إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ} فإنه يدل عليه بحسب الظاهر ، فالآية مسوقة عن نهي قربان السكران المسجد تعظيمًا له ، وفي الخبر « جَنَبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبَيْانَكُمْ وَمَجَانِيَّكُمْ »⁽⁴⁾ ، وهذا التأويل يباه ظاهر قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَفْلُونَ﴾⁽⁵⁾

قال ابن العربي⁽⁶⁾: "... يقال في اللغة العربية : لَا تَقْرَبْ كذا بفتح الراء أي لا تتلبس بالفعل ، وإذا كان بضم الراء كان معناه لا تدن من الموضع ، وهذا الذي قاله صحيح مسموع ". ويكون فيه أي النهي تنبئه على المنع من قربان الصلاة نفسها ؛ لأنه إذا نهى عن دخول موضعها كرامة فهي بالمنع أولى ، فلا يدخلها الجنب إلا ماراً ، ... وقيل لا يجوز المرور ، إلا إذا كان فيه الماء والطريق . وقيل : لا يدخل إلا بالتيم ولا يمر به أصلًا ، ثم استثنى فقال: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ أي معناه إلا مجتازين فيه للخروج منه مثل أن ينام في المسجد ،

¹ - التحرير والتنوير ، ج 5 ، ص 63 / 61 ، الجواهر الحسان ، ج 2 ، ص 240 ، الكشاف ، ج 2 ص 82 ، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، ج 1 ، ص 181،

² - سورة الحج ، الآية الكريمة 40

³ - هو كون الشيء يحل فيه غيره ((جواهر البلاغة ، أحمد الهاشمي ، المطبع العصرية ، صيدا بيروت ، ت : يوسف الصميلي ، ص 254))

⁴ - سنن ابن ماجه ، لمحمد بن يزيد أبي عبد الله القرزوني ، دار ابن الجوزي ، ط: الأولى ، 1432 هـ/2011 م ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي ، (4) كتاب المساجد والجماعات ، (5) باب ما يكره في المساجد ، رقم : 750 ، ص 81 ، ضعيف ، انفرد به ابن ماجة .

⁵ - روح المعاني ، ج 5 ، ص 38

⁶ - أحكام القرآن ، لابن العربي ، ج 1 ، ص 552

فيجب ، أو يكون الماء فيه ، أو يكون طريقه عليه ، فرخص له أن يمر عليه ولا يُقيم ، وعلى هذا القول تكون الصلاة بمعنى المصلى والمسجد ك قوله {صلاتٌ} أي موضع الصلوات لأنهم كانوا حينئذ لا يأتون المسجد إلا للصلاة ، ولا يصلون إلا مجتمعين ، فكانا متلازمين ⁽¹⁾

واعلم أن فائدة الخلاف تظهر في حكم شرعى ، وهو أن على التقدير الأول يكون المعنى : ((لا تقربوا المسجد وأنتم سكارى ولا جنبا إلا عابري سبيل)) ، وعلى هذا الوجه يكون الاستثناء دالا على أنه يجوز للجنب العبور في المسجد ، وهو قول الشافعى ، وقيل هذا القول أرجح ، ويدل عليه وجوه :

الوجه الأول : أنه قال : **﴿لا تَقْرَبُوا الصَّلَاة﴾** والقرب والبعد لا يصحان على نفس الصلاة على سبيل الحقيقة ، إنما يصحان على المسجد .

الوجه الثاني : أنه لو حملت الآية على الحذف لكان الاستثناء صحيحا ، أما لو حملناه على عدم الحذف لم يكن صحيحا ، لأن من لم يكن عابر سبيل وقد عجز عن استعمال الماء بسبب المرض الشديد ، فإنه يجوز له الصلاة بالتبيم ، وإذا كان كذلك كان حمل الآية على ذلك أولى .

الوجه الثالث : أنه إذا حمل عابر السبيل على الجنب المسافر ، فهذا إن كان واجدا للماء لم يجزله القرب من الصلاة أبدا ، فحينئذ يحتاج إلى إضمار هذا الاستثناء في الآية ، وإن لم يكن واجدا للماء لم يجز له الصلاة إلا مع التبيم ، فيفترق إلى إضمار هذا الشرط في الآية ، وأما على ما قلناه فانا لا نفتقر إلى إضمار شيء في الآية فكان قولنا أولى .

الوجه الرابع : أن الله تعالى ذكر حكم السفر وعدم الماء ، وجواز التبيم بعد هذا ، فلا يجوز حمل هذا على حكم مذكور في آية بعد هذه الآية ، والذي يؤكده أن القراء كلهم استحبوا الوقف عند قوله : **﴿هَتِي تَعْسِلُوا﴾** ثم يستأنف قوله : **﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى﴾** لأنه حكم آخر ⁽²⁾ .
ومعنى الآية الكريمة نهي الله عز وجل الصحابة رضوان الله عنهم عن قرب الصلاة حالة السكر ، لأنهم كانوا يأتون المساجد قبل تحريم الخمر سكارى للصلاحة مع رسول الله ﷺ لأن الإنسان إذا قصد المساجد فإنما يقصد للصلاحة ؛ وهي أقوال مخصوصة لا يستطيع

¹ - المحرر الوجيز ، ج 2 ، ص 57

² - مفاتيح الغيب ، ج 10 ، ص 87

السکران القيام بها لأنه مغيب العقل كما نهوا عن قرب المسجد حالة كونهم على جنابة إلا إذا كان الطريق إلى الماء يمر بالمسجد ، أو كان الماء فيه ، ووقع الاحتلام فيه .

ويجوز أن يكون «إلا عابري سبيل» صفة لقوله : «جنبًا» أي لا تقربوها جنبًا غير عابري سبيل أي جنبًا مقيمين . إنما استثنى حالة المسافر لما يجيء من تفصيل فيها ، وهو أن المسافر إذا أجب ثم لم يجد الماء تيم وصلى مع الجنابة . ويرد عليه بعد أن الجنب المقيم أيضاً إذا عجز عن استعمال الماء لمرض أو برد يجوز له التيم والصلاحة على الجنابة ، اللهم إلا أن يقال : إن عذر السفر أعم وأغلب فلهذا تخصص بالذكر أولاً⁽¹⁾ .

المذهب الثاني : القائل بأن الآية على ظاهرها ، وبمنع الجنب الإقامة في المسجد :

ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن الآية الكريمة على ظاهرها ، وأنه لا يوجد حذف ، قال السمين الحلبي : " قوله تعالى: «لَا تَقْرِبُوا الصَّلَاةَ» أنه لا حذف ، والنهي عن قربان نفس الصلاة في هذه الحالة "⁽²⁾ ، والقرب هنا مستعمل في معناه المجازي ، وهو التلبس بالفعل لأن (قرب) حقيقة في الدنو من المكان أو الذات يقال : قرب منه " بضم الراء " وقربه " بكسر الراء " وهما بمعنى ، ومن الناس من زعم أن مكسور الراء للقرب المجازي خاصة ولا يصح ، وإنما اختيار هذا الفعل دون لا تصلوا ونحوه للإشارة إلى أن تلك حالة منافية للصلاوة وصاحبها جدير بالابتعاد عن أفضل عمل في الإسلام . قال الثعالبي : " المراد به مثل قوله تعالى: «وَلَا تَقْرِبُوا الزَّنْبَ»⁽³⁾ .

وقوله: «وَلَا تَقْرِبُوا الْقَوَاحِشَ»⁽⁴⁾ ، قال الألوسي: " المراد بـ{الصلاوة} عند الكثير الهيئة المخصوصة ، وبقربها القيام إليها والتلبس بها إلا أنه نهى عن القرب مبالغة ...⁽⁵⁾ أي عن قربان الصلاة نفسها⁽⁶⁾ .

¹ - غرائب القرآن ورثائق الفرقان ، القمي نيسابوري ، ج 2 ، ص 418

² - الدر المصنون ، ج 3 ص 687

³ - سور الإسراء ، الآية الكريمة 32

⁴ - سورة الأنعام ، الآية الكريمة 51

⁵ - الكشاف ، الزمخشري ، ج 2 ص 82

⁶ - روح المعاني ، ج 5 ص 38

⁷ - أحكام القرآن ، لابن العربي ، ج 1 ، ص 552

قال ابن عادل: "إلا عابرٍ سَبِيلٌ" قال الزمخشري وانتسابه على الحال. (فإن قلت): كيف جمع بين هذه الحال والتي قبلها؟ (قلت): كأنه قيل: لا تقربوا الصلاة في حال الجنابة إلا ومعكم حال أخرى تعذرون فيها وهي حال السفر، وعبر السبيل عbara عنه. ويجوز أن لا يكون حالاً ولكن صفة قوله: {جنبأ} أي: ((ولا تقربوا الصلاة جنبأ غير عابرٍ سَبِيل)) ، أي: جنبأ مقيمين غير معذورين ⁽¹⁾. إلا إن يكونوا مسافرين ولا يجدون الماء فيتيمّموا ⁽²⁾ ، فالصلاحة هنا هي العبادة المعروفة ، حسب السبب في نزول الآية ⁽³⁾ ، قال قال أبو البقاء ⁽⁴⁾ : لا حذف فيه "أي أنه نفس الصلاة ذات الركوع والسجود وهو قول الأكثرين ؛ فالمعنى ((لا تصلوا وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون)) ⁽⁵⁾ ، قال الرازى: "... ولمن نصر هذا القول أن يقول : إن قوله تعالى: «حتى تعلموا ما تقولون» يدل على أن المراد من قوله: «لا تقربوا الصلاة» نفس الصلاة لأن المسجد ليس فيه قول مشروع يمنع السكر منه ، أما الصلاة فيها أقوال مخصوصة يمنع السكر منها ، فكان حمل الآية على هذا أولى ، وللائل الأول أن يجيب بأن الظاهر أن الإنسان إنما يذهب إلى المسجد لأجل الصلاة ، مما يخل بالصلاحة كان كالمانع من الذهاب إلى المسجد فلهذا ذكر هذا المعنى" ⁽⁶⁾.

لفظ {الصلاحة} هنا وهو ما عليه الأكثرون أن المراد نفس الصلاة أي لا تصلوا إذا كنتم سكارى ويكون ذلك في حالتين : الأولى حالة السكر إلا إذا علموا ما يقولون ، ومعنى قربان الصلاة غشيانها والقيام إليها . والثانية حالة الجنابة ، ويستثنى منها حالة عبر السبيل ويراد به في هذا القول السفر . أي ((لا تقربوا الصلاة في حالة الجنابة إلا ومعكم حال أخرى تعذرون فيها وهي حال السفر)) . قال ابن هشام : "الجملة الواقعة حالاً، وموضعها نصب ، ونحو قوله تعالى: {لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى} ⁽⁷⁾

¹ - الباب في علوم الكتاب ، ج 6 ، ص 397

² - تفسير الشعبي ، ج 3 ، ص 313

³ - المحرر الوجيز ، ج 2 ، ص 57

⁴ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات ، ج 1 ، ص 181

⁵ - لباب التأويل ، الخازن ، ج 1 ، ص 530

⁶ - مفاتيح الغيب ، ج 10 ، ص 87

⁷ - مغني اللبيب ، ج 5 ، ص 162

وفائدة هذا الاستثناء " عند من حمل (الصلاة) في قوله تعالى: **﴿تَقْرِبُوا الصَّلَاة﴾** على ظاهرها - وهم الجمهور - في معنى تقربوا الصلاة وفي معنى عابري السبيل فلا تظهر له فائدة للاستغناء عنه "

المسألة الثامنة في معرفة الطهارة التي هذه الطهارة بدل منها

تخرج أبي الوليد ابن رشد⁽¹⁾:

اتفق العلماء على أن هذه الطهارة أي التيمم هي بدل من الطهارة الصغرى وهي الوضوء

تحرير محل النزاع :

وأختلفوا في الكبرى ، أي الغسل ؛ فروي عن عمر وابن مسعود أنهما كانا لا يربانها بدلًا من الكبرى ، وكان علي وغيره من الصحابة يرون أن التيمم يكون بدلًا من الطهارة الكبرى ، وبه قال عامة الفقهاء .

سبب الخلاف :

والسبب في اختلافهم : الاحتمال الوارد في آية التيمم أي قوله تعالى : **﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾**⁽²⁾ يحتمل أن يعود الضمير الذي فيه على المحدث حدثاً أصغر فقط ، ويحتمل أن يعود عليهما معاً . لكن من كانت الملامسة ، أعني قوله تعالى : **﴿أَوْ لَامْسُתُمُ النِّسَاءَ﴾**⁽³⁾ عنده في الآية الجماع ، فالظاهر أنه عائد عليهما معاً ، ومن كانت الملامسة عنده هي اللمس باليد ، فالظاهر أنه إنما يعود الضمير عنده على المحدث حدثاً أصغر فقط ، إذ كانت الضمائر إنما يحمل أبداً عودها على أقرب مذكور إلا أن تقدر في الآية تقديمها وتتأخيراً حتى يكون تقديرها هكذا : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ، أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنَ الْغَائِطِ ، أَوْ لَامْسُتُمُ النِّسَاءَ ، فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهِرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا} .

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، ج 1 ، ص 70

² - سورة النساء ، الآية الكريمة 43

³ - الآية نفسها

ومثل هذا ليس ينبغي أن يصار إليه إلا بدليل ، فإن التقديم والتأخير مجاز ، وحمل

الكلام

على الحقيقة أولى من حمله على المجاز ، وقد يظن أن في الآية شيئاً يقتضي تقديمًا وتأخيراً

،

وهو أن حملها على ترتيبها يوجب أن المرض والسفر حدثان ، لكن هذا لا يحتاج إليه إذا قدرت {أو} هنا بمعنى {الواو} ، وذلك موجود في كلام العرب في مثل قول الشاعر⁽¹⁾

وَكَانَ سِيَّانَ أَنْ لَا يُسَرِّحُوهُ بِهَا وَأَغْبَرَتِ السَّوْخُ
أَوْ يُسَرِّحُوهُ بِهَا نَعَمًا

على أن {أو} هنا بمعنى {الواو} ، وإنما احتاج إلى جعل {أو} بمعنى {الواو} ، لأن سواء وسيين ، يطلبان شيئاً ، فلو جعلت أو لأحد الشيئين لكان المعنى سيان أحدهما . وهذا كلام مستحيل⁽²⁾ : فإنه إنما يقال : سيان زيد وعمرو ، وهذا هو أحد الأسباب التي أوجبت الخلاف في هذه المسألة .

قال السمين الحلبي⁽³⁾ : "«الفاء» في قوله تعالى: «فَلَمْ تَجِدُوا» عَطَّافٌ ما بعدها على الشرط . أي⁽⁴⁾ على { جاء } ، لأنه جَعَلَ { جاء } عَطَّافاً على { كنتم } فهو شرط عنده . و«الفاء» في قوله «فَتَيَمَّمُوا» هي جواب الشرط ، والضمير في «تَيَمَّمُوا» لكل من تقدَّم من مريض ومسافر ومتغوط وملامس أو لامس ، وفيه تغليب الخطاب على الغيبة ، وذلك أنه تقدَّم غيبة في قوله: {أوْ جَاءَ أَحَدٌ} وخطاب في {كنتم} و{المستم} فغلب الخطاب في قوله {كنتم} وما بعده عليه . وما أحسن ما أتى هنا بالغيبة لأنه كناية عما يُستحب منه فلم يخاطِبُهم به ، وهذا من محاسن الكلام ، ونحوه: «وَإِذَا مَرَضْتُ فَهُوَ يَشْفِفُنِينَ»⁽⁵⁾ . و(وجَد) هنا بمعنى (لقي) فتعدَّت لوَاحِدٌ" ، قال الزمخشري : "إِنْ قَلْتَ : أَدْخُلْ فِي حِكْمَ الشَّرْطِ أَرْبَعَةً : وَهُمُ الْمَرْضَى وَالْمَسَافِرُونَ وَالْمَحْدُثُونَ وَأَهْلُ الْجَنَابَةِ فَيَمْنَعُ تَعْلُقَ الْجَزَاءِ الَّذِي هُوَ الْأَمْرُ بِالتَّيْمِمِ عَنْ دَمَّ المَاءِ مِنْهُمْ . قَلْتَ : الظَّاهِرُ أَنَّهُ تَعْلُقُ بِهِمْ جَمِيعاً ، وَأَنَّ الْمَرْضَى إِذَا عَدَمُوا دَمَّ المَاءِ

¹ - البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة رثى بها صديقاً له قتل في وقعة ، ديوان الهذليين ، ج 1 ، ص 107 / 108

² - خزانة الأدب ولب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، ط: الثانية ، 1404هـ/1984م ، ت : عبد السلام محمد هارون ، ج 5 ، ص 134 ، مغني اللبيب عن كتب الأعرب ، ج 1 ، ص 408

³ - الدر المصنون ، ج 3 ص 692

⁴ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات ، ج 1 ، ص 182

⁵ - سورة الشعراء ، الآية الكريمة 80

لضعف حركتهم وعجزهم عن الوصول إليه فلهم أن يتيمموا . وكذلك السفر إذا عدموه . لبعده
والمحثون وأهل .

الجناية كذلك إذا لم يجدوه لبعض الأسباب ⁽¹⁾

قال الألوسي : " **وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضِي** " تفصيل لما أجمل في الاستثناء ، وبيان ما هو في
حكم المستثنى من الأعذار ، والاقتصر فيما قبل على استثناء السفر مع مشاركة الباقي له في
حكم الترخيص للإشعار بأنه العذر الغالب المبني على الضرورة الذي يدور عليها أمر
الرخصة ... **أَوْ عَلَى سَفَرٍ** عطف على **مَرْضِي** أي أو كنتم على سفر... **أَوْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِّنْ الْغَائِطِ** ... وهذا اللفظ يجمع بالمعنى جميع الأحداث الناقضة للطهارة الصغرى
⁽²⁾ ... والفعل عطف على **كُنْتُمْ** ، والجار الأول : متعلق بمحذوف وقع صفة للنكرة قبله ،
والثاني : متعلق بالفعل أي ((وإن جاء أحد كائن منكم من الغائط أو لامستم النساء)) ... تقدير
النظم ((لا تقربوا الصلاة في حال الجناية إلا حال كونكم مسافرين فإن كنتم كذلك ، أو كنتم
مرضى الخ)) ، وقيل : إن هذا القيد راجع للكل ... والظاهر أن الضمير راجع إلى جميع ما
اشتمل عليه ⁽³⁾ .

وعن بعضهم أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا ، والتقدير: ((لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى
، ولا جنبًا ولا جائياً أحد منكم من الغائط ، أو لامساً يعني ولا محدثين)) ، ثم قيل : ((وإن
كنتم مرضى أو على سفر فتيمموا)) ، وفيه الفصل بين الشرط والجزاء والمعطوف
والمعطوف عليه من غير نكتة . قال أبو حيان : " أمر الله تعالى بالتيم عن حصول سبب من
هذه الأسباب الأربع وفقدان الماء" ⁽⁴⁾ ، وهو قيد في المسافر ومن جاء من الغائط ومن
لامس النساء ، وأما المريض فلا يتقيد تيممه بعدم وجдан الماء لأنه يتيم مطلقاً ، وذلك
معلوم بدلالة معنى المرض ، فمفهوم القيد بالنسبة إليه معطل بدلالة المعنى ، ولا يكون
المقصود من المريض الزمن ، إذ لا يعد الزمن مناولاً يناله الماء إلا نادراً ⁽⁵⁾

¹ - الكشاف ، ج 2 ، ص 83

² - المحرر الوجيز ، ج 2 ، ص 58

³ - روح المعاني ، ج 5 ، ص 42 / 43

⁴ - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 269

⁵ - التحرير والتنوير ، ج 3 ، ص 67

المسألة التاسعة في معرفة من تجوز له هذه الطهارة

تخریج أبي الولید ابن رشد⁽¹⁾ :

وأما من تجوز له هذه الطهارة ، فأجمع العلماء أنها تجوز لاثنين : للمريض والمسافر
إذا عدما الماء .

تحرير محل النزاع :

اختلفوا في أربع : المريض يجد الماء ويخاف من استعماله ، وفي الحاضر يعدم الماء ، وفي الصحيح المسافر يجد الماء فيمنعه من الوصول إليه خوف ، وفي الذي يخاف من استعماله من شدة البرد

سبب الخلاف :

وبسبب اختلافهم في هذه المسائل الأربع التي هي قواعد هذا الباب ، أما في المريض الذي يخاف من استعمال الماء ، فهو اختلافهم : هل في الآية محفوظ مقدر في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَر﴾⁽²⁾.

فمن رأى أن في الآية حذفا وأن تقدير الكلام ((وإن كنتم مرضى لا تقدرون على استعمال الماء)) ، وأن الضمير في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجْدُوا مَاءً﴾ إنما يعود على المسافر فقط - أجاز التيم للمريض الذي يخاف من استعمال الماء .

ومن رأى أن الضمير في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجْدُوا مَاءً﴾ يعود على المريض والمسافر معا ، وأنه ليس في الآية حذف - لم يجز للمرضى إذا وجد الماء التيم .

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج 1 ، ص 72

² - سورة النساء ، الآية الكريمة 43

وأما سبب اختلافهم في الحاضر الذي يعدم الماء ، فاحتمال الضمير الذي في قوله تعالى: **«فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً»** أن يعود على أصناف المحدثين ، أعني الحاضرين والمسافرين ، أو على المسافرين فقط .

- فمن رأه عائدا على جميع أصناف المحدثين أجاز التيمم للحاضرين.
- ومن رأه عائدا على المسافرين فقط أو على المرضى والمسافرين لم يجز التيمم للحاضر الذي عدم الماء .

قال علماؤنا رحمة الله عليهم : فائدة الوجود الاستعمال والانتقاء بالقدرة عليهما ، فمعنى قوله: **«فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً»**، ((فلم تقدروا)) ؛ ليتضمن ذلك الوجه المتقدمة المذكورة فيها ، وهي المرض والسفر ؟ فإن المريض واجد للماء صورة ، ولكنه لما لم يتمكن من استعماله لضرورة صار مدعوما حكما ؛ فالمعنى الذي يجمع نشر الكلام ((فلم تقدروا على استعمال الماء)) وهذا يعم المرض والصحة إذا خاف منأخذ الماء لصا أو سبعا ، ويجمع الحضر والسفر ؟ وهذا هو **العلم الصريح** ، **والفقه الصحيح** ، **والأصول بالتصحيح** ؛ إلا ترى أنه لو وجده بزائد على قيمته جعله مدعوما حكما ، وقيل له تيمم . ويتبين أن المراد الوجود الحكمي ، ليس الوجود الحسي .

قال الشافعى : " فدل حكم الله عز وجل على أنه أباح التيمم في حالين : أحدهما : السفر والإعواز من الماء ، والأخر المرض في حضر كان أو سفر . ودل [ذلك] على أن على المسافر طلب الماء ، لقوله: **«فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا»** وكان كل من خرج مجتازا من بلد إلى غيره ، يقع عليه اسم السفر قصر السفر أو طال ، فكان ظاهر القرآن أن كل من سافر سفرا قريبا أو بعيدا يتيمم⁽¹⁾ ، وهذه الأحوال مقيدة بفقد الماء الكافي ، أو لم تقدروا على استعماله **«فَتَيَمَّمُوا»** ، فـ{الفاء} واقعة في جواب الشرط⁽²⁾ ، والضمير في **«تَيَمَّمُوا»** عائد على من أسد إليهم الحكم في الأخبار الأربعه⁽³⁾ أي لكل من تقدم من مريض ومسافر ومتغوط وملامس أو لامس .

¹ - أحكام القرآن ، للشافعى ، ج 1 ، ص 48

² - روح المعانى ، الألوسى ، ج 5 ، ص 43

³ - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 269

قال الزمخشري : " فإن قلت : أدخل في حكم الشرط أربعة ... الظاهر أنه تعلق بهم جميعا وأن المرضى إذا عدموا الماء لضعف حركتهم وعجزهم عن الوصول إليه فلهم أن يتيموا . وكذلك السفر إذا عدموه . لبعده . والمحدثون وأهل الجنابة كذلك إذا لم يجدوه ⁽¹⁾ البعض الأسباب

قال الطاهر بن عاشور⁽²⁾ : " وهو قيد في المسافر ومن جاء من الغائط ومن لامس النساء ، وأما المريض فلا يتقييد تيممه بعدم وجдан الماء لأنه يتيم مطلقاً وذلك معلوم بدلالة معنى المرض ، فمفهوم القيد بالنسبة إليه معطل بدلالة المعنى ولا يكون المقصود من المريض الزمن إذ لا يعدم الزمن مناولاً يناله الماء إلا نادراً"

¹ - الكشاف ، ج 2 ، ص 83 / 84

² - التحرير والتنوير ، ج 5 ، ص 69

المسألة العاشرة في إيصال التراب إلى أعضاء التيم

تخریج أبي الولید ابن رشد ⁽¹⁾:

اتلق العلماء على أن هذه الطهارة هي بدل من الوضوء ، وختلفوا في بعض الجزئيات منها.

تحرير محل النزاع :

اختلف الشافعی مع مالک وأبی حنیفة وغيرهما في وجوب توصیل التراب إلى أعضاء التیم ، فلم ير ذلك أبو حنیفة واجبا ولا مالک ، ورأى ذلك الشافعی واجبا .

سبب الخلاف :

وسبب اختلافهم : الاشتراك الذي في حرف {من} في قوله تعالى: «فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِّنْهُ»⁽²⁾ ، وذلك أن {من} في الآية الكريمة قد ترد للتبغیض ، وقد ترد لتمییز الجنس

- فمن ذهب إلى أنها هنا للتبغیض أوجب نقل التراب إلى أعضاء التیم .
- ومن رأى أنها لتمییز الجنس قال : ليس النقل واجبا .

والشافعی إنما رجح حملها على التبغیض من جهة قیاس التیم على الوضوء ، لكن يعارضه حديث عمار المتقدم ، لأن فيه : ثم تنفح فيها ، وتیم رسول الله ﷺ على الحائط .

أصحاب الرأی القائل بأن من للتبغیض :

قال النحاة أن {منه}: " في قوله تعالى: «فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِّنْهُ» في محل نصب متعلقا بـ{امْسَحُوا} وـ{من} فيها وجهان ، أظهرهما: أنها للتبغیض ، والثاني : أنها

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتضى ، ابن رشد ، ج 1 ، ص 76

² - سورة المائدۃ ، الآیة الكريمة 07

لابتداء الغاية ، ولهذا لا يشترط عند هؤلاء أن يتعلق باليد غبار⁽¹⁾ ، ولم يذكر في هذه الآية من سورة النساء قوله تعالى: {مَنْهُ} وذكرها في سورة المائدة ، ولذلك قال الزمخشري : " فإن قلت : فما تصنع بقوله في سورة المائدة **فَامْسَحُوا بِوْجُوهُكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مَنْهُ** أي بعضه ، وهذا لا يتأتى في الصخر الذي لا تراب عليه ، قلت : قالوا : إنها أي : {من} لابتداء الغاية فإن قلت : قولهم : إنها لابتداء الغاية قول متعسف ، ولا يفهم أحد من العرب من قول القائل مسحت برأسه من الدهن ومن الماء ومن التراب إلا معنى التبعيض قلت : هو كما تقول : والإذعان للحق أحق من المرأة⁽²⁾ ، فالآية في سورة النساء مطلقة ، ولكنها في سورة المائدة مقيدة ، بكلمن {منه} ، وكلمة «من» للتبعيض ، وهذا لا يتأتى في الصخر الذي لا تراب عليه وهي تدل على التمسح بشيء من ذلك التراب كما أن من قال : فلان يمسح من الدهن أفاد هذا المعنى .

ف{منه} دليل على أنه يجب مسح الوجه واليدين بالصعيد وهو التراب⁽³⁾ ، ويحتمل أن يكون يعني ((من بعضه)) ، وأفاد به أن أي بعض منه مسحتم به على جهة الإطلاق والتوصعة ... وأن {الباء} تقتضي التبعيض ، إلا أن الفقهاء متفقون على أنه لا يجوز له الاقتصر على القليل منه ، وأن عليه مسح الكثير⁽⁴⁾ وقيل : الضمير للحدث المفهوم من السياق و{من} للتعليق⁽⁵⁾ ، وقيل : للتبعيض وهو متعلق ب{امسحوا} ، وقرأ عبد الله **فَأَمْوَأُوا صَعِيدًا**⁽⁶⁾ وذهب بعض العلماء الذين قالوا أن {من} في الآية للتبعيض ؛ قالوا: لأنها حقيقة في التبعيض مجاز في غيره ، والأصل الحقيقة⁽⁷⁾ ، فلو قال لزوجته : اختاري من ثلاثة طلقات

¹ - الدر المصنون ، ج 4 ، ص 216

² - الكشاف ، الزمخشري ، ج 2 ، ص 48

³ - لباب التأويل ، الخازن ، ج 2 ، ص 22 ، تفسير الثعلبي ، ج 4 ، ص 33

⁴ - أحكام القرآن ، الجصاص ، ج 4 ، ص 32

⁵ - روح المعاني ، ج 5 ، ص 43

⁶ - المرجع السابق ، ج 6 ، ص 81

⁷ - أسباب اختلاف الفقهاء ، ص 248/249

ما شئت ، أو قال : طلقي نفسك من ثلاثة ما شئت . فلها أن تطلق نفسها واحدة للتبيين ، ولا تملك الثلاث ؛ لأن {من} للتبسيط⁽¹⁾ وهي في موضع نصب بـ{امسحوا}⁽²⁾ قال الشيخ: " وحمل هذا المطلق وهي سورة النساء على ذلك المقيد من سورة المائدة... وعلى من ذهب إلى التبسيط يلزم أن يقتصر على مسح بعض الوجه وبعض اليد ، ولا قائل به . وعلى من جعل الباء آلة يلزم أيضاً ذلك ، ويلزم أن يكون المأمور به في التيم هو مسح الصعيد بجزء من الوجه واليد ، وهي دليل على أنه يجب مسح الوجه واليدين بالصعيد وهو التراب "⁽³⁾

والصعيد (**فعيل**) بمعنى (**فاعل**) أي الصاعد ، قال الزجاج⁽⁴⁾: الصعيد وجه الأرض ، ترابةً كان أو غيره والتيم هو القصد ، فقوله : {فتيموا صعيداً طيباً} أي اقصدوا أرضاً ، فوجب أن يكون هذا القدر كافياً ، وأن قوله : {صعيداً طيباً} أمر بإيقاع التيم بالصعيد الطيب ، والصعيد الطيب هو الأرض التي لا سبحة فيها ، ولا شك أن التيم بهذا التراب جائز بالاجماع ، فوجب حمل الصعيد الطيب عليه رعاية لقاعدة الاحتياط ، لا سيما وقد خصص النبي ﷺ التراب بهذه الصفة ، فقال⁽⁵⁾: " جعلت لي الأرض مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً " وقال أيضاً: " التراب طهور المسلمين ، ولو إلى عشر حجج ما لم يجد الماء "

⁽⁶⁾

أصحاب الرأي القائل بأن من لتمييز الجنس :

قال أصحاب هذا الرأي أنه يقتضي حصول شيء منه في الأعضاء الممسوحة به ، لأن {من} قد تكون لباء الغاية كقولك : خرجت من الكوفة ، وهذا كتاب من فلان إلى فلان ؛ فيكون معناه على هذا ((ليكن ابتداء الأخذ من الأرض حتى يتصل بالوجه واليد بلا فاصل يفصل بين الأخذ وبين المسح فينقطع حكم النية ويحتاج إلى تجديدها)) ، وهو كقولك : توضأ

¹ - الكوكب الدرى فيما يخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ، عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي أبو محمد ، دار عمار - عمان -الأردن - 1405 ، ط: الأولى ، ت: د. محمد حسن عواد ، ج 1 ، ص 316 / 317

² - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات ، ج 1 ، ص 210

³ - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 453

⁴ - معاني القرآن و إعرابه ، الزجاج ، ج 2 ، ص 56

⁵ - صحيح مسلم ، (5) كتاب المساجد و مواضع الصلاة ، رقم : 4 (522) ، ص 236

⁶ - نصب الرأي لأحاديث الهدایة مع حاشیته بغاية الالمعی في تخریج الزیلیعی ، جمال الدین أبو محمد عبد الله بن یوسف بن محمد الزیلیعی ، مؤسسة الريان ، بيروت ط: الأولى، 1418هـ/1997م ، ت: محمد عوامة ، ج 1 ، ص 148

من النهر ؛ يعني أن ابتداء أخذه من النهر إلى أن اتصل بأعضاء الوضوء من غير قطع ، إلا ترى أنه لو أخذه من النهر في إماء وتوضأ منه لم يقل إنه توضأ من النهر ، ولهذا لا يشترط عند هؤلاء أن يتعلق باليد غبار⁽¹⁾

قال ابن عربى⁽²⁾ : "أدخل {الباء} فيه ، كما أدخلها في قوله تعالى: ﴿بِرْءُ وَسِكْمٌ﴾؛ وهو مستغنى عنه ، ليبين وجوب الممسوح به ؛ وأكده بعد ذلك بقوله: ﴿مِنْهُ﴾ وقد كان مستغنى عنه ، ولكنه تأكيد للبيان . قال علماؤنا : إنما أفادت: ﴿مِنْهُ﴾ وجوب ضرب الأرض باليدين ، فلولا ذلك وتركنا ظاهر القرآن لجازت الإشارة إلى الصعيد وضرب الوجه واليدين بعد الإشارة باليدين إلى الأرض ، ولكنه أكد بقوله: ﴿مِنْهُ﴾ ليكون الابتداء بوضع اليدين على الأرض تعبدا ، ثم ضرب الوجه واليدين بعد ذلك بهما ، قال⁽³⁾ أبو حنيفة رضي الله عنه : لو فرضنا صخراً لا تراب عليه فضرب المتيم يده عليه ومسح كان ذلك كافياً . واحتج بظاهر هذه الآية فقال : التيم هو القصد ، والصعيد هو ما تصاعد من الأرض ، فقوله: ﴿فَتَيَمُّوَا صَعِيداً طَيِّباً﴾ أي اقصدوا أرضاً ، فوجب أن يكون هذا القدر كافياً والحنفية يحملونها على الابتداء أو الخروج مخرج الأغلب ، فلم يشترطوا ذلك ، وقالوا: بل إنها حقيقة في ابتداء الغاية⁽⁴⁾ مجاز في غيره ، فلو قال لوكيله : بع ما شئت من مالي ، قال بعض العلماء : له أن يبيع الجميع ، استعمالاً لـ {من} بمعنى التبيين.

¹ - الدر المصنون ، ج 4 ، ص 216

² - أحكام القرآن ، ابن العربي ، ج 2 ، ص 79

³ - مفاتيح الغيب ، ج 10 ، ص 92

⁴ - أسباب اختلاف الفقهاء ، ص 248 / 249

المسألة الحادية عشر في نواقض التيم

تخریج أبي الولید بن رشد ⁽¹⁾:

اتفق الفقهاء على أنه ينقض هذه الطهارة ما ينقض الأصل الذي هو الوضوء أو الطهر

تحرير محل النزاع :

اختلفوا هل ينقضها إرادة صلاة أخرى مفروضة غير المفروضة التي تيم لها ؟
فذهب مالك فيها إلى أن إرادة الصلاة الثانية تنقض طهارة الأولى ، وذهب غيره خلاف ذلك
سبب الخلاف :

وسبب هذا الخلاف يدور حول قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾⁽²⁾
هل في الآية الكريمة محفوظ مقدر ، وهو النوم أو الحدث أعني : {إذا قُمْتُمْ من النوم ، أو
قُمْتُمْ محدثين} أم ليس هناك محفوظ أصلا ؟

الأول : فمن رأى أن لا محفوظ هنالك قال : ظاهر الآية وجوب الوضوء أو التيم
عند القيام لكل صلاة ، لكن خصصت السنة من ذلك الوضوء فبقي التيم على أصله ، لكن لا
ينبغي أن يحتاج بهذا لمالك فإن مالكا يرى أن في الآية محفوظا على ما رواه عن زيد بن أسلم
في موطنه

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج 1 ، ص 77

² - سورة المائدة ، الآية الكريمة 06

الثاني : فهو تكرار الطلب عند دخول وقت كل صلاة وهذا هو ألم الضرر لأصول مالك ،
أعني : أن يحتاج له بهذا ، وقد تقدم القول في هذه المسألة ، ومن لم يتكرر عنده الطلب ، وقد
في الآية مذوقا لم ير إرادة الصلاة الثانية مما ينقض التبم .

المذهب الأول : القائلون بأن في الآية مذوق مقدر مع تقديم وتأخير في ترتيب الآية
الكريمة :

ذهب أصحاب هذا الرأي أن قوله تعالى: **﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾** أي إذا قمت من
المضاجع أي من النوم⁽¹⁾ .

والقصد بهذا التأويل أن يعم الأحداث بالذكر⁽²⁾ وفي الآية على هذا التأويل تقديم
وتأخير ، تقديره : **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾** من النوم {أو جاء أحد منكم من
الغائط أو لامستم النساء} يعني الملامسة الصغرى **﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ**
وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} فتمت أحكام المحدث حدثاً أصغر ثم قال : { وإن
كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَرُوا } فهذا حكم نوع آخر ، ثم قال للنوعين جميعاً { وإن كُنْتُمْ مَرْضَى أو عَلَى
سَقَرٍ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَبَرَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا }⁽³⁾

المذهب الثاني : القائل أن في الآية مذوق مقدر على أنه حال من الفاعل ، وليس في الآية
تقديم ولا تأخير :

وهذا ما قدره الجمهور أي حالاً مذوقاً من فاعل **﴿قُمْتُم﴾** أي : ((إذا قمت إلى الصلاة
محدثين)) ، إذ لا وضوء على غير المحدث ، ويدل على هذا الحذف مقابلته بقوله تعالى
: **﴿وَانْكُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَرُوا﴾** أي : إن كنتم محدثين الحدث الأصغر فاغسلوا كذا وامسحوا كذا
، وإن كنتم محدثين الحدث الأكبر فاغسلوا الجسد كله ، وهو محل نظر⁽⁴⁾ ، ولعلهم استندوا
في هذا إلى آية النساء المصدرة بقوله : **﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا
تَقْرُبُونَ وَلَا جُنُباً﴾**⁽⁵⁾ ، فيكون الخطاب للمحدثين خاصة⁽¹⁾ ، وهو ما دلت عليه السنة على أن

¹ - أحكام القرآن ، ابن عربى ، ج 1 ، ص 562 ، أحكام القرآن ، الشافعى ، ج 1 ، ص 45

² - الجواهر الحسان ، الثعالبي ، ج 2 ، ص 348

³ - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 449 ، المحرر الوجيز ، ج 2 ، ص 160 ، روح المعانى ج 6 ، ص 69 ، أحكام القرآن
، ابن عربى ، ج 1 ، ص 562

⁴ - الدر المصور ، ج 4 ، ص 208 ، البحر المحيط ، ج 3 ، ص 449 ، المحرر الوجيز ، ج 2 ، ص 160

⁵ - سورة النساء ، الآية الكريمة (43)

الوضوء من الحدث⁽²⁾ ، وقالت طائفة : " هو لفظ عام في كل قيام سواء كان المرء على طهور أو محدثا فإنه ينبغي له إذا قام إلى الصلاة أن يتوضأ " ⁽³⁾

قال الألوسي: " الآية مقيدة ؛ والمعنى {إذا قمت إلى الصلاة محدثين} بقرينة دلالة الحال ، ولأنه اشترط الحدث في البدل ، وهو التيم ، فلو لم يكن له مدخل في الوضوء مع المدخلية في التيم لم يكن البدل بدلًا ، وقوله **«لم تجدوا ماء»** صريح في البدلية ، وبعض المتأخرین أن في الكلام شرطاً مقدراً أي {إذا قمت إلى الصلاة فاغسلوا} إلخ ، ((إن كنتم محدثين)) ، لأنه يلائم كل الملائمة عطف **«وإن كنتم مرضى جُبِّا فاطهَرُوا»** ⁽⁴⁾

قال الجمهور وليس في الآية على هذا تقديم ولا تأخير بل ترتيب في الآية حكم واحد الماء إلى قوله **«فاطهروا»** ودخلت الملائمة الصغرى في قولنا محدثين ثم ذكر بعد ذلك بقوله **«وإن كنتم مرضى»** إلى آخر الآية حكم عادم الماء من النوعين جميعاً وكانت الملائمة هي الجماع⁽⁵⁾

فظاهر⁽⁶⁾ الآية الأمر بالوضوء عند كل صلاة لأنه مشروط بلفظ {إذا قمت} ... وكان الوضوء واجباً على المسلمين لكل صلاة ثم نسخ ، والذين فسروا القيام بمعنى النوم حاولوا التأويل بأن يكون الأمر قد نيط بوجود موجب الوضوء ، مع استغفاء الآية الكريمة عنه ، لأن تأويلها فيها بين لأنها افتتحت بشرط " إذا قمت " هو القيام إلى الصلاة ، فعلمونا أن الوضوء شرط في الصلاة على الجملة ، ثم بين هذا الإجمال بقوله **{وإن كنتم جُبِّا فاطهَرُوا و إن كنتم مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَلَمْ تَجِدُوا مَاء}** فجعل هذه الأشياء موجبة للتيم إذا لم يوجد ماء ، فعلم بدلالة الإشارة⁽⁷⁾ أن امتناع الأمر يستمر إلى حدوث حدث من هذه المذكرات ؛ إما مانع من أصل الوضوء وهو المرض والسفر ، وإما رافع لحكم الوضوء بعد وقوعه وهي الأحداث المذكورة بعضها **{أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ}** ، فإذا وجد الماء

¹ - الكشاف ، ج 2 ، ص 201

² - أحكام القرآن ، للشافعي ، ج 1 ، ص 51

³ - المحرر الوجيز ، ج 02 ، ص 160 / 161

⁴ - روح المعاني ، ج 6 ، ص 69

⁵ - الجوادر الحسان ، الشعالي ، ج 2 ، ص 348

⁶ - التحرير والتنوير ، ج 06 ، ص 128 / 129

⁷ - هي دلالة اللفظ على لازم غير مقصود للمتكلم ، لا يتوقف عليه صدق الكلام ولا صحته ، أي ما يؤخذ من إشارة اللفظ ، لا من اللفظ نفسه ((أثر اللغة في اختلاف المجتهدين ص 321))

فالوضوء وإلا التيم ، فمفهوم الشرط ⁽¹⁾ هو قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنْتُمْ مَرْضَى﴾ ومفهوم النفي ﴿فَلَمْ تَجْدُوا مَاء﴾ تأويل بين في صرف هذا الظاهر عن معناه بل في بيان هذا المجمل ، وتفسير واضح لحمل ما فعله الخلفاء على أنه لقصد الفضيلة لا الوجوب .

المسألة الثانية عشرة في معرفة حكم هذه الطهارة

تخریج أبي الولید بن رشد⁽²⁾ :

اتفق العلماء لمكان هذه المسموعات على أن إزالة النجاسة مأمور بها في الشرع ، والأصل في هذا الباب ، أما من الكتاب ، فقوله تعالى : ﴿وَثَبَّاكَ فُطْهَر﴾⁽³⁾ ، وأما من السنة ، فآثار كثيرة ثابتة ، منها قوله ﷺ: "مَنْ تَوَضَّأَ فَلَيَسْتَنِذِرْ ، وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلَيُوْتَرْ" ⁽⁴⁾ ومنها "أَمْرُهُ أَمْرُهُ بِغَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ مِنَ التَّوْبِ ، وَأَمْرُهُ بِصَبْ دَنْوَبٍ مِنْ مَاءٍ عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ" ⁽⁵⁾ وقوله ﷺ: في صاحبي القبر "إِنَّهُمَا لِيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَنِذِرْهُ مِنَ الْبَوْلِ" ⁽⁶⁾

تحرير محل النزاع :

واختلفوا : هل ذلك على الوجوب أو على الندب المذكور ، وهو الذي يعبر عنه بالسنة ؟ فقال قوم : إن إزالة النجاسات واجبة ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي ، وقال قوم : إزالتها سنة مؤكدة وليس بفرض . وقال قوم : هي فرض مع الذكر ، ساقطة مع النسيان ، وكلما هذين القولين عن مالك وأصحابه .

¹ - هو دلالة اللفظ المفيد للحكم معلق بشرط على انتفاء ذلك عند عدم الشرط ((أثر اللغة ص 339))

² - بداية المجتهد ونهاية المقصد ، ابن رشد، ج 01 ، ص 80

³ - سورة المدثر ، الآية الكريمة 04

⁴ - رواه البخاري عن الزهري ، (4) كتاب الوضوء ، (24) باب الاستئثار في الوضوء ، رقم : (159) ، ج 1 ، ص 71

⁵ - صحيح البخاري ، (4) كتاب الوضوء ، (57) باب صب الماء على البول في المسجد ، رقم : 217 و 219 ، ج 1 ، ص 89 ، و (63) باب غسل الدم ، رقم : (225) ، ج 1 ، ص 91

⁶ - صحيح البخاري ، (4) كتاب الوضوء ، (54) باب : من الكبار أن يستتر من بوله ، رقم : (213) ، ج 1 ، ص 88

سبب الخلاف :

وسبب اختلافهم في هذه المسألة ، اختلافهم في قوله تبارك وتعالى: **﴿وَثِيَابَكَ فَطَهَرَ﴾** هل ذلك محمول على الحقيقة أو محمول على المجاز ؟

قوله تبارك وتعالى: **﴿وَثِيَابَكَ فَطَهَرَ﴾** هي جملة معطوفة على **﴿وَرَبُّكَ فَكَبَرَ﴾** ودخول **{الفاء}** على فعل **{فَطَهَرَ}** كما في قوله **﴿وَرَبُّكَ فَكَبَرَ﴾** ، وتقديم **﴿ثِيَابَكَ﴾** على فعل **{فَطَهَرَ}** للاهتمام به في الأمر بالتطهير⁽¹⁾

ودخلت الفاء على **{فَطَهَرَ}** وهي تشرك المعطوف على المعطوف عليه لفظاً وحاماً
(2) ، إذاناً بشرط مذوق يكون **{فَطَهَرَ}** جوابه ، وهو شرط عام إذ لا دليل على شرط مخصوص وهيئ لتقدير الشرط بتقدم المفعول ، لأن تقديم المعمول **{المفعول}** قد ينزل منزلة الشرط ، كقول النبي ﷺ : "ففيهما فجاهد"⁽³⁾ ، والتقدير : **{مَهْمَا يَكُنْ فَطَهَرْ ثُوبُكَ}** .

وجوز ابن جني أن تكون الفاء زائدة حيث قال⁽⁴⁾: هو كقولك زيداً فاضرب ، تزيد : زيداً اضرب . ففعل **{فَطَهَرَ}** يفيد معنى نسبة مفعوله إلى أصل مادة استيقافه ، وذلك من معاني صيغة **{فَعَلَ}** .

ونذكر ابن يعيش⁽⁵⁾ أن الفاء ترتب بغير مهلة يدل على ذلك وقوعها في الجواب ... وأن **{الفاء}** موضوعة لدخول الثاني فيما دخل فيه الأول متصلة ، وجملة الأمر أنها تدخل الكلام على ثلاثة أضرب ... وأما الضرب الثالث وهو زيادتها ... قد تزداد عند جماعة من النحوين المتقدمين كأبي الحسن الأخفش وغيره فإنه يجيز ((زيد قائم)) على معنى ((زيد قائم)) ، وحكي زيد فوجد بزيد وجده ، وأجاز زيداً فاضرب وعمرًا فاشكر ومنه قوله تعالى: **﴿وَرَبَّكَ فَكَبَرْ وَثِيَابَكَ فَطَهَرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾** أي كبر وطهر واهجر .

ومن ذلك قولهم " خرجت فإذا زيد قائم " أن الفاء زائدة . فالفاء في قوله : **{فَكَبَرْ}** ذكروا فيها وجوهاً

¹ - تفسير التحرير والتتوير ، ج 29 ، ص 297 / 298

² - أثر اللغة في اختلاف المجتهدين ، عبد السلام طويلة ، ص 203

³ - رواه البخاري ، (60) كتاب الجهاد ، (136) باب الجهاد بإذن الأبوين ، رقم: (2842) ، ج 3 ، ص 1094

⁴ - تفسير التحرير والتتوير ، ج 29 ، ص 296

⁵ - شرح المفصل ، ابن علي بن يعيش النحوي ، إدارة الطباعة المنيرية بمصر ، دفتر ، دفتر ، ج 8 ، ص 95

الوجه الأول: يقال : زيداً فاضرب ، وعمراً فاشكر ، وتقديره ((زيداً اضرب وعمراً اشكر)) ، لأن الفاء زائدة .

الوجه الثاني : قال الزجاج⁽¹⁾: دخلت الفاء لإفادة معنى الجزئية ، والمعنى : {قم فكبّر ربك} وكذلك ما بعده على هذا التأويل

الوجه الثالث: قال الزمخشري⁽²⁾: الفاء لإفادة معنى الشرط ، والتقدير : ((وأي شيء كان فلا تدع تكبّره)) .

والفالات في {فَكَبَرْ} وما يتلوها لتلازم ما قبلها وما بعدها ، كأنه قيل: ((مهما كان من شيء فلا تدع تكبّره)) .

¹ - معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ج 5 ، ص 245

² - الكشاف ، الزمخشري ، ج 6 ، ص 252

المسألة الثالثة عشر في ميّة الحيوان الذي لا دم له

تخریج أبي الولید ابن رشد⁽¹⁾:

اتفق العلماء أن أنواع النجاسات هي : ميّة الحيوان ذي الدم من النجاسات الذي ليس ببمايٰ ، وعلى لحم الخنزير من النجاسات بأي سبب اتفق أن تذهب حياته ، وعلى الدم من النجاسات نفسه من الحيوان الذي ليس ببمايٰ انفصل من الحي أو الميت إذا كان مسفوحاً ، أعني : كثيراً ، وعلى بول ابن آدم ورجبيه من النجاسات ، وأكثرهم على نجاسته الخمر ، وفي ذلك خلاف عن بعض المحدثين ، واختلفوا في غير ذلك ، في مسائل منها :

تحرير محل النزاع :

اختلفوا في ميّة الحيوان البحري، هل هي طاهرة أم نجسة؟

سبب الخلاف :

وبسبب اختلافهم هو في احتمال عودة الضمير في قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لِكُمْ وَلِلسيَّارَةِ﴾⁽²⁾ أعني : أن يعود على البحر أو على الصيد نفسه .

فمن أعاده على البحر قال : طعامه هو الطافي ، ومن أعاده على الصيد قال : هو الذي أحل فقط من صيد البحر ، مع أن الكوفيين أيضاً تمسكوا في ذلك بأثر ورد فيه تحريم الطافي من السمك ، وهو عندهم ضعيف .

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتضى ، ابن رشد ، ج 1 ، ص 83

² - سورة المائدة ، الآية الكريمة 96

قال السمين الحلبي⁽¹⁾: "الهاء" في **«طعامه»** تعود على البحر على هذا أي: ((أحل لكم مصيد البحر وطعم البحر)), فالطعم على هذا غير الصيد ... ويجوز أن تعود **{الهاء}** على هذا الوجه أيضاً على الصيد بمعنى المصيد ، ويجوز أن يكون "طعم" بمعنى مطعوم . ويؤدي على ذلك قراءة⁽²⁾ ابن عباس وعبد الله بن الحارث: **{وطعمه}** بضم الميم وسكون العين دون ألف.

ويكون الضمير عائداً على صيد البحر والظاهر عوده على البحر وأنه يراد به المطعم لا الإطعام ، ويدل على ذلك ظاهر لفظ **{وطعامه}** وهو عطف على **{صيد البحر}** . وعطفه اقتضى مغايرته للصيد . والمعنى : ((والتقط طعامه أو وإمساك طعامه))⁽³⁾. أي ما يطعم من صيده ، وهو عطف على صيد من عطف **الخاص على العام** ، والمعنى ((أحل لكم التعرض لجميع ما يصاد في المياه والانتفاع به وأكل ما يؤكل منه)) وهو السمك ، وعند بعضهم الصيد والطعم على معناهما المصدري وقدر مضافا في صيد البحر ، وجعل ضمير طعامه راجعا إليه لا إلى البحر أي ((أحل لكم صيد حيوان البحر وأن تطعموه وتأكلوه)) فيحل عنده أكل جميع حيوانات البحر من حيث أنها حيواناته .

وقيل⁽⁴⁾: المراد بصيد البحر ما صيد ثم مات وبطعمه ما قذفه البحر ميتا" ، والتقدير: ((وإطعام الصيد أنفسكم)) والمعنى أنه أباح لهم صيد البحر وأكل صيده بخلاف صيده البر⁽⁵⁾ ، أي أحل لكم صيد وطعم البحر، قال الزجاج⁽⁶⁾: "لسيارة ، فأما صيده معروفة ، وأما طعامه فقد اختلف فيه ، فقال بعضهم : ما نصب الماء عنه فأخذ بغير صيد فهو طعامه ، وقال طعامه كل ما سقاه الماء فأنت فهو طعام البحر ، لأنه نبت عن ماء البحر ، فأعلمهم أن الله الذي أحل لهم كثير في البر والبحر ، وأن الذي حرم عليهم إنما هو صيد البر في حال الإحرام ، وسن النبي ﷺ تحريم الصيد في الحرم ليكون قد أذر إليهم من الانتقام من عاود ما حرم الله عليه مع كثرة ما أحل الله له "

¹ - الدر المصنون ، ج 4 ص 428

² - المحرر الوجيز ، ج 2 ، ص 241 ، البحر المحيط ، ج 4 ، ص 26

³ - البحر المحيط ، ج 4 ، ص 26 ، التحرير والتتوير ، ج 7 ، ص 52

⁴ - روح المعاني ، ج 7 ، ص 30

⁵ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات ، ج 1 ، ص 227

⁶ - معاني القرآن و إعرابه ، الزجاج ، ج 2 ، ص 209

المسألة الرابعة عشرة في القبلة

تخریج أبي الولید ابن رشد⁽¹⁾:

اتفق المسلمين على أن التوجه نحو البيت في الصلاة شرط من شروط صحة الصلاة لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوْلٌ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾⁽²⁾ ، أما إذا أبصر البيت المصلي ، فالفرض عندهم هو التوجه إلى عين البيت ، ولا خلاف في ذلك .

تحرير محل النزاع :

هل الفرض استقبال عين الكعبة أو جهتها ؟ وهل فرضه الإصابة أو الإجتهاد ؟ أي إذا غابت الكعبة عن الأ بصار هل الفرض الجهة أم العين فاختلفوا من ذلك في موضعين : أحدهما : هل الفرض هو العين أو الجهة ؟ والثاني : هل فرضه الإصابة أو الإجتهاد ؟

سبب الخلاف :

والسبب في اختلافهم : هل في قوله تعالى: ﴿فَوْلٌ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ مذوق حتى يكون تقديره : ((ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام)) أم ليس هنا مذوق أصلا ، وأن الكلام على حقيقته ؟

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقصود ، ابن رشد ، ج 1 ، ص 118

² - سورة البقرة ، الآية الكريمة 150

فمن قدر هنالك محنوفا قال : **الفرض الجهة** ، ومن لم يقدر هنالك محنوفا قال : **الفرض العين** ، ((والواجب حمل الكلام على الحقيقة حتى يدل الدليل على حمله على المجاز)) ، وقد يقال : إن الدليل على تقدير هذا المحنوف قوله ﷺ: " ما بين المشرق والمغرب قبلة إذا توجه نحو البيت "⁽¹⁾ قالوا : واتفاق المسلمين على الصف الطويل خارج الكعبة يدل على أن الفرض ليس هو العين ، أعني : إذا لم تكن الكعبة مبصرة . والذي أقوله : لو كان واجباً قصد العين لكان

رجا ، وقد قال تعالى : «**وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ**»⁽²⁾
الرأي الأول القائل بأن الشطر هو الجهة :

قال النحاة الفعل **«فول»** يتعدى إلى مفعولين ، الأول { وجهك } ، و الثاني { شطر المسجد } . وقد يتعدى إلى الثاني بـ{إلى} كقولك : ((ولى وجهه إلى القبلة)) ... والشطر هو الجهة ، قال قوم ، منهم المازني والمبرد والفارسي : إن وجهة اسم للمكان المتوجه إليه ، فعلى هذا يكون إثبات { الواو } أصلاً ، إذ هو اسم غير مصدر . قال سيبويه⁽³⁾ : ولو بنيت أسماء من وعد على (فعلة) لقلت **وَعْدَة** ، وإن بنيت مصدرأً لقلت **عِدَة** ... وذهب قوم إلى أنه مصدر ، وهو الذي يظهر من كلام سيبويه . قال بعد ما ذكر حذف الواو من المصادر: " وقد أثبتوا فقالوا : **وجهة في الجهة** ، فعلى هذا يكون إثبات الواو شاداً ، منبهة على الأصل المتروك في المصادر . والذي سوّغ إقرار الواو ، وإن كان مصدرأً ، أنه مصدر ليس بجار على فعله ، إذ لا يحفظ وجه يجه ، فيكون المصدر **جهة** . قالوا : وعد يعد عدة ، إذ الموجب لحذف الواو من عدة هو الحمل على المضارع ، لأن حذفها في المضارع لعلة مفقودة في المصدر . ولما فقد يجه ، ولم يسمع ، لم يحذف من وجهة ، وإن كان مصدرأً ، لأنه ليس مصدرأً **ليجه** ، وإنما هو مصدر على حذف الزوائد ، لأن الفعل منه : **توجه واتجه** . فال المصدر الجاري هو **التوجه والاتجاه** ، وإطلاقه على المكان المتوجه إليه هو من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول⁽⁴⁾ .

¹ - المستدرك على الصحيحين ، كتاب الصلاة ، باب : في فضل الصلوات الخمس ، ج 1 ، ص 206 ، عن نافع عن بن عمر ... حديث صحيح قد أوقفه جماعة عن عبد الله بن عمر

² - سورة الحج ، الآية الكريمة 78

³ - الكتاب ، سيبويه ، ج 4 ، ص 337

⁴ - البحر المحيط ، ج 1 ، ص 592

و {شَطَر} هنا ظرف لأنه بمعنى الناحية ، {وَحِيث} ظرف لـ {ولوا} ، وإن جعلتها شرطاً انتصب بـ {كُنْتُمْ} لأنه مجزوم بها ، وهي منصوبة به ⁽¹⁾ ، ويشبّه المفعول به لوقوع الفعل عليه ، ومعناه ((نحو و تلقاء)) ⁽²⁾ ، قال ابن أحمر [البسيط] ⁽³⁾ :

تَعْدُونَا شَطَرَ نَجْدٍ وَهِيَ عَاقدَةٌ ... قَدْ كَارَبَ الْعِقْدَ مِنْ إِيْفَادِهَا الْحَقَبَا

قال بن هشام ⁽⁴⁾ شطره نحوه وقصده ، ودليل ذلك حرف ابن مسعود : {فُولَّ وَجْهَكَ تلقاء المسجد الحرام} ⁽⁵⁾ ، وقرأ ⁽⁶⁾ أبي كذلك أي ((اجعل تولية الوجه تلقاء المسجد)) أي في جهته وسمته لأن استقبال عين القبلة فيه حرج عظيم على البعيد ، وقال محمد بن طلحة : إن فيه : ((فولوا وجوهكم قبله)) ، وقرأ ⁽⁷⁾ ابن أبي عبلة : « فولوا وجوهكم تلقاءه » فقيد التولية التي هي مطلقة بالتولية التي هي شطر القبلة ... **﴿فَثُمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾** ، هذا جواب الشرط ، وهي جملة ابتدائية ، فقيل : معناه فثم قبلة الله ، فيكون الوجه بمعنى الجهة ، وأضيف ذلك إلى الله حيث أمر باستقبالها ، فهي الجهة التي فيها رضا الله تعالى ⁽⁸⁾ ، وإنما ذكر الحق تعالى شطر المسجد ، أي : جهته ، دون عين الكعبة ، لأنه ﷺ كان في المدينة ، والبعيد يكفيه مراعاة الجهة ، فإن استقبال عينها حرج عليه ، بخلاف القريب ، فإنه يسهل عليه مسامته العين . وقيل : إن جبريل - عليه السلام - عينها له بالوحى فسميت قبلة وحى .

قال الجصاص : إن أهل اللغة قد قالوا : إن الشطر اسم مشترك يقع على معنيين ...

ثاني معانيه : نحوه وتلقاؤه . ولا خلاف أن مراد الآية هذا المعنى ، ولا يجوز أن يكون

¹ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات ، ج 1 ، ص 67

² - الجواهر الحسان ، ج 1 ، ص 329

³ - المحرر الوجيز ، ج 1 ، ص 222 ، المحرر الوجيز ، ج 1 ، ص 222

⁴ - السيرة النبوية لأبن هشام ، عبد الملك بن هشام بن أبيوب الحميري المعافري أبو محمد ، تراث العربي ، د. ط ، د. ت ، ت: مصطفى السقا ، ابراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ شلبي ، ج 1 ، ص 574

⁵ - مفاتيح الغيب ، ج 4 ، ص 102 ، التحرير والتتوير ، ج 2 ، ص 28 ، الجواهر الحسان ، ج 1 ، ص 329

⁶ - مفاتيح الغيب ، ج 4 ، ص 103 ، الكشاف ، ج 1 ، ص 228 ، روح المعاني ، ج 2 ، ص 10 .

⁷ - تفسير ابن عطية ، ج 1 ، ص 222

⁸ - البحر المحيط ، ج 1 ، ص 530

المراد المعنى الأول أي النصف ؛ إذ ليس من قول أحد أن عليه استقبال المسجد الحرام ⁽¹⁾ ، فشطره وتلقاؤه وجهته واحد في كلام العرب . ففرض عليهم حيث ما كانوا أن يولوا وجوههم شطره . فإذا قلت : أقصد شطر كذا معروف أنك تقول : أقصد قصد عين كذا يعني : قصد نفس كذا ، وكذلك : تلقاءه وجهته أي أستقبل تلقاءه وجهته . وكلها بمعنى واحد : وإن كانت بألفاظ مختلفة .

قال الشافعي - رحمه الله - يزيد (تلقاءها) بصر العينين ، و (نحوها) تلقاء جهتها . وهذا كله مع غيره من أشعارهم يبين : أن شطر الشيء : قصد عين الشيء إذا كان معاينا وبالصواب وإن كان مغيبا : فبالاجتهاد والتوجيه إليه ، وذلك أكثر ما يمكنه فيه ⁽²⁾ . قال الزمخشري ⁽³⁾ : "نحوه" . قال الشاعر [من المقارب] ⁽⁴⁾ :

وأدلج بالقوم شطر الملو
لـ حتى إذا خفق المجادح
قال ابن الزمنين ⁽⁵⁾ : "أنشد بعضهم"
أقول لـ أم زبـاع أقيمي
صـدور العـيس شـطر بـني تمـيم
يعني ((تلقاء بـني تمـيم)) أي أقصـدي وتـوجهـي بـعيـسـكـ نحوـهـ .

فإن ⁽⁷⁾ مؤدي {ولـ وجهـكـ} نحوـ أوـ قبلـ أوـ تـلـقاءـ المـسـجـدـ وـ {ولـ وجـهـكـ} إـلـىـ المـسـجـدـ واحدـ ، وإنـماـ لمـ يـجـعـلـ الـأـمـرـ مـنـ الـمـتـعـدـيـ إـلـىـ مـفـعـولـيـنـ بـأـنـ يـكـونـ {شـطـرـ} مـفـعـولـهـ الثـانـيـ - كماـ قـيلـ بـهـ - لأنـ تـرـتـبـهـ بـ{الفـاءـ} وـ كـوـنـهـ إـنـجـازـاـ لـلـوـعـدـ بـأـنـ اللهـ تـعـالـىـ يـجـعـلـ مـسـتـقـبـلـ الـقـبـلـةـ أوـ قـرـيبـاـ مـنـ جـهـتـهاـ بـأـنـ يـؤـمـرـ بـالـصـلـاـةـ إـلـيـهـاـ يـنـاسـبـهـ أـنـ يـكـونـ مـأـمـورـاـ بـصـرـفـ الـوـجـهـ إـلـيـهـاـ لـأـنـ يـجـعـلـ نـفـسـهـ مـسـتـقـبـلـاـ لـهـ أـوـ قـرـيبـاـ مـنـ جـهـتـهاـ إـنـ الـمـنـاسـبـ لـهـذـاـ ((فـلـأـمـرـنـاكـ بـأـنـ تـولـىـ)) وـلـأـنـهـ يـلـزـمـ حـيـنـئـذـ أـنـ يـكـونـ الـوـاجـبـ رـعـاـيـةـ سـمـتـ الـجـهـةـ لـأـنـ الـمـسـجـدـ الـحـرـامـ جـهـةـ الـقـبـلـةـ فـإـذـاـ كـانـ

¹ - أحكام القرآن ، للجصاص ، ج 1 ، ص 112

² - أحكام القرآن ، للشافعي ، ج 1 ، ص 68

³ - الكشاف ، الزمخشري ، ج 1 ، ص 343 ، تفسير الشعبي ، ج 2 ، ص 11

⁴ - البيت لزيد بن درهم ((طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي ، دار المدنى - جدة ، ت: محمود محمد شاكر ، ج 1 ، ص 295))

⁵ - تفسير القرآن العزيز ، ج 1 ، ص 185

⁶ - البيت لأبي جندب ، مفاتيح الغيب ، ج 4 ، ص 102 ، المحرر الوجيز ، ج 1 ، ص 222 ، الأغاني ، ج 10 ، ص 229 ، ص 21 ، ص 229 ، هـمـ الـهـوـامـعـ ، جـ 2ـ ، صـ 159ـ ، مـعـجمـ الـبـلـدانـ ، جـ 5ـ ، صـ 204ـ ...

⁷ - روح المعاني ، الألوسي ، ج 2 ، ص 9 / 10

النبي ﷺ مأموراً بجعل نفسه مستقبل جهة المسجد أو قريباً منها كان مأموراً باستقبال جهة الجهة أو بقرب جهة الجهة بخلاف ما إذا جعل من التولية بمعنى الصرف ، و {شطر} ظرفاً فإنه يصير المعنى : ((اصرف وجهك نحو المسجد الحرام وتلقائه الذي هو جهة القبلة)) فيكون مأموراً بمسامته الجهة وإصابته قاله بعض المحققين .

وقيل: {الشطر} في الأصل لما انفصل عن الشيء ثم استعمل لجانبه وإن لم ينفصل فيكون بمعنى ((بعض الشيء)) ويتعين حينئذ جعله مفعولاً ثانياً ، وفيه أنه وإن لم يلزم حينئذ وجوب رعاية جهة الجهة لكن عدم مناسبته بانجاز الوعد باق ، والقول بأن {الشطر} هنا بمعنى النصف مما لا يكاد يصح ، ... وفي ذكر المسجد الحرام الذي هو محيط بالкуبة دون الكعبة مع أنها القبلة التي دلت عليها الأحاديث الصاحح إشارة إلى أنه يكفي للبعد محاذاة جهة القبلة وإن لم يصب عينها ، وهذه الفائدة لا تحصل من لفظ الشطر كما قاله جمع لأنه لو قيل : فول وجهك شطر الكعبة لكان المعنى ((اجعل صرف الوجه في مكان يكون مسامتاً ومحاذياً للكعبة))

قال الإمام مالك : إن الكعبة قبلة أهل المسجد ، والمسجد قبلة مكة ، وهي قبلة الحرم ، وهو قبلة الدنيا ... وقراءة تؤيد القول الأول في {شطر} كما لا يخفى ، واستشهدوا على هذا الرأي بقول لقيط الأيدي [البسيط]⁽¹⁾:

وَقَدْ أَظْلَكُمْ مِنْ شَطَرٍ تَعْرِكُمْ هَوْلٌ، لَهُ ظُلْمٌ، تَعْشَاكُمْ قِطْعًا

والمراد جهة المسجد الحرام وتلقائه وجانبه ، وهو ما فسره به قتادة أي تلقاء⁽²⁾

الرأي الثاني : القائل بأن الشطر هو النصف :

ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن الشطر في قوله تعالى: **«فول وجهك تلقاء المسجد الحرام»** يعني النصف من كل جهة ، وكأنه عبارة عن بقعة الكعبة . ويدل على صحة هذا الكلام . أن المصلي خارج المسجد متوجهاً إلى المسجد ، لا إلى منتصف المسجد الذي هو الكعبة ، لم تصح صلاته . وأنه لو فسّرنا الشطر بالجانب ، لم يكن لذكره فائدة ، ويكون لا يدل على وجوب التوجّه إلى منتصفه الذي هو الكعبة .

¹ - همع الهوامع في شرح جمع الجامع ، السيوطي ، ج 2 ، ص 118

² - التحرير والتنوير ، ج 2 ، ص 28 ، التفسير الكبير ، ج 4 ، ص 102

قال ابن عباس وابن عمر وغيره⁽¹⁾: وجه رسول الله ﷺ إلى البيت كله ، إنما وجه هو وأمّته حيال مizarب الكعبة ، والمizarب هو قبلة المدينة والشام ، وهناك قبلة أهل الأندلس بتقريب ، و لا خلاف أن الكعبة قبلة من كل أفق.

قال⁽²⁾أهل اللغة : الشطر اسم مشترك يقع على معنيين . أحدهما : النصف يقال : شطرت الشيء أي جعلته نصفين ، ويقال في المثل أجلب جلباً لك شطره أي نصفه ... والشطر هنا : وسط المسجد ونصفه ، والكعبة واقعة من المسجد في النصف من جميع الجوانب ، فلما كان الواجب هو التوجّه إلى الكعبة ، وكانت الكعبة واقعة في نصف المسجد حسن منه تعالى أن يقول: **﴿فَوْلٌ وَجْهَكَ تَلقاءِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾** يعني النصف من كل جهة ، وكأنه عبارة عن بقعة الكعبة ... أما لو فسرنا الشطر بما ذكرناه كان لذكره فائدة زائدة ، فإنه لو قيل : فول وجهك المسجد الحرام لا يفهم منه وجوب التوجّه إلى منتصفه الذي هو موضع الكعبة ، فلما قيل: **﴿فَوْلٌ وَجْهَكَ تَلقاءِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾** حصلت هذه الفائدة الزائدة ، فكان حمل هذا اللفظ على هذا المحمل أولى فإن قيل : لو حملنا الشطر على الجانب يبقى لذكر الشطر فائدة زائدة ، وهي أنه لو قال : فول وجهك المسجد الحرام ، لزم تكليف ما لا يطاق ، لأن من في أقصى المشرق أو المغرب لا يمكنه أن يولي وجهه المسجد ، أما إذا قال: **﴿فَوْلٌ وَجْهَكَ تَلقاءِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾** ، أي جانب المسجد ، دخل فيه الحاضرون والغائبون فلنا : هذه الفائدة مستفادة من قوله: **﴿وَهِيَمَا كُنْتُمْ فَوْلُوا وَجُوَهُكُمْ شَطَرَه﴾** فلا يبقى لقوله : شطر المسجد الحرام زيادة فائدة هذا تقرير هذا الوجه وفيه إشكال لأنه يصير التقدير فول وجهك نصف المسجد وهذا بعيد لأن هذا التكليف لا تعلق له بالنصف ، وفرق بين النصف وبين الموضع الذي عليه يقبل التصيف والكلام إنما يستقيم لو حمل على الثاني ، إلا أن اللفظ لا يدل عليه .

قال الطاهر بن عاشور⁽³⁾: ... فسر الجبائي وعبد الجبار الشطر هنا بأنه وسط الشيء لأن الشطر يطلق على نصف الشيء فلما أضيف إلى المسجد مكان اقتضى أن نصفه عبارة عن نصف مقداره ومساحته وذلك وسطه وجعلها شطر المسجد الحرام كنایة عن الكعبة لأنها واقعة من المسجد الحرام في نصف مساحته من جميع الجوانب أي تقريبا .

¹ - المحرر الوجيز ، ج 1 ، ص 221 / 222 ، ص 603

² - التفسير الكبير ، ج 4 ، ص 102

³ - التحرير والتنوير ، ج 2 ، ص 28

وفصل الكلام في هذه القضية أن المقصود بالشطر : **النحو والجهة** ، لأن في استقبال عين الكعبة حرجاً عظيماً على من خرج لبعده عن مسامتها . وفي ذكر المسجد الحرام ، دون ذكر الكعبة ، دلالة على أن الذي يجب هو مراعاة جهة الكعبة ، لا مراعاة عينها . واستدل مالك من قوله : **«فَوَلْ وَجْهَكَ تَلقاءِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»** ، على أن المصلي ينظر أمامه ، لا إلى موضع سجوده ، خلافاً للثوري والشافعي والحسن بن حيّ ، في أنه يستحب أن ينظر إلى موضع سجوده ، وخلافاً لشريك القاضي ، في أنه ينظر القائم إلى موضع سجوده ، وفي الركوع إلى موضع قدميه ، وفي السجود إلى موضع أنفه ، وفي القعود إلى موضع حجره .

المسألة الخامسة عشر في القول في الوتر

تخریج أبي الولید ابن رشد⁽¹⁾ :

إن العلماء اتفقوا على أن وقته بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر ، لورود ذلك من طرق شتى عن ﷺ ، ومن أثبت ما في ذلك مل خوجه مسلم عن أبي نضرة العوفي أن أبا سعيد أخبرهم أنهم سأله النبي ﷺ عن الوتر فقال : "أوتروا قبل الصبح"⁽²⁾

تحرير محل النزاع :

اختلف الفقهاء في جواز صلاة الوتر بعد الفجر ، فقوم منعوا ذلك ، وقوم أجازوه ما لم يصل الصبح .

سبب الخلاف :

وسبب اختلافهم : {إلى} في حديث أبي حذيفة العدوبي الذي خرجه أبو داود وفيه : " وهي الوتر فجعلها لكم ما بين صلاة العشاء إلى أن يطلع الفجر"⁽³⁾ .

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، ج 1 ، ص 207

² - صحيح مسلم ، (6) كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، (20) باب صلاة الليل مثنى مثنى ، رقم : (161) ، ص 341

³ - سنن أبي داود ، تفريع أبواب صلاة السفر ، (336) باب استحباب الوتر ، رقم : (1418) ، ج 2 ، ص 86 / 87

ومعارضة عمل الصحابة في ذلك بالآثار ، وذلك أن ظاهر الآثار الواردة في ذلك أن لا يجوز أن يصلّي بعد الصبح كحديث ما خرجه مسلم عن أبي نصرة العوفي أن أبو سعيد أخبرهم أنهم سأّلوا النبي ﷺ عن الوتر فقال : " الوتر قبل الصبح "⁽¹⁾

لا خلاف بين أهل الأصول أن ما بعد {إلى} بخلاف ما قبلها إذا كانت غاية ، وإن هذا ، وإن كان من باب دليل الخطاب ، فهو من أنواعه المتقدق عليها ، مثل قوله: **﴿أَتِمُّوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾**⁽²⁾ وقوله: **﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾**⁽³⁾ لا خلاف بين العلماء أن ما بعد الغاية بخلاف الغاية .

من الواضح أن {إلى} لانتهاء الغاية فيما إذا صدر الكلام يحتمل الامتداد والانتهاء إلى مكان الغاية ، فإن لم يحتمل صدر الكلام الامتداد أو الانتهاء ، فينظر إن أمكن تعليق الكلام بمحذوف ، دل عليه الكلام فيقدر المحذوف مثل : ((بعث إلى شهر)) ، فالببع أمر ناجز لا يحتمل الانتهاء إلى الغاية ، لكن يمكن تعليق قوله : ((إلى شهر)) بمحذوف دل عليه الكلام وهو ((بعث وأجلت الثمن إلى شهر)). وإن لم يمكن تعليق الكلام بمحذوف مفهوم ضمنا ، فيكون الأجل واردا على صدر الكلام نفسه مثل : ((أنت طلاق إلى شهر)) فيقع الطلاق عند مضي شهر إذا لم تكن هناك نية أخرى كالتجيز مثلا ، وإنما الكلام مطلق .

قوله ﷺ: " الوتر قبل الصبح " يحتمل الحذف ، ويكون تقدير الكلام ((الوتر يصلى قبل الصبح)) ، وفي حديث آخر لأبي بصرة الغفاري " إن الله عز وجل زادكم صلاة فصلوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح الوتر الوتر "⁽⁴⁾ ، قال العكبري رحمه الله فيه وجهان⁽⁵⁾: أحدهما : فكر فاستغنى عن الفعل ، ويجوز أن يكون التقدير ((زادكم الوتر)) أو ((أعني الوتر)) ، ويجوز أن يكون التقدير ((عليكم الوتر)) وكرر توكيدا . والثاني : الرفع على تقدير ((هي الوتر)) وكرر توكيدا .

¹ - المستدرك على الصحيحين ، كتاب الوتر ، ج 1 ، ص 301

² - سورة البقرة ، الآية الكريمة 187

³ - سورة المائدة ، الآية الكريمة 06

⁴ - أخرجه أحمد بن حنبل في المسند ، مؤسسة الرسالة ، ط: الأولى ، 1421هـ/2001م ، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون ، مسند أبي بصرة الغفاري رضي الله عنه ، رقم : 27229 ، ج 45 ، ص 205

⁵ - إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوى ، محب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الحنبلي ، مؤسسة المختار ، ط: الثانية ، 1427هـ/2006م ، ت: عبد الحميد هنداوى ، ص 90 / 91

واختلف العلماء في المذكور بعد {إلى} هل يدخل فيما قبله حتى يشمله حكم الكلام أو لا يدخل ؟ فإن كانت الغاية قائمة بنفسها موجودة قبل التكلم ، وليس مفتقرة إلى المغاغة فإنها لا تدخل تحت الحكم الثابت للمغاغة ، وإنما هي قائمة بنفسها مثل : ((بعث هذا البستان من هذا الحائط إلى ذلك ، وأكلت السمكة إلى رأسها)) فإن الغايتين لا تدخلان في البيع والأكل . فإن لم تكن الغاية غاية نفسها قبل التكلم فلينظر :

إن لم يكن صدر الكلام متداولاً للغاية ، فلا تدخل مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمْوَا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾⁽¹⁾ ، إذ لو دخل الليل في الصيام لوجب الوصال . وإن كان صدر الكلام متداولاً للغاية ، فإنها تدخل في حكم ما قبلها ، ويكون المقصود من الكلام هو إسقاط ما وراء الغاية مثل قوله تعالى: ﴿إِلَى الْمَرَافِق﴾⁽²⁾ ، فتكون فائدة ذكر الغاية هي إسقاط ما وراء المرفق من حكم الغسل.

قال ابن يعيش⁽³⁾: "يجوز أن تقول: "سرت إلى الكوفة" وقد دخلت الكوفة ، وجائز أن تكون قد بلغتها ولم تدخلها ، لأن {إلى} نهاية ، فجائزي أن تقع على أول الحد ، وجائز أن تتوجل في المكان ؛ ولكن تمنع من مجاوزته لأن النهاية غاية " وللنحويين في ذلك أربعة مذاهب في دخول الغاية بعد {إلى} فيما سبقها من حكم الكلام:

- تدخل حقيقة ولا تدخل مجازا
- عكسه
- الاشتراك
- إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها ، فتدخل الغاية في حكم الغاية مثل : ((المرافق))، وإن لم يكن من جنسه فلا تدخل مثل : ((الليل في الصيام)) والخلاصة في ذلك أن {إلى} لانتهاء حكم ما قبلها ، وأما دخول ما بعدها فيما قبلها فيه مذاهب مثل كلمة {حتى} ، لكن الأشهر أن {حتى} دخول الغاية ، وفي {إلى} عدم دخولها في الجملة . أما في التفصيل فإن تناول صدر الكلام آخره كالمرافق فتدخل الغاية ويسمي

¹ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 187

² - سورة المائد़ة ، الآية الكريمة 06

³ - شرح المفصل ، ج 8 ، ص 14

((غاية إسقاط)) ، وإن لم يتناول صدر الكلام آخره كالليل في مثال الصيام فلا تدخل الغاية
ويسمى ((غاية مد))⁽¹⁾

المسألة السادسة عشر في الركن الأول (الزمان)

تخرج أبي ابن رشد⁽²⁾:

أجمع العلماء على أن الشهر العربي يكون تسعاً وعشرين، ويكون ثلاثة، وعلى أن الاعتبار في تحديد شهر رمضان إنما هو الرؤية، وعنى بالرؤية أول ظهور القمر بعد السؤال.

تحرير محل النزاع :

واختلفوا في الحكم إذا غم الشهر ولم تتمكن الرؤية على قولين
سبب الخلاف :

وسبب اختلافهم : الإجمال الذي في قوله ﷺ: "صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَفَطَرُوا لِرُؤْيَتِهِ فَإِنْ أَغْمَيَ عَلَيْكُمْ فَأَفَدُرُوا لَهُ" ⁽⁴⁾. فما هو التقدير ؟

¹ - أصول الفقه الإسلامي ، وهبة الزحيلي ، دار الفكر ، ط: الأولى ، 1406هـ/1986م ، ج 1 ، ص 405

² - بداية المجتهد ونهاية المقتضى ، ابن رشد ، ج 1 ، ص 288

³ - يقال : غم الهلال ، وأغمي وغمي : إذا غطاه شيء من غيم أو غيره فلم يظهر .

⁴ - صحيح البخاري ، (36) كتاب الصوم ، (11) باب قول النبي ﷺ: "إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا" ،
ج 2 ، ص 674 ، رواه مسلم ، (13) كتاب الصيام ، (1) باب فضل شهر رمضان ، رقم: (4 و 5) ، ص 482

- فذهب الجمهور إلى أن تأويله أكملوا العدة ثلاثة .
- ومنهم من رأى أنه عده بالحساب .
- ومنهم من رأى أن معنى ذلك أن يصبح الماء صائمًا ، وهو مذهب ابن عمر - كما ذكرنا - وفيه بعد في اللفظ .

المذهب الأول :

فإن الجمهور يرون أن الحكم إذا غم الهلال أن تكمل العدة ثلاثة ، فإن كان الذي غم هلال أول الشهر عد الشهر الذي قبله ثلاثة أيام ، وكان أول رمضان الحادي والثلاثين ، وإن كان الذي غم هلال آخر الشهر صام الناس ثلاثة أيام .

وذهب ابن عمر إلى أنه إن كان المغمى عليه هلال أول الشهر صيام اليوم الثاني وهو الذي يعرف بيوم الشك . وإنما صار الجمهور إلى هذا التأويل لحديث ابن عباس الثابت أنه قال ﴿فَإِنْ عَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ تَلَاثِينَ﴾ وذلك مجمل وهذا مفسر ، فوجب أن يحمل المجمل على المفسر ، وهي طريقة لا خلاف فيها بين الأصوليين ، فإنهم ليس عندهم بين المجمل والمفسر تعارض أصلًا ، فمذهب الجمهور في هذا ظاهرٌ ، والله أعلم .

المذهب الثاني :

روى بعض السلف أنه إذا أغمى الهلال رجع إلى الحساب بمسير القمر والشمس ، وهو مذهب مطرف بن الشخير وهو من كبار التابعين . وحكي⁽¹⁾ ابن سريح عن الشافعي أنه قال : من كان مذهبه الاستدلال بالنجوم ومنازل القمر ثم تبين له من جهة الاستدلال أن الهلال مرئي وقد غم ، فإن له أن يعقد الصوم ويجزيه .

قال عبد الوهاب عبد السلام طويلة⁽²⁾: " قوله ﴿فَاقْدُرُوا لَهُ﴾ يحتمل معنيين : **الأول التضييق** : أي ضيقوا له العدد ، يقال : قدر على عياله - بالتحفيف - مثل قتر ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقٌ﴾⁽³⁾ أي ضيق ، وقوله تعالى: ﴿الَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾⁽⁴⁾. وهذا المعنى متكرر في القرآن .

¹ - الاستذكار ، كتاب الصيام ، رقم: (13736) ، ج 10 ، ص 18 / 19

² - أثر اللغة في اختلاف المجتهدين ، ص 112

³ - سورة الطلاق ، الآية الكريمة 07

⁴ - سورة الرعد ، الآية الكريمة 27

الثاني التقدير : قال أهل اللغة : يقال : قدرت الأمر أقدره - بضم الدال وكسرها – وبابه ضرب ونصر : إذا نظرت فيه ودبرته . وقدرته – بتحريف الدال وتشديدها ، وأقدرها بمعنى واحد ، ومنه قوله تعالى: **﴿فَقَدَرْنَا فِنْعَمُ الْقَادِرُونَ﴾**⁽¹⁾

قال الفراء⁽²⁾: "... أن العرب تقول : قدر عليه الموت ، وقدر عليه الموت ، و قدر عليه رزقه ، وقدر عليه رزقه - بالتحريف والتشديد – وروي عن ابن قتيبة التخريف والتشديد . وعن ابن عباس ومقاتل بن سليمان - وروي ذلك عن الفراء عن ثعلب - أنهم قالوا : في تفسير قوله تعالى: **﴿فَطَنَّ أَنْ لَنْ تَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾**⁽³⁾ معناه ((أن لن نقدر على عقوبته))⁽⁴⁾. قال الفراء : وكذلك قال غيره من النحاة " "

المسألة السابعة عشر في صيام المريض والمسافر

تخریج أبي الولید ابن رشد⁽⁵⁾:

الأصل هو أن يحمل الشيء على الحقيقة حتى يدل الدليل على حمله على المجاز .

تحرير محل النزاع :

إن صام المريض والمسافر هل يجزيه صومه عن فرضه أم لا ؟ فإنهم اختلفوا في ذلك : فذهب الجمهور إلى أنه إن صام وقع صيامه وأجزاءه . وذهب أهل الظاهر إلى أنه لا يجزيه وأن فرضه هو أيام آخر .

سبب الخلاف :

والسبب في اختلافهم : تردد قوله تعالى: **﴿فَمَنْ كَانَ مِئْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّهُ مِنْ أَيَّامِ أَخَرَ﴾**⁽⁶⁾ ، بين أن يحمل على الحقيقة فلا يكون هنالك محذوف أصلا ، أو يحمل على

¹ - سورة المرسلات ، الآية الكريمة 23

² - معاني القرآن ، الفراء ، ج 3 ، ص 224

³ - سورة الأنبياء ، الآية الكريمة 87

⁴ - معاني القرآن ، الفراء ، ج 1 ، ص 213

⁵ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، ج 1 ، ص 299

⁶ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 184

على المجاز فيكون التقدير : ((فأفطر فعدة من أيام آخر)) ، وهذا الحذف في الكلام هو الذي يعرفه أهل صناعة الكلام بلحن الخطاب⁽¹⁾ ، أو فحوى الخطاب⁽²⁾ .

فمن حمل الآية على الحقيقة ولم يحملها على المجاز قال : إن فرض المسافر عدة من أيام آخر لقوله تعالى: {فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخْرَى} ، ومن قدر {فَأَفْطَرَ} قال : إنما فرضه عدة من أيام آخر إذا أفتر .

قال العلماء هذا القول من لطيف الفصاحة ، لأن تقريره : ((فأفطر فعدة من أيام آخر)) ، كما قال تعالى : «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذْى مِنْ رَأْسِهِ فَفَدِيَةً»⁽³⁾ ، تقديره ((فحلق فدية)) . وقد عزي إلى قوم : إن سافر في رمضان قضاه ، صامه أو أفتره ، وهذا لا يقول به إلا ضعفاء الأعاجم ؛ فإن جزالة القول وقوه الفصاحة تقتضي ((فأفطر)) وقد ثبت عن النبي ﷺ: "الصوم في السفر" قوله "قولاً وفعلاً"⁽⁴⁾ .

ولا بد في الآية من حذف مضارف تقديره : ((فَصَوْمٌ عَدَّةٌ)) ، ومن حذف جملة بين الفعلين ليصح الكلام ، تقديره : ((فأفطر فعدة)) ، ونظيره قوله تعالى: «أَنْ اضْرِبْ بِعَصَالَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ»⁽⁵⁾ أي : ((فَضَرَبَ فَانْفَلَقَ))⁽⁶⁾

وقرئ⁽⁷⁾ الجمهور برفع {عدة} على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، وقدر : قبل ، أي : ((فعليه عدة)) وبعد أي : ((أمثال له)) أو خبر مبتدأ محذوف ، أي : ((فالواجب)) ، أو : ((فالحكم عدة)). قال ابن هشام : "يكثـر - حذف المبتدأ أو حذف الخبر - بعد الفاء نحو قوله تعالى: {فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخْرَى} ، {فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدَى}»⁽⁸⁾ ، {فَنَظَرَ إِلَى مَيْسُرَةٍ}»⁽⁹⁾ أي

¹ - وهو مفهوم الموافقة أي دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنه ، وموافقته له نفياً أو إثباتاً ؛ لاشتراعهما في معنى يدرك من اللفظ بمجرد معرفة اللغة ، دون حاجة إلى بحث واجتهد ، وسمى كذلك لأن المسكوت عنه موافق للمنطوق في الحكم ، ثم إن كان المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق سمي {فحوى الخطاب} ، وإن كان مساوياً له ؛ سمي {لحن الخطاب} ، ((أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء ، مصطفى الخن ، ص 143)) ،

² - المحرر الوجيز ، ج 1 ص 251 ، الشعالي ، ج 1 ص 374 ،

³ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 196

⁴ - أحكام القرآن لابن العربي ، ج 1 ، ص 112 ، أحكام القرآن للجصاص ، ج 1 ، ص 158 ،

⁵ - سورة الشعراء ، الآية الكريمة 63

⁶ - الدر المصور ، ج 2 ، ص 270

⁷ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات ، ج 1 ، ص 80

⁸ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 169

⁹ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 280

((فالواجب عدة)) ، على حذف المبتدأ ، أو ((فعليه عدة)) ، أو ((فعليكم عدة)) ، على حذف الخبر"⁽¹⁾ ، وبه قال الزجاج⁽²⁾

وقرئ : ⁽³⁾«فعدة» ، بالنصب على إضمار فعل ، أي : ((فليصم عدة)) ، وعدة هنا بمعنى معدود ، كالرعي والطحن ، وهو على حذف مضاف ، أي : ((قصوم عدة ما أفتر)) ، وبين الشرط وجوابه مذوق ، به يصح الكلام ، التقدير : ((فافطر فعدة))⁽⁴⁾ قال الزمخشري⁽⁵⁾ : " وهذا على سبيل الرخصة . وقيل : ((مكتوب عليهما أن يفطرا ويصوما عدة)) ... وفي قراءة أبي : ((فعدة من أيام آخر متتابعات)) ، فإن قلت : فكيف قيل : «فعدة» على التكير ، ولم يقل : «فعدتها» أي ((فعدة الأيام المعدودات)) ؟ قلت : لما قيل : «فعدة» ، فأمر بأن يصوم أيامًا معدودة مكانها علم أنه لا يؤثر عدد على عددها فأغنى ذلك عن التعريف بالإضافة ، أي ((فعليه صوم عدة أيام المرض والسفر من أيام آخر إن أفتر)) ، **وتحذف الشرط والمضافان للعلم** بهما : أما الشرط فلأن المريض والمسافر داخلان في الخطاب العام ، فدل على وجوب الصوم عليهما ، فلو لم يتقيد الحكم هنا به لزم أن يصير المرض والسفر اللذان هما من موجبات اليسر شرعاً وعقلاً موجبين للعسر.

وأما المضاف الأول فلأن الكلام في الصوم ووجوبه ، وأما الثاني فلأنه لما قيل من كان مريضاً أو مسافراً فعليه عدة أي ((أيام معدودة موصوفة بأنها من أيام آخر)) علم أن المراد معدودة بعد أيام المرض والسفر وأستغنى عن بالإضافة⁽⁶⁾ ، فصيام أيام آخر تتصيضاً على وجوب صوم أيام بعد أيام الفطر في المرض والسفر ؛ إذ العدد لا يكون إلا على مقدار مماثل⁽⁷⁾

قال الأخفش⁽⁸⁾ : " ((فعليه عدة)) ؛ رفع ؛ وإن شئت نصبت العدة ، على ((فليصم عدة)) إلا أنه لم يقرأ به ، قال ابن سيدة : " رفع «عدة» قراءة الجمهور على أنه مبتدأ

¹ - معنی اللبیب ، ج 6 ، ص 451

² - معانی القرآن وإعرابه ، ج 1 ، ص 252

³ - الإملاء ، ج 1 ، ص 80

⁴ - البحر المحيط ، ج 2 ، ص 39

⁵ - الكشاف ، ج 1 ، ص 379

⁶ - روح المعانی ، ج 2 ، ص 57

⁷ - التحریر والتؤیر ، ج 2 ، ص 164

⁸ - معانی القرآن ، ج 1 ، ص 229

محذوف الخبر ، وقدر: قبل ، أي: ((فعليه عدة)) وبعد أي: أمثل له ، أو خبر مبتدأ محذوف ،
أي: ((فالواجب)) ، أو: ((فالحكم عدة))⁽¹⁾

المسألة الثامنة عشر وهي هل يجوز للصائم في رمضان أن ينشئ سفرا ، ثم لا يصوم فيه
؟

تخریج أبي الولید ابن رشد⁽²⁾:

روى عن الجمهور على أنه يجوز ذلك ، وروي عن بعضهم ... أنه إن سافر فيه صام
، ولم يجزوا له الفطر وذلك أنه يحتمل أن يفهم منه أن من شهد أن الواجب أن يصوم
ذلك البعض الذي شهد ، وذلك أنه لما كان المفهوم باتفاق أن من شهد كلّه فهو يصومه كلّه
كأن من شهد بعضه فهو يصوم بعضه ، ويؤيد تأويل الجمهور إنشاء رسول الله ﷺ السفر في
رمضان .

تحرير محل النزاع :

هل يجوز للصائم في رمضان أن ينشئ سفرا ، ثم لا يصوم فيه ؟

سبب الخلاف :

¹ - اللباب في علوم الكتاب ، ج 3 ، ص 263

² - بداية المجتهد ونهاية المقتضى ، ابن رشد ، ج 1 ، ص 302

والسبب في اختلافهم : اختلافهم في مفهوم قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلِيَصُمُّهُ﴾⁽¹⁾، وذلك أنه يحتمل أن يفهم منه أن ((من شهد)) أن الواجب أن يصوم ذلك البعض الذي شهد ، وذلك أنه لما كان المفهوم باتفاق أن من شهد كله فهو يصومه كله ، لأن من شهد بعضه فهو يصوم بعضه ، ويفيد تأويل الجمهور إنشاء رسول الله ﷺ السفر في رمضان .

المذهب الأول : جواز إنشاء السفر في رمضان مع عدم الصيام ذهب أصحاب هذا الرأي من الفقهاء وال衲ة أن «من» في الآية الكريمة فيها الوجهان : أعني كونها موصولة أو شرطية ، وهو الأظهر . و«منكم» في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في ﴿شَهَدَ﴾، فيتعلق بمذوف ، أي: ((كائنًا منكم)) ، ونافض الشیخ⁽²⁾ لأن جعلها حالاً يوجب أن يكون عاملها مذوفاً ، وجعلها متعلقة بـ﴿شَهَدَ﴾ يوجب ألا تكون حالاً .

قال الحلبي⁽³⁾: «يمكن أن يُجابَ عن اعتراض الشيخ عليه بأن مراده التعلق المعنوي ، فإنّ كائناً» الذي هو عامل في قوله «منكم» هو متعلق بـ﴿شَهَدَ﴾ ، وهو الحال حقيقة ، وعليه فالمعنىان هما : ((من شهد منكم الشهر ، وهو مقيم ، ثم سافر لزمه الصوم في بقائه)) ... الثاني : ((من شهد منكم الشهر فليصم منه ما شهد وليفطر ما سافر))

المراد بـ﴿شَهَدَ﴾: حضر ، ويكون مفعول ﴿شَهَدَ﴾ مذوفاً تقديره: ((فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ الْمِصْرُ أَوَ الْبَلَدَ فِي الشَّهْرِ)) ، والثاني: أنه منصوب على المفعول به ، وهو على حذف مضارٍ ثم اختلفوا في تقدير ذلك المضاف ، فالصحيح أن تقديره ((دخول الشهر)). وقال بعضهم : ((هلال الشهر))، وهذا ضعف لوجهين ، أحدهما: أنك لا تقول : شهدت الهلال ، إنما تقول : شاهدت الهلال ، والثاني: أنه كان يلزم الصوم كل من شهد الهلال ، وليس كذلك⁽⁴⁾

¹ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 185

² - البحر المحيط ، ج 2 ، ص 48

³ - الدر المصنون ، ج 2 ، ص 283

⁴ - البحر المحيط ، ج 2 ، ص 48 ، البحر المديد ، أحمد بن محمد بن المهدى بن عبيبة الحسنى الإدرسي الشاذلى الفاسى أبو العباس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية / 2002 م - 1423 هـ ، ج 1 ، ص 227 ، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، ج 1 ، ص 81 / 82 ، الجواهر الحسان ، ج 1 ، ص 381 ،

وقال الزمخشري⁽¹⁾: «الشهر» منصوبٌ على الظرف ، وكذلك الهاءُ في «فليصمه»، ولا يكونُ مفعولاً به كقولك: ((شهدتُ الجمعة)) ، لأنَّ المقيم والمسافر كلاهما شاهدان للشهر ، وفي قوله: ((الهاء منصوبة على الظرف)) فيه نظرٌ لا يُخفى ، لأن الفعل لا يتعدى لضمير الظرف إلا بـ{في} ، اللهم إلا أنْ يتوسّع فيه ، فَيُنْصَبَ نَصْبَ المفعول به ، وهو قد نصَّ على أنَّ نَصْبَ {الهاء} أيضًا على الظرف.

و«الفاء» في قوله تعالى: «فليصمه»: إما جوابُ الشرطِ ، وإما زائدةً في الخبر على حسبِ ما تقدَّم في «من» ، و«اللام» لام الأمر.

وقرأ⁽²⁾ الجمهورُ بسكونها أي «اللام» وإنْ كان أصلُها الكسر ، وإنما سُكُونُها تشبيهًا لها مع {الواو} و{الفاء} بـ{كتف} ، إجراءً للمنفصل مجرَّى المتصل.

وقرأ⁽³⁾ السلمي وأبو حَيْوَة والحسن والزهري ، وعيسي التقفي بالأصل ، أعني كسر لام الأمر في جميع القرآن . وفتح هذه «اللام» لغة سليم ، وقيده بعضُهم هذا عنه ، فقال: ((منَ العربَ مَنْ يفتحُ هذه اللام لفتحة الياء بعدها)) ، قال: ((فلا يكونُ على هذا الفتح إن انكسرَ ما بعدها أو ضمَّ نحو: لِيُذْرِ ، وَلِتَكْرِمَ أنتَ خالدًا)) .

والألفُ واللامُ في قوله «الشهر» للعهد ، إذ لو أتَى بدلَه بضميرٍ فقال: ((فَمَنْ شَهَدَهَ منكم)) لصحَّ ، إلا أَنَّه أَبْرَزَه ظاهراً تَنْوِيَهَا به⁽⁴⁾ ونظيره قوله تعالى: «أَوْلَى جَاءُوكَ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءِ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوكَ بِالشُّهَدَاءِ »⁽⁵⁾ أي فإذا لم يأتُوكَ بالشهداء الأربع.

فالآلية معناها ((فمن شهدَهَ أي هلال شهر رمضان عاقلاً بالغاً مقيماً صحيحاً مكفلاً فليصمه)) ، وقال قوم : معناها : ((إذا دخل عليه شهر رمضان وهو مقيم في داره فليصم الشهر كله . حتى لو غاب بعد فسافر أو أقام فلم يبرح)) ، وقال الآخرون معنى الآية ((ما شهد منه وكان حاضراً وإن سافر فله الإفطار إن يشاً))⁽⁶⁾

¹ - الكشاف ، الزمخشري ، ج 1 ، ص 383 ، الإملاء ، ج 1 ، ص 82

² - معاني القرآن ، الفراء ، ج 2 ، ص 224

³ - المرجع السابق

⁴ - البحر المحيط ، ج 2 ، ص 48

⁵ - سورة النور ، الآية الكريمة 13

⁶ - تفسير الثعلبي ، ج 2 ، ص 70

وقال⁽¹⁾ علي بن أبي طالب وابن عباس وعبيدة السلماني : "من حضر دخول الشهر وكان مقيناً في أوله فليكمل صيامه سافر بعد ذلك أو أقام ، وإنما يفطر في السفر من دخل عليه رمضان وهو في السفر" ، وقال الجمهور : ((من شهد أول الشهر أو آخره فليصم ما دام مقيناً)) ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : ((من شهد الشهر بشروط التكليف غير مجنون ولا مغمى عليه فليصم) ، ومن دخل عليه رمضان وهو مجنون وتمادى به طول الشهر فلا قضاء عليه فليصم ، ومن دخل عليه رمضان وهو مجنون وتمادى به طول الشهر فإنه يقضى أيام جنونه))

قال أبو البقاء⁽²⁾: "إإن قيل: فـأين الضمير العائد على المبتدأ من الجملة. قيل: وضع الظاهر موضعه تفهماً: أي ((فمن شهد منكم)) كما قال عدي بن زيد [الخفيف]⁽³⁾:

لَا أَرِيَ الْمَوْتَ يَسِيقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَعْصَنَ الْمَوْتُ ذَا الْغَنِّيِّ وَالْفَقِيرِا

أي لا يسبقه شيء ... و {الباء} في {فليصم} ضمير الشهر ، وهى مفعول به على السعة ، وليس ظرفا ، إذ لو كانت ظرفا لكان معها {في} ، لأن ضمير الظرف لا يكون ظرفا بنفسه . قال الألوسي⁽⁴⁾: "قيده بالضمير المستكن في **«شَهَدَ»** لإخراج الصبي والمجنون والمجنون ، و **«شَهَدَ»** من الشهود ، والتركيب يدل على الحضور إما ذاتاً أو علماً ، وقد قيل : بكل منهما هنا ، و **«الشهر»** على الأول : مفعول فيه أي ظرف ، و المفعول به متراكع لعدم تعلق الغرض به ، فتقدير : ((البلد أو مصر)) ليس بشيء ، وعلى الثاني : مفعول به بحذف المضاف أي ((هلال الشهر))

و **«أَلَّا»** فيه على التقديرتين للعهد ، ووضع المظهر موضع المضمر للتعظيم ، و نصب الضمير المتصل في {يصم} على الاتساع لأن صام لازم ، والمعنى ((من حضر في الشهر ولم يكن مسافراً فليصم فيه)) أو ((من علم هلال الشهر وتيقن به فليصم)).

فقوله تعالى: **«فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ»** جملة مركبة من شرط وجاء ، فالشرط هو ((شهود الشهر)) ، والجزاء هو ((الأمر بالصوم)) ، وما لم يوجد الشرط بتمامه

¹ - المحرر الوجيز ، ج 1 ، ص 254 / 255

² - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات ، ج 1 ، ص 81 / 82

³ - البيت لعدي بن زيد بن حمّاد بن زيد العبادي التميمي. (ت 36 ق. هـ / 587 م) ، خزان الأدب ولب لباب لسان العرب ، البغدادي ، ج 1 ، ص 379

⁴ - روح المعاني ، الألوسي ، ج 2 ، ص 59 / 60

لا يترتب عليه الجزاء ، والشهر اسم للزمان المخصوص من أوله إلى آخره ، فشهود الشهر إنما يحصل عند الجزاء الأخير من الشهر ، وظاهر هذه الآية يقتضي أن عند شهود الجزء الأخير من الشهر يجب عليه صوم كل الشهر وهذا محال ، لأنه يفضي إلى إيقاع الفعل في الزمان المنقضي ، وهو ممتنع ، فلهذا الدليل علمنا أنه لا يمكن إجراء هذه الآية على ظاهرها ، وأنه لا بد من صرفها إلى التأويل ، وطريقه أن يحمل لفظ الشهر على جزء من أجزاء الشهر في جانب الشرط فيصير تقريره : ((من شهد جزاً من أجزاء الشهر فليصم كل الشهر)) ، فعلى هذا : ((من شهد هلال رمضان فقد شهد جزاً من أجزاء الشهر)) ، وقد تحقق الشرط فيترتب عليه الجزاء ، وهو الأمر بصوم كل الشهر) ، وعلى هذا التأويل يستقيم معنى الآية وليس فيه إلا حمل الكل على الجزء وهو مجاز مشهور .

واعلم أن المنقول عن علي أن المراد من هذه الآية ، ((فمن شهد منكم أول الشهر فليصم جميعه)) وقد عرفت بما ذكرنا من الدليل أنه لا يصح أبنته إلا هذا القول ، ثم يتفرع على هذا الأصل فرعان :

أحدهما : أنه إذا شهد أول الشهر هل يلزم صوم كل الشهر .

والثاني : أنه إذا شهد آخر الشهر هل يلزم صوم كل الشهر .

وعلى الأول : مخصص بالنظر إلى الأول دون الثاني ، وتكريره حينئذٍ لذلك التخصيص أو لئلا يتوهם نسخه كما نسخ قرينه والأول كما قيل على رأي من شرط في المخصوص أن يكون متراخيًا موصولاً ، والثاني : على رأي من جوز كونه متقدماً وهذا يجعل المخصوص هو الآية السابقة .

و(ما) هنا لمجرد دفع التوهم ورجح المعنى الأول من المعنيين بعدم الاحتياج إلى التقدير ، وبأن {الفاء} في {فَمَنْ شَهَدَ} عليه وقعت في مقرها مفصلة لما أجمل في قوله تعالى:{شَهْرُ رَمَضَانَ} من وجوب التعظيم المستقاد مما في أثره على كل من أدركه ، ومدركه إما حاضر أو مسافر ؛ فمن كان حاضراً فحكمه كذا الخ ، ولا يحسن أن يقال : ((من علم الهلال فليصم ومن كان مريضاً أو على سفر فليقض)) لدخول القسم الثاني في الأول ، والعاطف التفصيلي يقتضي المعايرة بينهما كذا قيل ، لكن ذكر المريض يقوي كونه مخصوصاً لدخوله فيمن شهد على الوجهين ، ولذا ذهب أكثر النحوين إلى أن الشهر مفعول به فالفاء للسببية أو للتعليق لا للتفصيل.

قال الرازي⁽¹⁾: " أما القول الأول فإنما يتم بإضمار أمر زائد ، وأما القول الثاني فيوجب دخول التخصيص في الآية ، وذلك لأن شهود الشهر حاصل في حق الصبي والجنون والمريض والمسافر مع أنه لم يجب على واحد منهم الصوم فمتى وقع التعارض بين التخصيص والإضمار فالالتخصيص أولى ، وأيضاً فلاناً على القول الأول لما التزمنا الإضمار لا بد أيضاً من التزام التخصيص لأن الصبي والجنون والمريض كل واحد منهم شهد الشهر مع أنه لا يجب عليهم الصوم بل المسافر لا يدخل فلا يحتاج إلى تخصيص هذه الصورة فيه

فالقول الأول لا يتمشى إلا مع التزام الإضمار والتخصيص
والقول الثاني يتمشى بمجرد التزام التخصيص فكان القول الثاني أولى هذا ما عندي
فيه مع أن أكثر المحققين ذهبوا إلى الأول .

وذهب الطاهر بن عاشور⁽²⁾ إلى أن قوله: «شَهْرُ رَمَضَانَ» خبر مبتدأ محفوظ تقديره {هي} أي ((الأيام المعدودات شهر رمضان)) ، والجملة مستأنفة بيانياً لأن قوله: «أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ» يثير سؤال السامع عن تعين هذه الأيام ، ويفيد ذلك قراءة مجاهد «شهرًا بالنصب على البالية من أيامًا : بدل تفصيل ، وحذف المسند إليه جار على طريقة الاستعمال في المسند إليه إذا تقدم من الكلام ما فيه تفصيل وتبيين لأحوال المسند إليه فهم يحذفون ضميره .

وقيل قوله تعالى: «شَهْرُ رَمَضَانَ» مبتدأ خبره قوله: «فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمِّمْهُ» واقتران الخبر بـ{الفاء} حينئذ مراعاة لوصف المبتدأ بالموصول الذي هو شبيه بالشرط ، أو على زيادة {الفاء} في الخبر .

وضمير {منكم} عائد إلى «الَّذِينَ آمَنُوا» مثل الضمائر التي قبله أي ((كل من حضر الشهر فليصممه)).

و{شهداً} يجوز أن يكون بمعنى حضر كما يقال : ((إن فلاناً شهد بدرًا وشهد أحداً وشهد العقبة))... فنصب الشهر على أنه مفعول فيه لفعل {شهداً} أي ((حضر في الشهر))

¹ - مفاتيح الغيب ، ج 5 ، ص 75

² - التحرير والتنوير ، ج 2 ، ص 169 / 174

أي لم يكن مسافرا وهو المناسب لقوله بعده {ومن كان مريضا أو على سفر} الخ ، أي ((
 فمن حضر في الشهر فليصممه كله)) ، ويفهم أن من حضر بعضه يصوم أيام حضوره .
ويجوز أن يكون {شهد} بمعنى علم كقوله تعالى: ﴿شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾⁽¹⁾،
فيكون انتصار الشهير على المفعول به بتقدير مضاف أي ((علم بحلول الشهر)) وليس شهد
بمعنى رأى ؛ لا يقال : شهد بمعنى رأى ، وإنما يقال شاهد ، ولا الشهر هنا بمعنى هلاله بناء
على أن الشهر يطلق على الهلال ... وهو يفضي إلى أن كل فرد من الأمة معلم وجوب
صومه على مشاهدته هلال رمضان ، فمن لم ير الهلال لا يجب عليه الصوم ، وهذا باطل
ولهذا فليس في الآية تصريح على طريق ثبوت الشهر وإنما بينته السنة .

المسألة التاسعة عشر في هل الكفارة مرتبة أو على التخيير ؟

تخریج أبي الولید بن رشد⁽²⁾:

وأعني بالترتيب : أن لا ينتقل المكلف إلى واحد من الواجبات المخيرة إلا بعد العجز
عن الذي قبله ، وبالتحيير : أن يفعل منها ما شاء ابتداء من غير عجز عن الآخر - فإنهم
أيضا اختلفوا في ذلك ... قيل : هي مرتبة ، فالعتق أولا ، فإن لم يجد فالصيام ، فإن لم يستطع
فالإطعام . وقيل : هي على التخيير . وروى عنه ابن القاسم مع ذلك أنه يستحب الإطعام أكثر
من العتق ومن الصيام .

تحرير محل النزاع :

هل هذه الكفارة مرتبة ككفارة الظهار أو على التخيير أي كفارة الفطر ؟

سبب الخلاف :

وسبب اختلافهم في وجوب الترتيب : تعارض ظواهر الآثار في ذلك والأقويسة ،
وذلك أن ظاهر حديث الأعرابي المتقدم يوجب أنها على الترتيب إذ سأله النبي ﷺ عن

¹ - سورة آل عمران ، الآية الكريمة 18

² - بداية المجتهد ونهاية المقتضى ، ابن رشد ، ج 1 ، ص 308

الاستطاعة عليها مرتبًا . وظاهر ما رواه مالك من : " أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعْتَقَ رَقَبَةً ، أَوْ يَصُومَ شَهْرَيْنَ مُتَتَابِعِينَ ، أَوْ يُطْعَمُ سَتِينَ مَسْكِينًا " ⁽¹⁾ ، أنها على التخيير ، إذ {أو} إنما تقتضي في لسان العرب التخيير ، وإن كان ذلك من لفظ الراوي الصاحب ، إذ كانوا هم أقعد بمفهوم الأحوال دلالات الأقوال .

{أو} موضوعة لتناول أحد الشيئين المذكورين ، أي لنسبة أمر ما إلى أحد الشيئين ، لا على التعين ؛ ففي المفردتين تقييد ثبوت الحكم لأحدهما كاسمين أو أكثر ، نحو : جاءني عمرو أو بكر ، وفي الجملتين تقييد حصول مضمون إدعاهم أو فعلين أو أكثر كقوله تعالى: **«أَنْ اقْتَلُوا أَنفُسَكُمْ أَوْ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ»** ⁽²⁾ . ولا يصح أن تكون {أو} للشك بمعنى أن المتكلم شاك لا يعلم أحد الشيئين على التعين ، لأن الكلام موضوع للإفهام ، فلا يوجد للشك ، وإنما يحصل الشك من محل الكلام وهو الإخبار ⁽³⁾ ومن أهم معانيها الإباحة والتخيير : ومحله الإنساء ، كقوله تعالى: **«فَقِدْيَةٌ مَّنْ صَيَامٌ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ نُسُكٌ»** ⁽⁴⁾ ، وقوله تعالى: **«فَكَفَّارَةٌ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينٍ مِّنْ أُوسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيْكُمْ أَوْ كِسْوَتِهِمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ»** ⁽⁵⁾ ، قوله ﷺ: " في الماشية شatan أو عشرون درهما" ⁽⁶⁾ ، والفرق بين التخيير والإباحة امتناع الجمع في التخيير وجوازه في الإباحة ، أو لأحد الأمرين ، لكنها نعم النفي دون الإثبات كالنكرة ، إلا بدليل صارف عن مقتضتها ؛ ففي مقام النفي توجب نفي كل واحد من المذكورين ، فول قال : لا أكلم هذا أو هذا ، يحيث إذا كلام أحدهما .

أما في الإثبات فيتناول أحدهما مع صفة التخيير ، كقولك : خذا هذا أو ذاك . ومن ضرورة التخيير عموم الإباحة ، كقوله تعالى: **«فَكَفَّارَةٌ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينٍ ... أَوْ كِسْوَتِهِمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ»** . و{أو} في الإنساء للتخيير أو الإباحة على حسب ما يناسب المقام ؛ لأن الإنساء لإثبات الكلام ابتداء ، فلا يحتمل الشك الذي محله الخبر ، بخلاف {الواو} ، فإنها

¹ - صحيح مسلم ، (13) كتاب الصيام ، (14) باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان ... ، رقم : (84) ، ص 496

² - سورة النساء ، الآية الكريمة 66

³ - أصول الفقه الإسلامي ، وهبة الزحيلي ، ج 1 ، ص 390

⁴ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 196

⁵ - سورة المائدة ، الآية الكريمة 89

⁶ - شرح الكوكب المنير ، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى المعروف بابن النجار ، مكتبة العبيكان ، ط: الثانية 1418هـ / 1997 م ، ت: محمد الزحيلي و نزيه حماد ، ج 1 ، ص 264

تعم في الإثبات دون النفي ؛ لأنها للجمع ، والنفي سلبه ، فيكون لسلب الاجتماع ، إلا بقرينة
صارفة عن مقتضاه "⁽¹⁾

المسألة العشرون وهي هل جزاء الصيد على الخيار

تخریج أی الولید ابن رشد ⁽²⁾:

إن المسلمين أجمعوا على أن قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ عَامَلُوا لَا تَفْتَأِلُوا الصَّيْدَ وَأَئْتُمْ
حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُهُ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعْمَ يَحْكُمُ بِهِ ذُو
الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَارَةً طَعَامٌ مَسَاكِينٌ أَوْ عَدْلٌ ذُلِكَ صِيَامًا﴾**⁽³⁾ ، هي آية محكمة .

تحرير محل النزاع :

أنهم اختلفوا هل الواجب في قتل الصيد قيمته أو مثله ؟ قيل : الواجب المثل ، وقيل:
أنه مخير بين القيمة - أعني : قيمة الصيد ، وبين أن يشتري بها المثل .

ومنها : هل الآية على التخيير أو على الترتيب ؟

سبب الخلاف :

¹ - أثر اللغة في اختلاف المجتهدين ، ص 207 / 208

² - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، ج 1 ، ص 454 / 457

³ - سورة المائدة ، الآية الكريمة 95

المسألة الأولى : اختلافهم في ضبط قوله تعالى: «فِجْزَاءٌ مِثْلُ» ، فلفظ {مثل} مشترك بين المثل صورة ، وبين المثل معنى وهو القيمة ، وبناء على ذلك اختلف الفقهاء في الواجب على المحرم إذا قتل صيداً ، أو قتله الحلال في الحرم ؟

المسألة الثانية : هل الآية على التخيير أم على الترتيب ؟ فإنه التفت إلى حرف {أو} إذ كان مقتضاها في لسان العرب التخيير .

المسألة الأولى : أنهم اختلفوا هل الواجب في قتل الصيد قيمته أو مثلاً ؟
القراءات الواردة في الآية الكريمة :

القراءة الأولى : قرأ⁽¹⁾ الكوفيين: «فِجْزَاءٌ مِثْلُ» بتنوين {جزاء} ورفعه ، فارتفاع {جزاء} على أنه خبر لمبدأ محنوف الخبر .

و{مثل} صفة أي ((فجزاء يماثل ما قتل)) والجزاء في اللغة هو : المقابل للشيء ، وتقدير الكلام : ((فعليه جزاء في مقابل ما أتلف وبدل منه))⁽²⁾ ورفع {مثل} ، والمثل نظيره ، فأما ما لا نظير له منه فيه القيمة . فالحججة لمن نون : أنه جعل قوله {فجزاء} مبتدأ ، وجعل قوله {مثل} الخبر ، أو برفعه بإضمار يريد((فعليه جزاء)) ويكون {مثل} بدلاً من {جزاء} ... واتفقوا أن المثل من جنسه غير واجب ، فوجب أن يكون المثل المراد بالأية هو القيمة⁽³⁾ ، و{مثل} صفة لـ {جزاء} أي: ((فعليه جزاء موصوف بكونه مثل ما قتله)) أي مماثله . وإذا كان الصفة برفعه وتنوينه اقتضى ذلك أن يكون ((المثل هو الجزاء بعينه)) ، لوجوب كون الصفة عين الموصوف ... ومثل الشيء حقيقته وهو شبيهه في الخلة الظاهرة ، ويكون مثله في معنى ، وهو مجازه ؛ فإذا أطلق المثل اقتضى بظاهره حمله على الشبه الصوري دون المعنى ، لوجوب الابتداء بالحقيقة في مطلق الألفاظ قبل المجاز حتى يقتضي الدليل ما يقضي فيه من صرفة عن حقيقته إلى مجازه ؛ فالواجب هو ((المثل الخلقي)).

وقيل : إنما يعتبر بالمثل في المعنى أي القيمة دون الخلة⁽⁴⁾ والدليل على صحة ما ذهبنا إليه الآية المتقدمة ، وذلك من أربعة أوجه :

الأول : ما قدمناه من أن المثل حقيقة هو المثل من طريق الخلة

¹ - الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، ج 1 ، ص 134 ، السبعة في القراءات ، البغدادي ، ج 1 ، ص 247

² - أحكام القرآن ، لابن العربي ، ج 2 ، ص 179 / 183

³ - أحكام القرآن ، للجصاص ج 4 ، ص 135

⁴ - أثر اللغة في اختلاف المجتهدين ، ص 122 / 123

الثاني : أنه قال : «من النعم» فبين جنس المثل ، ولا اعتبار عند المخالف بالنعيم بحال
الثالث : أنه قال : «يَحُكُمُ بِهِ دُوَا عَدْلٌ مِنْكُمْ» وهذا ضمير راجع إلى مثل من النعم ؛
لأنه لم يتقدم ذكر سواه يرجع الضمير إليه . والقيمة التي يزعم المخالف أنه يرجع الضمير
إليها لم يتقدم لها ذكر .

الرابع : أنه قال : «هَدِيًّا بَالِغُ الْكَعْبَةَ» والذي يتصور فيه الهدي مثل المقتول من النعم ؛
فأما القيمة فلا يتصور أن تكون هديا .

... فإن قيل : فقد قال : «أوْ كَفَارَةً طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذُلِكَ صِيَامًا» ، فشرك بينهما بـ " أو
" فصار تقدير الكلام : ((فجزاء مثل ما قتل من النعم ، أو من الطعام ، أو من الصيام)) ،
وتقدير المثلية في الطعام والصيام بالمعنى ، وكذلك في المثل الأول . قلنا : هذا جهل أو
تجاهل ؛ فإن قوله تعالى : «فِجَزَاءُ مِثْلٍ مَا قُتِلَ مِنْ النَّعْمَ» ظاهر كما قدمنا في مثل الخلة ،
وما عداه يمتنع فيه مثالية الخلة حسا ؛ فرجع إلى مثالية المعنى حكما ، وليس إذا عدم المعنى
المطلوب في موضع ويرجع إلى بدله يلزم أن يرجع إلى بدله مع وجوده ⁽¹⁾.

وجَوَّزَ مكي وأبو البقاء وغيرهما أن يرتفع {مثل} على البدل . وذكر الزجاج وجهاً
غريباً وهو أن يرتفع {مثل} على أنه خبر لـ {جزاء} ويكون {جزاء} مبتدأ ، قال ⁽²⁾ :
"والتقدير": ((فجزاء ذلك الفعل مثل ما قتل)) ويؤيد هذا الوجه قراءة عبد الله: «فِجَزَاءُهُ
مِثْلٌ» ، إلا أن الأحسن أن يقدّر ذلك المحفوف ضميراً يعود على المقتول لا أن يقدّره
ـ (الجزاء ذلك الفعل) و{مثل} بمعنى مماثل ، قاله الزمخشري وغيره ، وهو معنى اللفظ ،
ـ فإنها في قوة اسم فاعل ، إلا أن مكياً توهّم أن {مثلاً} قد يكون بمعنى غير مماثل ، فإنه قال:
ـ و{مثل} في هذه القراءة - يعني قراءة الكوفيين - بمعنى مماثل ، والتقدير: ((فِجَزَاءُ مِمَاثلٍ
ـ لِمَا قُتِلَ يُعَيَّنُ فِي القيمة أَوْ فِي الْخَلْقَة)) على اختلاف العلماء ، ولو قدرت {مثلاً} على لفظه
ـ لصار المعنى: ((فعليه جزاء مثل المقتول من الصيد)) ، وإنما يلزمـه جـاءـ المـقتـولـ بـعـينـهـ لاـ
ـ جـاءـ مـثـلـهـ ، لأنـهـ إـذـا وـدـىـ جـاءـ مـثـلـ المـقتـولـ صـارـ إنـماـ وـدـىـ جـاءـ ماـ لمـ يـقـتـلـ ؛ـ لأنـ مـثـلـ
ـ المـقتـولـ لمـ يـقـتـلـهـ ،ـ فـصـحـ أـنـ المعـنىـ:ـ ((ـ فـعـلـيـهـ جـاءـ مـمـاثـلـ لـلـمـقـتـولـ))ـ ،ـ وـلـذـكـ بـعـدـتـ القرـاءـةـ
ـ بـالـإـضـافـةـ عـنـ جـمـاعـةـ .ـ وـ {ـمـثـلـ}ـ بـمعـنىـ مـمـاثـلـ أـبـداـ فـكـيفـ يـقـولـ "ـ وـلـوـ قـدـرـتـ مـثـلاـ عـلـىـ لـفـظـهـ"ـ؟ـ

¹ - أحكام القرآن ، لابن العربي ، ج 2 ، ص 179 / 183

² - معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ج 2 ، ص 207

وأيضاً قوله: "لصار المعنى إلى آخره" هذا الإشكال الذي ذكره لا يتصورُ مجيئه في هذه القراءة أصلاً ، وإنما ذكره الناسُ في قراءة الإضافة كما سيأتي ، وكأنه نقل هذا الإشكالَ من قراءة الإضافة إلى قراءة التنوين .

القراءة الثانية :

وأمّا قراءة⁽¹⁾ باقي السبعة «فجزاءٌ مثل» برفعه مضافاً إلى {مثل} ، اقتضى ذلك أن يكون الجزاء ((غير المثل))؛ إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه ... وهذا يقتضي الغيرية بين المضاف والمضاف إليه ، وأن يكون ((الجزاء لمثل المقتول لا المقتول)) ... فإنه يخرج على تقدير إقحام المثل ؛ وذلك كقولهم : أنا أكرم مثلك ؛ أي أكرمك ... وذلك سائغ في اللغة ، قالوا: "ولا ينبغي إضافة الجزاء إلى المثل لأنَّ عليه جزاءَ المقتول لا جزاءَ مثله ، فإنه لا جزاءَ عليه لِمَا لم يقتلُه" وقال مكي⁽²⁾: "ولذلك بَعْدَت القراءة بالإضافة عند جماعة لأنها تُوجِّبُ جزاءً مثل الصيد المقتول" ولا التفاتَ إلى هذا الاستبعاد فإنَّ أكثر القراء عليها. وقد أجاب الناسُ عن ذلك بأجوبةٍ سديدةٍ ، لِمَا خفيت على أولئك طعنوا في المتواتر :

منها: أنَّ {جزاء} مصدرٌ مضافٌ لمفعوله تخفيفاً ، والأصل: ((فعليه جزاءٌ مثلُ ما قتل))، أي: ((أن يَجْزِي مثلَ ما قُتِل))، ثم أضيف ، كما تقول: "عجبت من ضرب زيداً" ثم "من ضرب زيداً" ، وبسْطُ ذلك أنَّ الجزاء هنا بمعنى القضاء ، والأصل: ((فعليه أن يُجْزِي المقتول من الصيد مثله من النعم))، ثم حُذف المفعولُ الأول لدلالة الكلام عليه ، وأضيف المصدرُ إلى ثانيهما ، كقولك: "زيدٌ فقيرٌ ويعجبني إعطاؤك الدرهم" أي: إعطاؤك إياه.

ومنها: أنَّ {مثل} مقحمة كقولهم: "مِثْلُك لا يفعل ذلك" أي: أنت لا تفعل ذلك ، ونحو قوله

تعالى: «فَإِنْ آمَّنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ»⁽³⁾ أي: بما آمنت [به] ، فـ {مثل} زائدة ، وهذا خلاف الأصل ، فالجوابُ ما قَدَّمْتُه. فَمَنْ رفع {جزاء} فيه أربعة أوجه :

أحدُها : أنه مرفوع بالابتداء ، والخبرُ محنوفٌ تقديرُه: ((فعليه جزاء)).

الثاني : أنه خبرٌ لمبتدأ محنوفٌ تقديرُه: ((فالواجبُ جزاء))

¹ - الحجة في القراءات السبع ، ج 1 ، ص 134 ، السبعة في القراءات ، ج 1 ، ص 247 ، الكشاف ، ج 2 ، ص 294 / 295 ، التحرير والتنوير ، ج 7 ، ص 46

² - الكشف عن وجوه القراءات ، ج 1 ، ص 456

³ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 137

الثالث : أنه فاعل بفعل مذوف أي: ((فِيلَزْهُ أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ جَزَاءٌ)).

الرابع : أنه مبتدأ وخبره {مثل} ، وقد تقدّم أن ذلك مذهب أبي إسحاق الزجاج ، وتقدم أيضاً رفع {مثل} في قراءة الكوفيين على أحد ثلاثة أوجه: النعت والبدل والخبر حيث قلنا: {جزاء} مبتدأ عند الزجاج.

القراءة الثالثة :

قرأ⁽¹⁾ محمد بن مقاتل بتتوين {جزاء} ونصبه ، ونصب {مثل} ، فـ{جزاء} منصوب على المصدر أو على المفعول به ، و{مثل} صفتة بالاعتبارين ، والتقدير: ((فَلَيَجْزِرْ جَزَاءً مِثْلَ)) ، أو: ((فَلَيُخْرِجْ جَزَاءً))، أو ((فَلَيُغَرِّمْ جَزَاءً مِثْلَ)). على الوصف ، وذلك يقتضي أن يكون ((الجزاء هو المثل)).

ويقول أهل الكوفة من الفقهاء⁽²⁾: إن الجزاء غير المثل ... قال لنا القاضي أبو الحسن القرافي الراهد: إن ابن معقل الكاتب أخبره عن أبي علي النحوي أنه قال : إنما يجب عليه ((جزاء المقتول لا جزاء مثل المقتول))

القراءة الرابعة :

أما قراءة السُّلْمِي برفع {جزاء} منوناً ، ونصب {مثل} ، فعلى إعمال المصدر المنون في مفعوله ، وقد تقدّم أن قراءة الإضافة منه ، وهو نظير قوله تعالى: «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَةٍ»⁽³⁾ ، وفاعله مذوف أي: ((فِي جَزَاءٍ أَحَدِكُمْ أَوْ قاتل))، أي : أن يُجزي القاتل للصيد.

القراءة الخامسة :

قرأ عبد الله: «فِي جَزَاءٍ مِثْلٍ» برفع {جزاء} مضافاً لضمير {مثل} رفعاً على الابتداء والخبر. ظاهره أيضاً. والضمير عائد على قاتل الصيد أو على الصيد ،

القضية الثانية في هذه المسألة : هل الآية على التخيير أو على الترتيب ؟

المذهب القائل بالتخيير :

¹ - الدر المصنون ، ج 04 ، ص 418

² - أحكام القرآن ، لابن العربي ، ج 2 ، ص 179 / 183

³ - سورة البلد ، الآية الكريمة 14

اختار أهل التفسير واللغة أن كل أمر ذكر فيه {أو} في القرآن الكريم فهو على الخيار ، قال ابن العربي: " وأما ترتيب الثلاثة الواجبات في هذه المثلية ... أن يكون بالخيار فيها ، واحتجوا بأنه ظاهر القرآن ، وقالوا : كل شيء يكون فيه {أو} فهو فيه بالخيار "⁽¹⁾ ، وما ذكره الله تعالى في هذه الآية من الهدي والإطعام والصيام فهو على التخيير لأن {أو} يقتضي ذلك ، كقوله تعالى في كفارة اليمين : **﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامٌ عَشَرَةً مَسَاكِينٍ مِنْ أُوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾**⁽²⁾ ، وكقوله تعالى : **﴿فَدِيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾**⁽³⁾

قال السمين الحلبي: " و{أو} هنا للتخيير ⁽⁴⁾ ، أي ⁽⁵⁾: " تقتضي تخيير قاتل الصيد في أحد الثلاثة المذكورة . وكذلك كل أمر وقع بـ{أو} في القرآن فهو من الواجب المخير . وهو قول الجمهور . ثم قيل : الخيار للمحكوم عليه لا للحكمين . وقيل : الخيار للحكمين . ومن ⁽⁶⁾حمله على الترتيب زاد فيه ما ليس منه ، ولا يجوز إلا بدلالة "
المذهب القائل بالترتيب :

الرواية الثانية عن ابن - عباس رضي الله عنهم - وغيره أنها على الترتيب . وهذا على قراءة مَنْ رفع {فجزاء} ⁽⁷⁾ . أي ⁽⁸⁾ لا ينتقل من الجزاء إلى كفارة الطعام إلا عند العجز العجز عن الجزاء ، ولا ينتقل عن الكفار إلى الصوم إلا عند العجز عن الإطعام فهي عندهم على الترتيب .

¹ - أحكام القرآن ، لابن العربي ج 2 ، ص 184

² - سورة المائدة ، الآية الكريمة 89

³ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 196

⁴ - الدر المصنون ، ج 4 ، ص 424

⁵ - التحرير والتنوير ، ج 7 ، ص 48

⁶ - أحكام القرآن ، الجصاص ، 4 ، ص 141

⁷ - الدر المصنون ، ج 4 ، ص 424

⁸ - التحرير والتنوير ، ج 7 ، ص 48

المسألة الواحدة والعشرون في تأثير الذكاة في الأصناف الخمسة التي نصت عليها الآية إذا أدركت حيًّا ؟

تخریج أبي الولید ابن رشد⁽¹⁾ :

اتفق الفقهاء فيما أعلم أن المنخنة والمنقوذة والمتردية والنطحية وما أكل السبع إذا لم يبلغ الخنق منها أو الوقذ منها إلى حالة لا يرجى فيها أن الذكاة عاملة فيها ، أعني : أنه إذا غالب على الظن أنها تعيش ، وذلك بأن لا يصاب لها مقتل .

تحرير محل النزاع :

واختلفوا إذا غالب على الظن أنها تهلك من ذلك بإصابة مقتل أو غيره إلى أربعة أقوال :
القول الأول : تعمل الذكاة فيها ، القول الثاني : لا تعمل الذكاة فيها . القول الثالث : في ذلك الوجهان ، ولكن الأشهر أنها لا تعمل في الميؤوس منها ، القول الرابع : وبعضهم تأول في المذهب أن الميؤوس منها على ضربين : ميؤوسة مشكوك فيها ، وميؤوسة مقطوع بموتها ، وهي المنفوذه المقاتل على اختلاف بينهم أيضا في المقاتل

قال : فأما الميؤوسة المشكوك فيها ففي المذهب فيها روایتان مشهورتان . وأما المنفوذه المقاتل فلا خلاف في المذهب المنقول أن الذكاة لا تعمل فيها ، وإن كان يتخرج فيها الجواز على وجه ضعيف

سبب الخلاف :

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج ١ ، ص 439

وسبب اختلافهم : اختلافهم في مفهوم قوله تعالى: «إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ» من قوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِزِيرِ وَمَا أَهْلَ لِعِنْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُّعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ»⁽¹⁾

هل هو استثناء متصل فيخرج من الجنس بعض ما يتناوله اللفظ ، وهو «المُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُّعُ» على عادة الاستثناء المتصل ، أم هو استثناء

منقطع لا تأثير له في الجملة المتقدمة ، إذ كان هذا أيضا شأن الاستثناء المنقطع في كلام العرب

فمن قال : إنه متصل قال : ((الذكاة تعمل في هذه الأصناف الخمسة)).

وأما من قال : الاستثناء منقطع فإنه قال : ((لا تعمل الذكاة فيها)).

وقد احتاج من قال : إن الاستثناء متصل بإجماعهم على أن الذكاة تعمل في المرجو منها ، قال : فهذا يدل على أن الاستثناء سقط : له تأثير فيها فهو متصل .

وقد احتاج أيضا من رأى أنه منقطع بأن التحرير لم يتعلق بأعيان هذه الأصناف الخمسة وهي حية ، وإنما يتعلق بها بعد الموت ، وإذا كان ذلك كذلك فالاستثناء منقطع ، وذلك أن معنى قوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ» إنما هو لحم الميتة ، وكذلك لحم الموقوذة والمتردية والنطحة وسائرها ، أي لحم الميتة بهذه الأسباب سوى التي تموت من تلقاء نفسها ، وهي التي تسمى ميتة أكثر ذلك في كلام العرب أو بالحقيقة .

قالوا : فلما علم أن المقصود لم يكن تعليق التحرير بأعيان هذه وهي حية ، وإنما علق بها بعد الموت ، لأن لحم الحيوان محرم في حال الحياة بدليل اشتراط الذكاة فيها ، وبدليل قوله ﷺ " مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيْتَةٌ " ⁽²⁾ وجب أن يكون قوله: «إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ» استثناء منقطعا .

لكن الحق في ذلك أن كيما كان الأمر في الاستثناء فواجب أن تكون الذكاة تعمل فيها ، وذلك أنه إن علقنا التحرير بهذه الأصناف في الآية بعد الموت وجب أن تدخل في التذكرة

¹ - سورة المائدة ، الآية الكريمة 03

² - المستدرک على الصحيحين ، كتاب الأطعمة ، ج 4 ، ص 124

من جهة ما هي حية الأصناف الخمسة وغيرها ، لأنها ما دامت حية مساوية لغيرها في ذلك من الحيوان ، أعني : أنها تقبل الحلية من قبل التذكية التي الموت منها هو سبب الحلية . وإن قلنا : إن الاستثناء متصل فلا خفاء بوجوب ذلك ، ويحتمل أن يقال : إن عموم التحرير يمكن أن يفهم منه تناول أعيان هذه الخمسة بعد الموت وقبله كالحال في الخنزير الذي لا تعمل فيه الذكارة ، فيكون الاستثناء على هذا رافعاً لتحرير أعيانها بالتصيص على عمل الذكارة فيها ، وإذا كان ذلك كذلك لم يلزم ما اعترض به ذلك المعترض من الاستدلال على كون الاستثناء منقطعاً .

وأما من فرق بين المنفودة المقاتل والمشكوك فيها : فيحتمل أن يقال : إن مذهبه أن الاستثناء منقطع ، وأنه إنما جاز تأثير الذكارة في المرجوة بالإجماع ، وقاس المشكوكة على المرجوة . ويحتمل أن يقال : إن الاستثناء متصل ، ولكن استثناء هذا الصنف من الموقودة بالقياس ، وذلك أن الذكارة إنما يجب أن تعمل في حين يقطع أنها سبب الموت ، فأما إذا شك هل كان موجب الموت الذكارة أو الوقود أو النطح أو سائرها فلا يجب أن تعمل في ذلك وهذه هي حال المنفودة المقاتل ، وله أن يقول إن المنفودة المقاتل في حكم الميته ، والذكارة من شرطها أن ترفع الحياة الثابتة لا الحياة الذاهبة .

المذهب الأول القائل بالإتصال :

ذهب أصحاب هذا الرأي أن هذا الاستثناء استثناء متصل ، قال به ثلاثة من العلماء ، قال السمين الحلبي⁽¹⁾ : "... والقائلون بأنه استثناء متصل اختلفوا : فمنهم من قال: هو مستثنى من قوله: ﴿وَالْمُنْخِنَةُ وَالْمَوْفُوذُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُّعُ﴾، قال أبو البقاء⁽²⁾ : " والاستثناء راجع إلى ﴿الْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُّعُ﴾ وليس إخراجه ﴿الْمُنْخِنَةُ﴾ منه بجيدٍ .

ومنهم من قال: "هو مستثنى من ﴿مَا أَكَلَ السَّبُّعُ﴾ خاصة . قال ابن عطية (ت 546هـ) :" قال بعض المفسرين إن الاستثناء في قول الجمهور متصل ، وفي قول مالك منقطع ... بل الاستثناء على قول مالك متصل لكنه يخالف في الحال التي تصح ذكرة هذه المذكورات "⁽³⁾ ،

¹ - الدر المصور ، ج 4 ، ص 196

² - إملاء ما من به الرحمن ، ج 1 ، ص 206

³ - المحرر الوجيز ، ج 2 ، ص 152

فلاستثناء متصل ، لكنه خلاف في الحال التي يؤثر فيها الذكاة في المذكورات ... وقيل : الاستثناء متصل عائد إلى أقرب مذكور وهو **«مَا أَكَلَ السَّبْعُ»** ومحخصوص به ، والمعنى : ((إلا ما أدركتم فيه حياة مما أكل السبع فذكيتموه ، فإنه حلال)) .
وقيل استثناء من جميع المذكورات قبله من قوله تعالى: **«حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ»** ؛ لأن الاستثناء الواقع بعد أشياء يصلح لأن يكون هو بعضها يرجع إلى جميعها عند الجمهور" ⁽¹⁾ أي متصل .

قال ابن العربي في أحكامه : " وهو ظاهر الاستثناء ولكن يرجع إلى ما بعد قوله تعالى: **«وَمَا أَهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ»** من **«الْمُنْخَنِقَةُ»** إلى **«مَا أَكَلَهُ السَّبْعُ»**" ⁽²⁾. فإنه معلوم أن الاستثناء راجع إلى بعض المذكور دون جميعه لأن قوله: **«حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِزِيرِ وَمَا أَهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ»** لا خلاف أن الاستثناء غير راجع إليه ، وإن ذلك لا يجوز أن تلحقه الذكاة ، وقد كان حكم الاستثناء أن يرجع إلى ما يليه ، وقد ثبت أنه لم يعد إلى ما قبل **«الْمُنْخَنِقَةُ»** فكان حكم العموم فيه قائما ، وكان الاستثناء عائدا إلى المذكور من عند قوله: **«وَالْمُنْخَنِقَةُ»** ⁽³⁾ ، فإن أريد بالمنخرقة وما جاء بعدها ما أصابته تلك الأسباب وأدركت حياته ، و المعنى : ((إلا ما أدركتم حياته من هذه الأشياء ، فهو حلال)) .

المذهب الثاني القائل بالانقطاع

ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن الاستثناء في الآية الكريمة هو منقطع عما قبله ، والمعنى هو ((ولكن ما ذكرت من غيرها فحلال أو فکلوه))، وكأنَّ هذا القائل رأى أنها وصلتْ بهذه الأسباب إلى الموت أو إلى حالةٍ قريبة منه فلم تُفْدِ تذكيرها عنده شيئاً ، قال ابن العربي: " أنه استثناء مقطوع عما قبله ، غير عائد إلى شيء من المذكورات ، وذلك مشهور في لسان العرب ، يجعلون "الإلا" بمعنى "لكن" ، من ذلك قوله: **«وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطْنًا»** ⁽⁴⁾ معناه : لكن إن قتله خطأ ⁽⁵⁾ ، وقوله: **«فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةً آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا**

¹ - التحرير والتنوير ، ج 6 ، ص 92 ، روح المعاني ، ج 9 ، ص 58 ، تفسير الشعالي ، ج 2 ، ص 341 ، مفاتيح الغيب ، الرازمي ، ج 11 ، ص 106

² - أحكام القرآن ، لابن العربي ، ج 2 ، ص 24

³ - أحكام القرآن ، للجصاص ، ج 3 ، ص 299

⁴ - سورة النساء ، الآية الكريمة 92

⁵ - أحكام القرآن ، ابن عربي ، ج 2 ، ص 23

قُومَ يُوئِسَ⁽¹⁾ ومعناه : لكن قوم يونس ؛ قوله : **﴿طَهٌ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْفَعَ إِلَّا تَذَكِّرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾**⁽²⁾ معناه : لكن تذكرة لمن يخشى ؛ ونظائره في القرآن كثيرة .⁽³⁾ ، وهو ما ذكره ابن عاشور بقوله : "أي ((لكن كلوا ما ذكيتم دون المذكورات وهو بعيد))⁽⁴⁾ قال الشيخ : "وكأن هذا القائل رأى أن هذه الأوصاف وجدت فيما مات بشيء منها ، إما بالleneck ، وإما بالوقذ ، أو التردي ، أو النطح ، أو افتراس السبع ، ووصلت إلى حد لا تعيش فيه بسبب وصف من هذه الأوصاف على مذهب من اعتبر ذلك ، فلذلك كان الاستثناء منقطعًا "⁽⁵⁾ ، وهو القول الثالث عند الرازبي⁽⁶⁾

المذهب الثالث القائل بعوده إلى الأخيرة فقط :

ومن العلماء من جعل الاستثناء من قوله : **﴿وَأَكَلَ السَّبَعُ﴾** على رأي من يجعل الاستثناء للأخريرة ، ولا وجه له إلا أن يكون ناظرا إلى غلبة هذا الصنف بين العرب ، فقد كانت السباع والذئاب تنتابهم كثيرا ، فيلحقونها فتترك أكلتها فيدركونها بالذكرة⁽⁷⁾ ، وقرأ⁽⁸⁾ ابن عباس : **﴿وَأَكَلَ السَّبَعُ﴾** ، قال الأخفش : "لغة يخفون **﴿السَّبَعُ﴾**⁽¹⁰⁾ ، و**﴿مَا﴾** بمعنى {الذي} ، وموضعه رفع عطفا على الميادة ، والأكثر ضم الباء من السبع وتسكينها لغة وقد قرئ به .

وقرأ⁽¹¹⁾ الحسن والفياض وطلحة بن سليمان وأبو حبيبة ، **﴿وَمَا أَكَلَ السَّبَعُ﴾** بسكون الباء وهي لغة أهل نجد ، وقرأ بذلك عاصم في رواية أبي بكر عنه .

¹ - سورة يونس ، الآية الكريمة 98

² - سورة طه ، الآيات الكريمة : 1 ، 2 ، 3

³ - أحكام القرآن ، للجصاص ، ج 3 ، ص 299

⁴ - التحرير والتنوير ، الطاهر بن عاشور ، ج 6 ، ص 93

⁵ - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 438

⁶ - مفاتيح الغيب ، ج 11 ، ص 107

⁷ - التحرير والتنوير ، ج 6 ، ص 93 ، أحكام القرآن للجصاص ، ج 2 ، ص 23

⁸ - إملاء ما من به الرحمن ، ج 1 ، ص 206

⁹ - الكشاف ، الزمخشري ، ج 2 ، ص 194

¹⁰ - معاني القرآن ، الأخفش ، ج 2 ، ص 333

¹¹ - التبيان في إعراب القرآن ، ج 1 ، ص 417

وقرأ⁽¹⁾ عبد الله بن مسعود «وأكيله السبع». قال الشيخ : " والمعنى: ((إلا ما أدركتم فيه حياة مما أكل السبع فذكيتهم ، فإنه حلال)) المذهب الرابع القائل بأنه استثناء من التحرير : أنه يرجع الاستثناء من التحرير لا من المحرمات ، ويبقى على ظاهره⁽²⁾ ، والمعنى ((حرم عليكم سائر ما ذكر لكن ما ذكيتم مما أحله الله تعالى بالتدكية فإنه حلال لكم⁽³⁾ أي يعني حرم عليكم ما مضى ، وعلى هذا التقدير يكون الاستثناء منقطعًا أيضًا

المسألة الثانية والعشرون في هل ذكاة الجنين ذكاة أمه ؟

تخرج أبي الوليد بن رشد⁽⁴⁾: الأصل في هذا الباب للأثر ، فهو أن الجنين إذا كان حيًا ثم مات بموت أمه فإنما يموت خنقا ، فهو من «والمُنْخَنِقَةُ» التي ورد النص بتحريمها⁽⁵⁾ تحرير محل النزاع :

واختلفوا هل تعمل ذكاة الأم في جنينها أم ليس تعمل فيه ، وإنما هو ميتة ، أعني : إذا خرج منها بعد ذبح الأم ؟

- فذهب جمهور العلماء إلى أن ذكاة الأم ذكاة لجينتها ، وبه قال مالك ، والشافعي .
 - وقال أبو حنيفة : إن خرج حيًا ذبح وأكل ، وإن خرج ميتا فهو ميتة .
- والذين قالوا : إن ذكاة الأم ذكاة له ، بعضهم اشترط في ذلك تمام خلقته ونبات شعره ، وبه قال مالك . وبعضهم لم يشترط ذلك ، وبه قال الشافعي .

سبب الخلاف :

¹ - المحرر الوجيز ، ج 2 ، ص 151 ، وروح المعاني ، ج 6 ، ص 58

² - أحكام القرآن ، ابن عربى ، ج 2 ، ص 23

³ - روح المعاني ، ج 6 ، ص 58

⁴ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج 1 ، ص 441

⁵ - من قوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذُ وَالْمُنْتَرَدُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ» سورة المائدة ، الآية الكريمة 03

وسبب اختلافهم : هو ظاهر قوله : ﴿إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ﴾⁽¹⁾ يقتضي أنّ ما لا يدرك لا يجوز أكله كـ(الجنين) إذا خرج من بطن أمّه المذبحة ميتاً ، إذا كان استثناء منقطعاً فيندرج في عموم الميّة كما اختلفوا في صحة الأثر المروي في ذلك من حديث أبي سعيد الخذري مع مخالفته للأصول ، وحديث أبي سعيد قال : " سأّلنا رسول الله ﷺ عن البقرة أو اللّاقنة أو الشاة يئحرُّها أحدهما فتحدُّ في بطنهما جنيناً أناكله أو تلقيه ؟ فقلَّ : كُلُوهُ إِنْ شِئْتُمْ فَإِنَّ ذَكَاهُ ذَكَاهُ أُمِّهِ " .⁽²⁾

ذهب جمهور العلماء⁽³⁾ إلى جواز أكله . والحديث الذي استبطوا منه الجواز حجة لأبي حنيفة لا لهم ، وهو: " ذكاة الجنين ذكاة أمّه "⁽⁴⁾ المعنى على التشبيه أي ((ذكاة الجنين مثل ذكاة أمّه)) كما أن ذكاتها الذبح ، فكذلك ذكاته الذبح ، ولو كان كما زعموا لكان التركيب " ذكاة أم الجنين ذكاته " .

واختلفوا في ذكر " ذكاة " الثانية ، هل هي برفع التاء فيكون الأول الثاني ، ولا يفتقر الجنين إلى ذكاة ، أو هو بنصب التاء فيكون الأول غير الثاني ، ويفتقر إلى الذكاة⁽⁵⁾ . ويحتمل⁽⁶⁾ أن يريد به أن ذكاة أمّه ذكاة له ، ويحتمل أن يريد به إيجاب تذكّيته كما تذكى أمّه وأنه لا يؤكّل بغير ذكارة كقوله تعالى: ﴿وَجَنَّةٌ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾⁽⁷⁾ ، معناه كعرض السموات والأرض ، وكقول القائل : " قولي قولك ومذهبي مذهبك " والمعنى " قولي كقولك ومذهبي كمذهبك ، قال الشاعر[الطوبل]⁽⁸⁾ :

فَعَيْنَاكَ عَيْنَاهَا وَجِيدُكَ جِيدُهَا

ومعناه : فعيناك كعينيها وجيدك كجيدها .

¹ - سورة المائدة ، الآية الكريمة 03

² - سنن أبي داود ، (10) كتاب الضحايا ، (18) باب ما جاء في ذكاة الجنين ، رقم : (2827) ، ج 3 ، ص 171 / 172

³ - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 439

⁴ - رواه أبو داود ، كتاب الضحايا ، باب ذكاة الجنين ، رقم : 2828 ، ج 3 ، ص 172 عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ

⁵ - أحكام القرآن ، لابن العربي ، ج 2 ، ص 18

⁶ - أحكام القرآن ، الجصاص ، ج 1 ، ص 138

⁷ - سورة آل عمران ، الآية الكريمة 33

⁸ - البيت لمجنون ليلي ، الكامل في اللغة والأدب ، المبرد ، ص 521

ومن أجل هذا قيل في الجنين : أن ذكاته ذكاة أمه ؛ لأنه لاتصاله بأجزاء أمه صار استفراغ دم أمه استفراغاً لدمه ، ولذلك يموت بموتها فسلم من عاهة الميّة ، وهو مدلوّل الحديث الصحيح " ذكاة الجنين ذكاة أمه " وبه أخذ الشافعي .

قال⁽¹⁾ أبو حنيفة لا يؤكل الجنين إذا خرج ميتاً فاعتبر أنه ميّة لم يذك وتناول الحديث بما هو معلوم في الأصول ولكن القياس الذي ذكرناه في تأييد مذهب مالك لا يقبل تأويلاً . وتقريره أن كون الذكاة سبباً للإباحة حكم شرعي ، فجاز أن تكون ((ذكاة الجنين حاصلة شرعاً بتحصيل ذكاة أمه)) ، وإذا ثبت ما ذكرنا كان أحد ، الإحتمالين :

- إيجاب تذكيته ، وأنه لا يؤكل غير مذكى في نفسه .
- والآخر أن ذكاة أمه تبيح أكله .

وإذا كان كذلك لم يجز تخصيص الأمر بل يجب حمله على المعنى الموافق للأية ، أجاب الشافعي رضي الله عنه من وجوه :

أحداها : أن على الاحتمال الذي ذكرتموه لا بد فيه من إضمار وهو أن ((ذكاة الجنين ذكاة أمه)) وردّ بأن الإضمار خلاف الأصل ، قال به أبو حنيفة ، وقال أيضاً : لا يؤكل إلا أن يخرج حياً فيدبح⁽²⁾

ثانيها : أنه لا يسمى جنيناً إلا حال كونه في بطن أمه ، ومتنى ولد لا يسمى جنيناً ، والنبي ﷺ إنما أثبت له الذكاة حال كونه جنيناً ، فوجب أن يكون في تلك الحالة مذكى بذكاتها
ثالثها : أن حمل الخبر على ما ذكرت من إيجاب ذكاته إذا خرج حياً تسقط فائنته ، لأن ذلك معلوم قبل وروده

رابعها : ما روی عن أبي سعيد أنه ﷺ سئل عن الجنين يخرج ميتاً ، قال : إن شئتم فكلوه ، فإن ذكاته ذكاة أمه⁽³⁾

فكلمة {ذكاة} الثانية تروى بالرفع في أكثر الطرق ، ورويـت بالنصـب ، وقال الخطابي وغيره : "رواية الرفع هي المحفوظة" ولذلك اختلف العلماء في حكم جنـين

¹ - البحر المحيط ، ج 03 ، ص 439

² - غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، ج 1 ، ص 468

³ - مفاتيح الغـيب ، ج 5 ، ص 17

الحيوان المذبوح إذا وجدناه ميتاً. وتعرب كلمة "ذكاة" الثانية خبر المبتدأ "ذكاة الجنين" ويكون المعنى: ((ذكاة أم الجنين ذكاة له)).

وتتأولوا رواية النصب على أنها منصوبة على الظرفية ، يعني : ((ذكائه حاصلة وقت ذكاة أمه)) ، مثل : جئت طلوع الشمس أي جئت وقت طلوع الشمس ، ويؤيد ذلك رواية البيهقي : "ذكاة الجنين في ذكاة أمه"⁽¹⁾ ، وفي رواية أخرى : "بذكاة أمه "⁽²⁾

وثمة تقدير آخر⁽³⁾ وهو : ((ذكاة الجنين داخلة في ذكاة أمه)) ، فحذف حرف الجر ، فانتصبت كلمة "ذكاة" على أنها مفعول ، كقولك دخلت الدار ، ويكون المحنوف أقل مما قدره الحنفية ، ويكون في هذا التقدير جمع بين الروايتين ، فيكون أولى من التعرض . كما رأى الجمهور أن تأويل أبي حنيفة ومن معه بعيد ؛ لأن فيه تقديراً لكلمة تشبيه وهي مثل أو الكاف ، والأصل عدم التقدير ، ومخالفة الأصل تحتاج إلى دليل . وعد الخطابي لفظ ذكاة أمه تعليلاً ، ولم يرض الجنوح إلى أنه من التشبيه .

¹ - تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى ، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى أبو العلا ، دار الفكر ، ت: عبد الوهاب عبد الطيف ، أبواب الصيد ، (9) باب : ذكاة الجنين ، رقم: (1503) ، ج 5 ، ص 48 ...

² - نفسه ، ص 49

³ - أثر اللغة في اختلاف الفقهاء ، ص 126/128

المسألة الثالثة والعشرون في الشرط الخاص بذكاة الصيد

تخرج أبي الوليد بن رشد⁽¹⁾:

عقر الجارح للصيد إذا لم ينفذ مقاتلته ، إنما يكون ذكاة إذا لم يدركه المرسل حيا : فباشتراطه قال جمهور العلماء لما جاء في حديث عدي بن حاتم في بعض روایاته أنه قال ﴿وَإِنْ أُدْرِكْتُهُ حَيًّا فَأَذْبَحْهُ﴾⁽²⁾. وكان النخعي يقول : إذا أدركته حيا ولم يكن معك حديدة فأرسل عليه الكلاب حتى تقتله ، وبه قال الحسن البصري مصيرا لعموم قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُم﴾⁽³⁾. ومن قبل هذا الشرط قال مالك : لا يتوانى المرسل في طلب الصيد ، فإن توانى فأدركه ميتا ، فإن كان منفوذ المقاتل بسهم حل أكله ، وإلا لم يحل ، من أجل أنه لو لم يتوان لكان يمكن أن يدركه حيا غير منفوذ المقاتل .

تحرير محل النزاع :

اختلف أصحاب مالك في الإرسال على صيد غير مرئي ، كالذي يرسل على ما في غيضة أو من وراء أكمة ولا يدرى هل هنالك شيء أم لا ؟ لأن القصد في هذا يشوبه شيء من الجهل .

سبب الخلاف :

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، ج 1 ، ص 458

² - صحيح مسلم ، (34) كتاب الصيد والذبائح ، (1) باب الصيد بالكلاب المعلمة ، رقم : (6) ، ص 929

³ - سورة المائدة ، الآية الكريمة 04

الشك العارض في عين الصيد أو في ذكاته لعموم قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ

عَلَيْكُمْ﴾

قال بهجت عبد الواحد : " اتفقت الأمة على أن قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلِمْتُمْ مِنْ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ﴾ لم تأت لبيان التحليل في المعلم من الجوارح الأكل ، وإنما مساقها تحليل صيده . وقالوا في تأويله : ((أحل لكم الطيبات وصيده ما علمتم من الجوارح)) . فحذف {صيده} وهو المضاف ، وأقام ما بعده وهو المضاف إليه مقامه ⁽¹⁾.

ويحتمل أن يكون معناه ((أحل لكم الطيبات والذي علمتم من الجوارح)) مبتدأ ، والخبر في قوله: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ .

وقد تدخل {الفاء} في خبر المبتدأ ، أي زائدة دخلتها في الكلام كخروجها ، وهذا لا يثبته سيبويه ، وأجاز ⁽²⁾ الأخفش زيادتها في الخبر مطلقاً ، وحکى ⁽³⁾ ((أخوك فوجد)) ، وقيد الفراء ⁽⁴⁾ والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً ⁽⁵⁾ ؛ فالأمر كقول الشاعر ⁽⁶⁾: [من الطويل] :

وَقَائِلَةٍ (*) : خَوْلَانَ فَانْكِحْ قَنَاثَهُمْ وَأَكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خَلُوْ كَمَا هِيَا

قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ عام بمطلقه في كل ما أمسك الكلب عليه ، إلا أنه خاص بالدليل في كل ما أحله الله من جنس ؛ كالظباء والبقر والحرمر ، أو من جزء كاللحm والجلد دون الدم ⁽⁷⁾ . وقد اختلف النحاة في معنى حرف الجر «من» في الآية الكريمة ؟ فذهب الطائف الأولى إلى القول أنها للتبعيض :

¹ - الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ، بهجت عبد الواحد صالح ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، ط:الأولى ، 1414هـ /

13/12 ، ج 03 ، ص 1993م

² - الجنى الداني ، ص 69

³ - مغني اللبيب ، ج 2 ، ص 499

⁴ - الجنى الداني ، ص 71

⁵ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، ج 1 ، ص 455

⁶ - المستقصى في أمثال العرب ، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، دار الكتب العلمية - بيروت - 1987م ، ط: الثانية ، ج 2 ، ص 343

* - غير معروق القائل : ، وروي فانكح فقاتها ، وأراب بهذا القبيلة ، قوله وقائلة : ورب جماعة قائلة ... والشاهد في البيت زيادة الفاء في خبر المبتدأ [فانكح] ، وهي عند سيبويه غير زائدة ، إذ الأصل عند [هذه خolan فانكح فقاتهم]

⁷ - أحكام القرآن ، ابن العربي ، ج 2 ، ص 37

قال المفسرون أن «من» في هذه الآية الكريمة دخلت للتبسيط ، ويكون معنى التبسيط فيه أن ((بعض ما يمسكه علينا مباح دون جميعه)) ، وهو الذي يجرحه فيقتله ، دون ما يقتله بصدمه من غير جراحة⁽¹⁾. وهو ما ذهب إليه السمين الحلبي بقوله: ... وهي صفة لموصوفٍ مذوقٍ ، هو مفعولُ الأكل ، أي : ((فَكُلُوا شَيْئاً مَا أَمْسَكْنَاهُ عَلَيْكُمْ)) ، والنون في «أمسكنا» للجوارح⁽²⁾

ويحتمل أن تكون «من» لابتداء الغاية ، وأنث الضمير في «تعلّمُونَهُنَّ» مراعاة للفظ «الجوارح» وهو جمع جارحة ، فهو يحتمل أن يراد بـ«مِمَّا أَمْسَكْنَاهُنَّ» ((فلم يأكلن منه شيئاً)) ، أو ((وإن أكلن بعض الصيد))⁽³⁾ . قال الشيخ : " والمعنى : ((كُلُوا مِنَ الصَّيْدِ الَّذِي أَمْسَكْنَا عَلَيْكُمْ)) . ومن ذهب إلى أن مِن زائدة قوله ضعيف "⁽⁴⁾

قال الألوسي : " فجملة «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَا عَلَيْكُمْ» متفرعة على بيان حل صيد الجوارح المعلمة ، مبنية للمضاف المقدر ، ومشيرة إلى نتيجة التعليم وأثره ، أو جواب الشرط ، أو خبر للمبتدأ . و«من» تبعيضية ، إذ من الممسك ما لا يؤكل كالجلد والعظم وغير ذلك "⁽⁵⁾ أي غير زائدة ، والمعنى ((كُلُوا مِنَ الْحَمَّ دُونَ الرُّفْثِ وَالدَّمِ فَإِنَّهُ مَحْرُمٌ عَلَيْكُمْ))⁽⁶⁾

وقيل أن {الفاء} في قوله: «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَا عَلَيْكُمْ» فاء الفصيحة⁽⁷⁾ عن قوله: «وَمَا عَلِمْتُمْ مِنَ الْجَوَارحِ» إن جعلت {ما} من قوله {وَمَا عَلِمْتُمْ} موصولة ، فإن جعلتها شرطية فـ{الفاء} رابطة للجواب .

¹ - أحكام القرآن ، الحصاص ، ج 3 ، ص 314

² - الدر المصنون ، ج 4 ، ص 204

³ - المحرر الوجيز ، ج 2 ، ص 158

⁴ - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 445

⁵ - روح المعاني ، ج 6 ، ص 63

⁶ - شرح المفصل ، ج 8 ، ص 13

⁷ - هي الفاء التي تدل على لفظ مذوق يعتبر سبباً في حدوث ما بعده ، وقد يكون هذا المذوق نهياً كما في قوله تعالى: {يَأَهْلُ الْكِتَابِ قَدْ جَاءُوكُمْ رَسُولًا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} سورة المائدah الآية الكريمة 19 ، أي لا تعتدوا فقد جاءكم ، وقد يكون معطوفاً عليه ، نحو: {فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْجَرَتْ} سورة البقرة ، الآية الكريمة 60 ، أي فضرب فانفجرت ، وقد تكون شرطاً كما في قوله تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ وَالإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثَةِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثَةِ وَلَكُمْ كُلُّنَا لَا تَعْلَمُونَ} سورة الروم الآية الكريمة 56 ، وقد قيل إنما سميت بالفصيحة لأنها تفصح عن مذوق أو لأن الفصيح يعرفها

وهذا تبعيض شائع الاستعمال في كلام العرب عند ذكر المتناولات قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرَه﴾⁽¹⁾ وليس المقصود النهي عن أكل جميع ما يصيده الصائد ، ولا أن ذلك احتراس عن أكل الريش والعظم والجلد والقرون ؛ لأن ذلك كله لا يتوهمه السامع حتى يحترس منه . وحرف {على} في قوله تعالى: ﴿مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُم﴾ بمعنى لام التعليل⁽²⁾ ، كما تقول: ((سجن على الاعتداء)) ، و((ضرب الصبي على الكذب)) .

ومن هذا الباب قوله تعالى ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾⁽³⁾ ، قوله ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكِ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ﴾⁽⁴⁾ .

قال الطاهر بن عاشور⁽⁵⁾: " جاء بـ{من} المفيدة للتبعيض المؤذنة بأنه يؤكل إذا بقي بعضه ، وهو دليل واه ، فـ{من} تدخل على الاسم في مثل هذا وليس المقصود التبعيض ، والكلب أو الجارح إذا أشلاه القناص فانشلى وجاء بالصيد إلى ربه فهو قد أمسكه عليه ، وإن كان قد أكل منه فقد يأكل لفرط جوع أو نسيان .

وذهبت الطائفة الثانية إلى القول أن {من} زائدة :

وهو قياس قول الأخفش⁽⁶⁾ ، وقد أجاز زيادتها في الواجب فيقول جاعني من رجل ، واحتج بالآية الكريمة ، والمراد ما أمسكنا عليكم⁽⁷⁾ ، وهي لا تتعلق لها⁽⁸⁾ وقال الجصاص : " أنها هنا زائدة للتأكيد ، قوله تعالى: ﴿وَيُكَفَّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُم﴾⁽⁹⁾ ، وقال بعض التحويين : هذا خطأ ؛ لأنها لا تزاد في الموجب ، وإنما تزداد في النفي والاستفهام .

ويميز بينها وبين غيرها) ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد سمية نجيب اللبيدي ، دار الفرقان ، مؤسسة الرساله ، ط:الأولى ، 1405هـ/1985م ، ص 171/172

¹ - سورة الأنعام ، الآية الكريمة 141

² - وهي التي يصلح في مكانها [من أجل]

³ - سورة الأحزاب ، الآية الكريمة 37

⁴ - صحيح البخاري ، (30) كتاب الزكاة ، (17) باب : لا صدقة إلا عن ظهر غنى ، ج 2 ، ص 518

⁵ - التحرير والتنوير ، ج 6 ، ص 115

⁶ - معاني القرآن ، الأخفش ، ج 01 ، ص 276

⁷ - شرح المفصل ، ج 8 ، ص 13

⁸ - الدر المصنون ، ج 4 ، ص 204

⁹ - أحكام القرآن ، الجصاص ، ج 3 ، ص 314

وخروج ما ذكر بديهي⁽¹⁾ ، وقيل من ذهب إلى أن {من} زائدة فقوله ضعيف ، وظاهره أنه ((إذا أمسك على مرسله جاز الأكل سواء أكل الجارح منه ، أو لم يأكل))⁽²⁾ ، فهو قوله تعالى : ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرَهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾⁽³⁾ ذكر اسم الله على الصيد قبل الأكل :

أما قوله سبحانه : ﴿وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾⁽⁴⁾ ، قال ابن عباس : يعني إذا أرسلت جارحك فقل بسم الله ، وإن نسيت فلا حرج ... فإن قلت : إلام رجع الضمير ، قلت : إما أن يرجع إلى ﴿مَا أَمْسَكْنَ﴾ أي ((سموا عليه إذا أدركتم ذكاته)) وعلى هذا فالتسمية محمولة على الندب عند الشافعي ، وعلى الوجوب عند أبي حنيفة .

أو إلى ﴿مَا عَلِمْتُمْ﴾ أي ((سموا عليه عند إرساله)) أو إلى الأكل ، وعلى هذا فلا كلام⁽⁵⁾ ، على ما علمتم عند إرساله ، ولو لم ير المرسل المرسل عليه ، وكذا عند الرمي المحدد ونحوه ، فإن سمي على شيء معين ووجد غيره لم يؤكل ، أو التبس مع غيره ، وإن سمي على ما وجد أكل الجميع ، ولا بد من نية الذakaة عند الإرسال أو الرمي ... وجعل بعضهم الضمير في ﴿عَلَيْهِ﴾ ، عائدًا على الأكل ، فليس فيها على هذا أمر بالتسمية على الصيد .

وقال⁽⁶⁾ أبو بكر : هو أمر يقتضي الإيجاب ، ويحتمل أن يرجع إلى الأكل المذكور في

قوله : ﴿فَكُلُوا مَا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ ، ويحتمل أن يعود إلى الإرسال ؛ لأن قوله : ﴿وَمَا عَلَمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ثَعَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَمْتُمُ اللَّهُ﴾ قد تضمن إرسال الجوارح المعلمة على الصيد ، فجائز عود الأمر بالتسمية إليه ، ولو لا احتمال ذلك لما تأوله السلف عليه .

¹ - روح المعاني ، ج 6 ، ص 63

² - البحر الحيط ، ج 3 ، ص 445

³ - سورة الأنعام ، 141

⁴ - سورة المائدة ، الآية الكريمة 04

⁵ - البحر الحيط ، ج 3 ، ص 446 ، تفسير التعالبي ، 2 ، ص 345 ، الكشاف ، ج 2 ، ص 199 ...

⁶ - أحكام القرآن ، للجصاص ، ج 3 ، ص 315

وقال الطاهر بن عاشور: " ... ومعناه ((أن يذكره عند الإرسال لأنه قد يموت بجرح الجار))... ولقد أبدع إيجاز كلمة {عليه} ليشمل الحالتين⁽¹⁾ ، وقال التعالي: "قيل : إن في الكلام تقديمًا وتأخيراً ، وإن الأصل : ((فاذكروا اسم الله عليه وكلوا مما أمسكنا عليكم))، قول مرغوب عنه لضعفه⁽²⁾ .

قال السمين الحلبي⁽³⁾: "و {الهاء} قوله: «عليه» فيها ثلاثة أوجه : أحدها: أنها تعود على المصدر المفهوم من الفعل وهو الأكل كأنه قيل: ((واذكروا اسم الله على الأكل))، ويفيد ما في الحديث " سَمِّ اللَّهُ ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ " (4) الثاني: أنه يعود على {ما عَلَمْتُمْ} أي: ((اذكروا اسم الله على الجوارح عند إرسالها على الصيد))، وفي الحديث: " إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ " (5) الثالث: أنها تعود على {ما أَمْسَكْنَ} أي: ((اذكروا اسم الله ما أدركتم ذكاته مما أَمْسَكْنَهُ عَلَيْكُمُ الْجَوَارِحُ))

¹ - التحرير وانتوير ، ج 6 ، ص 118

² - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 446

³ - الدر المصور ، ج 4 ، ص 204

⁴ - رواه البخاري قال حدثنا علي بن عبد الله أخبرنا سفيان قال الوليد بن كثير أخبرني أنه سمع وهب بن كيسان أنه سمع عمر بن أبي سلمة يقول كنت غلاما في حجر رسول الله ﷺ وكانت يدي تطيش في الصحفة فقال لي رسول الله ﷺ يا غلام سَمِّ اللَّهُ وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ " فما زالت تلك طعمتي بعد ، (73) كتاب الأطعمة ، (1) باب : التسمية على الطعام والأكل باليمين ، رقم: (5061) ، ج 5 ، ص 2056

⁵ - رواه مسلم عن عدي بن حاتم قال : " قلت يا رسول الله إني أرسل الكلاب المعلمة فيمسكن على وأذكر اسم الله عليه فقال : إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل قلت وإن قتلن قال وإن قتلن ما لم يشركها كلب ليس معها قلت له فإني أرمي بالمعراض الصيد فأصيبح فقال إذا رميت بالمعراض فخرق فكله وإن أصحابه بعرضه فلا تأكله " (34) كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، (1) باب الصيد بالكلاب المعلمة ، رقم: (1929) ، ص 928

المسألة الرابعة والعشرون هل تحرم أم الزوجة بالعقد على البنت أم بالوطء ؟

تخریج أبي الولید ابن رشد ⁽¹⁾:

ذهب الجمهور من كافة فقهاء الأمصار إلى أن الأم تحرم بالعقد على البنت دخل بها أو لم يدخل . وذهب قوم إلى أن الأم لا تحرم إلا بالدخول على البنت ، كالحال في البنت ، أعني : أنها لا تحرم إلا بالدخول على الأم ، وهو مروي عن علي ، وابن عباس رضي الله عنهما من طرق ضعيفة .

تحریر محل النزاع :

هل العقد على الأمهات هو الذي يحرم البنات ؟ أم الدخول بهن والخلوة ؟ و العكس سبب الخلاف :

ومنبئى الخلاف : هل الشرط في قوله تعالى:«الَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ» يعود إلى أقرب مذكور ، وهم الربائب فقط ، أو إلى الربائب والأمهات المذكورات قبل الربائب في قوله تعالى:«وَأَمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ الَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ»⁽²⁾ فإنه يحتمل أن يكون قوله:«الَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ» يعود على الأمهات والبنات ، ويحتمل أن يعود إلى أقرب مذكور وهم البنات .

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، ج 2 ، ص 36

² - سورة النساء ، الآية الكريمة 23

قال المفسرون أن قوله عز وجل :«مَنْ نِسَائِكُمْ» فيه وجهاً⁽¹⁾ : أحدهما: أنه حال من ربائكم ، تقديره: ((وربائكم كائناتٍ من نسائكم)) .

الثاني: أنه حالٌ من الضمير المستكنٌ في قوله: «فِي حُجُورِكُمْ» لأنَّه لِمَا وقع صلة تَحَمَّل ضميراً ، أي: ((اللاتي استقرْنَ في حُجُورِكُم))

والرابع: جمع "ربيبة" وهي بنت الزوج أو الزوجة ، والمذكر: ربب ، سُمِّياً بذلك ؛ لأنَّ أحد الزوجين يَرْبُّه كما يَرْبُّ ابنه . قوله: «اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ» لا مفهوم له لخروجه مخرج الغالب . والحجور⁽²⁾: جمع "حجْر" بفتح الحاء وكسرها، وهو ((مقدُّم ثوب الإنسان)) ثم استعملت اللفظ في الحفظ والستر .

والمراد⁽³⁾ به هنا معنى مجازي وهو الحضانة والكفالة لأنَّ أول كفالة الطفل تكون بوضعه في الحجر ، كما سميت حضانة لأنَّ أولها وضع الطفل في الحضن ، قال الألوسي⁽⁴⁾: "ولما أحق بالأسماء الجامدة جاز لحوق {الباء} له ، وإلا فـ((فَعِيلٌ)) بمعنى ((مَفْعُولٌ)) يستوي فيه المذكر والمؤنث وهذا معنى قوله: "إنَّ الباء للنقل إلى الاسمية " قوله تعالى: «اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ» صفة لـ«نِسَائِكُمْ» المجرور بـ{من} ، اشترط في تحريم الربيبة أن يُدخلَ بأمها . ولا جائز أن تكون صفة لـ«نِسَائِكُمْ» الأولى والثانية لوجهين: أحدهما: من جهة الصناعة ، وهو أن «نِسَائِكُمْ» الأولى مجرورة بالإضافة ، والثانية مجرورة بـ{من} فقد اختلف العاملان ، وإذا اختلفا امتنع النعت ، لا تقول: "رأيت زيداً ومررت بعمره العاقلين" على أن يكون "العاقلين" نعتاً لها .

الثاني: من جهة المعنى ، وهو أن أم المرأة تَحرُم بمجرد العَد على البنت دخل بها أو لم يَدْخُل بها عند الجمهور ، والربيبة لا تَحرُم إلا بالدخول على أمها .

وفي كلام الزمخشري⁽⁵⁾ ما يلزم منه أنه يجوز أن يكون هذا الوصف راجعاً إلى الأولى في المعنى فإنه قال: «مَنْ نِسَائِكُمْ» متعلق بـ«رَبَائِكُمْ» ومعناه: ((أنَّ الربيبة من المرأة

¹ - الدر المصون ، السمين الحلبي ، ج 3 ، ص 641

² - الجوادر الحسان ، الثعالبي ، ج 2 ، ص 199

³ - التحرير والتتوير ، طاهر بن عاشور ، ج 4 ، ص 298

⁴ - روح المعاني ، الألوسي ، ج 4 ، ص 257

⁵ - الكشاف ، الزمخشري ، ج 2 ، ص 51

المدخول بها محرمة على الرجل حلال له إذا لم يدخل بها)). فإن قلت : هل يصح أن يتعلق بقوله: «وأمهات نسائكم» ؟ قلت: لا يخلو:

إما أن يتعلق بهن وبالرثائب فتكون حرمتين وحرمة الربائب غير مبهمتين جميعا . وإما أن يتعلق بهن دون الربائب ، فتكون حرمتين غير مبهمة وحرمة الربائب مبهمة .

ولا يجوز الأول لأن معنى {من} مع أحد المتعلقين خلاف معناها مع الآخر ، إلا تراك إذا قلت : {وأمهات نسائكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن} فقد جعلت {من} لبيان النساء وتميزا للدخول بهن من غير الدخول بهن ، وإذا قلت: {وربائكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن} فإنك جاعل {من} لابتداء الغاية كما تقول: بنات رسول الله ﷺ من خديجة ، وليس بصحيح أن يعني بالكلمة الواحدة في خطاب واحد معنيين مختلفين .

ولا يجوز الثاني لأن الذي يليه هو الذي يستوجب التعليق به ما لم يعرض أمر لا يرده ، إلا أن تقول: ((أعلفه بالنساء والرثائب)) ، وأجعل {من} للاتصال كقوله تعالى: «المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض»⁽¹⁾.

وأمهات النساء متصلات بالنساء لأنهن أمهاتهن ، كما أن الربائب متصلات بأمهاتهن لأنهن بناتهن ، هذا وقد اتفقا على أن التحرير لأمهات النساء مبهم .

قال الشيخ ⁽²⁾: «من نسائكم اللاتي دخلتم بهن» ظاهر هذا أنه متعلق بقوله: {وربائكم} فقط . و{اللاتي} صفة لـ{نسائكم} المجرور بـ{من} ، ولا جائز أن يكون {اللاتي} وصفا لـ{نسائكم} من قوله: {وأمهات نسائكم} ، ونسائكم المجرور بـ{من} ، لأن العامل في المنعوتين قد اختلف : هذا مجرور بـ{من} ، وذاك مجرور بالإضافة .

ولا جائز أن يكون {من نسائكم} متعلقا بمحذف ينتظم ((أمهات نسائكم وربائكم)) ، لاختلاف مدلول حرف الجر إذ ذاك ، لأنه بالنسبة إلى قوله: {وأمهات نسائكم} يكون من نسائكم لبيان النساء ، وتميز الدخول بها من غير الدخول بهن .

ويكون {من نسائكم} لبيان ابتداء الغاية كما تقول: هذا ابني من فلانة . وإذا جعلنا {من نسائكم} متعلقا بالنساء ، والرثائب كما زعم الزمخشري . فلا بد من صلاحيته لكل من النساء والرثائب .

¹ - سورة التوبة ، الآية الكريمة 67

² - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 220

فأما تركيبه مع الربائب ففي غاية الفصاحة والحسن ، وهو نظم الآية . وأما تركيبه مع قوله : {وأمهات نسائكم} ، فإنه يصير : ((وأمهات نسائكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن)) ، فهذا تركيب لا يمكن وينزه القرآن عنه ، ولا في كلام صحيح ، لعدم الاحتياج في إفاده هذا المعنى إلى قوله : {من نسائكم} . والدخول هنا كناية عن الجماع لقولهم : بنى عليها ، وضرب عليها الحجاب . و{الباء} : للتعدية ، والمعنى : ((اللاتي أدخلتموهن الستر)) . وقوله تعالى: **﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾** أي : في نكاح الربائب . وليس جواز نكاح الربائب موقوفاً على انتفاء مطلق الدخول ، بل لا بد من محفوظ مقدر تقديره : ((إن لم تكونوا دخلتم بهن ، وفارقتموهن بطلاق منكم إياهن ، أو موت منهن)) ووصف الربائب بكونهن في الحجور مخرج الغالب والعادة ، إذ الغالب كون البنت مع الأم عند الزوج ، وفائدة تقوية علة الحرمة .

وقال بعض المحققين : إن ثبوت حرمة المذكورات بالإجماع **«من نسائكم اللاتي دخلتم بهن»** الجار وال مجرور متعلق بمحفوظ وقع حالا {من ربائبكم} أو من ضميرها المستكن في الطرف أي ((اللاتي استقررن في حجوركم كائنات من نسائكم)) إلخ ، و{اللاتي} صفة للنساء المذكور قبله وهي للتقييد إذ رببة الزوجة الغير المدخول بها ليست بحرام ، ولا يجوز كون الجار حالا {من} أمهات أيضا ، أو مما أضيفت هي إليه ضرورة أن الحالية {من ربائبكم} أو من ضميره يقتضي كون {من} ابتدائية ، وحالته {من أمهات} أو {من نسائكم} يستدعي كونها بيانية ، وإدعاء كونها اتصالية كما في قوله ﴿أَنْتَ مِنِ بَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى﴾⁽¹⁾ - وهو معنى ينتظم الابتداء والبيان - فيتناول اتصال الأمهات بالنساء لأنهن والدات ، وبالربائب لأنهن مولودات ، أو جعل الموصول صفة للنساءين مع اختلاف عامليهما لأن النساء المضاف إليه أمهات محفوظ بالإضافة ، وال مجرور بـ{من} بها بعيد جدا بل ينبغي أن ينزع ساحة التنزيل عنه .

و{الباء} من {بهن} للتعدية ، وفيها معنى المصاحبة أو بمعنى مع أي ((دخلتم معهن الستر)) وهو كناية عن الجماع ، كبني عليها ، ضرب عليها الحجاب⁽²⁾

¹ - صحيح مسلم ، (44) كتب فضائل الصحابة ، (4) باب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، رقم : 30 (2404) ،

ص 1128

² - روح المعاني ، الأولوسي ، ج 4 ، ص 259

وظاهر الآية أن الرببيّة لا تحرم على زوج أمها إلا إذا كانت في كفالته لأن قوله {اللّاتي في حجوركم} وصف ، والأصل فيه إرادة التقييد ، وكأنهم نظروا إلى أن علة تحريمها مركبة من كونها ربّيّة وما حدث من الوقار بينها وبين حاجزها إذا كانت في حجره ... فجعلوا هذا الوصف بياناً ل الواقع خارجاً مخرج الغالب ، وجعلوا الرببيّة حراماً على زوج أمها ولو لم تكن هي في حجره . وكان الذي دعاهم إلى ذلك هو النظر إلى علة تحريم المحرمات بالصهر... والأظهر أن يكون الوصف هنا خرج مخرج التعليل : أي ((لأنهن في حجوركم)) وهو تعليل بالمظنة فلا يقتضي اطراد العلة في جميع مواقع الحكم .

بحيث لا تحرم الرببيّة إلا إذا وقع البناء بأمها ، ولا يحرمها مجرد العقد على أمها ، وهذا القيد جرى هنا ولم يجر على قوله: {وأمهات نسائكم} بل أطلق الحكم هناك ، فقال الجمهور هناك : {أمهات نسائكم} معناه ((أمهات أزواجكم)) فأم الزوجة تحرم بمجرد عقد الرجل على ابنتها لأن العقد يصيرها امرأته ولا يلزم الدخول ، ولم يحملوا المطلق منه على المقيد بعده ، ولا جعلوا الصفة راجعة للمتعاطفات ، لأنها جرت على موصوف متعيين تعلقه بأحد المتعاطفات ، وهو قوله: {من نسائكم} المتعلق بقوله: {وربائكم} ولا يصلح تعلقه بـ {أمهات نسائكم} ⁽¹⁾

وقد استدل داود الظاهري ومن معه بأنه لا يحرم على الرجل أن يتزوج بأم من عقد عليها ولم يدخل بها ، لأن الله سبحانه وتعالى ذكر أمهات النساء ، وعطف عليها الربائب ، ثم أعقبها بذكر الشرط ، وهو الدخول **فينصرف الشرط إليهما** ، ومما يؤيد أن الشرط راجع إليهما جميعاً أنه روي عن علي بن أبي طالب رض ذلك ، وقالوا أيضاً : "يصح أن يكون الموصول ... صفة للجلتين ، فيتقيداً بالدخول ، ويصير معنى الآية ((وأمهات نسائكم اللاتي دخلتم بهن وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم التي دخلتم بهن))

ورُدّ ⁽²⁾ عليهم بأن : " محل رجوع الشرط المذكور في آخر كلمات الآية معطوف بعضها على بعض للجميع إذا كان مصراً به ، وأما الصفة المذكورة في آخر الكلام فتصرف إلى ما يليها فقط ؛ فإنك متى ما قلت : " جاءني محمد وخالد العالم " فإن صفة العلم

¹ - التحرير والتنوير ، الطاهر بن عاشور ، ج 4 ، ص 298 / 299

² - الجواهر الحسان ، الثعالبي ، ج 2 ، ص 199

تقصر على خالد فقط ، وقوله تعالى: «اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ» وصف بالدخول ، فيقتصر على ما يليه فقط أي {من نسائكم} .

والقول بأن الموصول يصح أن يكون صفة للجملتين باطل ؛ لأنه لو كان وصفا لهما للزم أن يكون وصفا لمعمولي عاملين مختلفين ؛ لأن العامل في {وأمهات نسائكم} بالإضافة ، وفي {نسائكم} حر الجر ، فلو كان {الدخول} صفة لهما لأدى إلى اختلاف العامل في الصفة ، واختلاف العامل على معمول واحد باطل ، كالعطف على معمولي عاملين مختلفين ، فتعين أنه ليس صفة عائدۀ إليهما ، بل يجب أن يكون صفة لواحد منهما ، وما يليه أولا ، على أن الإحتياط في الفروج يقضي أن يجعل شرطا في الرببيّة فقط .

وخلاصة القول أن هذه مسألة تدور حول **تقييد المعطوف بصفة** ، هل يكون تقييد للمعطوف عليه بهذه الصفة ، وبأسلوب آخر ؛ هل الصفة المترتبة للجمل أو المفردات المتعاطفة تعود إلى الأخيرة فحسب أم تعود إلى الجميع ؟

فأبو حنيفة رحمه الله يقول بعودها إلى الأخيرة ، فعلى هذا الآية متمشية معه ، والشافعي وجمهور الفقهاء يقولون **بالعود للجميع** ، فحرمة الأم بمجرد العقد على البنت ، وحجتهم في ذلك أن قوله تعالى: «وَأَمَهَاتُ نِسَائِكُمْ» والمعقود عليها من نسائه ، فتدخل في هذا العموم ، ول الحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: "مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأً، فَطَلَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بَهَا، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَ رَبِيبَتَهُ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَّهَا" ⁽¹⁾.

لابن حزم⁽²⁾ استدلال جميل على رأي الجمهور قال فيه : " قوله تعالى: «وَرَبَائِبِكُمْ» معطوف على ما حرم ، هذا ما لا شك فيه ، وقوله تعالى: «اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ» نعت للربائب لا يمكن غير ذلك البنة ، وقوله تعالى: «مَنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ» ، {من} صلة الربائب ، لا يجوز غير ذلك البنة ، إذ لو كان راجعا إلى قوله تعالى: «وَأَمَهَاتُ نِسَائِكُمْ» لكان موضعه ((أمهات نسائكم من نسائكم التي دخلتم بهن)) وهذا محال في الكلام ، فصح أن الإستثناء في الربائب خاصة ، وامتنع أن يكون راجعا إلى أمهات النساء"

¹ - سنن البيهقي الكبرى ، كتاب النكاح ، (150) باب : ما جاء في قوله تعالى: {وأمهات نسائكم وربائبهن} ، رقم 259 ، ج 7 ، ص 13910:

² - المحلى ، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد ، دار الآفاق الجديدة - بيروت ، ت: لجنة إحياء التراث العربي ، كتاب النكاح ، رقم مسألة (1860) ، ج 9 ، ص 529

فالذين جوزوا نكاح الأم عند عدم الدخول أعادوها إلى الجميع ، إذ إنهم لا يرون ما يمنع من حملها على الجميع .

ويتبين من طرح هذه الأدلة ومناقشتها رجحان رأي الجمهور ، أن الأم تحرم بالعقد على البنت دخل بها أو لم يدخل ، لقوة أدتهم ، وسلامتها من الطعن ، وعدم قوة معارضة غيرها لها .

المسألة الخامسة والعشرون في مانع الجمع

تخریج أبي الولید ابن رشد ⁽¹⁾:

اتفق المسلمون على أنه لا يجمع بين الأخرين بعقد نكاح لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمِعُوا

بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾⁽²⁾

تحرير محل النزاع :

واختلف الفقهاء في الجمع بينهما بملك اليمين ، والفقهاء على منعه ، وذهب طائفة

إلى إباحة ذلك

سبب الخلاف :

سبب اختلافهم هو معارضة عموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمِعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾ لعموم الاستثناء في آخر الآية ، وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَكَثْتُ أَيْمَانُكُمْ﴾ وذلك أن هذا الاستثناء يحتمل أن يعود لجميع ما تضمنته الآية من التحرير إلا ما وقع الإجماع على أنه لا تأثير له فيه ، فيخرج من عموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمِعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾ ملك اليمين .

ويحتمل ألا يعود إلا إلى أقرب ذكر ، فيبقى قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمِعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾ على عمومه ، ولا سيما إن عللنا ذلك بعلة الأخوة أو بسبب موجود فيهما.

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، ج 2 ، ص 43

² - سورة النساء ، الآية الكريمة 23

فقوله تعالى: «وَأَنْ تَجْمِعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ» في محل رفع عطفاً على مرفوع «حُرْمَت» والمعنى : ((حرمت عليكم هذه الأشياء⁽¹⁾ وحرّم عليكم الجمع بين الأختين)) ، والمراد الجمع بينهما في النكاح ، أمّا في الملك فجاز اتفاقاً ، وأمّا الوطء بملك اليمين ففيه خلاف⁽²⁾ قال الشيخ: " والمعنى : ((وأن تجمعوا بين الأخرين في النكاح)) ، لأن سياق الآية إنما هو في النكاح ، وإن كان الجمع بين الأخرين أعم من أن يكون في زوجين ، أو بملك اليمين⁽³⁾

فأما إذا كان على سبيل التزويج ، فأجمعت الأمة على تحريم العقد على ذلك سواء وقع العقدان معاً ، أم مرتبأ ... وأما الجمع بينهما بملك اليمين فلا خلاف في شرائهما ودخولهما في ملكه . وأما الجمع بينهما في الوطء :

فذهب مجموعة من الصحابة إلى أنه لا يجوز ذلك . وهل ذلك على سبيل الكراهة أو التحريم ؟ ذكر عن جمهور أهل العلم : الكراهة . وذكر عن إسحاق : التحريم ... واستدلوا على منع ذلك بظاهر الآية .

وروي عن بعضهم إباحة ذلك . وإذا اندرج أيضاً الجمع بينهما بأن يجمع بينهما في الوطء بتزوج وملك يمين ، فيكون قد تزوج واحدة ، وملك أختها ... والمستثنى معناه : ((إلا ما ملكت أيمانكم بنكاح أو بملك)) ، فيدخل ذلك كله تحت ملك اليمين ...

وروي عن عمر في المحسنات أنهن الحرائر؟ فعلى هذا يكون قوله : «إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» أي بنكاح إن كان الاستثناء متصلأ ، وإن كان أريد به الإمام كان منقطعأ ، فهذا⁽⁴⁾ الصنف من المحرمات لعارض نظير الجمع بين الأخرين .

وموصول إما عام حسب عموم صلته ، والاستثناء ليس لإخراج جميع الأفراد من حكم التحريم بطريق شمول النفي ، بل بطريق نفي الشمول المستلزم لإخراج البعض أي ((حرمت عليكم المحسنات على الإطلاق إلا المحسنات الالتي ملكتوهن فإنهن لسن من المحرمات على الإطلاق بل فيهن من لا يحرم نكاحهن في الجملة وهن المسبيات وغير

¹ - معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ج 2 ، ص 33 / 35

² - الدر المصور ، ج 3 ، ص 645

³ - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 222 ، المحرر الوجيز ، ج 2 ، ص 35

⁴ - التحرير والتنوير ، ج 5 ، ص 05

أزواجهن أو مطافأً على اختلاف المذهبين)) وإما خاص بالمسبيات فالمعنى ((حرمت عليكم المحسنات إلا اللاتي سببن فإن نكاحهن مشروع في الجملة أي لغير ملاكهن)).

وأما حلهم لهم بحكم ملك اليمين فمفهوم بدالة النص^(*) لاتحاد المناطق لا بعبارة لأن مساق النظم الكريم لبيان حرمة التمتع بالمحرمات المعدودة بحكم ملك النكاح ، وإنما ثبتت حرمة التمتع بهن بحكم ملك اليمين بطريق دلالة النص وذلك مما لا يجري فيه الاستثناء قطعاً . وأما عدهن من ذات الأزواج مع تحقق الفرقة بينهن وبين أزواجهن قطعاً بتباين الدارين أو بالسباء فمبني على اعتقاد الناس حيث كانوا غافلين عن الفرقة ، وليس في ترتيب ما فيه من الحكم على نزول الآية الكريمة ما يدل على كونها مسوقة له فإن ذلك إنما يتوقف على إفادتها له بوجه من وجوه الدلالات لا على إفادتها بطريق العبارة أو نحوها.

قال أبو البقاء⁽¹⁾: "إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ" هو استثناء متصل في موضع نصب ، والمعنى: ((حرمت عليكم ذات الأزواج إلا السبايا فإنهن حلال وإن كن ذات أزواج)) " قال الثعالبي⁽²⁾: هو لفظ يعم الجمع بنكاح وبملك اليمين ، وقد أجمعت الأمة على منع جمعهما بنكاح ، لأنه حرام بإجماع المسلمين ، فمن كان عنده امرأة ثم عقد على اختها ، فالعقد فاسد باتفاق المسلمين ، لأن النص معطوف على {أمهاتكم} ، والعطف يقتضي الشركة ، وأن الجمع بينهما يفضي إلى قطيعة الرحم ، وهي حرام ، والمفضي إلى الحرام حرام . ولا خلاف في جواز جمعهما بالملك ، وأن الأصل في الإباضع الحرمة ، فلو سلم أن الآية تدل على الجواز فالأحوط جانب الترك ، وقد استنبط الفقهاء من النصين القرآني والنبوي قاعدة التحرير للجمع بين المحارم هي⁽³⁾: "يحرم الجمع بين امرأتين لو كانت إحداهما رجلا ، لا يجوز له نكاح الأخرى من الجانيين جميعا " أو " يحرم الجمع بين كل امرأتين أيتهما قدرت ذكرأ ، حرمت عليه الأخرى " ، قال الثعالبي⁽⁴⁾: "وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ اخْتَيْنَ" حررتين

* هي دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنه ، لاشتراكيهما في معنى يدرك كل من يعرف اللغة أنه مناط الحكم ((أثر اللغة في اختلاف المجتهدين ، ص309))

¹ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، ج 1 ، ص 174

² - الجواهر الحسان ، ج 2 ، ص 201

³ - الفقه الإسلامي وأدلته ، وهبة الزحيلي ، ج 7 ، ص 161

⁴ - (الكشف والبيان) تفسير الثعالبي ، ج 3 ، ص 284

كانتا بالعقد أو أمتين بالوطئ {إلا مَا قَدْ سَلَفَ} قال عطاء والسدي : يعني إلا ما كان من يعقوب - عليه السلام - ، فإنه جمع بين ليام يهودا وراجيل أم يوسف وكانتا اختين.

المسألة السادسة والعشرون في عدة من لا تحيض وحكمها

تخرج أبي الوليد ابن رشد⁽¹⁾:

وأما المرأة التي تطلق فلا تحيض وهي في سن الحيض وليس هناك ريبة حمل ، ولا سبب من رضاع ، ولا مرض : فإنها تنتظر عند مالك تسعة أشهر فإن لم تحض فيهن اعتدت بثلاثة أشهر، فإن حاضت قبل أن تستكمل الثلاثة أشهر اعتبرت الحيض ، واستقبلت انتظاره ، فإن مر بها تسعة أشهر قبل أن تحيض الثانية اعتدت ثلاثة أشهر ، فإن حاضت قبل أن تستكمل الثلاثة أشهر من العام الثاني انتظرت الحيضة الثالثة ، فإن مر بها تسعة أشهر قبل أن تحيض اعتدت ثلاثة أشهر ، فإن حاضت الثالثة في الثلاثة الأشهر كانت قد استكملت عدة الحيض وتمت عدتها ، ولزوجها عليها الرجعة ما لم تحل .

فأما الجمهور فصاروا إلى ظاهر قوله تعالى : «وَاللَّذِي يَسْنُنَ مِنَ الْمَحِيطِ مِنْ سَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَثْمُ فَعِدَّهُنَّ ثَلَاثَةً أَشْهُرًا»⁽²⁾ ، والتي هي من أهل الحيض ليست ببيانه ، وهذا الرأي فيه عسر وحرج ، ولو قيل : إنها تعذر بثلاثة أشهر لكان جيدا إذا فهم من البيانة التي لا يقطع بانقطاع حيضتها ، وكان قوله تعالى : «إِنْ ارْتَبَثْمُ» في الآية الكريمة راجعا إلى الحكم

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتضى ، ابن رشد ، ج 2 ، ص 92

² - سورة الطلاق ، الآية الكريمة 04

، لا إلى الحيض على ما تأوله مالك عليه ، فكأن مالكا لم يطابق مذهبه تأويله الآية ، فإنه فهم من اليائسة هنا ((من تقطع على أنها ليست من أهل الحيض)) ، وهذا لا يكون إلا من قبل السن ، ولذلك جعل قوله تعالى: «إِنْ ارْتَبَثْمُ» راجعا إلى الحكم لا إلى الحيض أي : ((إن شكلتم في حكمهن)) ، ثم قال في التي تبقى تسعة أشهر لا تحيس وهي في سن من تحيس إنها تعتد بالأشهر .

وذهبوا البعض الآخر إلى أن الريبة هاهنا في الحيض ، وأن اليائس في كلام العرب هو " ما لم يحكم عليه بما يئس منه بالقطع " ، فطبقوا تأويل الآية مذهبهم الذي هو مذهب مالك ، ونعم ما فعلوا لأنه إن فهم هاهنا من اليائس القطع فقد يجب أن تنتظر الدم ، وتعتد به حتى تكون في هذا السن (أعني : سن اليائس) .

تحرير محل النزاع :

واختلف عن مالك متى تعتد بالتسعة أشهر ؟ فقيل :

من يوم طلقت ، وهو قوله في الموطأ .

وروى ابن القاسم عنه : من يوم رفعها حيضتها .

وقال أبو حنيفة ، والشافعي والجمهور في التي ترتفع حيضتها وهي لا تيأس منها في المستأنف : إنها تبقى أبدا تنتظر حتى تدخل في السن الذي تيأس فيه من المحيض ، وحينئذ تعتد بالأشهر وتحيس قبل ذلك . وقول مالك مروي عن عمر بن الخطاب ، وابن عباس ، وقول الجمهور قول ابن مسعود وزيد .

سبب الخلاف :

هل قوله تعالى: «إِنْ ارْتَبَثْمُ» في الآية الكريمة راجعا إلى الحكم وهو قوله تعالى: «فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةً أَشْهُرٌ» ، أو إلى الحيض من قوله تعالى: «وَاللَّذِي يَئِسَنَ مِنَ الْمَحِيطِ مِنْ نِسَانِكُمْ؟

القراءات الواردة في الآية الكريمة :

قرأ⁽¹⁾ أبو عمرو هنا»واللaiي يئسن» بالإظهار، وقاعدته في مثله الإدغام ، إلا أنَّ
الياء لَمَّا كانتْ عنده عارضةً لكونها بدلاً منْ همزٍ ، فكانَه لم يجتمع مثلاً . وأيضاً فإنَّ
سكونها عارضٌ ، فكانَ ياء{اللaiي} محرَّكة ، والحرف ما دام متراكماً لا يُدْعَمُ في غيره⁽²⁾.
وقرأ⁽³⁾»يئسن» فعلاً ماضياً ، وقرأ⁽⁴⁾»يئسن» مضارعاً.

قوله تعالى:»منْ المحيض منْ سائِكُمْ»:{منْ} الأولى لابتداء الغاية ، وهي متعلقة
بالفعل قبلها {يئسن} ، والثانية للبيان ، متعلقة بمحذف⁽⁵⁾ والموصول⁽⁶⁾ أي {واللائى}
مبتدأ خبره جملة {فَعَدَّهُنَّ} الخ .

و»إنْ ارْتَبَّمْ» شرط جوابه محذف تقديره ((فأعلموا أنها ثلاثة أشهر)) ، والشرط
وجوابه جملة معترضة ، وجوزوا كون »فَعَدَّهُنَّ« الخ جواب الشرط باعتبار الإعلام
والإخبار كما في قوله تعالى:»وَمَا بَكُمْ مَنْ تَعْمَلُ فِيمِنَ اللَّهِ»⁽⁷⁾ والجملة الشرطية خبر من غير
حذف وتقدير⁽⁸⁾

وقيل جملة »واللائى يئسن..« مستأنفة ، والجار {من نسائكم} متعلق بحال من النون
في {يئسن} ، وجملة {إن ارتبتم فَعَدَّهُنَّ ثَلَاثَة} خبر المبتدأ {اللائى} ، وجملة {فَعَدَّهُنَّ
ثَلَاثَة} جواب الشرط {إن}.

قال⁽⁹⁾ مكي : " قوله»واللائى يئسن« اللائى ابتداء ، و{يئسن} وما بعده صلتة إلى
نسائكم ، و{إن ارتبتم} شرط {فعادتهن} ابتداء ، و{ثلاثة أشهر} خبره ، و{الفاء} جواب

¹ - التيسير في القراءات السبع ، الداني ، ج 1 ، ص 17 ، الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، ص 75

² - شرح المفصل ، ج 03 ، ص 142

³ - البحر المحيط ، ج 8 ، ص 280

⁴ - نفسه

⁵ - الدر المصور ، ج 10 ، ص 354

⁶ - الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ، بهجت عبد الواحد صالح ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، ط الأولى ، 1993 م / 1413 هـ ، ج 12 ، ص 54

⁷ - سورة النحل ، الآية الكريمة 53

⁸ - روح المعاني ، الألوسي ، ج 28 ، ص 137

⁹ - مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسى أبو محمد ، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1405 ، ط: الثانية ، ت: د.
حاتم صالح الضامن ، ج 2 ، ص 740

الشرط ، والشرط وجوابه وما تعلق به خبر عن {اللائي} والتقدير:((إن ارتبتم فيهن فأمد عدتهن ثلاثة أشهر))

والبياسات من المحيض على مراتب ، فيبياسة هو أول يأسها ، فهذه ترفع إلى السنة ، ويبقيها الاحتياط على حكم من ليست بيائسة ، لأنّا لا ندرى لعل الدم يعود . وبيائسة قد انقطع عنها الدم لأنها طعن في السن ثم طافت ، وقد مرت عادتها بانقطاع الدم ، إلا أنها مما يخاف أن تحمل نادراً وهذه التي في الآية على أحد التأويلين في قوله :«إنْ ارْتَبْتُمْ» وهو قول من

يجعل

الارتياض بأمر الحمل وهو الأظهر .

وبإياسة قد هرمت حتى تتيقن أنها لا تحمل ، وهذه ليست في الآية ، لأنها لا يرتاب بحملها ، لكنها في حكم الأشهر الثلاثة إجماعاً فيما علمت ، وهي في الآية على تأويل من يرى قوله :«إنْ ارْتَبْتُمْ» في حكم البياسات ...⁽¹⁾ ، وعلى هذا يترتب على قوله تعالى:«إنْ ارْتَبْتُمْ» مذاهب وأقوال أهمها :

المذهب الأول : الارتياض هل دخلت في مرحلة الإياس ؟

أن يكون «إنْ ارْتَبْتُمْ» شرط جوابه {فَعَدَّتُهُنَّ تَلَاثَةَ أَشْهُرٍ} والجملة الشرطية خبر المبتدأ ، ومتعلق الارتياض مذوف ، تقديره: ((إنْ ارْتَبْتُمْ في أنها يئسَتْ أم لا لإمكان ظهور حَمْلٍ ، وإن كان انقطع دَمُها)).

قال الجصاص⁽²⁾: "غير جائز أن يكون المراد به الارتياض في الإياس ؛ لأنه قد أثبت حكم من ثبت إياسها في أول الآية ، فوجب أن يكون المراد به الارتياض في غير الإياس " قال الطاهر بن عاشور: " خفي مفاد الشرط من قوله تعالى:«إنْ ارْتَبْتُمْ» وما هو متصل به . وجمهور أهل التفسير جعلوا هذا الشرط متصلة بالكلام الذي وقع هو في أثنائه ، وإنه ليس متصلة بقوله تعالى:«لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ» في أول هذه السورة خلافاً لشذوذ تأويل بعيد ، وتشتت لشمل الكلام ثم خفي المراد من هذا الشرط بقوله «إنْ ارْتَبْتُمْ» وللعلماء فيه طريقتان :

¹ - المحرر الوجيز ، ج 5 ، ص 325

² - أحكام القرآن ، الجصاص ، ج 5 ، ص 351

الطريقة الثانية : المراد من الارتباط حصول الريب في حال المرأة ، وعلى هذا فجملة الشرط وجوابه خبر عن {وَاللَّائِي يَئْسَنُ} أي ((إن ارتبتم هن ، وارتبتكم أنتم ، لأجل ارتباذهن)) ، فيكون ضمير جمع الذكور المخاطبين - أنتم - تغليبا ، ويبقى الشرط على شرطيته . والارتباط مستقبل ، و{الفاء} رابطة للجواب .

وهذا التفسير يقتضي أن يكون الاعتداد بثلاثة أشهر مشروطا بأن تحصل الريبة في يأسها من المحيض فاصطدم أصحابه بمفهوم الشرط الذي يقتضي أنه إن لم تحصل الريبة في يأسهن

أنهن لا يعتدنهن بذلك أو لا يعتدنهن أصلا⁽¹⁾

قال الزجاج⁽²⁾: المعنى: «إِنْ ارْتَبَّثُمْ» ((في حيضها ، وقد انقطع عنها الدم ، وكانت مما يحيض منها)). وقال⁽³⁾ مجاهد أيضاً : {إِنْ ارْتَبَّثُمْ} هو للمخاطبين ، أي إن لم تعلموا عدة الآية ، {وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ} ، فالعادة هذه ، أنه على ظاهر مفهوم اللغة فيه ، وهو حصول الشك ، معناه : ((إن ارتبتم في دمها ، فهو دم حيض أو دم علة))

المذهب الثاني : الارتباط هل هو دم حيض أم إستحاضة ؟

إن قوله تعالى: «إِنْ ارْتَبَّثُمْ» ((في دم البالغات مبلغ اليأس)) : فهو دم حيض أم إستحاضة ؟⁽⁴⁾ ، قال⁽⁵⁾ قوم : ((إن شكتم أنّ الدم الذي يظهر منها لبكرها من الحيض أو من الاستحاضة)). {فَعَدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ} هذا قول الزهرى وابن زيد ، فيلخص في قوله تعالى: «إِنْ ارْتَبَّثُمْ» قوله: أحدهما ، أنه على ظاهر مفهوم اللغة فيه ، وهو حصول الشك ... والقول الأول معناه : ((إن ارتبتم في دمها ، فهو دم حيض أو دم علة)) أو ((إن ارتبتم في علوق بحمل أم لا)) ... ، وقال مجاهد : الآية واردة في المستحاضة أطبق بها الدم لا تدرى فهو دم حيض أو دم علة⁽⁶⁾ ، وإذا كانت هذه عدة المرتبات بها ، فغير المرتبات بها أولى بذلك

¹ - التحرير والتنوير ، ج 28 ، ص 316

² - معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ج 5 ، ص 185

³ - البحر المحيط ، ج 8 ، ص 280

⁴ - الدر المصون ، ج 10 ، ص 354

⁵ - تفسير الثعلبي ، ج 9 ، ص 338 ، الكشاف ، الزمخشري ، ج 6 ، ص 146 ، روح المعانى ، الألوسى ، ج 28 ، ص

137 ، مفاتيح الغيب ، الرازى ، ج 30 ، ص 32 ، البحر المحيط ، ج 8 ، ص 280

⁶ - البحر المحيط ، ج 8 ، ص 280

المذهب الثالث : الارتياب في حكمهن ؟

قال أصحاب هذا الرأي : ((إن ارتبتم في حكمهن ؛ فلم تدرروا ما الحكم في عدتهن ، فعدتهن ثلاثة أشهر))⁽¹⁾ ، أي إن أشكل عليكم حكمهن وجهلتم كيف يعتدّن بهذا حكمهن ، قال الألوسي⁽²⁾: "أي((إن شكتم وترددتم في عدتهن)) أو((إن جهلت عدتهن)) {فَعِدْتُهُنَّ ثَلَاثَةً أَشْهُرٌ} ، ويعلم مما ذكر أن الشرط هنا لا مفهوم له عند القائلين بالمفهوم لأنه بيان للواقعة

التي نزل فيها من غير قصد للتقييد ، وتقدير متعلق الارتياب ((إن أشكل عليكم حكمهن في عدة

التي لا تحيس ، فهذا حكمهن))⁽³⁾ .

المذهب الرابع : أن {إن} بمعنى {إذا}

قيل معناها ((إذا ارتبتم)). وحرروف المعاني يبدل بعضها من بعض ، والذين قالوا هذا اختلفوا في الوجه الذي رجعت فيه {إن} بمعنى {إذا} فمنهم من قال : إن ذلك راجع إلى ما روي⁽⁴⁾ أن معاذ بن جبل سأله النبي ﷺ فقال : قد عرفنا عدة التي تحيس ، فما عدة الكبيرة التي قد يئست ؟ فنزل **﴿فَعِدْتُهُنَّ ثَلَاثَةً أَشْهُرٌ﴾** فقام رجل فقال : يا رسول الله ! فما عدة الصغيرة التي لم تحض ؟ فقال : واللائي لم يحضرن بمنزلة الكبيرة التي قد يئست عدتها : ثلاثة أشهر. فقام آخر فقال : فالحوامل ما عدتهن ؟ فنزل : **﴿وَأَوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلَهُنَّ أَن يَضْعَنَ حَمْلُهُنَّ﴾** ، فإذا وضعت الحامل ذا بطنها حلّت للأزواج ، وإن كان زوجها الميت على السرير لم يدفن "

قال الطاهر بن عاشور: " وقد مشى أصحاب هذا الرأي إلى أن مرجع اليأس غير مرجع الارتياب باختلاف المتعلق ، فجعلوا حرف {إن} بمعنى {إذا} وأن الارتياب وقع في حكم العدة قبل نزول الآية أي {إن ارتبتم} في حكم ذلك ... فالريبة على هذا تكون مرادا بها ما حصل من التردد في حكم هؤلاء المطلقات فتكون جملة الشرط معترضة بين المبتدأ وهو الموصول ، وبين خبره وهو جملة **﴿فَعِدْتُهُنَّ ثَلَاثَةً أَشْهُرٌ﴾** ، و{الفاء} في {فَعِدْتُهُنَّ} داخلة

¹ - تفسير الثعلبي ، ج 9 ، ص 338

² - روح المعاني ، الألوسي ، ج 28 ، ص 137

³ - التفسير الكبير ، الرازي ، ج 30 ، ص 32

⁴ - معانى القرآن ، الفراء ، ج 3 ، ص 164

على جملة الخبر لما في الموصول من معنى الشرط مثل قوله تعالى: ﴿وَاللَّذِنْ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُوهُمَا﴾⁽¹⁾، ومثله كثير في

الكلام ، والارتياض على هذا قد وقع فيما مضى ف تكون {إن} مستعملة في معنى اليقين بلا نكتة⁽²⁾

قال ابن العربي⁽³⁾: " أما وضع حروف المعاني إبدالا بعضها من بعض فإن ذلك مما لا يجوز ، وإن اختلفوا في حروف الخفظ ؛ وإنما الآية واردة على أن أصل العدة موضوع لأجل الريبة ؛ إذ الأصل براءة الرحم ، وترتباً لشغله بالماء ؛ فوضعت العدة لأجل هذه الريبة ، ولحقها ضرب من التعبد . ويتحقق هذا أن حرف {إن} يتعلق بالشرط الواجب ، كما يتعلق بالشرط الممكن ، وعلى هذا خرج قوله : " وَإِنَّ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحْفُونَ"⁽⁴⁾ ، وقد روى ابن القاسم ، وأشهب ، وعبد الله بن الحكم عن مالك في قوله تعالى : {إِنْ ارْتَبَّتْمُ فَعَدَّنَهُنَّ تَلَاثَةُ أَشْهُرٍ} يقول في شأن العدة : إن تفسيرها : ((إن لم تدرروا ما تصنعون في أمرها فهذه سببها)) .

المذهب الخامس : الارتياض بمعنى ((التيقن))

وأغرب ما قيل: إن ﴿إِنْ تَرَبَّتْمُ﴾ بمعنى ((تيقنت)) فهو من الأضداد⁽⁵⁾ ، أي إن ((تيقنتم إيساً هن))⁽⁶⁾ ، قال ابن الأنباري⁽⁷⁾: " قال أبو الطيب : " والارتياض (الافتعال) من الريب وهو الشك ، من قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾⁽⁸⁾ ، والريبة (فعلة) من ذلك ، وهي التهمة ، مأخوذه من الشك ، ولكن قال أبو عبيدة ، رابني الأمر ، إذا تيقنت منه الريبة ، وأرابني : إذا ظننت ذلك به ، فلعله اخذ الارتياض من هذين المعنيين ، فجعله شكاً ويفينا .

¹ - سورة النساء ، الآية الكريمة 16

² - التحرير والتنوير ، ج 28 ، ص 316

³ - أحكام القرآن ، لابن العربي ، ج 4 ، ص 284

⁴ - صحيح مسلم ، (11) كتاب الجنائز ، (35) باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ، رقم: 102 (974) ، ص 431

⁵ - الدر المصنون ، ج 10 ، ص 354

⁶ - معاني القرآن وإعرابه ، ج 5 ، ص 185

⁷ - كتاب الأضداد ، ابن الأنباري ، ص 201

⁸ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 02

المسألة السابعة والعشرون في حكم الإيلاء

تخریج أبي الولید ابن رشد⁽¹⁾:

الأصل في هذا الباب قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْبُصُ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ فَإِنْ فَاعُوا فِإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾⁽²⁾.

والإيلاء : هو أن يخلف الرجل أن لا يطأ زوجته ، إما مدة هي أكثر من أربعة أشهر ، أو أربعة أشهر ، أو بإطلاق على الاختلاف المذكور في ذلك فيما بعد .

فذهب البعض إلى أنه يوقف بعد انقضاء الأربعة الأشهر ، فاما فاء واما طلق ، وذهب البعض - وبالجملة الكوفيون - إلى أن الطلاق يقع بانقضاء الأربعة الأشهر إلا أن يفيء فيها ، وللمالكية في الآية أربعة أدلة :

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، ج 2 ، ص 101/100

² - سورة البقرة ، الآية الكريمة 226

أحداها : أنه جعل مدة الترخيص حقاً للزوج دون الزوجة ، فأثبتت مدة الأجل في الديون المؤجلة

الثاني : أن الله تعالى أضاف الطلاق إلى فعله . وعندهم ليس يقع من فعله إلا تجوزا ، أعني : ليس ينسب إليه على مذهب الحنفية إلا تجوزا ، وليس يصار إلى المجاز عن الظاهر إلا بدليل .

الثالث : قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ قالوا : فهذا يقتضي وقوع الطلاق على وجه يسمع ، وهو وقوعه باللفظ لا بانقضاء المدة .

الرابع : أن ﴿الفاء﴾ في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ فَاعُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ظاهرة في معنى التعقيب ، فدل ذلك على أن الفيضة بعد المدة ، وربما شبهاً هذه المدة بمدة العتق وأما أبو حنيفة فإنه اعتمد في ذلك تشبيه هذه المدة بالعدة الرجعية ، إذ كانت العدة إنما شرعت لثلا يقع منه ندم . وبالجملة فشبها الإيلاء بالطلاق الرجعي ، وشبها المدة بالعدة وهو شبه قوي ، وقد روى ذلك عن ابن عباس

تحرير محل النزاع :

هل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ فَاعُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ أي : فإن فاعوا قبل انقضاء الأربعـة الأشهر أو بعدها ؟ فمن فهم منه قبل انقضائـها قال : يقع الطلاق ، ومعنى العزم عنده في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ أن لا يفيء حتى تنقضي المدة . ومن فهم من اشتراطـ الفيـة اشتراطـها بعد انقضـ المـدة قال : معنى قوله: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلاقَ﴾ أي بالـ لـفـظ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ .

سبب الخلاف :

اخـتلفـ الفـقهـاءـ هل ﴿الـفـاءـ﴾ في قولهـ تعالىـ: ﴿فـإـنـ فـاعـواـ﴾ هيـ للـترـتـيبـ المعـنـيـ أوـ للـترـتـيبـ الذـكـريـ ؟

القراءـاتـ الـوارـدةـ فـيـ الآـيـةـ الـكريـمةـ :

وـ قـرـأـ⁽¹⁾ عـبدـ اللهـ: ﴿لـذـينـ آـلـواـ﴾ ، بـلـفـظـ الـماـضـيـ ، وـ قـرـأـ⁽²⁾ أـبـيـ وـابـنـ عـبـاسـ: ﴿لـذـينـ يـقـسـمـونـ﴾ .

¹ - الكشف والبيان (التعلبي) ، ج 2 ، ص 168 / البحر المحيط ، ج 2 ، ص 191

² - المحرر الوجيز ، ج 1 ، ص 302

تأتي **«الفاء»** في اللغة العربية للترتيب المعنوي ، كما تأتي للترتيب الذكري . وهو ما ذكره ابن هشام في معرض حديثه عن أحوال الفاء حيث قال: "وترد على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون عاطفة ، وتفيد ثلاثة أمور: أحدها: الترتيب ، وهو نوعان⁽¹⁾: معنوي وهو أن يكون المعطوف بها لاحقاً متصلًا بلا مهلة ، كقوله تعالى: **«الذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَكَ»**⁽²⁾ كما في "قام زيدٌ فعمرو" ، فقيام عمرو واقع بعد قيام زيد في الواقع ، ويسمونه بالرتببي ، وذكرى وهو عطف مُفصل على مجمل ، نحو قوله تعالى: **«فَأَزَّلْهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ»**⁽³⁾ ، ونحو قوله تعالى: **«فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرَةً»**⁽⁴⁾ ، ونحو قوله تعالى: **«وَتَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي»**⁽⁵⁾ الآية ، ونحو قولك : توضأ ؛ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه "⁽⁶⁾

فجملة **«لَذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرَبُّصُ»** مكونة من مبتدأ وخبر ، وعلى رأي الأخفش من باب الفعل والفاعل لأنه لا يتشرط الاعتماد⁽⁷⁾.
والإيلاء⁽⁸⁾: **الحَافِ** ، مصدر **الى** ، يُولِي بمدة بعد الهمزة ، إيلاء ، نحو : أكرم يُكرِّم إكراماً ، والأصل: **إِلَاء** ، **فَأَبْدَلَتِ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ يَاءَ لِسْكُونِهَا وَانْكَسَارَ مَا قَبْلَهَا** نحو: {إيمان} أصله إيمان. ويقال **تَأْلِي** و**وَإِتَّلِي** على افتئل ، والأصل: **إِلَى** ، **فَقُلِّبَتِ الثَّانِيَةُ لِمَا تَقْدَّمَ** قوله: **«فَاعُوا»** ألف "فاء" منقلبة عن ياء لقولهم: فاء يفيء قيئه. رجع. والفيء: **الظُّلُّ** لرجوعه من بعد الزوال .

قوله: {فَإِنَّ اللَّهَ} ظاهره أنه جواب الشرط ، قرأ⁽⁹⁾ عبد الله **«فَإِنْ فَأْوَوْا فِيهِنَّ»** ، وقرأ أبي: **«فَانْ فَأْوَا فِيهَا»** ، وروي عنه : **«فِيهِنَّ»** ، القراءة عبد الله . والضمير عائد على الأشهر ... القراءة المتواترة: **«فَإِنْ فَأْوَا»** بغير **«هَنَّ»** ، ولا **«فِيهَا»** ، فاحتمل أن يكون

¹ - الجنى الداني ، المرادي ، ص 63

² - سورة الانفطار ، الآية الكريمة 07

³ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 36

⁴ - سورة النساء ، الآية الكريمة 153

⁵ - سورة هود ، الآية الكريمة 45

⁶ - مغني اللبيب ، ابن هشام ، ج 2 ، ص 476

⁷ - الدر المصنون ، السمين الحلبي ، ج 2 ، ص 433

⁸ - مختار الصحاح ، ج 1 ، ص 33 ، المصباح المنير ، ج 1 ، ص 20

⁹ - البحر المحيط ، ج 2 ، ص 193 / 194 ، المحرر الوجيز ، ج 1 ، ص 303

التقدير: ((فإن فاؤا في الأشهر)) ، واحتل أن يكون: ((فإن فاؤا بعد انقضائها)) ، ويظهر أنه محفوظ ، أي: ((فليقعوه)).

وقراءة الجمهور ظاهرها أن ((الفيفية والطلاق إنما تكون بعد مضي أربعة الأشهر)) ، إلا أن الزمخشري⁽¹⁾ لما كان يرى بمذهب أبي حنيفة : وهو أن ((الفيفية في مدة أربعة الأشهر)) ، ويؤيد هذه القراءة المقدمة احتاج إلى تأويل الآية بما نصه. "فإن قلت: كيف موقع {الفاء} إذا كانت الفيفية قبل انتهاء مدة الترخيص؟ قلت: موقع صحيح ، لأن قوله: «فإن فاؤوا ، وإن عزموا» تفصيل لقوله: «للذين يؤلون من نسائهم» والتفصيل يعقب المفصل - وهو ما يدعى الترتيب الذكي - ، كما تقول: "أنا نزيلكم هذا الشهر فإن أحمسنكم أقمت عندكم إلى آخره ، وإلا لم أقم إلا ريثما أتحول". قال الشيخ: "وليس ب صحيح ، لأن ما ملأه ليس بنظير الآية ، ألا ترى أن المثال فيه إخبار عن المفصل حاله ، وهو قوله: "أنا نزيلكم هذا الشهر" ، وما بعد الشرطين مُصرّح فيه بالجواب الدال على اختلاف متعلق فعل الجزاء ، والآية ليست كذلك ، لأن الذين يؤلون ليس مُخبراً عنهم ، ولا مُسنداً إليهم حكم ، وإنما المحكوم عليه ترخيصهم ، والمعنى: ((ترخص المؤلين أربعة أشهر مشروع لهم بعد إيلائهم)) ، ثم قال: «فإن فاؤوا وإن عزموا» فالظاهر أنه يعقب ترخص المدة المشروعة بأسراها ، لأن الفيفية تكون فيها ، والعزم على الطلاق بعدها ، لأن التقييد المغيّر لا يدخل عليه اللفظ ، وإنما يُطابق الآية أن تقول: "للضيوف إكرام ثلاثة أيام ، فإن أقام فحن كرماء مؤثرون وإن عزم على الرحيل فله أن يرحل" فالمتبادر إلى الذهن أن الشرطين مُقدران بعد إكرامه".⁽²⁾

ونذكر⁽³⁾ الفيفية بعد المدة بـ{فاء} التعقيب يقتضي أن يكون بعد مدة ، ونظيره قوله تعالى: «الطلاق مرتان فامساك بمعرف أو سريحة بإحسان»⁽⁴⁾ ، وهذا بعد الطلاق قطعا. فإن قيل: {فاء} التعقيب توجب أن يكون بعد الإيلاء لا بعد المدة؟ قيل: قد تقدم في الآية ذكر الإيلاء ، ثم تلاه ذكر المدة ، ثم أعقبها بذكر الفيفية ، فإذا أوجبت {فاء} التعقيب بعدهما تقدم ذكره ، لم يجز أن يعود إلى أبعد المذكورين ، ووجب عودها إليهما أو إلى أقربهما".

¹ - الكشاف ، ج 1 ، ص 438

² - الدر المصنون ، ج 2 ، ص 435

³ - بدائع النفسير ، ج 1 ، ص 180 ، روح المعاني ، ج 2 ، ص 130

⁴ - سورة البقرة ، الآية الكريمة 229

ومجيء《اللام》 في《لَذِينَ يُؤْلُونَ》 لبيان أن الترخيص جعل توسيعة عليهم فـ《اللام》 للأجل مثل ((هذا لك)) ، ويعلم منه معنى التخيير فيه أي ((ليس الترخيص بواجب فللمولى أن يفيء في أقل من الأشهر الأربعة)).

وعدي فعل الإيلاء بـ{من} مع أن حقه أن يعدي بـ{على} ؛ لأنه ضمن هنا معنى البعد فعدي بالحرف المناسب لفعل البعد ، كأنه قال :((لَذِينَ يُؤْلُونَ متابعين من نسائهم)) فـ{من} للابتداء المجازي ... وإضافة {ترخيص} إلى {أربعة أشهر} إضافة على معنى {في} كقوله تعالى:《بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ》⁽¹⁾ أي في الليل ، وتقدير《لَذِينَ يُؤْلُونَ》 على المبتدأ ((المسند إليه)) وهو {ترخيص} للاهتمام بهذه التوسيعة التي وسع الله على الأزواج ، وتشويق ذكر المسند إليه ... وحذف متعلق {فاعوا} بالظهور المقصود "⁽²⁾" ، وهذا يقتضي كون هذين الحكمين مشروعين متراخياً عن انقضاء الأربعة أشهر

فإن قيل : ما ذكرتموه من نوع لأن قوله : {فَإِنْ فَأْوَا . . . وَإِنْ عَزَمُوا الطلاق} تفصيل لقوله :《لَذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ》 والتفصيل يعقب المفصل ، كما تقول :((أنا أنزل عندكم هذا الشهر فإن أكرمتوني بقيت معكم وإلا ترحلت عنكم)). قلنا : هذا ضعيف لأن قوله :《لَذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْبِصُ》 هذه المدة يدل على الأمرين ، و{الفاء} في قوله :{فَإِنْ فَأْوَا} ورد عقب ذكرهما ، فيكون هذا الحكم مشروعًا عقب الإيلاء ، وعقب حصول الترخيص في هذه المدة بخلاف المثال الذي ذكر ، لأن هناك {الفاء} متأخرة عن ذلك النزول ، أما هنا فـ{الفاء} مذكورة عقب ذكر الإيلاء وذكر الترخيص ، فلا بد وأن يكون ما دخل {الفاء} عليه واقعًا عقب هذين الأمرين ، وهذا كلام ظاهر"⁽³⁾

ومما سبق كله ذهب الشافعية ، والإمام مالك ، والإمام أحمد ، وهو مذهب كثير من الصحابة رضي الله عنهم إلى أنها للترتيب المعنوي ، فيكون الفيء بعد انتهاء مدة الإيلاء ، كما يكون في أثنائها من باب أولى ... وتقدير الآية :((لَذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْبِصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَأْوَا بَعْدَ إِنْقَضَائِهَا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ، وَإِنْ عَزَمُوا الطلاق فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ))

¹ - سورة فاطر ، الآية الكريمة 33

² - التحرير و التنوير ، ج 2 ، ص 383

³ - مفاتيح الغيب ، ج 6 ، ص 72

وذهب⁽¹⁾ الحنفية إلى أن {الفاء} للترتيب الذكري ، فيكون الفيء في المدة ، فإن مضت المدة بلا فيه ، طلقت زوجة المولى طلقة بائنة بمجرد مضي المدة ، وتقدير الآية :((للذين يولون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاؤوا فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق بترك الفيء فيها يريد مدة التربص فيها فإن الله غفور رحيم))

قال القرطبي: " وهذا احتمال متساو ولأجل تساويه توقفت الصحابة فيه ... وإذا تساوى الاحتمال كان قول الكوفيین أقوى قياسا على المعندة بالشهور والاقراء إذ كل ذلك أجل ضربه الله تعالى فبانقضائه انقطعت العصمة وأبینت من غير خلاف ولم يكن لزوجها سبیل عليها إلا بإذنها فكذلك الإيلاء حتى لو نسى الفيء وانقضت المدة لوقع الطلاق والله أعلم"⁽²⁾

المسألة الثامنة والعشرون في شروط وجوب الكفارة في الظهار

تخریج أبي الولید ابن رشد⁽³⁾:

اتفق الجمهور على أن كفارة الظهار لا تجب دون العود ... ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَظْهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَاتُلُوا فَتَحرِيرُ رَقَبَةٍ﴾⁽⁴⁾ ، وهو نص في معنى وجوب تعلق الكفارة بالعود ... فأما القائلون باشتراط العود في إيجاب الكفارة ، فإنهم اختلفوا فيه ما هو ؟ أي العود

تحرير محل النزاع :

¹ - أثر الإختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء ، مصطفى الخن ، مؤسسة الرسالة ، ط : الثانية ، 1424هـ / 2003م ، ص 90

² - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وأي القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي ، مؤسسة الرسالة ، ط: الأولى ، 1427هـ/2006م ، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ج 4 ، ص 35

³ - بداية المجتهد ونهاية المقتضى ، ج 2 ، ص 106

⁴ - سورة المجادلة ، الآية الكريمة 03

وأما من اعتمد الظاهر : فإنه جعل العودة تكرير **اللفظ** ، وأن العودة الثانية إنما هي ثانية للأولى التي كانت منهم في الجاهلية . ومن تأول أحد هذين ، فالأشبه له أن يعتقد أن نفس الظهار تجب الكفارة كما اعتقد ذلك مجاهد ، إلا أن يقدر في الآية محفوظا وهو ((إرادة الإمساك)) ، فهنا إذا ثلاثة مذاهب :

- إما أن تكون العودة هي تكرار **اللفظ**

- وإما أن تكون إرادة الإمساك

- وإنما أن تكون العودة التي هي في الإسلام .

وهذان ينقسمان قسمين (أعني الأول والثالث) : أحدهما أن يقدر في الآية محفوظا ، وهو ((إرادة الإمساك)) فيشترط هذه الإرادة في وجوب الكفارة ، وإنما ألا يقدر فيها محفوظا فتتجزأ الكفارة بنفس الظهار

سبب الخلاف :

وسبب الخلاف هو مخالفة الظاهر للمفهوم : فمن اعتمد المفهوم جعل العودة إرادة **الوطء** أو **الإمساك** ، وتأول معنى **«اللام»** في قوله تعالى : **«ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا»** بمعنى {الفاء} .

القراءات الواردة في الآية الكريمة :

قرأ⁽¹⁾ نافع وابن كثير وأبو عمرو **«تَظَاهَرُونَ»** بفتح التاء والتقليل ، وفي سورة المجادلة مثله ؛ غير أن هناك بالياء **«يَظَاهَرُونَ»**

وقرأ⁽²⁾ وحمزة و الكسائي هنا **«تَظَاهَرُونَ»** خفيفة الظاء بفتح التاء وألف بعد الظاء وفي المجادلة **«يَظَاهَرُونَ»** بالياء مشددة الظاء

وقرأ⁽³⁾ عاصم **«يُظَاهَرُونَ»** بضم الياء وتخفيض الظاء وألف وكسر الهاء على أنه مضارع ظاهر .

¹ - السبعة في القراءات ج 1، ص 519

² - نفسه

³ - نفسه

وقرأ⁽¹⁾ ابن عامر **﴿تَظَاهِرُونَ﴾** مشددة الظاء مع ألف ومع فتح التاء
أقوال العلماء في ذلك : قال النحاة أن في **﴿اللام﴾** من قوله تعالى : **﴿لِمَا قَالُوا﴾** أوجه هي :
الوجه الأول : أنها متعلقة بـ **﴿يَعُودُون﴾**. وفيه معانٍ :
أحدُها: ((والذين من عادتهم أنهم كانوا يقولون هذا القول في الجاهلية ، ثم يعودون
لمثله في الإسلام)).

الثاني: ((ثم يتداركون ما قالوا)) ؛ لأن المتدارك للأمر عائد إليه ، ومنه : "عاد غيث
على ما أفسد"⁽²⁾ أي : ((تداركه بالإصلاح)) والمعنى: ((أن تدارك هذا القول وتلافيه ، بأن
يُكَفَّر حتى ترجع حالهما كما كانت قبل الظهار)).

الثالث: أن يُراد بـ **﴿ما قَالُوا﴾** ((ما حَرَمَوه على أنفسهم بلفظ الظهار)) ، تنزيلاً للقول
منزلة المقول فيه ، نحو : ما ذكر في قوله تعالى: **﴿وَنَرِئُهُ مَا يَقُولُ﴾**⁽³⁾ ، والمعنى: ((ثم
يريدون العودة للتماس)) ، قال ذلك الزمخشري⁽⁴⁾ ، والمعنى الثالث هو ما رُوي عن مالك
والحسن والزهري: ((ثم يعودون للوطء)) أي: ((يعودون لما قالوا إنهم لا يعودون إليه ، فإذا
ظهر ثم وطى لزمه الكفارة عند هؤلاء)).

الرابع: أن يراد بـ **﴿لِمَا قَالُوا﴾** أي : ((يقولونه ثانية)) فلو قال: ((أنت على كظاهر
أمّي)) مرّة واحدة لم يلزمك كفارة ؛ لأنك لم يُعد لما قال. وهذا منقول عن بْكير بن عبد الله
الأشج⁽⁵⁾ وأبي حنيفة ، وأبي العالية .

قال الفراء⁽⁶⁾: "يصلح فيها في العربية : ((ثم يعودون إلى ما قالوا ، وفيما قالوا)).
يريد: ((يرجعون عما قالوا))⁽⁷⁾ ، وقد يجوز في العربية أن تقول: ((إن عاد لما فعل)) ، يريد
يريد إن فعله مرة أخرى ، ويجوز: إن نقض ما فعل ، وهو كما تقول :

¹ - نفسه

² - مجمع الأمثال ، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري ، دار المعرفة - بيروت ، ت: محمد محيي الدين عبد
الحميد ، ج 2 ، ص 18

³ - سورة مريم ، الآية الكريمة 80

⁴ - الكشاف ، الزمخشري ، ج 6 ، ص 59

⁵ - بْكير بن عبد الله الأشج ، أبو عبد الله القرشي ، من صغار التابعين ، روى عنه يزيد بن أبي حبيب ، قال عنه أحمد بن
حنبل ثقة صالح ، توفي سنة 127هـ ، ينظر: سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ج 6 ، ص 170

⁶ - معاني القرآن ، الفراء ، ج 3 ، ص 140

⁷ - روح المعاني ، ج 28 ، ص 7

حلف أن يضر بك ، فيكون معناه : حلف لا يضر بك وحلف ليضر بناك " ، وهو مذهبُ الفقهاء الظاهريين.

الخامس: أن المعنى: ((أن يَعْزِمَ عَلَى إِمساكِهَا فَلَا يُطْلَقُهَا بَعْدَ الظَّهَارِ ، حَتَّى يَمْضِي زَمْنٌ يَمْكُنُ أَنْ يُطْلَقُهَا فِيهِ)) ، فهذا هو العَوْدُ لِمَا قَالَ ، وَهُوَ مذهبُ الشافعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةِ أَيْضًا. وَقَالَ: الْعَوْدُ هُنَا لَيْسَ تَكْرِيرَ الْقَوْلِ ، بَلْ بِمَعْنَى الْعَزْمِ عَلَى الْوَطْءِ. قَالَ مَكِيٌّ⁽¹⁾: «اللام» متعلقة بـ«يعودون» أي: ((يعودون لوطء المقول فيه الظهار)) ، وَهُنَّ الأزواجاً .

فـ{ما} وـ{الفعل} مصدرٌ أي: ((المقولهم)) ، والمصدرُ في موضع المفعول به نحو : ((هذا دِرْهَمٌ ضَرَبَ الْأَمِيرُ)) أي: مَضْرُوبُهُ ، فيصير معنى {لقولهم} للمقول فيه الظهار أي: ((لوطئه)). قلت: وهذا معنى قول الزمخشري في الوجه الثالث ، إِلَّا أَنَّ مَكِيًّا قَيَّدَ ذَلِكَ بِكُونِ {ما} مُصَدِّرَةً حَتَّى يَقُولَ المُصَدِّرُ الْمَوْلُ مُوضِعَ اسْمَ مَفْعُولٍ . وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ إِذْ يَجُوزُ ذَلِكَ .

وإِنْ كَانَتْ {ما} غَيْرَ مُصَدِّرَةً ، لَكُونِهَا بِمَعْنَى {الَّذِي} أَوْ نَكْرَةً مُوصَفَةً ، بَلْ جَعْلُهَا غَيْرَ مُصَدِّرَةٍ أُولَى ؛ لَأَنَّ الْمُصَدِّرَ الْمَوْلُ فَرْعُ الْمُصَدِّرِ الصَّرِيحِ ، إِذَا الصَّرِيحُ أَصْلُ الْمَوْلِ بِهِ ، وَوَضْعُ الْمُصَدِّرِ مُوضِعَ اسْمَ مَفْعُولٍ خَلَفُ الْأَصْلِ ، فَيَلْزَمُ الْخُروجُ عَنِ الْأَصْلِ بِشَيْئَيْنِ : بِالْمُصَدِّرِ الْمَوْلِ. ثُمَّ وَقْوِعِهِ مُوقَعَ اسْمَ مَفْعُولٍ ، وَالْمَحْفُوظُ مِنْ لِسَانِهِمْ إِنَّمَا هُوَ وَضْعُ الْمُصَدِّرِ الصَّرِيحِ مُوضِعَ مَفْعُولٍ لَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْمُصَدِّرُ الْمَوْلِ.

لَا يُقَالُ : إِنْ جَعَلَهَا غَيْرَ مُصَدِّرَةً يُحْوِجُ إِلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ مَضَافٍ لِيَصِحَّ الْمَعْنَى بِهِ أَي: ((يعودون لوطء التي ظاهر منها)) ، أَوْ ((امرأة ظاهر منها)) ، أَوْ ((يعودون لإمساكها)).

وَالْأَصْلُ دُمُّ الْحَذْفِ ؛ لَأَنَّ هَذَا مُشَتَّرُكُ الْإِلَزَامِ لَنَا وَلَكُمْ ، فَإِنَّكُمْ تَقُولُونَ أَيْضًا: لَا بُدُّ مِنْ تَقْدِيرِ مَضَافٍ أَي: ((يعودون لوطء)) أَوْ ((لإمساك المقول فيه الظهار)) . وَيَدُلُّ عَلَى جُوازِ كُونِ {ما} فِي هَذَا الْوَجْهِ غَيْرَ مُصَدِّرَةٍ ، وَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو الْبَقَاءِ بِقَوْلِهِ⁽²⁾: "يَتَعَلَّقُ

¹ - مشكل إعراب القرآن ، القيسى ، ج 2 ، ص 721

² - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات ، ج 2 ، ص 257

بـ«يَعُودُونَ» بمعنى: ((يعودون للمقول فيه)). هذا إنْ جَعَلْتَ {ما} مصدرية ، ويجوز أنْ تجعلها بمعنى {الذِي} ، ونكرةً موصوفة ".

الوجه الثاني: أنَّ «اللام» تتعلق بـ{تحrir}. وفي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ. والتقدير: ((والذين يُظاهرون من نسائهم فعليهم تحريرٌ رقبةٌ ؛ لما نطقوا به من الظُّهار ثم يعودون للوطء بعد ذلك)). وهذا ما نقله مكي⁽¹⁾ وغيره عن أبي الحسن الأخفش⁽²⁾. قال الشيخ⁽³⁾: "وليس بشيء لأنَّه يُفْسِدُ نَظَمَ الآية" وفِيه نَظَرٌ". لا تُسلِّمُ فساد النظم مع دلالَة المعنى على التقديم والتأخير، ولكنْ تُسلِّمُ أنَّ ادعاءَ التقديم والتأخير لا حاجةٌ إليه ؛ لأنَّه خلافُ الأصل.

الوجه الثالث: أنَّ «اللام» بمعنى «إلى»

قال صاحب التحرير والتتوير⁽⁴⁾: "و«اللام» في قوله «لَمَا قَالُوا» بمعنى «إلى»... وأحسب أنَّ أصل «اللام» هو التعليل ، وهو أنها في مثل هذه الموضع إن كان الفعل الذي تعلقت به ليس فيه معنى المجيء حملت «اللام» فيه على معنى التعليل وهو الأصل ... فيكون التقدير على هذا الوجه ((ثم يريدون العود لأجل ما قالوا أي لأجل رغبتهم في أزواجهم)) فيصير متعلق فعل «يَعُودُونَ» مقدراً يدل عليه الكلام أي ((يعودون لما تركوه من العصمة)) ويصير الفعل في معنى : ((يندمون على الفراق))

الوجه الرابع: أنها بمعنى «في» نَقَلُهُمَا أَبُو البقاء⁽⁵⁾ ، وهما ضعيفان جداً ، ومع ذلك فهي متعلقة بـ«يَعُودُونَ».

الوجه الخامس: أنها متعلقة بـ«يَقُولُونَ». قال مكي⁽⁶⁾: " قال قتادة: ((ثم يعودون لما قالوا من التحرير فِي حُلُونَه))، فـ«اللام» على هذا تتعلق بـ«يَقُولُونَ». قلتُ : ولا أدرِي ما هذا الذي قاله مكي ، وكيف فَهُم تعلقُها بـ«يَقُولُونَ». على تفسير قتادة ، بل تفسيرُ قتادة نصٌّ في تعلقها بـ«يَعُودُونَ»، وليس لتعلقها بـ«يَقُولُونَ». وجة⁽⁷⁾"

¹ - مشكل إعراب القرآن ، القيسي ، ج 2 ، ص 722

² - يقول: "هي عَلَيْ كَظْهَرْ أُمِّي" وما أشبه هذا من الكلام ، فإذا اعتق رقبة أو اطعم ستين مسكينا عاد لهذا الذي قد قال: "إِنَّه عَلَيْ حَرَامٍ" ففعله. معاني القرآن ، للأخفش ، ج 4 ، ص 27 ، ج 5 ، ص 135

³ - البحر المحيط ، ج 8 ، ص 232

⁴ - التحرير والتتوير ، ج 28 ، ص 18

⁵ - أي الثالث والرابع ، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، ج 2 ، ص 257

⁶ - مشكل إعراب القرآن ، ج 2 ، ص 722

⁷ - الدر المصنون ، ج 10 ، ص 264 / 267

قال أبو الحسن في قوله تعالى: **﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾**: إن المعنى ((ثم يعودون للقول)) ، والقول في تأويل المقول ، أي ((يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار)) ، وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء: "إن العَوْدَ الموجَبُ لِكُفَّارَةِ العَوْدِ إِلَى الْمَرْأَةِ ، لَا العَوْدُ إِلَى القول نفسه ، كما يقول أهل الظاهر" ⁽¹⁾ ، وقال أيضاً: "إن ما قالوا بمعنى القول ، والقول بتأويل المقول ، أي ((يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار)) وهن الزوجات" ⁽²⁾ ، قال بعض الناس لا تجب الكفارة حتى يقول ثانية: "أنت على كظهر أمي" وهذا قول من لا يدرى اللغة ، وهو خلاف قول أهل العلم جميعاً ، إنما المعنى ((ثم يعودون العودة التي من أجل القول)) فلتلك العودة تلزم الكفارة لا لكل عودة ... والدليل على بطلان هذا القائل أن: **﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾** أن يقول ثانية "أنت على كظهر أمي" قول جميع أهل العلم ومتابعته هو إياهم **﴿لَذِينَ يُؤْلِمُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرْبُصُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَأُوذُوا فَأَجْمِعُوا أَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ حَلْفًا ثَانِيًّا ، وَمَعْنَى فَاعُوا فِي الْغُلَامِ وَعَادُوا مَعْنَى وَاحِدٍ** ⁽³⁾

المسألة التاسعة والعشرون في الولاء :

تخریج أبي الولید ابن رشد ⁽⁴⁾ :

أجمع العلماء على أن من اعتق عبده عن نفسه فإن ولاءه له ، وأنه يرثه إذا لم يكن له وارث ، وأنه عصبة له إذا كان هنالك ورثة لا يحيطون بالمال . فاما كون الولاء للمعتق عن نفسه ، فلما ثبت من قوله ﷺ في حديث بريرة : "إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْنَقَ" ⁽⁵⁾

تحرير محل النزاع :

¹ - معنى اللبيب ، ج 6 ، ص 78

² - نفسه ، ص 697

³ - معاني القرآن ، الزجاج ، ج 05 ، ص 135

⁴ - بداية المجتهد ونهاية المقتضى ، ابن رشد ، ج 2 ، ص 366

⁵ - ولفضة: عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري بريرة للعتق وأراد مواليها أن يشتريوا ولاءها فذكرت عائشة النبي ﷺ : فقال لها النبي ﷺ : "اشترىها فإنما الولاء لمن أعنق قالت وأتي النبي ﷺ : بلحمة فقلت هذا ما تصدق به على بريرة فقال هو لها صدقة ولنا هدية" صحيح البخاري ، (30) كتاب الزكاة ، (60) باب : الصدقة على موالي أزواج النبي ﷺ ، ج 2 ، ص 543

اختلف العلماء فيمن أسلم على يديه رجل هل يكون ولاؤه له ؟ فقال مالك والشافعي والثوري وداود وجماعة : لا ولاء له . وعدهم في ذلك قوله ﷺ: "إِنَّمَا الولاء لِمَنْ أَعْتَقَ" سبب الخلاف :

سبب الإختلاف هو: {إنما} هذه هي التي يسمونها الحاصرة ، وكذلك {الألف} و{اللام} هي عندهم للحصر ، ومعنى الحصر هو : "أن يكون الحكم خاصاً بالمحكوم عليه لا يشاركه فيه غيره " ، أعني: ((أن لا يكون ولاء بحسب مفهوم هذا القول إلا للمعتق فقط المباشر)).

الولاية ، بالكسر ، السلطان ، والولاية بالفتح النصرة . وقال سيبويه: الولاية ، بالفتح ، المصدر ، والولاية ، بالكسر ، الاسم ، مثل الإمارة والنقابة ، لأنه اسم لما توليته وقمت به فإذا أرادوا المصدر فتحوا. فمن فتح جعلها من النصرة والنسب ، قال والولاية التي بمنزلة الإمارة مكسورة ليفصل بين المعنيين وقد يجوز كسر الولاية⁽¹⁾ ، وهي (قرابة حكمية حاصلة من العتق أو من الموالاة) وفي الشرع هو ((عبارة عن التناصر بولاء العتقة أو بولاء الموالاة ومن إثارة الإرث والعقل قوله ﷺ: "الولاء لِمَنْ أَعْتَقَ"⁽²⁾

قال الشافعي : " قال رسول الله ﷺ: "إِنَّمَا الولاء لِمَنْ أَعْتَقَ" فدل الكتاب والسنة على أن الولاء إنما يكون : لمتقدم فعل من المعتق ؛ كما يكون النسب بمتقدم ولادة [من الأب]⁽³⁾ فكلمة {إنما} أفادت **الحصر** ، وهو إثبات الولاية لمن ذكر وهو المعتق ، ونفيه عن عدائه ، فاستدل به على أنه ((ولاء بالإسلام خلائعاً للهادوية والحنفية))⁽⁴⁾ ، لأن {إنما} تقيد قصر الولاء على من أعتق⁽⁵⁾ ، فقوله عليه الصلاة السلام: «الولاء لمن أعتق» يتناول مطلق

¹ - لسان العرب ، مادة (ولى) ، ص 4922

² - عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: الأولى ، 1421هـ/2001م ، ضبطه وصححه : عبد الله محمود محمد عمر ، كتاب الفرائض ، (19) باب الولاء لمن أعتق ، رقم 390 (29) و(30) 6752 ، ج 23 ، ص 6752

³ - أحكام القرآن للشافعي ، ج 2 ، ص 164

⁴ - سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، محمد بن إسماعيل الصناعي ، دار الأرقام بن أبي الرقم ، دبط ، دبت ، بيروت ، ص : محمد عبد العزيز الخولي ، كتاب العنق ، الولاء لمن أعتق ، ج 2 ، ص 470

⁵ - رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأ بصار ، محمد أمين المشهور بابن عابدين ، دار عالم الـكتـب ، الرياض ، ط: خاصة ، 1423هـ/2003م ، ت : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، كتاب الوقف ، مطلب قضاة القاضي بخلاف مذهبـه ، ج 6 ، ص 740

مطلق الإعتاق ، وسواء كان المعتقد رجلاً أو امرأة ، لأن ظاهر قوله عليه السلام عام لأنه ذكر بكلمة {من} التي تفيد توكيده العموم⁽¹⁾ ، فنفي أن يكون الولاء لغير معتقد ، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ﴾⁽²⁾ وبالحديث {لا سائبة⁽³⁾ في الإسلام}⁽⁴⁾ ، وبما رواه أبو قيس عن هزيل بن شرحبيل قال : قال رجل لعبد الله إني أعتقد علاماً لي سائبة فماذا ترى فيه ؟ فقال عبد الله إن أهل الإسلام لا يسيرون إنما كانت تسبيب الجاهلية أنت وارثه وولي نعمته ، وهو الذي أريد من الخبر . ويؤخذ منه أنه ((لا ولاء للإنسان على أحد بغير العتق)) فينتفي من أسلم على يده أحد⁽⁵⁾ ، لأن {من} يصلح لذلك كله إلا أن النساء ليس لهن

من الولاء إلا ولاء من اعتنق أو عتيقه⁽⁶⁾

قال أبو حامد الغزالى : " أصر أصحاب أبي حنيفة وبعض المنكرين للمفهوم⁽⁷⁾ على إنكاره ، وقالوا إنه إثبات فقط ولا يدل على الحصر ، وأقر القاضي بأنه ظاهر في الحصر محتمل للتأكيد إذ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾⁽⁸⁾ و﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾⁽⁹⁾ يشعر بالحصر⁽¹⁰⁾

¹ - أثر اللغة في اختلاف المجتهدین ، ص 223

² - سورة المائدۃ ، الآیة الکریمة 103

³ - فإن السوابق جمع سائبة ومعناه الشيء المهمل فيطلق على العبد إذا اسقط سيده الولاء وعلى البعير إذا ترك لنذر الصنم ونحوه كما كانت عليه الجاهلية وعلى الأرض إذا تركت بغير ملك ((شرح سنن ابن ماجه ج 1، ص 224))

⁴ - الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، ج 8 ، ص 247 / 248

⁵ - هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني ، دار طيبة ، ط: الأولى ، 1426هـ/2005م ، اعتنى به : أبو قتيبة نظر محمد الفارابي ، كتاب الطلاق ، باب لا يكون بيع الأمة طلاقا ، ج 12 ، ص 102

⁶ - التمهید لما في الموطأ من المعانی والأسانید ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمری ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب ، 1410هـ/1990م ، ت: سعيد أحمد أعراب ، ج 22 ، ص 187

⁷ - أي مفهوم المخالفة ؟ ويسمي أيضا ((دليل الخطاب)) ((وهو دلالة النطق على نقيض الحكم الذي دل عليه المنطوق)) أسباب إختلاف الفقهاء ص 240

⁸ - سورة النساء ، الآیة الکریمة 171

⁹ - سورة فاطر ، الآیة الکریمة 28

¹⁰ - المستصفى في علم الأصول ، محمد بن محمد الغزالى أبو حامد ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، ط: الأولى ، 1324هـ ، ج 2 ، ص 206 / 207

قال القاضي أبو حامد المروذى فيما حكاه الشيخ أبو إسحاق⁽¹⁾ قال - مع نفيه القول بدليل الخطاب - أنها وضعت للإثبات والنفي معا ، لكن الماوردي⁽²⁾ نقل عن أبو العباس بن سُرِّيج وأبو حَامِدِ المَرْوَزِيِّ إلى أن "حكم ما عدا الإثبات موقوف على الدليل لما تضمنه من الاحتمال ". فكل خطاب وكل قضية فإنما تعطيك ما فيها ، ولا تعطيك حكما في غيرها ، لأن ما عدتها موافق لها ، ولا أنه مخالف لها ، ولكن كل ما عدتها موقوف على دليله.

المنكرون لها عن الحصر :

قال بعض العلماء بأنها لا تفيد الحصر أصلا ، وإنما تفيد تأكيد الإثبات ، وبه يشعر كلام إمام الحرمين⁽³⁾ حيث قال : " فأمّا ما ليس له معنى فـ{ما} الكافية تعمل ما يعمل دونها تقول ((إن زيداً منطبق)) و ((إنما زيد منطبق)) .

{إنما}⁽⁴⁾ لحصر الشيء في الحكم كقولك ((إنما زيد منطبق)) ولحصر الحكم في الشيء كقولك ((إنما المنطبق زيد)) لأن كلمة {إن} للإثبات ، و{ما} للنفي ، فيقتضي قصر جنس الولاء على المعتقد ، وأنه هو مختص به لا يتجاوزه إلى غيره ، كأنه قيل ((إنما الولاء للمعتقد لا لغيره)) ، واعتراض عليه بأن {ما} في {إنما} كافية عند النهاة ، وليس بناافية لأنها قسيمة وقسيمة الشيء لا يكون عينه ولا قسمه ، وبأن دخول {إن} على {ما} النافية لا يستقيم لأن كلاً منها له صدر الكلام فلا يجمع بينهما .

وذهب جماعة من الفقهاء والغزالي وغيرهم إلى أن {إنما} بالكسر ظاهر في الحصر إن احتمل التأكيد لقوله ﴿إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ﴾ : " إنما الولاء لمن أعتقد " و " إنما الأعمال بالنيات " قلنا الحصر لم ينشأ إلا من عموم الولاء ، إذ المعنى ((كل ولاء للمعتقد)) وهو كلي موجب فينتفي مقابله

¹ - التبصرة في أصول الفقه ، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق ، دار الفكر - دمشق - 1403 ، ط: الأولى ، ت: د. محمد حسن هيتون ، ج 1 ، ص 239

² - الحاوي في فقه الشافعى ، الماوردي ، دار الكتب العلمية ، ط: الأولى ، 1414هـ - 1994 ، ج 16 ، ص 68

³ - البرهان في أصول الفقه ، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوني أبو المعالى ، ط: الأولى ، 1399هـ ، ت: د. عبد العظيم محمود الديب ، ج 1 ، ص 193

⁴ - مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكلبيولي المدعو بشيخي زاده ، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - 1419هـ - 1998م ، ط: الأولى ، ت: خرج آياته وأحاديثه خليل عمران المنصور ، ج 1 ، ص 325

الجزئي السالب . قال الأمدي وأبو حيان⁽¹⁾ {إنما} لا تفيد الحصر وإنما تفيد تأكيد الإثبات فقط لأنها مركبة من {إن} المؤكدة ، و{ما} الزائدة الكافية ، ولا تعرض لها للنفي المشتمل عليه الحصر

بدليل حديث : " إنما الربا في النسبة " ⁽²⁾ فإن الربا في غير النسبة كriba الفضل ثابت بالإجماع.

من جعلها للحصر :

ومن ذكر أنها للحصر الرمانى⁽³⁾ عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ ⁽⁴⁾ فقال {إنما} تفيد تخصيص المذكور بالصفة دون غيره بخلاف {إن} كقولك ((إن الأنبياء في الجنة)) فلا تمنع هذه الصيغة أن يكون غيرهم فيها كما منع ((إنما هم في الجنة)).

وكذا قال الزمخشري⁽⁵⁾ عند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء﴾ ⁽⁶⁾ وكذا ابن عطية ⁽⁷⁾ في غير ما موضع قال ابن فارس⁽⁸⁾: "والذي قاله الفراء صحيح ، وهو قوله : " من أحسن ما يستدل به أنها للحصر قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ ⁽⁹⁾ لأنه لم يتقبل من أخيه ، ولو كان يتقبل من غير المتقيين لم يجز الرد على الأخ بذلك ، ولو كان المانع من عدم القبول فوات معنى في المتقرب به لا في الفاعل لم يحسن ذلك ، فكانه قال استوينا في الفعل وانحصر القبول في علة التقوى . وحصرها قد يكون حقيقة قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ وَاحِدٌ﴾ ⁽¹⁰⁾ وقد يكون مجازيا على المبالغة نحو ((إنما الشجاع عنترة))

¹ - الكليات معجم في المصطلحات والفرق اللغوية ، أبو البقاء أبوبن موسى الحسيني الكفوسيي ، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1419هـ - 1998م. ، ت: عدنان درويش - محمد المصري ، ج 1 ، ص 189

² - سنن البيهقي الكبير ، كتاب البيوع ، جماع أبواب الربا ، رقم: (10520) ، ج 5 ، ص 286

³ - البحر المحيط في أصول الفقه ، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ، ط: الثانية 1413هـ / 1992م ، ت: عبد القادر عبد الله الغاني ، ج 2 ، ص 326

⁴ - سورة الأنعام ، الآية الكريمة 36

⁵ - الكشاف ، الزمخشري ، ج 4 ، ص 59

⁶ - سورة التوبه ، الآية الكريمة 60

⁷ - المحرر الوجيز ، ابن عطية ، ج 3 ، ص 47

⁸ - البحر المحيط ، الزركشي ، ج 2 ، ص 327

⁹ - سورة المائدة ، الآية الكريمة 27

¹⁰ - سورة النساء ، الآية الكريمة 171

ومنهم من يقول تارة يكون مطلقا نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ وتارة يكون مخصوصا بقرينة نحو: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ﴾⁽¹⁾ فإنه لا ينحصر في النذارة ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعْبٌ وَلَهُ﴾⁽²⁾ وليس منحصرة في ذلك لأنها مزرعة للأخرة ، وإنما الحصر بالنسبة لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ﴾ بالنسبة إلى خطاب الكفار لبني كونه قادرا على إنزال ما افترحوه من الآيات كقوله: ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾⁽³⁾

هل الحصر في المذكور الأول الأخير:

زعم النحويون أن المذكور الأخير هو المحصور ؛ فإذا قلت : "إنما زيد قائم " ، فالقائم هو المحصور وإذا قلت : "إنما المال لك " فالمحصور أنت أي لا غيرك ، وإذا قلت : "إنما لك المال " فالمحصور المال أي لا غيره وعلى هذا قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات"⁽⁴⁾ لا يحسن الاحتجاج به على مشروعية النية في كل عمل إذ المحصور النية لا العمل ، ولكن إجماع الأئمة على خلافه ، وأجمع النحاة على أنه متى أريد الحصر في واحد من الفاعل والمفعول مع {إنما}⁽⁵⁾ يجب تأخيره وتقديم الآخر فتقول ((إنما ضرب عمرو هندا)) إذا أردت الحصر في المفعول ، و((إنما ضرب هندا عمرو)) إذا أردت الحصر في الفاعل قال ابن حزم⁽⁶⁾: "وقالوا : إن قول رسول الله ﷺ: "إنما الولاء لمنْ أعتقَ" دليل على أن لا ولاء لمن لم يعتق " قال أبو محمد : "وليس كما ظنوا ، ولكن لما كان الأصل أن لا ولاء لأحد على أحد بقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾⁽⁷⁾ ، وبقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾⁽⁸⁾، وبقوله ﷺ: "كُلُّ مُسْلِمٍ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ"⁽⁹⁾ ، ثم جاء الحديث المذكور ، وجب به الولاء

¹ - سورة الرعد ، الآية الكريمة 07

² - سورة محمد ، الآية الكريمة 36 ، سورة الحديد ، الآية الكريمة 20

³ - سورة المائدة ، الآية الكريمة 99

⁴ - صحيح البخاري ، (1) كتاب بدء الوحي ، (1) باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ، رقم: (01) ، ج 1 ، ص 3

⁵ - البحر المحيط في أصول الفقه ، ج 2 ، ص 333

⁶ - أثر الإختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء ، ص 176 / 177

⁷ - سورة الأعراف ، الآية الكريمة 26

⁸ - سورة الحجرات ، الآية الكريمة 10

⁹ - صحيح مسلم ، (45) كتاب البر والصلة والأدب ، (10) باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماليه ، رقم : 1193 (2564) ، ص

لمن أعتق ، وبقي من لم يعتق على ما كان عليه مذ خلق ، من أن لا ولاء لآخر عليه ، إلا من أوجب عليه الإجماع المنقول المتيقن إلى حكم النبي ﷺ ولاء ، مثل من تناوله من المعتق من أصلاب أبنائه الذكور ، من كل من يرجع إليه نسبه ، ومن حمل به بعد الولاء المنعقد على الذي نسب إليه ، ولو لا قوله ﷺ: "إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ" ما وجب للمعتق ولاء على المعتق

"

أما الألف واللام :⁽¹⁾ هي حرف تعريف ، لها ثلاثة أقسام ؛ عهدية ، وجنسية ، ولتعريف الحقيقة . فالجنسية منها: وهي خلاف العهدية التي يعهد مصحوبها بتقدم ذكر ؛ وهي قسمان :

أحدهما حقيقي : وهي التي ترد لشمول أفراد الجنس نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي

خُسْرٍ﴾⁽²⁾

والآخر مجازي : وهي التي ترد لشمول خصائص الجنس ، على سبيل المبالغة ، مثال : أنت الرجل علما ، أي الكامل في هذه الصفة ، ويقال لها : التي للكمال .

فقوله ﷺ: "الْوَلَاءُ" اسم للجنس لدخول الألف واللام عليه ، إذ لم يشر به إلى معهود فيتناوله دون غيره ، فلما كان كذلك انتظم كل ما يتناوله الاسم منه في كونه للمعتق أو لغيره⁽³⁾ نحو قوله : ((إنما الرجل زيد)) ، قال ابن دقيق العيد⁽⁴⁾: "والأقرب أنها فيه أي {إنما} للحصر المجازي ، أو يجعل المجاز في الألف واللام التي في الرجل بأن يستعمل للكمال ويحصر الكمال فيه .

¹ - الجنى الداني ، المرادي ، ص 199 / 200

² - سورة العصر ، الآية الكريمة 02

³ - الفصول في الأصول ، أحمد بن علي الرازى الجصاص ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت -

1405هـ/1985م ، ط: الأولى، ت: د. عجيل جاسم النشمي ، ج 1 ، ص 323

⁴ - البحر المحيط في أصول الفقه ، ج 2 ، ص 328

المسألة الثلاثون في العفو في القصاص أو الديمة

تخریج أبي الولید ابن رشد⁽¹⁾:

اتفق العلماء على أن لولي الدم أي المقتول أحد شيئين : القصاص ، أو العفو إما على الديمة ، وإما على غير الديمة .

تحرير محل النزاع :

هل الانتقال من القصاص إلى العفو علىأخذ الديمة هو حق واجب لولي الدم دون أن يكون في ذلك خيار للمقتضي منه ، أم لا تثبت الديمة إلا بتراضي الفريقين ، أعني : الولي والقاتل ، وأنه إذا لم يرد المقتضي منه أن يؤدي الديمة لم يكن لولي الدم إلا القصاص مطلقاً أو العفو .

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، ج 2 ، ص 408

واختلف العلماء في المقتول عمداً إذا عفا عن دمه قبل أن يموت هل ذلك جائز على الأولياء؟ وكذلك في المقتول خطأ إذا عفا عن الديمة ،

• قال قوم : إذا عفا المقتول عن دمه في العمد مضى ذلك ، وممن قال بذلك مالك ، وأبو حنيفة والأوزاعي ، وهذا أحد قولي الشافعى ،

• وقالت طائفة أخرى : لا يلزم عفوه ، وللأولياء القصاص أو العفو ، وممن قال به أبو

ثور ، وداود ، وهو قول الشافعى بالعراق . وعمدة هذه الطائفة أن الله خير الولي في ثلاثة : إما العفو ، وإما القصاص ، وإما الديمة . وذلك عام في كل مقتول سواء عفا عن دمه قبل الموت أو لم يعف . وعمدة الجمهور أن الشيء الذي جعل للولي إنما هو حق المقتول ، فناب فيه منابه ، وأقيم مقامه ، فكان المقتول أحق بال الخيار من الذي أقيم مقامه بعد موته سبب الخلاف :

وبسبب اختلافهم هو على من يعود الضمير في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾⁽¹⁾ ؛ فقيل على القاتل لمن رأى له توبة ، وقيل على المقتول من ذنبه وخطيئاته؟

اختلف العلماء في هذين الضميرين على من يعودان ، وحقيقة الكلام هل هو في الضميرين واحد أو كل ضمير يعود إلى مضمون ثان؟

وظاهر الكلام أنه يعود إلى واحد الضميرين جميعاً؛ وذلك يقتضي أنه من وجب له القصاص فأسقطه كفر من ذنبه بقدرها ، وعليه أكثر الصحابة⁽²⁾ ، والقول الصحيح - أنها الكفارة لولي القتيل وللمجرح إذا عفوا - ؛ لأن قوله تعالى راجع إلى المذكور ، وهو قوله: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ﴾ فالكافرة واقعة لمن تصدق ، ومعناه كفاره لذنبه⁽³⁾ وذلك يتحمل ثلاثة أقوال⁽⁴⁾

القول الأول : أن تكون {من} للمجروح أو لولي القتيل . ويعود الضمير في {هاء} قوله تعالى: ﴿لَهُ﴾ عليه أيضاً ، ويكون المعنى أن ((من تصدق بجرحه أو دم ولية فعفا عن حقه في ذلك فإن ذلك العفو كفاره له عن ذنبه ويعظم الله أجره بذلك ويکفر عنه)). ويستوي

¹ - سورة المائدة ، الآية الكريمة 45

² - أحكام القرآن ، لابن العربي ، ج 2 ، ص 136

³ - أحكام القرآن ، للجصاص ، ج 4 ، ص 96

⁴ - المحرر الوجيز ، ج 2 ، ص 198

في ذلك القصاص الشامل للنفس والأعضاء وللجروح التي فيها القصاص ، و{هو} ضمير يعود على التصدق الدال عليه الفعل أي : ((فالتصدق كفاره للمتصدق))⁽¹⁾ ، {به} أي بالقصاص ، المتعلق بالنفس أو بالعين أو بما بعدها فهو أي: ((فذلك التصدق)) عاد الضمير على المصدر لدلالة فعله عليه ، وهو قوله تعالى: ﴿اعْدُلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾⁽²⁾ ، والتعبير عن ذلك بـ{التصدق} للمبالغة في الترغيب⁽³⁾ ، وهذا قول أكثر المفسرين⁽⁴⁾

قال الطاهر بن عاشور: " المراد بـ﴿مَنْ تَصَدَّقَ﴾ من تصدق منهم ، وضمير {به} عائد إلى ما دلت عليه {باء} العوض في قوله: {بالنفس} الخ أي ((من تصدق بالحق الذي له)) أي تنازل عن العوض وضمير {له} عائد إلى ﴿مَنْ تَصَدَّقَ﴾⁽⁵⁾ ، فهو كفارة للجراح إذا ترك المجروح حقه ، رفع القصاص عن الجراح⁽⁶⁾

القول الثاني : أن تكون {من} للمجروح أو ولي القتيل ، والضمير في {له} يعود على الجراح أو القاتل إذا تصدق المجروح أي القصاص المتعلق بالنفس أو بالعين أو بما بعدها ، فهو أي: ((فذلك العفو كفارة للجراح عن ذلك الذنب ، فكما أن القصاص كفارة فذلك العفو كفارة))، يعني لا يؤاخذه الله تعالى بعد ذلك العفو⁽⁷⁾ ، وأما أجر العافي فعلى الله تعالى ، وعاد الضمير على من لم يتقدم له ذكر لأن المعنى يقتضيه . وإن لم يتقدم له ذكر ، لكنه يفهم من سياق الكلام ، ويدل عليه المعنى⁽⁸⁾

قال الألوسي⁽⁹⁾: " ومعنى كون ذلك {كفارة له} على هذا التقدير أنه يسقط به ما لزمه ، ويتعين عليه أن يكون خبر المبتدأ مجموع الشرط والجزاء ، حيث لم يكن العائد إلا في الشرط ، وقرأ⁽¹⁰⁾ أبي ﴿فَهُوَ كَفَارَتُهُ لَهُ﴾ ، فالضمير المرفوع حينئذ للمتصدق لا للتصدق ،

¹ - البحر المحيط ، أبو حيان ، ج 3 ، ص 509

² - سورة المائدة ، الآية الكريمة 08

³ - روح المعانى ، الألوسى ، ج 6 ، ص 149

⁴ - مفاتيح الغيب ، الرازي الشافعى ، ج 12 ، ص 8

⁵ - التحرير والتنوير ، الطاهر بن عاشور ، ج 6 ، ص 216

⁶ - معانى القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ج 2 ، ص 179

⁷ - مفاتيح الغيب ، ج 12 ، ص 8

⁸ - البحر المحيط ، أبو حيان ، ج 3 ، ص 509

⁹ - روح المعانى ، الألوسى ، ج 6 ، ص 149

¹⁰ - الكشاف ، الزمخشري ، ج 2 ، ص 245 ، البحر المحيط ، أبو حيان ، ج 3 ، ص 509

وكذا الضميران المجروران والإضافة للاختصاص و{اللام} مؤكدة لذلك ، أي ((فالمتصدق كفارته التي يستحقها بالتصدق له لا ينقص منها شيء لأن بعض الشيء لا يكون ذلك الشيء)) ، وهو تعظيم لما فعل حيث جعل مقتضياً للاستحقاق اللائق من غير نقصان ، وفيه ترغيب في العفو ، فهو كفارة للجراح إذا ترك المجروح حقه ، أي رفع القصاص عن الجراح⁽¹⁾

القول الثالث : أن تكون {من} للجراح أو القاتل ، والضمير في {له} يعود عليه أيضاً ، والمعنى ((إذا جنى جان فجهل وخفي أمره فتصدق هو بأن عرف بذلك وم肯 الحق من نفسه فذلك الفعل كفارة لذنبه)). على هذا التأويل يحتمل أن يكون الفعل تصدق من الصدقة ومن الصدق . فإذا أصاب رجل رجلاً ولم يعلم المصاب من أصابه فاعترف له المصيب فهو كفارة للمصيبة . ويحكى عن عروة بن الزبير أنه أصاب إنساناً في طوافه فلم يعرف الرجل من أصابه ، فقال له عروة: "أنا أصبتك وأنا عروة بن الزبير، فإن كان يعنيك شيء فيها أنا ذا".

وعلى هذا التأويل يحتمل أن يكون "تصدق" من الصدقة وأن يكون من الصدق . قلت: الأول واضح ، والثاني معناه أنه يتكلف الصدق ، لأن ذلك مما يشق . وجة ذلك قراءة أبي: «فَهُوَ كَفَارَتُهُ لَهُ» أي : ((التصدق كفارة)) ، يعني الكفارة التي يستحقها له لا ينقص منها ، وهو تعظيم لما فعل كقوله: «فَاجْرُهُ عَلَى اللَّهِ»⁽²⁾ .

وتتأول قوم الآية على معنى⁽³⁾: ((والجروح قصاص ، فمن أعطى دية الجرح وتصدق وتصدق به فهو كفارة له إذا رضيت منه وقبلت)) ، وقيل : إن في الجزاء عائداً أيضاً باعتبار أن {هو} بمعنى ((تصدقه)) ، فيشتمل بحسب المعنى على ضمير المبتدأ ، فالتعيين ليس ب المسلم ، وقال بعضهم : إنه يحتمل أن يكون معنى الآية أن ((كل من تصدق واعترف بما يجب عليه من القصاص ، وإنقاد له فهو كفارة لما جناه من الذنب))، ويلائم كل الملاعنة قوله تعالى: «وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُون»⁽⁴⁾ فضمير {له} حينئذ عائد إلى المتصدق مراداً به الجاني نفسه ، وفيه بعد ظاهر⁽¹⁾

¹ - معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ج 2 ، ص 179

² - سورة الشورى ، الآية الكريمة 40

³ - البحر المحيط ، أبو حيان ، ج 3 ، ص 509

⁴ - سورة المائدة ، الآية الكريمة 45

المسألة الحادية والثلاثون في قبول شهادة القاذف وتسويقه

تخریج أبي الولید ابن رشد⁽²⁾:

اتفق الفقهاء على أنه يجب على القاذف مع الحد سقوط شهادته ، وتسويقه ما لم يتب .
تحرير محل النزاع :

اختلف الفقهاء إذا تاب القاذف ، هل تجوز شهادته ؟ قال مالك : **تجوز شهادته ، وبه**
قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا تجوز شهادته أبداً .
سبب الخلاف :

والسبب في اختلافهم هل الاستثناء يعود إلى الجملة المتقدمة أو يعود إلى أقرب
مذكور ، وذلك ، في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءٍ

¹ - روح المعانی ، الألوسي ، ج 6 ، ص 149

² - بداية المجتهد ونهاية المقتضى ، ج 2 ، ص 449

**فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبِلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ
بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**»⁽¹⁾.

فمن قال : يعود إلى أقرب مذكور قال : التوبة ترفع الفسق ولا تقبل شهادته ، ومن رأى أن الاستثناء يتناول الأمرين جميعا قال : التوبة ترفع الفسق ورد الشهادة . وكون ارتفاع الفسق مع رد الشهادة أمرا غير مناسب في الشرع ، أي : خارج عن الأصول ، لأن الفسق متى ارتفع قبلت الشهادة . واتفقوا على أن التوبة لا ترفع الحد.

فالاستثناء هو عبارة عن لفظ متصل بجملة لا يستقل بنفسه ، دال بحرف {إلا} أو إحدى أخواتها على أن مدلوله غير مراد مما اتصل به ، وقد اختلف العلماء فيما إذا جاء استثناء بعد جمل متعاطفة بـ{الواو} كقولك : أتفق على حفاط القرآن ، وأوقف على طلب العلم إلا المقيمين اختلفوا في ذلك هل يعود الاستثناء إلى جميع ما ذكر قبل {إلا} ؟ أو يعود إلى الجملة الأخيرة فحسب ؟

فقد ورد الاستثناء في الآية الكريمة بعد ثلاث جمل ؛ جملة الأمر بالجلد ، وجملة النهي عن قبول الشهادة ، وجملة الحكم عليهم بالفسق ، وهو لا يتوجه إلى الجملة الأولى ، وهي الجلد بإجماع الفقهاء لعدم أثر التوبة في الحد بعد بلوغ الحاكم ، ولأنها تتعلق بالحق الخاص للمذنوب ، فلا يسقط حقه بتوبة القاذف . فما هو حكمه إذا ؟

المذهب الأول : وهو مذهب الجمهور من الشافعية والحنابلة أصحاب الرأي القائل أن الإستثناء يرجع إلى الجمل كلها ولا تختص بالأخرية ، ((فالتجة ترفع الفسق ورد الشهادة)):

تكلم على هذا الاستثناء من النحاة ابنُ مالك والمهابادي^(*)⁽²⁾. فاختار ابنُ مالك عَوْدَه إلى الجملة المتقدمة ، فتعلقُ رُدُّ شهادته بنفس القذف . فإذا تاب عن القذف بأن يرجع عنه عاد مقبول الشهادة . حيث جعل جزء الشرط الجملتين أيضاً ، غير أنه صرَفَ الأبد إلى مدة كونه قاذفاً وهي تنتهي بالتوبة والرجوع عن القذف ، وجعل الاستثناء بالجملة الثانية متعلقاً " .

¹ - سورة النور ، الآيتين الكريمتين ، 4 ، 5

* - أحمد بن عبد الله الماهابادي الضرير النحوي من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني ، له شرح اللمع ، انظر ((معجم الأدباء ، ص 357))

² - الكوكب الدربي ، ج 1 ، ص 379 / 380

قال الزمخشري⁽¹⁾: " وَحَقُّ الْمُسْتَثْنَى عِنْدَ الشَّافِعِي أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا بَدْلًا مِنْ "هُمْ" فِي "الْهُمْ" ، وَحَقُّهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا ؛ لِأَنَّهُ عَنْ مُوْجَبٍ الَّذِي يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ الْآيَةِ وَنَظَمُهَا أَنْ تَكُونَ الْجَمْلُ الْثَلَاثُ بِمَجْمُوعِهِنَّ جَزَاءَ الشَّرْطِ كَأَنَّهُ قِيلُ: ((وَمَنْ قَدَّفَ الْمَحْصَنَاتِ فَاجْلِدُوهُمْ ، وَرُدُّوا شَهَادَتَهُمْ ، وَفَسَّقُوهُمْ)) أَيِّ: فَاجْمَعُوا لَهُمُ الْجَلْدَ وَالرَّدَّ وَالنَّفْسِيقَ ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا عَنِ الْفَدْعِ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لَهُمْ فَيُنَقْلِبُونَ غَيْرَ مَجْلُودِينَ وَلَا مَرْدُودِينَ وَلَا مُفَسَّقِينَ". وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ: هُلْ هُوَ مَتَّصٌ أَوْ مَنْقُطٌ ؟ وَالثَّانِي ضَعِيفٌ جَدًّا⁽²⁾ فَهُوَ راجِعٌ إِلَى جَمِيعِ مَا تَقدِّمُ لِغَةُ وَشَرِيعَةُ مَا عَدَا إِقْلَامَ الْحَدِّ ، فَإِنَّهُ سَقْطٌ بِالْإِجْمَاعِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَبَّوْا أَوْ تُقْطَعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْقَوْا مِنْ الْأَرْضِ ذَلِكَ لِهُمْ حَزْرٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ وَهَذِهِ الْآيَةُ أَخْتَهَا وَنظِيرُهَا فِي الْمَقْصُودِ⁽³⁾ ، كَمَا هُوَ شَأنُ الْإِسْتِثْنَاءِ عِنْ الْجَمْهُورِ إِلَّا أَنَّهُ هُنَّا راجِعُونَ إِلَى خَصُوصِ عَدْمِ قَبْولِ شَهَادَتِهِمْ ، وَإِثْبَاتِ فَسْقِهِمْ ، وَغَيْرِ راجِعٍ إِلَى إِقْلَامِ الْحَدِّ بِقَرْيَنَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ بَعْدِ﴾ أَيِّ بَعْدِ أَنْ تَحْقَقَتِ الْأَحْكَامُ الْثَلَاثَةُ فَالْحَدُّ قَدْ فَاتَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ مِنْ اسْتِقْرَاءِ الشَّرِيعَةِ أَنَّ الْحَدُودَ الشَّرِيعَةُ لَا تَسْقُطُهَا تُوبَةُ مُقْتَرِفِ مَوْجِبِهَا⁽⁴⁾ وَحْجَةُ أَصْحَابِ هَذِهِ الْمَذَهَبِ أَمْرُهُمْ مِنْهَا⁽⁵⁾:

الأول : أَنَّ الشَّرْطَ إِذَا تَعَقَّبَ جَمِلاً عَادَ إِلَى جَمِيعِهَا ، فَإِنَّ الشَّرْطَ وَالْإِسْتِثْنَاءَ سِيَانٌ فِي تَعْلِقِهِمَا
الثَّانِي : اتِّفَاقُ أَهْلِ الْلِّغَةِ عَلَى أَنَّ تَكْرَارَ الْإِسْتِثْنَاءِ عَقِيبَ كُلِّ جَمْلَةٍ عَيْ
الثَّالِثُ : أَنَّ الْجَمْلَ الْمَعْطُوفَةَ بِعَضِهَا عَلَى بَعْضٍ بِمَنْزِلَةِ الْجَمْلَةِ الْوَاحِدَةِ ، فَوُجُوبُ اشْتِراكِهِمَا
فِي عُودَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى الْجَمِيعِ
الرَّابِعُ : أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ صَالِحٌ لِأَنَّهُ يَعُودُ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجَمْلَ ، وَلَيْسَ الْبَعْضُ أَوْلَى مِنَ
الْبَعْضِ ، فَوُجُوبُ الْعُودَةِ إِلَى الْجَمِيعِ كَالْعَامِ .

¹ - الكشاف ، ج 4 ، ص 269

² - الدر المصنون ، ج 8 ، ص 383

³ - أحكام القرآن ، لابن العربي ، ج 3 ، ص 348

⁴ - التحرير والتنوير ، الطاهر بن عاشور ، ج 18 ، ص 159

⁵ - أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ، ص 237

و هاتان الآيتان جاء فيهما ثلا ث جمل متعاطفة ثم أعقبهما استثناء ، حيث اتفق العلماء على أن الاستثناء هنا لا يرجع إلى الجملة الأولى ، لوجود قرينة على ذلك ، وهي أن حد القذف من حقوق الأدميين ، وما كان كذلك لا يسقط بالتوبة .

وأما الجملتان اللتان بقيتا فذهب الجمهور إلى أن الاستثناء راجع إليهما ، وعلى هذا فمن تاب قبل شهادته ، وارتفع وصف الفسق عنه .

قال الألوسي⁽¹⁾: إن لم يكن الشروع في الجملة الثانية إضراباً عن الأولى بأن كان بين الجملتين نوع تعلق فالاستثناء ينصرف إلى الكل وذلك على أربعة أقسام أيضاً : الأول : أن يتحد الجملتان نوعاً واسماً لا حكماً غير أن الحكمين قد اشتركا في غرض واحد كما لو قال : أكرم بنى تميم وسلم على بنى تميم إلا الطوال لاشتراكهما في غرض الإعظام

الثاني : أن يتحد الجملتان نوعاً ويختلفا حكماً ، واسم الأولى مضمر في الثانية كما لو قال : أكرم بنى تميم واستأجرهم إلا الطوال .

الثالث : بعكس ما قبله كما لو قال : أكرم بنى تميم وربيعة إلا الطوال .

الرابع : أن يختلف نوع الجمل إلا أنه قد أضمر في الأخيرة ما تقدم أو كان غرض الأحكام المختلفة فيها واحداً وجعل آية الرمي التي نحن فيها من ذلك حيث قيل : إن الجمل مختلفة النوع من حيث أن قوله تعالى : «فاجلدوهم ثمانيين جلدة» أمر ، وقوله سبحانه : «ولَا تقبلوا لهُمْ شَهَادَةَ أَبْدَا» نهى ، وقوله جل وعلا : «وأولئك هُم الفاسقون» خبر ، وهي داخلة أيضاً تحت القسم الأول من هذه الأقسام الأربع لاشتراك أحكام هذه الجمل في غرض الانتقام والإهانة ، وداخلة أيضاً تحت القسم الثاني من جهة إضمار الاسم المتقدم فيها .

المذهب الثاني : مذهب الحنفية أصحاب الرأي القائل بأن الاستثناء ظاهر في عوده إلى الجملة الأخيرة فقط ، ((فالتبعة ترفع الفسق ولا تقبل الشهادة)):

رد شهادة القاذف مُعلق عند أبي حنيفة رحمه الله باستيفاء الحد . فإذا شهد[به] قبل الحد أو قبل تمام استيفائه قُلْبَتْ شهادُه . فإذا استُوفِي لم تُقْبَلْ شهادُه أبداً ، وإن تاب وكان من الأبرار الأتقياء⁽²⁾ . حيث جعل جزاء الشرط - الذي هو الرمي - الجلد ورداً الشهادة عقيبة

¹ - روح المعاني ، ج 18 ، ص 99 / 104

² - الكشاف ، ج 4 ، ص 269

الجَلْدُ عَلَى التَّأْبِيدِ ، وَكَانُوا مَرْدُودِي الشَّهادَةِ عِنْهُ فِي أَبْدِهِمْ وَهُوَ مَدْهُ حَيَاتِهِمْ ، وَجَعَلَ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ» كَلَامًا مَسْتَأْنِفًا غَيْرَ دَاخِلٍ فِي حِيزِ جَزَاءِ الشَّرْطِ ، كَأَنَّهُ حَكَايَةٌ حَالَ الرَّامِينَ عِنْهُ اللَّهُ بَعْدَ اِنْقَضَاءِ الْجَملَةِ الشَّرْطِيَّةِ ، وَ«إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا» استثناءً مِنَ الْفَاسِقِينَ». وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ»⁽¹⁾

فَالظَّاهِرُ هُوَ مَا يَعْضُدُهُ كَلَامُ الْعَرَبِ وَهُوَ الرَّجُوعُ إِلَى الْجَملَةِ الَّتِي تَلَيَّهُ»⁽²⁾. وَحَجَةُ الْحَنْفِيَّةِ فِي ذَلِكَ⁽³⁾: أَنَّ الْعُومَ يَثْبُتُ فِي كُلِّ صُورَةِ بَيْقَيْنِ ، وَعُودُ الْاسْتِثنَاءِ إِلَى جَمِيعِهَا مَشْكُوكٌ فِيهِ ، فَلَا يَرْفَعُ الْيَقِينَ بِالشُّكُوكِ ، فَالْجَملَةُ الْأُخِيرَةُ حَانِثَةٌ بَيْنَ الْاسْتِثنَاءِ وَالْجَملَةِ الْأُولَى ، فَكَانَ ذَلِكَ مَانِعًا مِنَ الْعُودِ إِلَيْهَا

إِنْ عُودُ الْاسْتِثنَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهُ إِنَّمَا هُوَ لِضَرُورَةِ دُمِّ الْاسْتِقلَالِ ، وَالضَّرُورَةُ تَتَدَفَّعُ بَعْدَهُ إِلَى وَاحِدَةٍ ، وَقَدْ عَادَ إِلَى الْأُخِيرَةِ بِالْاِتِّفَاقِ ، فَلَا ضَرُورَةُ فِي الْعُودِ إِلَى غَيْرِهَا إِذَا قَلَّا يَرْجُعُ الْاسْتِثنَاءُ إِلَى جَمِيعِ الْجَمْلَةِ أَدْيَ ذَلِكَ إِلَى اِجْتِمَاعِ عَامِلَيْنِ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ ، وَالْعَامِلَانِ لَا يَجُوزُ اِجْتِمَاعُهُمَا عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ.

قَالَ الْأَلوَسيُّ⁽⁴⁾: «هُوَ اِسْتِثنَاءٌ مِنَ الْفَاسِقِينَ كَمَا صَرَحَ بِهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِي الْحَقِيقَةِ {أُولَئِكَ} ... وَمَحْلُ الْمُسْتَثْنَى النِّصْبُ لِأَنَّهُ عَنْ مَوْجَبٍ ... وَكَوْنُ الْاسْتِثنَاءِ مِنَ الْجَملَةِ الْأُخِيرَةِ مِذَهَبُ الْحَنْفِيَّةِ فَعِنْهُمْ لَا تَنْقِلُ شَهادَةُ الْمَحْدُودِ فِي قَذْفِ وَإِنْ تَابَ وَأَصْلَحَ ...

وَقَيلَ: إِنْ كَانَ الشَّرْوَعُ فِي الْجَملَةِ الثَّانِيَةِ إِضْرَابًا عَنِ الْأُولَى وَلَا يَضْمُرُ فِيهَا شَيْءٌ بِمَا فِي الْأُولَى فَالْاسْتِثنَاءُ مُخْتَصٌ بِالْجَملَةِ الْأُخِيرَةِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَمْ يَنْتَقِلْ عَنِ الْجَملَةِ الْأُولَى مَعَ اِسْتِقلَالِهَا بِنَفْسِهَا إِلَى غَيْرِهَا إِلَّا وَقَدْ تَمَّ مَقْصُودُهُ مِنْهَا ، وَذَلِكَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : الْأُولُى: أَنْ تَخْتَلِفُ الْجَمْلَتَانِ نُوعًا كَمَا لَوْ قَالَ: أَكْرَمَ بْنَيْ تَمِيمٍ وَالنَّحَّا الْبَصْرِيَّينَ إِلَّا الْبَغَادِيَّةُ إِذَ الْجَملَةُ الْأُولَى أَمْرٌ وَالثَّانِيَةُ خَبْرٌ .

الثَّانِي: أَنْ يَتَحَدَا نُوْعًا وَيَخْتَلِفَا أَسْمَاءً وَحُكْمًا كَمَا لَوْ قَالَ: أَكْرَمَ بْنَيْ تَمِيمٍ وَاضْرَبَ رَبِيعَةَ إِلَّا الطَّوَالَ إِذْ هَمَا أَمْرَانِ .

¹ - الدر المصنون ، ج 8 ، ص 383

² - البحر المحيط ، ج 6 ، ص 398

³ - أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ، ص 238

⁴ - روح المعاني ، ج 18 ، ص 99 / 104

الثالث : أن يتحدا نوعاً ويشركا حكماً لا اسمأ كما لو قال : سلم على بنى تميم وسلم على بنى ربيعة إلا الطوال .

الرابع : أن يتحدا نوعاً ويشركا اسماء لا حكماً ولا يشترك الحكمان في غرض من الأغراض كما لو قال " سلم على بنى تميم واستأجر بنى تميم إلا الطوال " . وقوة اقتضاء اختصاص الاستثناء بالجملة الأخيرة في هذه الأقسام على هذا الترتيب

ونقل عن الشافعى⁽¹⁾ أنه جعل **«وَلَا تَقْبِلُوا»** استئنافاً منقطعاً عن الجملة السابقة ، وأبى أن يكون من تنمة الحد لأنه لا مناسبة بين الجلد وعدم قبول الشهادة وجعل الاستثناء مصروفاً إليه بجعل من تاب مستثنى من ضمير **«لَهُمْ»** ويكون قوله تعالى: **«وَأَوْنَكُ هُمُ الْفَاسِقُونَ»** اعتراضًا جارياً مجرى التعليل لعدم قبول الشهادة غير منقطع عما قبله ، وللهذا جاز توسطه بين المستثنى والمستثنى منه ولا تعلق للاستثناء به .

والذي يتضمنه النظر أن الاستثناء إذا تعلق بجملة يصلاح أن يتخصص كل واحد منها بالاستثناء أن يجعل تخصيصاً في الجملة الأخيرة ، وهو اختيار المهايإي "(²) ، فإذا تاب القاذف قبل شهادته وزال عنه اسم الفسق وعادت ولايته حُد فيه أو لم يحدّ (³)

قال الإمام الجويني⁽⁴⁾: "إذا اشتمل الكلام على جملة وكل جملة لو قدر السكوت عليها ، لاستقلت بالإفادة ، فكيف يتخيل اقتضاء الواو التشيريک فيها ، وكل جملة معناها الخاص بها ؛ نفيا ، وإثباتا ، فإذا اختلفت المعانی وتبينت جهاتهما ، وارتبط كل معنی بجملة ، ثم استعقب الجملة الأخيرة استثناء ، فالرأي الحق الحكم باختصاصه بالجملة الأخيرة ... و{الواو} ليست لتعيين المعنی ، وإنما هي لاسترusal الكلام وحسن نظمه ، فيظهر - والحالة هذه - اختصاص الاستثناء بالجملة الأخيرة .

ثم قال ⁽⁵⁾: «أن الآية خارجة عن القسمين جميـعا - للجـمـيع والـآخـيرـة - فـقولـه تعالى: ﴿وَلَا تَقْبِلُوا لِهُمْ شَهـادـةً أـبـداً﴾، حـكـمـ فيـ جـمـلةـ، وـقولـهـ تعـالـىـ: ﴿وَأـولـئـكـ هـمـ الـفـاسـقـونـ﴾»

¹ - أحكام القرآن ، للشافعى ، ج 2 ، ص 135

اللباب في علوم الكتاب ، ج 14 ، ص 294²

٣ - الكشف والبيان ، ج ٧ ، ص ٦٧

⁴ - البرهان في أصول الفقه ، ج 1 ، ص 391 / 392

⁵ - المرجع السابق ، ص 394

في حكم التعليل لحكم الجملة المتقدمة ... فكأنه قال : ((ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا لأنهم فاسقون إلا الذين تابوا)).

والمختار أنه مهما ظهر كون {الواو} للابتداء فالاستثناء يكون مختصاً بالجملة الأخيرة كما في القسم الأول من الأقسام الثمانية لعدم تعلق إحدى الجملتين بالأخرى وهو ظاهر وحيث أمكن أن تكون {الواو} للعطف أو الابتداء كما في باقي الأقسام السبعة فالواجب الوقف .

وكما اختلف الأصوليون في ذلك اختلف النهاة فيه على أنه يختص بالأختير وأن تعليقه بالجميع خطا للزوم تعدد العامل في معمول واحد إلا على القول بأن العامل {إلا} أو تمام الكلام ، والحق أنهم إنما يقولون برجوعه إلى الأخيرة فقط إذا تجرد الكلام عن دليل رجوعه إلى الكل ، أما إذا وجد الدليل عمل به ... وذكر بعض أجيال المحققين أن الحنفية إنما قالوا برجوع الاستثناء إلى الجملة الأخيرة هنا لأن الجملتين الأوليين وردتا جزاء لأنهما أخرجتا بلفظ الطلب مخاطباً بهما الأئمة ولا يضر اختلافهما أمراً ونهياً ، والجملة الأخيرة مستأنفة بصيغة الإخبار دفعاً لتوهم استبعاد كون القذف سبباً لوجوب العقوبة التي تندريء بالشبهة وهي قائمة هنا لأن القذف خبر يحتمل الصدق وربما يكون حسبة ، ووجه الدفع أنهم فسقوا بهنّاك ستراً العفة بلا فائدة حيث عجزوا عن الإثبات فلذا استحقوا العقوبة وحيث كانت مستأنفة توجه الاستثناء إليها .

المسألة الثانية والثلاثون في حد الحرابة

تخریج أبي الولید ابن رشد ⁽¹⁾:

الأصل في هذا الكتاب قوله تعالى: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» الآية .
وذلك أن هذه الآية عند الجمهور هي في المحاربين . وقال بعض الناس : إنها نزلت في النفر
الذين ارتدوا في زمان النبي ﷺ واستقاوا الإبل ، فأمر بهم رسول الله ﷺ فقطعت أيديهم
وأرجلهم وسملت أعينهم ، وال الصحيح أنها في المحاربين لقوله تعالى: «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ
قَبْلِ أَنْ تَدْرُوْا عَلَيْهِمْ»

اتفق الفقهاء على أن الحرابة ((إشهار السلاح وقطع السبيل خارج المصر)) ،
واختلفوا فيما بين حارب داخل مصر ، فقال مالك : داخل مصر وخارجها سواء ، واشترط
الشافعي الشوكة ، وإن كان لم يشترط العدد ، وإنما معنى الشوكة عنده قوة المغالبة ، ولذلك
يشترط فيها البعد عن العمran ، لأن المغالبة إنما تتأتى بالبعد عن العمran ، وكذلك يقول
الشافعي : أنه إذا ضعف السلطان ووجدت المغالبة في المصر كانت محاربة ... أما ما يجب

¹ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، ج 2 ، ص 461/462

على المحارب ، فاتفقوا على أنه يجب عليه حق الله وحق للأدميين واتفقوا على أن حق الله هو القتل والصلب وقطع الأيدي وقطع الأرجل من خلاف ، والنفي على ما نص الله تعالى في آية الحرابة .

تحرير محل النزاع :

واختلفوا في هذه العقوبات هل هي على التخيير أو مرتبة على قدر جنائية المحارب :

- فقال مالك : إن قتل فلا بد من قتله ، وليس للإمام تخيير في قطعه ولا في نفيه ، وإنما التخيير في قتله أو صلبه .
- وأما إن أخذ المال ولم يقتل فلا تخيير في نفيه ، وإنما التخيير في قتله أو صلبه أو قطعه من خلاف .
- وأما إذا أخاف السبيل فقط فالإمام عنده مخير في قتله أو صلبه أو قطعه أو نفيه .
ومعنى التخيير عنده أن الأمر راجع في ذلك إلى اجتهاد الإمام ، فإن كان المحارب من له الرأي والتدبر ، فوجه الاجتهاد قتله أو صلبه ، لأن القطع لا يرفع ضرره . وإن كان لا رأي له وإنما هو ذو قوة وبأس قطعه من خلاف . وإن كان ليس فيه شيء من هاتين الصفتين أخذ بأيسر ذلك فيه وهو الضرب والنفي .

وذهب الشافعي ، وأبو حنيفة وجamaة من العلماء إلى أن هذه العقوبة هي مرتبة على الجنائيات المعلوم من الشرع ترتيبها عليه ، فلا يقتل من المحاربين إلا من قتل ، ولا يقطع إلا من أخذ المال ، ولا ينفي إلا من لم يأخذ المال ولا قتل .

ومالك حمل البعض من المحاربين على التفصيل ، والبعض على التخيير .

وقال قوم : بل الإمام مخير فيهم على الإطلاق ، وسواء قتل أم لم يقتل ، أخذ المال أو لم يأخذ .

سبب الخلاف :

وسبب الخلاف هل حرف {أو} في الآية للتخيير أو للتفصيل على حسب جنائياتهم ؟
لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءَ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقْطَعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خَرْبٌ فِي الدُّنْيَا﴾

وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ
رَّحِيمٌ (1)

قال السمين الحلبي (ت 756هـ): "قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ {إنما} حاصرة الحصر التام ، {جزاء} مبتدأ، وخبره : {أن يُقْتَلُوا} وما عُطف عليه ، أي: ((إنما جزاهم التقطيل أو التصليب أو النفي)).

وقرأ⁽²⁾ الجمهور: «أَنْ يُقْتَلُوا» وما بعده من الفعلين بالتفظيل ، ومعناه التكثير بالنسبة إلى مَنْ تقعُ به هذه الأفعال . كالتنذير في بنى إسرائيل في قراءة من ثقل {يَذْبَحُون} .

⁽³⁾ وقرأ الحسن ومجاهد وابن محيصن « يقتلوا ، ويصلبوا ، تقطع » بالتحفيف في

وقوله تعالى: «من خِلَافٍ» في محل نصب على الحال من {أيديهم} و {أرجلهم} أي بقطع مختلف ، بمعنى ((أن تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى. والنفي: الطرد))، والأرض: المراد بها هنا ما يريدون الإقامة بها ، أو يراؤ من أرضهم، و {أَلْ} عوضٌ من المضاف إليه عند من يراده⁽⁴⁾

القول الأول : أصحاب الرأي القائل بأن العقوبة على التخيير :

ذهب أصحاب هذا الرأي أن في {أو} قوله : الأولى : أنها على التخيير ؛ وهي الواقعية بعد الطلب ملفوظاً أو مقدراً ، و ما يمتنع فيه الجمع مع ما قبله⁽⁵⁾ ، وهي تتناول أحد الشيئين المذكورين ، ففي المفردتين تفيد ثبوت الحكم لأحد هما ؛ نحو جاءني عمرو أو بكر ، وفي الجملتين تفيد حصول مضمون إحداهما كقوله تعالى: «أَنْ افْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ»⁽⁶⁾ ، ومن أهم معانيها : التخيير ومحله الإنشاء⁽⁷⁾ ، وزمام الخيرة بيد المكلف ، فأيهما فعل فقد خرج من العهدة ، ولا يلزمه الجمع بينهما⁽⁸⁾ ، و التخيير أصلها وموردها في

¹ - سورة المائدة ، الآية الكريمة 33 ، 34

² - المحرر الوجيز ، ابن عطية ، ج 2 ، ص 185 ، البحر المحيط ، أبو حيان ، ج 3 ، ص 484 / 485

³ - المحرر الوجيز ، ابن عطية ، ج 2 ، ص 185 ، البحر المحيط ، أبو حيان ، ج 3 ، ص 484 / 485

⁴ - الدر المصحون ، السمين الحلبي ، ج 4 ، ص 250

5 - مغني اللبيب ، ج 1 ، ص 398

٦ - سورة النساء ، الآية الكريمة 66

⁷ - أثر اللغة في اختلاف المجتهدين ، ص 208

⁸ - شرح المفصل ، ج 8 ، ص 99 / 100

كتاب الله تعالى . فإن التخيير يبدأ فيه بالأخف ، ثم ينتقل فيه إلى الأثقل ؛ وهذا هنا بدأ بالأثقل ، ثم انتقل إلى الأخف ؛ فدللت الآية الكريمة على أنه قرر ترتيب الجزاء على الأفعال ، فترتب عليه بالمعنى ، ((من قتل قتل ، فإن زاد وأخذ المال صلب ؛ فإن الفعل جاء أفحش ؛ فإن أخذ المال وحده قطع من خلاف ، وإن أخف نفي)). فهي نص في التخيير ، وصرفها إلى التعقيب والتقصيل تحكم على الآية وتخصيص لها ... وتحرير الجواب القطع لتشغيلهم أن الله تعالى رتب التخيير على المحاربة والفساد⁽¹⁾.

وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من العلماء ... والمروي عن مالك أن هذا التخيير لأجل الحرابة ، فإن اجترح في مدة حربته جريمة ثابتة توجب الأخذ بأشد العقوبة كالقتل قتل دون تخمير وهو مدرك واضح . ثم ينبغي للإمام بعد ذلك أن يأخذ في العقوبة بما يقارب جرم المحارب وكثرة مقامه في فساده⁽²⁾

قال ابن عطية⁽³⁾: « ومن حجة هذا القول أن ما كان في القرآن « أو . أو » ، فإنه للتخيير ، كقوله تعالى : ﴿فَدِيَةٌ مِّنْ صَيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾⁽⁴⁾ وكآية كفارة اليمين ، ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أُوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِكُمْ﴾⁽⁵⁾ الآية ، وآية جزاء الصيد . فالعقوبات الأربع الإمام مخير بين إيقاع ما شاء منها بالمحارب في أي رتبة كان المحارب من الرتب على قدمناها⁽⁶⁾ ، في كل قاطع طريق⁽⁷⁾ ، فأي شيء من هذه الأقسام الأقسام شاء فعل⁽⁸⁾ ، فإن شاء قتل ، وإن شاء صلب ، وإن شاء قطع ، وإن شاء نفي من الأرض كما هو ظاهر الآية⁽⁹⁾.

¹ - أحكام القرآن ، ابن العربي ، ج 2 ، ص 97 / 99

² - التحرير والتنوير ، ابن عاشور ، ج 6 ، ص 185

³ - المحرر الوجيز ، ابن عطية ، ج 2 ، ص 185

⁴ - سور البقرة : الآية الكريمة 196

⁵ - سورة المائدة ، الآية الكريمة 89

⁶ - البحر المحيط ، أبو حيان ، ج 3 ، ص 484 / 485

⁷ - روح المعاني ، الألوسي ، ج 6 ، ص 119 / 120 / 121

⁸ - مفاتيح الغيب ، ج 11 ، ص 170 ، تفسير التعلبي ، ج 4 ، ص 56

⁹ - تفسير الخازن ، ج 2 ، ص 45

وروى⁽¹⁾ أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل يقطع الطريق ويأخذ المال ويقتل أن الإمام فيه بالخيار ، وفي رواية أخرى : أوجع عقوبة وحبس حتى يحدث خيرا ، فهذا قول السلف الذين جعلوا حكم الآية على الترتيب ... وقيل الدليل على أن حكم الآية على الترتيب ، قول النبي ﷺ: "لَا يَحِلُّ قَتْلُ امْرئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ : كُفْرٌ بَعْدَ إِيمَانًا ، أَوْ زَنَّى بَعْدَ إِحْسَانًا ، أَوْ قَتْلُ نَفْسٍ بِغَيْرِ نَفْسٍ " ⁽²⁾ فنفي ﷺ قتل من خرج عن هذه الوجوه الثلاثة ولم يخصص فيه قاطع الطريق ، فانتفى بذلك قتل من لم يقتل من قطاع الطريق وإذا انتفى قتل من لم يقطع وجب قطع يده ورجله ، إذا أخذ المال ، وهذا لا خلاف فيه.

القول الثاني : أصحاب الرأي القائل بأن العقوبة على التفصيل أو للبيان :

ذهب العلماء في القول الآخر إلى أن {أو} هنا على التفصيل . واتختلفوا في كيفية التفصيل ... وهو اختيار الطبرى وصرفها إلى التعقىب والتفصيل تحكم على الآية وتحصيص لها ... وتحرير الجواب القطع لتشعيبهم أن الله تعالى رتب التخbir على المحاربة والفساد⁽³⁾. روى⁽⁴⁾ الحجاج بن أرطاة عن عطية العوفي عن ابن عباس في الآية ، قال : "إذا حاربَ الرَّجُلُ فَقْتَلَ وَأَخْذَ الْمَالَ ، فَطَعَتْ يَدُهُ وَرَجْلُهُ مِنْ خَلَافٍ وَصُلْبٍ ، وَإِذَا قُتِلَ وَلَمْ يَأْخُذْ الْمَالَ فُتِلَ ، وَإِذَا أَخْذَ الْمَالَ وَلَمْ يُقْتَلْ ، فَطَعَتْ يَدُهُ وَرَجْلُهُ مِنْ خَلَافٍ ، وَإِذَا لَمْ يَقْتُلْ وَلَمْ يَأْخُذْ الْمَالَ نُفِيَ" ... فإن قيل فقد ذكر فيه : «أوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ» قيل له : لا يمتنع أن يكون مبدأ قد أضمر فيه : ((إن لم يقتل)) ، فثبت بما وصفنا أن حكم الآية على الترتيب على الوجه الذي بينما لا على التخbir .

ويدل على أن في الآية ضميرا ولا تخbir فيها اتفاق الجميع على أنهم ((لو أخذوا المال ولم يقتلوا لم يجز للإمام أن ينفيه ويترك قطع يده ورجله ، وكذلك لو قتلوا وأخذوا المال لم يجز للإمام أن يعفيه من القتل أو الصلب)). ولو كان الأمر على ما قال القائلون بالتخbir

¹ - أحكام القرآن ، الجصاص ، ج 4 ، ص 54

² - شفاء العي بخريج وتحقيق مسند الإمام الشافعى بترتيب العلامة السندي ، أبي عمير مجدى بن محمد بن عرفات المصرى الأثري ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ط : الأولى ، 1416هـ ، ت : مقبل بن الهدى الداعى ، كتاب الأشربة ، كتاب الديات ، رقم : (318) ، ج 2 ، ص 191

³ - أحكام القرآن ، ابن العربي ، ج 2 ، ص 97 / 98

⁴ - المصنف في الأحاديث والآثار ، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ، مكتبة الرشد - الرياض - 1409 ، ط : الأولى ، ت : كمال يوسف الحوت ، باب في المحارب إذا قتل وأخذ المال وأخاف السبيل ، رقم : (29018) ، ج 6 ، ص 4

لكان التخيير ثابتا فيما إذا أخذوا المال وقتلوا أو أخذوا المال ولم يقتلوا ، فلما كان ذلك على ما وصفنا ثبت أن في الآية ضميرا وهو ((أن يقتلوا إن قتلوا ، أو يصلبوا إن قتلوا وأخذوا المال ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف إن أخذوا المال ولم يقتلوا ، أو ينفوا من الأرض إن خرجوا ولم يفعلوا شيئا من ذلك حتى ظفر بهم))⁽¹⁾. وأن المذكورات مراتب للعقوبات بحسب ما اجترحه المحارب ... ويقرب خلافهم من القارب⁽²⁾

قال الألوسي: " {أو} للتقسيم واللف والنشر المقدر على الصحيح ... وقد علم بالوحى ، وإنما ليس في اللفظ ما يدل عليه دون التخيير ، ولأن في الآية أجزية مختلفة غلظاً وخفة فيجب أن تقع في مقابلة جنایات مختلفة ليكون جزاء كل سيئةٍ مثلاً ، ولأنه ليس للتخيير في الأغلظ والأهون في جنایة واحدة كبيرة معنى ، والظاهر أنه أوحى إليه ﷺ هذا التنويع والتفضيل⁽³⁾ ،

وقال آخرون : هذا حكم مختلف باختلاف الجنائية ((فإن قتل قُتل ، وإن قتل وأخذ المال قتل وصلب ، وإن أخذ المال ولم يقتل قطع ، وإن أخاف السبيل ولم يقتل وأخذ المال نفي))⁽⁴⁾.

قال الرازي : " كلمة {أو} هنا ليست للتخيير ، بل هي لبيان أن الأحكام تختلف باختلاف الجنایات ، ((فمن اقتصر على القتل قتل ، ومن قتل وأخذ المال قتل وصلب ، ومن اقتصر على أخذ المال قطع يده ورجله من خلاف . ومن أخاف السبيل ولم يأخذ المال نفي من الأرض)) ، وهذا قول الأكثرين من العلماء والذي يدل على ضعف القول الأول أي التخيير وجهان :

الأول : أنه لو كان المراد من الآية التخيير ((لوجب أن يمكن الإمام من الاقتصر على النفي ، ولما أجمعوا على أنه ليس له ذلك)) علمنا أنه ليس المراد من الآية التخيير ،

الثاني : أن هذا المحارب إذا لم يقتل ولم يأخذ المال فقد هم بالمعصية ولم يفعل ، وذلك لا يوجب القتل كالعزم على سائر المعاشي ، فثبتت أنه لا يجوز حمل الآية على التخيير ، فيجب أن يضمر في كل فعل على حدة فعلاً على حدة ، فصار التقدير: ((أن يقتلوا إن قتلوا ،

¹ - أحكام القرآن ، الجصاص ، ج 4 ، ص 54

² - التحرير والتنوير ، ابن عاشور ، ج 6 ، ص 185

³ - روح المعانى ، الألوسي ، ج 6 ، ص 119 / 120 / 121

⁴ - تفسير الثعلبي ، ج 4 ، ص 56

أو يصلبوا إن جمعوا بين أخذ المال والقتل ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف إن اقتصروا على أخذ المال أو ينفوا ممن الأرض إن أخافوا السبل))

والقياس الجلي أيضاً يدل على صحة ذلك لأن القتل العمد عدوان يوجب القتل ، فغلظ ذلك في قاطع الطريق ، وصار القتل حتماً لا يجوز العفو عنه ، وأخذ المال يتعلق به القطع في غير قاطع الطريق ، فغلظ ذلك في قاطع الطريق بقطع الطرفين ، وإن جمعوا بين القتل وبين أخذ المال جمع في حقهم بين القتل وبين الصلب ، لأن بقاءه مصلوباً في ممر الطريق يكون سبباً لاشتهار إيقاع هذه العقوبة ، فيصير ذلك زاجراً لغيره عن الإقدام على مثل هذه المعصية ، وأما إن اقتصر على مجرد الإخافة اقتصر الشرع منه على عقوبة خفيفة وهي النفي من الأرض.

الخاتمة

وفي ختام هذه الجولة الدراسية ، في هذا الطلل الكبير ، وبين هذه الأغصان اليائعة ، وفي رحاب هذه الروضة الغناء ، وصل بنا المطاف إلى القول :

1 - إن العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلةها التفصيلية وهو ما يدعى بالفقه هو ذروة سنام الشريعة الإسلامية ، عليه تؤسس العبادات والمعاملات ، ويعتبر الكتاب والسنة المصدران الأساسيان اللذان تستتبّط منهما تلك القواعد والأحكام.

2 - توصل الدارسون للنص الشرعي أنه ينقسم إلى نصوص قطعية الثبوت والدلالة وهو ما نقل إلينا بطرق تفید العلم والقطع بصحة النقل وهو المتواتر ، وما دل على الأحكام دلالة قطعية ، ولا يقبل التأويل ؛ لأنه لا يتحمل إلا وجها واحدا ، وهو ما يسمى بالمحكم قال تعالى:{ومنه آيات محكمات هن أم الكتاب} ، ومن هذه النصوص ما هو قطعي الثبوت ظني الدلالة ، وهو ما كانت دلالته على معناه غير متعيّنة له ، بل تحتمله كما تحتمل غيره ، وهو محل الاجتهاد والاستنباط ، وإعمال الفكر والتأنويل ، وهي ما يدعى بالمتشابه كما قال تعالى:{وآخر متشابهات} ، وهو مصدر التنوع الفقهي ، ولا تتأتى عملية استنطاق هذه

النصوص واستخراج الأحكام منها إلا باستعمال أدوات لغوية معينة ، وباستعمالات خاصة ومتنوعة ، حتى تتضح المعاني وتنجلي ، فتعطي دلالات كثيرة ، وقراءات متنوعة .

3 - تعتبر اللغة العربية والآياتها من هم الوسائل التي تتم بها هذه العملية الاستقرائية تلك الأحكام ، ومن أهم تلك الآيات : علم الصرف أي علم دراسة بنية الكلمة المفردة ، وعلم النحو أي علم دراسة البنية التركيبية للجملة والبنية الترتيبية للنص .

4 - تعد القراءات القرآنية وتوجيهها من أهم وأكبر الأسباب التي أثرت المصادر اللغوية والفقهية ، فوسعـت مجالـها ، ونوـعـت أحـكامـها ، وكـثـرـت تـخـريـجـاتـها .

5 - يعتبر كتاب " بداية المجتهد ونهاية المقتضى " للفقيه الأصولي أبي الوليد ابن رشد (ت 595هـ) من أمـاتـ الكـتبـ التيـ أـشـارـتـ إـلـىـ هـذـهـ الـعـلـمـيـاتـ الـاجـتـهـادـيـةـ باختـلـافـ أنـوـاعـهـ ، وـقـدـ أـبـرـزـ لـنـاـ فـيـهـ مـجـمـوعـةـ مـنـ هـذـهـ الـظـواـهـرـ الـتـيـ تـنـاـوـلـهـاـ هـؤـلـاءـ الـنـجـومـ الـلـوـامـعـ فـيـ كـتـبـهـ ، وـسـعـواـ إـلـىـ تـوـضـيـحـهـ ، وـتـبـيـبـ الصـوـابـ فـيـهـاـ وـالـخـطـأـ .

والله أـسـأـلـ أـنـ أـكـونـ قـدـ وـفـقـتـ فـيـ جـمـعـ بـعـضـ شـتـاتـ هـذـاـ الـمـوـضـوـعـ الـذـيـ كـانـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ جـوـلـةـ عـلـمـيـةـ ، وـنـزـهـةـ ثـقـافـيـةـ فـيـ أـمـاتـ الـكـتبـ الـلـغـوـيـةـ وـالـدـيـنـيـةـ ، وـبـيـنـ هـؤـلـاءـ الـنـجـومـ الطـوـالـعـ مـنـ الـعـلـمـاءـ وـالـفـقـهـاءـ وـالـأـدـبـاءـ ، وـعـبـرـ هـذـهـ الـعـصـورـ وـالـأـزـمـنـةـ الـمـخـتـلـفـةـ مـنـ مـراـحـلـ الـأـدـبـ الـعـرـبـيـ الـإـسـلـامـيـ .

فـهـذـاـ مـنـ الـجـهـدـ ، وـبـالـلـهـ التـوـفـيقـ ، فـإـنـ وـفـقـنـاـ فـمـنـ اللـهـ وـبـالـلـهـ ، وـإـنـ أـخـطـأـنـاـ فـمـنـ أـنـفـسـنـاـ وـمـنـ الشـيـطـانـ - أـعـادـنـاـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ وـإـيـاـكـمـ وـجـمـيعـ الـمـؤـمـنـيـنـ وـالـمـسـلـمـيـنـ مـنـ هـمـزـهـ وـنـفـخـهـ وـنـفـثـهـ .

آمين

فـالـلـهـ نـسـأـلـ أـنـ يـنـفـعـنـاـ بـمـاـ عـلـمـنـاـ ، وـأـنـ يـنـفـعـنـاـ بـالـقـرـآنـ الـكـرـيمـ ، وـبـأـحـادـيـثـ سـيـدـ الـمـرـسـلـيـنـ ، وـأـنـ يـلـهـمـنـاـ الرـشـدـ وـالـصـوـابـ ، وـأـنـ يـعـلـمـنـاـ حـسـنـ الـمـنـطـقـ ، وـسـلـامـةـ الـفـهـمـ ، وـفـصـلـ الـخـطـابـ .
وـهـذـاـ مـنـ الـجـهـدـ ، وـبـالـلـهـ التـوـفـيقـ ، وـسـبـحـانـ رـبـ الـعـزـةـ عـمـاـ يـصـفـونـ وـسـلـامـ عـلـىـ الـمـرـسـلـيـنـ وـالـحـمـدـ اللـهـ رـبـ الـعـالـمـيـنـ .

قائمة المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم

قائمة المصادر والمراجع

برونة الرسالة :

بداية المجتهد ونهاية المقتضى ، أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي ،
دار الإمام مالك ، الجزائر ، ط: الأولى ، 1429هـ/2008م ، ت: محمود بن الجميل أبو عبد الله

الكتب اللغوية وال-literary:

- (1) الأدب الأندلسي ؛ موضوعاته وفنونه ، مصطفى الشكعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط : الرابعة ، 1979 م
- (2) الأضداد في كلام العرب ، أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي ابن الأنباري ، دار طлас للدراسات والترجمة والنشر ، ت عزت حسن ، ط : الثانية ، 1996 م

- (3) **البيان والتبيين** ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط: السابعة ، 1418هـ/1998م ، ت: عبد السلام محمد هارون
- (4) **الجني الداني في حروف المعاني** ، الحسن بن قاسم المرادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: الأولى ، 1413هـ/1992م ، ت: فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل
- (5) **جواهر البلاغة** ، أحمد الهاشمي ، المطبع العصرية ، صيدا بيروت ، ت: يوسف الصميلي
- (6) **الحيوان** ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، دار الجيل - لبنان ، بيروت - 1416هـ - 1996م ، ت: عبد السلام محمد هارون
- (7) **خزانة الأدب ولب لسان العرب** ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، ط: الثانية ، 1404هـ/1984م ، ت: عبد السلام محمد هارون
- (8) **الخصائص** ، أبي فتح عثمان ابن جنى ، المكتبة العلمية ، ت: محمد علي النجار
- (9) **رصف المبني في شرح حروف المعاني** ، أحمد بن عبد النور المالقي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، د. ط ، د.ت
- (10) **الكامل في اللغة والأدب** ، محمد بن يزيد المبرد ، أبو العباس ، مؤسسة الرسالة ، ناشرون ، ط: الأولى 1427هـ/2006م ، ت: علي محمد زينو و عماد حيدر الطيار
- (11) **الكتاب** ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت: عبد السلام هارون ، دار الرفاعي الرياض ، ط: الثانية ، 1402هـ - 1982
- (12) **الكوكب الدرى فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية** ، عبد الرحيم بن الحسن الأنسوى أبو محمد ، دار عمار - عمان -الأردن - 1405 ، ط: الأولى ، ت: د. محمد حسن عواد
- (13) **اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب** ، محمد علي السراج ، دار الفكر ، ط: الأولى ، 1403هـ/1983م ، ت: خير الدين شمسى باشا
- (14) **معجم المصطلحات النحوية والصرفية** ، محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان ، ط: الأولى 1405هـ/1985م
- (15) **المعجم الوافي في أدوات النحو العربي** ، علي توفيق الحمد و يوسف جميل الزغبي ، دار الأمل ، ط: الثانية ، 1414هـ/1993م
- (16) **مقني الليب عن كتب الأعارة** ، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، السلسلة التراثية ، الكويت ، 1421هـ /2000م ، ط: الأولى ، ت: عبد اللطيف محمد الخطيب
- (17) **المقتضب** ، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، ت: محمد عبد الخالق عظيمة ، 1994م / 1415هـ ، القاهرة
- (18) **شرح التسهيل** ، جمال الدين ابن مالك ، دار هجر ، ط: الأولى ، 1410هـ/1990م ، ت: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون

- (19) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري ، الهمданى ، دار الفكر ، ط: الثانية ، 1405هـ/1985م
- (20) شرح الكوكب المنير ، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى المعروف بابن النجار ، مكتبة العبيكان ، ط: الثانية 1418هـ/1997م ، ت: محمد الزحيلي و نزيم حماد
- (21) شرح المفصل ، ابن علي ابن يعيش النحوي ، إدارة الطباعة المنيرية بمصر ، دطب ، دبت
- (22) ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم ، فهمي حسن التمر ، دار الثقافة ، 1985م
- (23) العقد الفريد ، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: الأولى ، 1404هـ/1983م ، ت: مفيد محمد قميحة
- (24) همع الهوامع في شرح جمع الجواب ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: الأولى ، 1418هـ/1998م ، ت: أحمد شمس الدين
- كتب التفسير :**
- (25) أحكام القرآن ، أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي ، دار الفكر للطباعة والنشر – لبنان ، ت: محمد عبد القادر عطا
- (26) أحكام القرآن، أحمد بن علي الرazi الجصاص أبو بكر، دار إحياء التراث العربي - بيروت - 1405، ت: محمد الصادق
- (27) أحكام القرآن ، محمد بن إدريس الشافعى أبو عبد الله ، مكتبة الخانجي ، ط: الثانية ، 1414هـ/1994م ، ت: عبد الغنى عبد الخالق قمحاوى
- (28) الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ، بهجت عبد الواحد صالح ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، ط: الأولى ، 1414هـ /1993م
- (29) إعراب القرآن وبيانه ، محي الدين درويش ، دار ابن كثير ، بيروت ، ط: السابعة
- (30) أصوات البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأمين بن محمد المختار الجندي ، دار عالم الفوائد ، ط: الأولى ، 1426هـ، ج 2 ، ص 10 ، روح المعاني
- (31) البحر المحيط ، أبي حيان الأندلسى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى ، 1413هـ ، 1993م
- (32) البحر المديد ، أحمد بن محمد بن المهدى بن عجيبة الحسنى الإدريسي الشاذلى الفاسى أبو العباس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: الثانية ، 1423 هـ / 2002 م -

- (33) **بدائع التفسير الجامع لما فسره الإمام ابن القيم الجوزية** ، جمعه وخرج أحاديثه : يسرى السيد محمد ، دار ابن الجوزي ، ط: الأولى ، 1427 هـ
- (34) **التبیان فی إعراب القرآن** ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العکبّری ، عیسی البابی الحلبی وشراکاه، ت: علی تفسیر التحریر والتتویر ، محمد الطاهر بن عاشور ، الدار التونسیة للنشر ، تونس ، 1984 م
- (35) **تفسير القرآن العظيم** ، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط: الأولى : 1418 هـ/1997 م ، ط: الثانية 1420 هـ/1999 م ، ت: سامي بن محمد السلمة محمد الباجوی
- (36) **تفسير الخازن المسمى بباب التأویل فی معانی التنزیل** ، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن ، دار الفكر - بيروت ، لبنان- 1399 هـ/1979 م
- (37) **تفسير القرآن العزيز** ، أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنین ، دار الفاروق الحديثة - مصر / القاهرة - 1423 هـ - 2002م، ط: الأولى، ت: أبو عبد الله حسين بن عکاشة - محمد بن مصطفى الکنز
- (38) **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآی القرآن** ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاری القرطبي ، مؤسسة الرسالة ، ط: الأولى ، 1427 هـ/2006 م ، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي
- (39) **جامع البيان عن تأویل آی القرآن** ، محمد بن جریر بن یزید بن خالد الطبری أبو جعفر ، دار هجر ، ط: الأولى ، 1422 هـ/2001 م ، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي
- (40) **الجواہر الحسان فی تفسیر القرآن** ، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبي زيد الثعالبی المالکی ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط: الأولى ، 1418 هـ/1997 م، ت: مجموعة من العلماء.
- (41) **الدر المصنون فی علوم الكتاب المکنون** ، السمين الحلبی ، ت: أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، د. ط ، د.ت
- (42) **روح المعانی فی تفسیر القرآن الکریم والسبع المثانی** ، أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د. ط ، د.ت .
- (43) **الزاهر فی غریب الفاظ الشافعی** ، لأبی منصور محمد بن احمد الأزرھری ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط: الأولى ، 1419 هـ/1998 م ، ت: عبد المنعم طوعی بشناتی
- (44) **كتب ورسائل وفتاوی شیخ الإسلام ابن تیمیة فی التفسیر** ، أحمد عبد الحليم بن تیمیة الحرانی أبو العباس ، مکتبة ابن تیمیة ، ط: الثانية، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمی النجاشی

- (45) **الكافل عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، مكتبة العبيكان ، ط: الأولى ، 1418هـ/1998م ، ت: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معرض
- (46) **الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)** ، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري ، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - 1422هـ-2002م ، ط: الأولى، ت: الإمام أبي محمد بن عاشور
- (47) **اللباب في علوم الكتاب** ، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، 1419 هـ/1998 م ، ط: الأولى ، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معرض
- (48) **لمسات بيانية في نصوص التنزيل** ، فاضل صالح السامرائي ، دار عمار ، ط: الثالثة ، 1423هـ/2003م
- (49) **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسى، دار الكتب العلمية - لبنان - 1413هـ-1993م، ط: الأولى ، ت: عبد السلام عبد الشافى محمد
- (50) **معانى القرآن وإعرابه** ، أبي إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج ، عالم الكتب ، ط:الأولى ، 1408هـ/1988م ، ت:عبد الجليل عبده شلبي
- (51) **معانى القرآن** ، أبي الحسن سعيد بن مسدة الأخفش الأوسط ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط:الأولى ، 1411هـ/1990م ، ت:هدى محمود قراءة
- (52) **معانى القرآن وإعرابه** ، أبي إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج ، عالم الكتب ، ط:الأولى ، 1408هـ/1988م ، ت:عبد الجليل عبده شلبي
- (53) **معانى القرآن** ، أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، ط:الثالثة ، 1403هـ/1983م
- (54) **مفآتيخ الغيب** ، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعى ، دار الكتب العلمية - بيروت - 1421هـ -2000م، ط: الأولى
- (55) **مشكل إعراب القرآن** ، مكي بن أبي طالب القيسى أبو محمد ، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1405، ط: الثانية ، ت: د. حاتم صالح الضامن
- (56) **النكت والعيون** ، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي ، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان ، ت: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم
- (57) **غرائب القرآن ورغائب الفرقان** ، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط: الأولى ، 1416 هـ / 1996 م ، ت: زكريا عميران

كتب القراءات القرانية :

- (58) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكوري ، المكتبة العلمية- لاهور - باكستان، ت: إبراهيم عطوه عوض
- (59) التيسير في القراءات السبع ، الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني ، دار الكتاب العربي - بيروت - 1404هـ / 1984م ، ط: الثانية، ت: ا Otto Terizel
- (60) حجة القراءات ، أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، مؤسسة الرسالة ، ط: الخامسة ، 1418هـ / 1997م ، ت: سعيد الأفغاني

- (61) السبعة في القراءات ، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي ، دار المعارف - مصر - 1400هـ ، ط: الثانية، ت: شوقي ضيف
- (62) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجتها ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسى ، دار الحديث ، القاهرة ، ت: عبد الرحيم الطرهوني ، 1428هـ / 2007م

كتب السنة (النبوية) :

- (63) الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت - 1407 - 1987 ، ط: الثالثة، ت: مصطفى ديب البغا
- (64) صحيح مسلم ، المسمى ((المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)) ، أبي الحسين مسلم بن الحاج القشيري النسبيوري ، دار طيبة ، ط: الأولى ، 1427هـ / 2006م
- (65) الجامع الكبير (سنن الترمذى) ، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذى ، دار الغرب الإسلامي ، ط: الأولى ، 1996م ، ت : بشار عواد معروف
- (66) سنن ابن ماجه ، لمحمد بن يزيد أبي عبد الله الفزوييني ، دار ابن الجوزي ، ط: الأولى ، 1432هـ / 2011م ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي
- (67) سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي ، دار الرسالة العالمية ط: الأولى ، 1430هـ / 2009م ، ت: شعيب الأرنؤوط
- (68) السنن الكبرى ، أحمد بن شعيب النسائي ، مؤسسة الرسالة ، ط: الأولى ، 1421هـ / 2001م ، ت : حسن عبد المنعم شلبي ، إشراف شعيب الأرنؤوط
- (69) الإمام بأحاديث الأحكام ، أبو الفتح تقى الدين محمد، بن أبي الحسن على ، بن وهب ، بن مطیع، بن أبي الطاعة، القشيري المصري ، دار المراجح الدولية - دار ابن حزم - السعودية - الرياض / لبنان - بيروت - 1423هـ - 2002م ، ط: الثانية ، ت: حقق نصوصه وخرج أحاديثه حسين إسماعيل الجمل

- (70) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار ، أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي ، دار الوعى ، حلب ، القاهرة ، ط: الأولى ، 1414هـ/1993م
- (71) إعراب ما يشكل من الفاظ الحديث النبوى ، محب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكربى الحنبلى ، مؤسسة المختار ، ط: الثانية ، 1427هـ/2006م ، ت: عبد الحميد هنداوى
- (72) تبیین الحقائق شرح کنز الدقائق ، فخر الدين عثمان بن علي الزیلیعی الحنفی ، دار الكتب الإسلامية ، القاهرة ، 1313هـ
- (73) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى ، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلاء ، دار الفكر ، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف
- (74) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب ، 1410هـ/1990م ، ت: سعيد أحمد أعراب
- (75) تنقیح کتاب التحقیق فی أحادیث التعلیق ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، دار الوطن ، الرياض ، 1421هـ - 2000م ، ت: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب
- (76) الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب ، الربيع بن حبيب بن عمر الأزدي البصري ، دار الحکمة ، مكتبة الاستقامة - بيروت ، سلطنة عمان - 1415هـ ، ط: الأولى ، ت: محمد إدريس ، عاشور بن يوسف
- (77) حاشية العطار على جمع الجوامع ، حسن العطار ، دار الكتب العلمية - لبنان ، بيروت ، ط: الأولى ، 1420هـ / 1999م
- (78) الحاوی فی فقه الشافعی - الماوردي ، دار الكتب العلمية ، ط: الأولى ، 1414هـ - 1994
- (79) رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، محمد أمين المشهور بابن عابدين ، دار عالم الکتب ، الرياض ، ط: خاصة ، 1423هـ/2003م ، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد
معرض
- (80) صحيح ابن حبان بترتیب ابن بلبان ، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1414 - 1993 ، ط: الثانية ، ت: شعیب الأرنؤوط
- (81) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، بدر الدين محمود بن أحمد العینی ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: الأولى ، 1421هـ/2001م ، ضبطه وصححه : عبد الله محمود محمد عمر
- (82) سنن البيهقي الكبرى ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: الثالثة ، 1424هـ / 2003م ، ت: محمد عبد القادر عطا
- (83) سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام ، محمد بن إسماعيل الصنعاني ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، دطب ، دبت

- (84) شفاء العي بخريج وتحقيق مسند الإمام الشافعی بترتيب العلامة السندي ، أبي عمیر مجید بن محمد بن عرفات المصري الأثري ، مکتبة ابن تیمیة ، القاهرة ، ط : الأولى ، 1416هـ ، ت: مقبل بن الہادی الوداعی
- (85) فتح الباری شرح صحيح البخاری ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلانی الشافعی، دار طيبة ، ط: الأولى ، 1426هـ/2005م
- (86) قواعد التحذیث من فنون مصطلح الحديث ، محمد جمال الدين القاسمی ، دار الكتب العلمیة - بيروت - 1399هـ - 1979م، ط: الأولى
- (87) المحتوى ، علي بن أحمد بن سعید بن حزم الظاهري أبو محمد ، دار الآفاق الجديدة – بيروت ، ت: لجنة إحياء التراث العربي
- (88) المستدرک على الصحيحین ، لأبی عبد الله الحاکم النیسابوری ، دار المعرفة ، بيروت ، ت: یوسف عبد الرحمن المرعشی
- (89) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشیبانی، مؤسسة الرسالة ، ت : شعیب الأرنؤوط ، ط:الأولى ، 1421هـ/2001م
- (90) المصنف ، أبو بكر عبد الله ابن محمد بن إبراهیم ابن أبي شيبة ، مکتبة الرشد ، ناشرون ، ط: الأولى ، 1425هـ/2004م ، ت: حمد بن عبد الله الجمعة ومحمد بن إبراهیم اللھیانی
- (91) مسند أبو بكر الصدیق ، أحمد بن علي بن سعید الأموی المرزوقي أبو بکر ، المکتب الإسلامی - بيروت، ت: شعیب الأرنؤوط
- (92) المصنف في الأحادیث والآثار ، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفی ، مکتبة الرشد - الرياض - 1409، ط: الأولى، ت: کمال یوسف الحوت
- (93) المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني ، مکتبة الزهراء - الموصل - 1404 - 1983 ، ط: الثانية، ت: حمدي بن عبد المجید السلفی
- (94) موطأ ، مالک بن انس أبو عبد الله الأصبھی، منشورات دار الآفاق الجديدة ، المغرب ، ط:الأولى ، 1412هـ/1992م ،
- (95) نصب الرایة لأحادیث الھدایة مع حاشیته بغیة الالمعی في تخریج الزیلیعی ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن یوسف بن محمد الزیلیعی ، مؤسسة الريان ، بيروت ط: الأولى، 1418هـ/1997م ، ت : محمد عوامة
- (96) النهاية في غریب الحديث والآثار ، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزری، المکتبة العلمیة - بيروت - 1399هـ - 1979م، ت : طاهر أحمد الزاوی - محمود محمد الطناھی
- (97) نیل الأوطار من أسرار منتقة الأخبار ، محمد بن علي الشوكانی ، دار ابن الجوزی ، ط: الأولى 1427هـ ، ت: محمد صبحی بن حسن حلاق ،

كتب أصول الفقه :

- (98) إتحاف ذوي الأ بصار بشرح روضة الناظر وجنة المناظر ، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة ، دار العاصمة ، الرياض ، ط: الأولى ، 1417هـ/1996م
- (99) أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء ، مصطفى الخن ، مؤسسة الرسالة ، ناشرون ، ط: الثانية ، 1424هـ/2003م
- (100) أثر اللغة في اختلاف المجتهدين ، عبد الوهاب عبد السلام طويلة ، دار السلام ، 1414هـ
- (101) الاعتصام ، أبو إسحاق الشاطبي ، دار ابن الجوزي ، ت: هشام بن اسماعيل الصيني ، ط: الأولى ، 1429هـ/2008م
- (102) أصول الفقه الإسلامي ، وهبة الزحيلي ، دار الفكر ، ط: الأولى ، 1406هـ/1986م
- (103) البحر المحيط في أصول الفقه ، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ، ط: الثانية 1413هـ/1992م ، ت: عبد القادر عبد الله الغاني
- بداية المجتهد ونهاية المجتهد ، أبو الوليد ابن رشد القرطبي ، ت: مجدي فتحي السيد ، المكتبة التوفيقية ، د ط ، د ت
- (104)
- (105) بداية المجتهد ونهاية المقتضى ، ابن رشد ، دار ابن حزم ، ط: الأولى ، 1424هـ/2003م
- (106) البرهان في أصول الفقه ، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوبني أبو المعالي ، ط: الأولى ، 1399هـ ، ت: د. عبد العظيم محمود الدبيب ،
- (107) التبصرة في أصول الفقه ، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق ، دار الفكر - دمشق - 1403، ط: الأولى، ت: د. محمد حسن هيتو
- (108) جامع بيان العلم وفضله ، يوسف بن عبد البر النمرى ، دار الكتب العلمية - بيروت - 1398
- (109) شرح بداية المجتهد ونهاية المقتضى ، عبد الله العبادي ، دار السلام ، ط: الأولى ، 1416هـ/1995م
- (110) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكلبيولي المدعو بشيخي زاده ، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - 1419هـ - 1998م ، ط: الأولى ، ت: خرج آياته وأحاديثه خليل عمران المنصور
- (111) المستصفى في علم الأصول ، محمد بن محمد الغزالى أبو حامد ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، ط: الأولى ، 1324هـ
- (112) مناهل العرفان في علوم القرآن ، محمد عبد العظيم الزرقاني ، دار الفكر ، لبنان - 1416هـ/1996م ، ط: الأولى

(113) المواقف في أصول الفقه ، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي ، دار ابن عفان ، تقدیم : بکر بن عبد الله أبو زید ، ط: الأولى ، 1417هـ/1997م

(114) الفصول في الأصول ، أحمد بن علي الرازي الجصاص ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت - 1405هـ/1985م ، ط: الأولى، ت: د. عجیل جاسم النشمي

كتب التراجم والسير :

(115) أدب الاختلاف في الإسلام ، طه جابر العلواني ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، واشنطن ، 1407هـ/1987م

(116) اعتاب الكتاب ، ابن الأبار ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1380هـ/1961م

(117) تاريخ الإسلام ووفيات المشاہير والأعلام ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، دار الكتاب العربي - لبنان/ بيروت - 1407هـ - 1987م ، ط: الأولى، ت: د. عمر عبد السلام تدمري

(118) رفع الملام عن الأئمة الأعلام ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية ، الرئاسة العامة لإدارات البحث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، 1413هـ - 1983م

(119) المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين ، عبد الواحد المراكشي ، مطبعة الاستقامة - القاهرة - 1368، ط: الأولى، ت: محمد سعيد العريان ، محمد العربي العلمي

(120) سير أعلام النبلاء ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قaimاز الذهبي أبو عبد الله ، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1413، ط: التاسعة، ت: شعيب الأرنؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي

(121) السيرة النبوية لابن هشام ، عبد الملك بن هشام بن أبيوب الحميري المعاوري أبو محمد ، تراث العربي ، د. ط ، د. ت ، ت: مصطفى السقا ، إبراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ شلبي

(122) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنفي ، دار بن كثير - دمشق ، ط: الأولى - 1406هـ/1986م ، ، ت: عبد القادر الأرنؤوط ، محمود الأرنؤوط

(123) العبر في خبر من غبر ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى ، 1405هـ/1985م ، ت: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيونی زغلول ، ج 2 ، ص 414... الخ

(124) عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، موفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس السعدي الخزرجي ، دار مكتبة الحياة - بيروت : نزار رضا ،

(125) طبقات الصوفية ، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد الأزدي ، دار الكتب العلمية - بيروت - 1419هـ/1998م ، ط: الأولى، ت: مصطفى عبد القادر عطا

المعاجم العربية :

- (126) أساس البلاغة ، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: الأولى ، 1419هـ/1998م ، ت: محمد باسل عيون السود
- (127) تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، مطبعة حكومة الكويت ، ت: مصطفى حجازي ، 1389هـ/1969م
- (128) جمهرة اللغة ، أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري ، دائرة المعارف ، حيدرآباد ، ط: الأولى ، 1344هـ
- (129) الظاهر في معاني كلمات الناس ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1412هـ-1992، ط: الأولى، ت: حاتم صالح الضامن
- (130) الكليات معجم في المصطلحات والفرق المغوية ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكوفي ، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1419هـ-1998م ، ت: عدنان درويش - محمد المصري
- (131) لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، دار المعارف القاهرة ، ت: عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي
- (132) مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - 1415هـ-1995، طبعة جديدة، ت: محمود خاطر
- (133) معجم مفردات غريب القرآن ، الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني أبو القاسم ، دار الفكر ، 1431هـ/2010م ، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي
- (134) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ، دار النشر: المكتبة العلمية - بيروت.
- (135) العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، مكتبة الهلال، ت: مهدي المخزومي ، إبراهيم السامرائي
- (136) القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، المطبعة الأميرية ، ط: الثالثة ، 1301هـ

الردادين (الشعرية وللتون) (العلمية) :

- (137) ديوان أبي النواس ، مطبعة جمعية الفنون ، 1201هـ/1884م
- (138) ديوان الأعشى الأكبر (ميمون بن قيس) ، عبد الرحمن المصطفاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط: الثانية ، 1430هـ/2009م
- (139) ديوان تأبط شرا ، ت: عبد الرحمن المصطفاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط: الأولى ، 1424هـ/2003م
- (140) ديوان حسان بن ثابت الانصاري ، ت: عبد الله سنه ، دار المعرفة ، بيروت ، ط: الأولى ، 1427هـ/2006م

- (141) **ديوان رؤبة بن العجاج من كتاب مجموع أشعار العرب ، وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة ، الكويت ،**
- (142) **ديوان زهير بن أبي سلمى ، حمدون طماس ، دار المعرفة ، ط : الثانية ، 1426هـ/2005م ، بيروت**
- (143) **ديوان لبيد بن ربيعة ، حمدو أحمد طماس ، دار المعرفة ، بيروت ، ط: الأولى ، 105 ص 1425هـ/2004م**
- (144) **ديوان النابغة الجعدي ، مطبعة الهلال ، الفجالة ، مصر ، 1911م ، ص 15**
- (145) **ديوان النابغة الذبياني ، دار المعرفة ، بيروت ، ط: الثانية ، 1426هـ/2005م ، ت : حمدو طماس**
- (146) **ديوان عمرو بن كلثوم ، إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط: الثانية ، 1416هـ / 1996م**
- (147) **ديوان الهذللين ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط: الثانية ، 1995م**
- (148) **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام ، أبو زيد محمد بن أبي الحطاب القرشي ، دار نهضة مصر ، ت: علي محمد الباجوبي**
- (149) **متن الألفية ، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ، المكتبة الشعبية ، بيروت ، دبط ، دبت**
- (150) **مجمع الأمثال ، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري ، دار المعرفة – بيروت ، ت: محمد محى الدين عبد الحميد**
- (151) **منتهى الطلب من أشعار العرب ، محمد بن المبارك ، دار صادر ، بيروت ، ط: الأولى ، 1999م ، ت : محمد نبيل طريفى .**
- (152) **المستقصى في أمثال العرب ، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية - بيروت - 1987م ، ط: الثانية**
- (153) **طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحى ، دار المدنى - جدة ، ت: محمود محمد شاكر**

فهرسة الموارد

- شكر و إهداء
- المقدمة

الفصل الأول : ابن رشد الحفيد ؛ ومنهجه المكري في كتابه " بداية المجتهد ونهاية المقتضى" ص 01

المبحث الأول : ابن الرشد الحفيد ؛ عصره ، حياته ، وثقافته ص 02
المبحث الثاني : ابن رشد الحميد ومنهجه في تأليف كتابه " بداية المجتهد ونهاية المقتضى " ص 13
المبحث الأول: ماهية الاختلاف ص 15
المبحث الثاني : حقيقة وجود الخلاف: ص 16
المبحث الثاني: الخلاف وسيلة وليس غاية ص 18
المبحث الثالث: أسباب اختلاف الفقهاء ص 20
المبحث الرابع : الخلافات الفقهية من خلال الآراء النحوية وأثرها في المعنى ص 26
المبحث الخامس : ابن رشد الحميد ومنهجه اللغوي في كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتضى ص 37

الفصل الثاني : التخريجات الصرفية عند ابن رشد في كتابة بداية المجتهد ونهاية المقتضى ص 43

المسألة الأولى : اشتراك اسم اللمس في كلام العرب من قوله تعالى {أَوْ لَمَسْتُ النِّسَاءَ} ص 44
المسألة الثانية : مفهوم كلمة {الحيض} من قوله تعالى:{وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ} ص 49
المسألة الثالثة : الاحتمال الذي في قوله تعالى :{فَإِذَا نَطَّهُنَّ} ص 54
المسألة الرابعة : حكم المحصر في قوله - سبحانه - :{فَإِنْ أَحْسِرْتُمْ فَمَا أَسْتَيْسِرَ مِنَ الْهَدْيِ} ص 62
المسألة الخامسة : القراءات الواردة في كلمة {صواف} ومدلولاتها من قوله تعالى :{عَلَيْهَا صَوَافٌ} ص 69
المسألة السادسة : الاحتمال الذي في لفظة {يعفو} في قوله تعالى :{إِنَّ أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَغْفِلُونَ} ص 74
المسألة السابعة : ما ينطليق عليه اسم الإرضاع من قوله تعالى:{وَأَمْهَانُكُمُ الْلَّاتِي أَرْضَعْتُمُ} ص 82
المسألة الثامنة : مدلول لفظة القرء في قوله تعالى:{وَالْمُطَفَّلَاتُ يَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةٌ فَرُؤُءٌ} ص 87
المسألة التاسعة : اسم الجمع في كلمة إخوة من قوله تعالى:{فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةً قَلَّمَهُ السُّدُسُ} ص 97
المسألة العاشرة : الاشتراك الذي في اسم الإحسان في قوله تعالى :{فَإِذَا أَحْسَنْ} ص 106

الفصل الثالث : التخريجات النحوية عند ابن رشد في كتابة بداية المجتهد ونهاية المقتضى ص 114

المسألة الأولى: النية من قوله تعالى :{إِذَا قَمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ} تقديره : إذا أرتم القيام إلى فعل الصلاة ص 115
المسألة الثانية : في حرف {إِلَى} في كلام العرب ، من قوله تعالى :{وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَاقِفِ} ص 118
المسألة الثالثة : الاشتراك الذي في {الباء} في كلام العرب من قوله تعالى:{وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ} ص 126

- المسألة الرابعة: اختلافهم القراءتان المشهورتان في آية الوضوء : أعني قراءة من قرأ {وأرْجُلْم} ص 132
- المسألة الخامسة: الاشتراك الذي في {واو العطف} هل يفيد الترتيب أو لا يفيده في آية الوضوء ص 140
- المسألة السادسة: هل حرف {ئم} يقتضي الترتيب ص 146
- المسألة السابعة: هل هناك محفوظ مقدر ، في قوله تعالى : { لَا تَغْرِبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى} ص 148
- المسألة الثامنة: على من يعود الضمير في قوله تعالى : {فَلَمْ تَجْعُلُوا مَاءَ قَيْمَمُوا} ص 154
- المسألة التاسعة: هل في الآية محفوظ مقدر في قوله تعالى : { وَإِنْ كُلْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ} ص 157
- المسألة العاشرة : هل {من} في قوله تعالى: {فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيْكُمْ مِنْهُ} للتبسيط ، أو لتمييز الجنس ص 160
- المسألة الحادية عشر : هل في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ} محفوظ مقدر ص 164
- المسألة الثانية عشر : دلالة قوله تعالى: {وَتَبَابُكَ فَطَهَرْ} ص 168
- المسألة الثالثة عشر : هل يعود الضمير في قوله تعالى : {وَطَعَامُهُ} على البحر أو على الصيد نفسه ص 171
- المسألة الرابعة عشر : هل في قوله تعالى: {فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} محفوظ ص 173
- المسألة الخامسة عشر : في المذكور بعد {إلى} هل يدخل فيما قبله حتى يشمله حكم الكلام أو لا يدخل ص 180
- المسألة السادسة عشر : الإجمال الذي في قوله ﷺ: " فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْرُوا لَهُ " ص 183
- المسألة السابعة عشر : في قوله تعالى: {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَذَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} ص 186
- المسألة الثامنة عشر : اختلافهم في مفهوم قوله تعالى: {فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ الشَّهَرَ فَلَيَصُمُّهُ} ص 189
- المسألة التاسعة عشر : اختلافهم في وجوب الترتيب أو التخيير في حرف {أو} في لسان العرب ص 196
- المسألة العشرون : اختلافهم في ضبط قوله تعالى: {فَجَزَاءُ مِثْلِ} ص 198
- المسألة الحادية والعشرون : اختلافهم في مفهوم قوله تعالى : {إِلَى مَا نَكِيْمُ} ص 204
- المسألة الثانية والعشرون : اختلافهم في ظاهر قوله : {إِلَّا مَا نَكِيْمُ} في حكم ذكرة الجنين ص 210
- المسألة الثالثة والعشرون : في قوله تعالى: {فَكُلُّوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْم} ص 214
- المسألة الرابعة والعشرون : على من يعود الشرط في قوله تعالى: {اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ} ص 220
- المسألة الخامسة والعشرون : على من يعود الاستثناء في قوله تعالى: {إِلَّا مَا مَلَكْتُ أَيْمَانُكُمْ} ص 227
- المسألة السادسة والعشرون : ما هو محل الارتياب في قوله تعالى: {إِنْ ارْتَبَمْ} ص 231
- المسألة السابعة والعشرون : {الفاء} من قوله تعالى: {فَإِنْ فَاعُوا} ص 238
- المسألة الثامنة والعشرون : معنى العودة في قوله تعالى: {ئمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا} ص 244
- المسألة التاسعة والعشرون : دلالة حرف إِمَّا في قوله ﷺ: " إِمَّا الولَاءُ لِمَنْ أَعْنَقَ " ص 250
- المسألة الثلاثون : على من يعود الضمير في قوله تعالى: {فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَارَةً لِهِ} ص 257
- المسألة إحدى والثلاثون : حكم الاستثناء بعد جمل متعددة من قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْسَنَاتِ} ص 261

المسألة الثانية والثلاثون : هل حرف {أو} للتخيير أو التفصيل في آية الحرابة ص 268	
275 الخاتمة :	
278 قائمة المصادر والمراجع	
291 فهرسة المواضيع :	

ملخص :

يتجلى دور علم النحو والصرف في ضبط البنية النصية وفي تحليلها ، بدءاً بالبنية الإفرادية ثم البنية التركيبية ، وصولاً إلى ذلك البناء الكلّي المتكامل ، وهو النص بمختلف أنواعه. وقد شغلت هذه البنية النصية النحاة والفقهاء أثناء حماولاتهم دراسة النص القرآني .

جمع القاضي أبوالوليد بن رشد الحفيـد (ت595هـ) في كتابه "بداية والمجتهد ونهاية المقتصد" معظم الدوافع والأسباب النحوية والصرفية التي تجعل النحاة والفقهاء مختلف وجهات نظرهم في تخریج أحکامهم وفتواهم . وبعد كتابه هذا من أهم كتب الفقه المقارن لمن رام معرفة تلك الأسباب والاختلافات .

وقد حاولنا إلـحـصـاءـ تلكـ العـوـاـمـلـ وـالـأـسـبـابـ وـدـرـاسـتـهـاـ درـاسـةـ تـحـلـيلـيـةـ توـثـيقـيـةـ.

الكلمات المفتاحية: التخريجات، ابن رشد الحفيـد، الاختلاف، النحوية، الصرفية، بداية المجتهد ونهاية المقتصد.

Résumé :

La syntaxe et la morphologie jouent un rôle primordial dans l'analyse de la structure textuelle, en commençant par la structure du mot puis celle de la phrase, pour enfin aboutir à un édifice global intégré qui est le texte, ce processus a préoccupé les grammairiens et les Fakih dans leurs études du texte coranique.

Le Kadi (juge) ABOU AL-WALID IBNOU ROCHD AL-HAFID (595HJ) a regroupé dans son livre « BIDAYAT AL-MOUJTAHID WA NIHAYAT AL-MOUKTACID » la plupart des motifs et des raisons syntaxiques et morphologiques qui font diverger les points de vue des grammairiens et les Fakih dans leurs extractions des verdicts (Fatwa). Ce livre représente l'un des livres les plus importants du Fiqh comparatif pour ce qui voulait connaître ces raisons et ces divergences.

On a essayé de regrouper ces facteurs et ces raisons et de les étudier une étude analytique et documentaire.

Mots clés : Extractions, IBNU ROCHD AL-HAFID, divergences, syntaxiques, morphologiques, BIDAYAT AL-MOUJTAHID WA NIHAYAT AL-MOUKTACID.

Abstract :

Syntax and morphology play an important role in the analysis of textual structure, starting with the structure of the word, then that of the sentence, and finally lead to an integrated global edifice, which is the text, this process, has concerned grammarians and Fakih in their studies of the Qur'anic text.

Le Kadi (juge) ABU AL-WALEED IBN ROCHD AL-HAFEED (595HJ) brought together in his book « BIDAYAT AL-MUJTAHID WA NIHAYAT AL-MUQTASID » most of syntactic and morphological motives and reasons which diverge grammarian's and Fakih's viewpoints in their extraction of verdicts (Fatwa). This book represents one of the most important books of comparative Fiqh for those who want to know these motives and divergences.

We tried to bring together these factors and reasons and study them an analytical and documentary study.

Keywords : Extractions, IBNU ROCHD AL-HAFEED, divergences, syntactic, morphologic, BIDAYAT AL-MUJTAHID WA NIHAYAT AL-MUQTASID.

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين ، عالم الغيب والشهادة العزيز الحكيم ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، صل الله عليه وسلم وعلى آله الطيبين وصحابته الطاهرين وأمته الغر المجلبين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

ثم : أما بعد : إن النحو صعبٌ وطويلٌ سُلمُه إذا ارتفقَ فيهُ الذي لا يعلمه ، كثيراً ما تتعالى النداءات هنا وهناك ، في الشرق والغرب تدعى صعوبة دراسة مادة النحو العربي ، غير عابئة بالصعوبات الحقيقة والمعقدة التي توجد في غيره من اللغات العالمية الأخرى .

ومن هذا المنطلق كان لزاماً على كل ابن غيور من أبناء هذه الأمة العربية من أصحاب الحل والعقد أن ينهض لهذه الإدعاءات والافتراضات التي يراد منها تكسير اللغة العربية ، وتقويضها ، والتقليل من قيمتها الإنسانية والحضارية الدينية ، وكان لزاماً أيضاً على الناشئة بعامة ، والدارسين الباحثين وخاصة أن يلتقطوا إلى قواعد هذه اللغة النبيلة الشريفة التي تحملت هذا العبء الكبير عبر أربعة عشر قرناً من الزمن بكل مسؤولية إنسانية وحضارية بالنظر لما تحضنه هذه اللغة من إرث ثقافي وعلمي وفكري . ومن ثمة فإن دراسة موضوع من النحو والصرف ليس كأي درب من مادة أخرى باعتبار أن هذه المادة تعد العمود الفقري للتواصل اللغوي العربي ، ولا يمكن لنا أن نتواصل شفاهياً أو كتابياً دون الاعتماد على هذه القواعد التي تزيل اللبس وسوء التفاهم بين الم التواصلين بها .

إن القرآن العظيم الذي أنزله الله عز وجل باللغة العربية ، على رسول عربي من أمة عربية ، لمن أكبر الدلالات التي تؤكد لنا أهمية اللغة العربية ، وقيمتها الحضارية ، ولذلك فلن يستطيع العلماء بما فيهم النحاة والفقهاء أن يفهوموا مقاصد النصوص الأدبية والشرعية ما لم يتغلغلوا في علم اللغة العربية ، فبقدر أخذهم للغة العربية ، وإدراكهم لأسرارها ، تتقاوت مقدراتهم في الوقوف على خبايا النصوص واستنباط الأحكام منها ، ومن هنا يحصل الاتفاق والاختلاف ، ومن ثم تختلف الأحكام والفتاوى .

هذا التنوع الدلالي للنص الشرعي بشقيه - كتاباً وسنة - والذي أدى بطبيعة الحال إلى تنوع في الأحكام ، دفع بكثير من النقاد إلى التساؤل عن سبب هذا الاختلاف بين الأئمة الأعلام في الفتاوى والأحكام الشرعية ، بيد أن الكتاب واحد ، واللغة واحدة ، وبالتالي جعل البعض يشكك في مصداقية هذا النص ، ويقدح في أحكامه .

فحاولت في هذا العمل العلمي أن أجمع بعض ما توافر عند بعض المؤلفين في بعض الكتب والمصادر المتخصصة التي عرضت لهذا النوع من الاختلافات حتى أقف على مواطن هذا التنوع الدلالي ، وأعرف أسبابه ودوافعه ، وأزيل هذا التساؤل والاستفسار الذي وقع فيه كثيرٌ من ينسبون إلى العلم ، وينكرون على العلماء والفقهاء هذا الفهم ، وهذا التنوع في القراءة والاستنباط ، وبالتالي اختلافهم في الأحكام والفتاوی .

هذه كانت مهجتي ، وغاية قصدي ، من هذا العمل العلمي ، الذي كانت دراسته من أكبر اهتماماتي ، حينما كنت أتعامل مع النصوص أياً كان انتقامها ، وبخاصةٍ الشرعية منها ، وأطلع على الأحكام والفتاوی واختلافها .

من أجل هذا عزمت أمري ، وتوكلت على ربِّي ، فهداني الوهاب عز وجل إلى مصدر من مصادر الفقه الإسلامي المقارن ، أو ما يعرف بكتب فقه الخلاف ، جمع فيه صاحبه ما توافر لديه من غزاره العلم ، وكثرة الإطلاع ، وقوه الملكة ، مع دقة الفهم ، وحسن الصياغة ، ودلائل الخبرة ، وطول الممارسة والتمكن ، يستقى منه الطالب المبتدئ ، وينتهي إليه الواصل المقتصد ، وسمه مؤلفه بـ "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لصاحبها أبي الوليد محمد بن رشد الحفيد القرطبي الأندلسي المالكي المتوفى (ت 595هـ) .

وقد كان محور دراستي في هذه المدونة الكبيرة ، هو الدراسات النحوية والصرفية ، فكان عنوانُ موضوع بحثي الذي اخترته منها ، والذي جاء حاملاً لثنائية لغوية معروفة بـ «التخريجات النحوية والصرفية عند ابن رشد الحفيد "بداية المجتهد ونهاية المقتصد نموذجاً"» وهو: استقراء إحصائي شُبَهَ كلي لمجموعة من المسائل النحوية والصرفية التي ساقها المؤلف أثناء البسط والمناقشة لبعض آراء الفقهاء الاجتهادية ، والتي كانت سبباً من الأسباب الرئيسية في ذلك التنوع في الأحكام الفقهية واختلافها .

وبعد البحث والتنقيب ، والتصفح والقراءة في هذا الصرح الكبير ، وداخل هذه الروضة الغناء ، وبين هذه الأغصان المثمرة ، والفروع المتعددة التي تزيينت بها هذه المدونة ، توصلت إلى وضع خطة لبحثي تكونت من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، جاء مضمونها على الشكل الآتي :

أما الفصل الأول : وهو الجانب النظري من هذا العمل العلمي ، والذي حمل عنوان «ابن رشد الحفيد مولده عصره حياته ثقافته و منهجه الفكري في كتابه "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"» وقد قسمت هذا الفصل إلى مباحثين اثنين :

تطرقت في المبحث الأول منه إلى لمحه تاريخية حول مؤلف الكتاب وهو الإمام الكبير ، والفيلسوف الأصولي ، والفقيه اللغوي ، سليل القضاة والفقهاء ، كنيته أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الحفيد الأندلسي ، القرطبي ، المالكي ، ولد بقرطبة سنة (520هـ) ، ونشأ بها ، ودرس فيها وتعلم ، حتى برع في علوم شتى ، وفنون متعددة ، برع فيها واشتهر ، وخاص فيها فأبدع وابتكر ، وقد ترك ثروة علمية غزيرة في مختلف العلوم والمعارف ، فألف الكتب والمصنفات ، وشرح المدونات والمدونات ، ولخص الكثير من المخطوطات . ومنها هذا المختصر الذي نحن بصدد دراسته ، غير أن كثيراً من هذه المصنفات قد ضاعت مع ما ضاع وأحرق من الكتب ، فجاءت مؤلفاته على شكل رسائل في الفلسفة ، وعلم الكلام والفقه والفلك والنحو والطب وغيرها .

وأما المبحث الثاني وهو دراسة حول منهج المؤلف في كتابه "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" والذي انقسم العمل فيه إلى مطلبين هما :

1 - مصطلح الخلاف وماهيته وأهم أسبابه ، وقواعدة التي تضبطه ، فهو ليس مقصوداً لذاته ، بل هو وسيلة للوصول إلى غاية وهي معرفة الفتاوى والأحكام ، وفي هذا المطلب تعرضنا لتعريف الخلاف ولأهم هذه الأسباب والد الواقع كما ذكرها العلماء ، مع ذكر بعض الأمثلة من الخلافات الفقهية من خلال الآراء النحوية والصرفية .

2 - ثم إلى لمحـة أخرى موجـزة حول المؤـلف بـذكـر دوافـع التـأليف ، ومنـهج المؤـلف في ذلـك ، وهـو تـلخيص لـكتـاب الإـسـنـدـكـار بمـذاهـب فـقهـاء الـأـمـصـار وـعـلـمـاء الـأـقـطـار فيما تـضـمنـه المؤـطـأـ من معـانـي الرـأـي وـالـأـثـار " لـصـاحـبـه رـحـمـه اللهـ تـعـالـى وـأـسـكـنـه فـسـيـحـ جـانـهـ أـبـي عـمـرـ يـوسـفـ بنـ عـبـدـ البرـ الـأـنـدـلـسـيـ (ـتـ463ـهـ) ، وـهـو مؤـلـفـ منـ ثـلـاثـيـنـ مجلـداـ .

إـلـى جـانـبـ ذـلـكـ يـعـتـبـرـ مؤـلـفـهـ مـمـنـ اـنـتـهـتـ إـلـيـهـ أدـوـاتـ الـاجـتـهـادـ فـيـ عـصـرـهـ ، فـقـدـ وـصـفـ بـأنـهـ جـمـعـ كـثـيرـاـ مـنـ الـعـلـومـ الـنـقـلـيـةـ وـالـعـقـلـيـةـ وـبـرـعـ فـيـهـاـ .ـ حـيـثـ أـبـدـىـ فـيـ كـتـابـهـ هـذـاـ مـنـ الطـابـعـ الـحـجـاجـيـ الـأـصـوليـ ماـ يـثـبـتـ بـأنـهـ لـيـسـ مـجـرـدـ نـاقـلـ لـلـأـقـوـالـ ،ـ وـلـكـنـ أـيـضـاـ نـاقـدـ وـمـمـحـصـ لـهـاـ ،ـ فـيـرـدـ مـاـ يـسـتـحـقـ الرـدـ ،ـ وـيـقـبـلـ مـاـ يـسـتـحـقـ الـقـبـولـ مـعـتـمـداـ فـيـ ذـلـكـ عـلـىـ مـلـكـتـهـ الـعـلـمـيـةـ الـرـاسـخـةـ ،ـ وـتـكـوـيـنـهـ الـجـامـعـ بـيـنـ مـخـتـلـفـ الـعـلـمـوـنـ وـالـعـارـفـ .ـ

وـأـمـاـ الفـصـلـ الثـانـيـ وـالـذـيـ وـسـمـتـهـ بـ«ـالتـخـريـجـاتـ الـصـرـفـيـةـ عـنـ اـبـنـ رـشـدـ الـحـفـيدـ فـيـ كـتـابـ "ـبـداـيـةـ الـمـجـتـهـدـ وـنـهـاـيـةـ الـمـقـتـصـدـ"ـ»ـ وـهـوـ الـجـانـبـ الـتـطـبـيقـيـ الـأـوـلـ مـنـ هـذـهـ الـدـرـاسـةـ الـعـلـمـيـةـ ؛ـ حـيـثـ تـمـحـورـ الـعـلـمـ فـيـ هـذـاـ فـصـلـ حـولـ درـاسـةـ عـلـمـيـةـ تـطـبـيقـيـةـ عـلـىـ الـكـلـمـاتـ الـمـفـرـدةـ أـيـ عـلـىـ بـنـيـةـ الـكـلـمـةـ الـمـفـرـدةـ وـأـثـرـهـاـ فـيـ التـغـيـيرـ الدـالـالـيـ ،ـ لـأـنـ درـاسـةـ الـكـلـمـةـ بـمـخـتـلـفـ صـيـغـهـاـ يـجـبـ أـنـ يـكـونـ قـبـلـ درـاسـةـ الـجـملـةـ ،ـ وـقـدـ أـشـارـ إـلـىـ ذـلـكـ اـبـنـ جـنـيـ فـيـ كـتـابـهـ (ـالـمـنـصـفـ جـ 1ـ ،ـ صـ 36ـ)ـ حـيـثـ قـالـ :ـ "ـ إـنـ التـصـرـيفـ إـنـماـ هـوـ لـمـعـرـفـةـ أـقـسـ الـكـلـمـةـ الـثـابـتـةـ ،ـ وـالـنـحـوـ إـنـماـ هـوـ لـمـعـرـفـةـ أـحـوـالـهـ الـمـتـنـقـلـةـ"ـ فـقـدـمـهـاـ فـيـ الـدـرـاسـةـ ،ـ وـأـوـلـاـهـاـ الـقـسـمـ الـكـبـيرـ مـنـ كـتـابـهـ ،ـ وـإـذـاـ كـانـ ذـلـكـ كـذـلـكـ ،ـ فـالـوـاجـبـ عـلـىـ مـنـ أـرـادـ درـاسـةـ النـحـوـ أـنـ يـبـدـأـ بـمـعـرـفـةـ التـصـرـيفـ لـأـنـ مـعـرـفـةـ ذاتـ الشـيـءـ الـثـابـتـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـكـونـ أـصـلـاـ لـمـعـرـفـةـ حـالـهـ الـمـتـنـقـلـةـ ،ـ وـهـذـاـ مـاـ جـعـلـنـيـ أـقـدـمـ الـدـرـاسـاتـ الـصـرـفـيـةـ عـلـىـ الـدـرـاسـاتـ الـنـحـوـيـةـ فـيـ تـرـتـيـبـ هـذـاـ الـبـحـثـ ،ـ فـتـتـبـعـتـ أـهـمـ الـمـسـائـلـ الـصـرـفـيـةـ الـتـيـ نـاقـشـهـاـ الـمـؤـلـفـ فـيـ كـتـابـهـ ،ـ وـالـتـيـ كـانـتـ سـبـبـاـ مـنـ الـأـسـبـابـ الـمـتـعـدـدـةـ الـتـيـ أـدـتـ إـلـىـ اـخـتـلـافـ وـجـهـاتـ النـظـرـ عـنـ عـلـمـاءـ الـلـغـةـ وـالـفـقـهـ فـيـ الـأـحـكـامـ الـفـقـهـيـةـ .ـ

ثـمـ فـيـ فـصـلـ ثـالـثـ وـالـذـيـ كـانـ مـحـورـ الـدـرـاسـةـ فـيـ ذـلـكـ الـصـرـحـ الـكـبـيرـ وـالـبـنـاءـ الـمـتـمـاسـكـ الـكـاملـ وـمـكـوـنـاتـهـ ،ـ وـقـدـ وـسـمـ هـذـاـ فـصـلـ بـ«ـالتـخـريـجـاتـ الـنـحـوـيـةـ عـنـ اـبـنـ رـشـدـ الـحـفـيدـ فـيـ كـتـابـ "ـبـداـيـةـ الـمـجـتـهـدـ وـنـهـاـيـةـ الـمـقـتـصـدـ"ـ»ـ أـيـ درـاسـةـ الـعـلـاقـةـ الـتـرـكـيـبـيـةـ لـلـكـلـمـةـ دـاـخـلـ ذـلـكـ الـقـالـبـ الـبـنـائـيـ وـهـوـ مـاـ يـدـعـيـ بـالـجـملـةـ بـمـخـتـلـفـ أـنـوـاعـهـاـ ،ـ ثـمـ درـاستـهـاـ دـاـخـلـ ذـلـكـ الـصـرـحـ الـكـبـيرـ ،ـ وـالـبـنـاءـ الـمـرـكـبـ الـوـاسـعـ وـهـوـ النـصـ ،ـ حـتـىـ لـأـيـسـبـ حدـثـ إـلـىـ مـنـ لـمـ يـقـمـ بـهـ ،ـ أـوـ حـكـمـ إـلـىـ مـنـ لـمـ يـقـلـ بـهـ ،ـ وـالـذـيـ يـتـكـفـلـ بـهـذـهـ الـعـلـمـيـةـ الـعـلـمـيـةـ هـوـ عـلـمـ النـحـوـ ،ـ أـيـ عـلـمـ درـاسـةـ الـبـنـيـةـ الـتـرـكـيـبـيـةـ لـلـجـملـةـ ،ـ ثـمـ الـبـنـيـةـ الـتـرـكـيـبـيـةـ لـلـنـصـ .ـ

وقد كان لهذا الجانب من هذه الدراسة الحظ الأوفرُ ، والقسطُ الأكبرُ ، وذلك لوفرة المادة العلمية التي ساقها المؤلف في مؤلفه ، فكان لعلماء اللغة والفقهاء بمختلف توجهاتهم الأيديولوجية والمذهبية والفكرية مجموعة من الآراء و المناقشات ، مدا وجزرا في القبول والرد ، والاتفاق والاختلاف . وهذا ما حاولنا جمعه وتحليله وفهمه في هذه الدراسة اللغوية .

وقد استعنت في عملي هذا بالمنهج الوصفي التحليلي ، فكان هذا البحث وصفاً حصرياً لمجموعة من الظواهر اللغوية وخصائصها عبر مختلف العصور والأزمنة ، بأقلام ثلاثة من العلماء ، محاولين تفسيرها وفهم مدلولاتها بالفحص والتحليل ، والمقاربة والتمحیص بين الآراء والمفاهيم للخروج بنتيجة علمية نهائية أو ما في حكمها ، لأن تفسير الظواهر وفهمها هو القلب النابض للمسعى العلمي .

كما كانت هناك مجموعة من العوارض في هذا المشوار العلمي وهي جملة من الصعوبات كما هو الحال بالنسبة لكل عمل من هذا القبيل ، ولكل باحث لم يتمرس بعد على دقة البحوث العلمية الأكاديمية مع قلة الخبرة ، إضافة إلى عدم توفر بعض المصادر اللغوية القديمة منها والحديثة ؛ إما لذرتها أو لصعوبة الحصول عليها.

وفي ختام هذه الجولة الدراسية ، في هذا الطلل الكبير ، وبين هذه الأغصان اليانعة ، وفي رحاب هذه الروضة الغناء ، وصل بنا المطاف إلى القول :

1 - إن العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية وهو ما يدعى بالفقه هو ذروة سنام الشريعة الإسلامية ، عليه تؤسس العبادات والمعاملات ، ويعتبر الكتاب والسنة المصدران الأساسيان اللذان تستنبط منهما تلك القواعد والأحكام.

2 - توصل الدارسون المحققون للنص الشرعي أنه ينقسم إلى نصوص قطعية الثبوت والدلالة وهو ما نقل إلينا بطرق تقييد العلم والقطع بصحة النقل وهو المتواتر ، وما دل على الأحكام دلالة قطعية ، ولا يقبل التأويل ؛ لأنه لا يحتمل إلا وجها واحدا ، وهو ما يسمى بالمحكم قال تعالى:{ومنه آيات محكمات هن ألم الكتاب} ، ومن هذه النصوص ما هو قطعي الثبوت ظني الدلالة ، وهو ما كانت دلالته على معناه غير متعينة له ، بل تحتمله كما تحتمل غيره ، وهو محل الاجتهاد والاستنباط ، وإعمال الفكر والتأويل ، وهي ما يدعى بالمتشابه كما قال تعالى:{وآخر متتشابهات} ، وهو مصدر التنوع الفهي ، ولا تتأتى عملية استنطاق هذه النصوص واستخراج الأحكام منها إلا باستعمال أدوات لغوية معينة ، وباستعمالات خاصة ومتعددة ، حتى تتضح المعاني وتنجلي ، فتعطي دلالات كثيرة ، وقراءات متعددة .

3 - تعتبر اللغة العربية والآياتها من هم الوسائل التي تتم بها هذه العملية الاستقرائية لتلك الأحكام ، ومن أهم تلك الآيات : علم الصرف أي علم دراسة بنية الكلمة المفردة ، وعلم النحو أي علم دراسة البنية التركيبية للجملة والبنية الترتيبية للنص .

4 - تعد القراءات القرآنية وتوجيهها من أهم وأكبر الأسباب التي أثرت المصادر اللغوية والفقهية ، فوسعت مجالها ، ونوّعت أحكامها، وكثّرت تخريجاتها .

5 - يعتبر كتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتضى" للفقيه الأصولي أبي الوليد ابن رشد (ت 595هـ) من أمهات الكتب التي أشارت إلى هذه العمليات الاجتهادية باختلاف أنواعها ، وقد أبرز لنا فيه مجموعة من هذه الظواهر التي تناولها هؤلاء النجوم اللوامع في كتبهم ، وسعوا إلى توضيحها ، وتبيين الصواب فيها والخطأ .

والله أعلم أن أكون قد وفقت في جمع بعض شتات هذا الموضوع الذي كان بالنسبة إلى جولة علمية ، ونرقة ثقافية في أمهات الكتب اللغوية والدينية ، وبين هؤلاء النجوم الطوالع من العلماء والفقهاء والأدباء ، وعبر هذه العصور والأزمنة المختلفة من مراحل الأدب العربي الإسلامي .

فهذا منا الجهد ، وبالله التوفيق ، فإن وفقنا فمن الله وبالله ، وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان -
أعادنا الله عز وجل وإياكم وجميع المؤمنين والمسلمين من همزة ونفخه ونفثه . آمين
وختاما لا يفوتي إلا أن أستاذي الشكر الجزيلا ، والثناء الجميل لأساتذتي الأفضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة ، الذين تفضلوا علي بمراجعة هذه الدراسة ، استدراكا لنقصها ، وإسهاما منهم في تكميل فائدتها ، وهم بطبيعة الحال من أجل الأساتذة الذين أمضيت معهم هذا المشوار العلمي الذي قطعناه في سنوات التدرج ، وما بعد التدرج ، فلهم منا فائق التقدير والاحترام .

فالله أسأل أن يجازيهم عنا خير الجزاء ، وأن يحفظهم ويسدد خطاهم ، وأن يجعلهم ذخرا لهذه الأمة ، كما لا أنسى أن أستاذي الشكر إلى أستاذي الكريم ، ومعلمي القدير ، الأستاذ الدكتور : مرتاب عبد الجليل الذي قبل الإشراف على هذه الرسالة ، ولم يدخل علينا بالنصح والإفادة ، والذي بفضل ما تعلمناه منهم في هذه المراحل استطعنا أن نحقق هذا العمل ونقدمه في صورته التي ظهر بها ، والتي آمل أن تكون قد حققت ولو نسبة قليلة من الاستواء العلمي والمنهجي ، فلهم منا كامل الشكر والاحترام . وأخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين .